جامعة عمر المختار

كلية الآداب – قسم التاريخ

شعبة الحديث والمعاصر

الدراسات العليا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية "الماجستير"

في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان:

الأوضاع الصحية في برقة بين عامي (1951- 1969م)

"دراسة تاريخية"

إعداد الطالبة:

حنان المبروك جاب الله

إشراف الأستاذ الدكتور:

سليم رجب محمد الحجازي

للعام الجامعي:

2019-2018

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ(2)
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا
لَمْ يَعْلَمْ (5)} .

سورة العلق، الآيات من 1–5.

الإهـــداء

عرفاناً بالوفاء ... أهدي جهدي هذا إلى ...

إلى روح ((والدتي)) ...

وإلى عائلتي الصغيرة.

وإلى وطني الكبير ليبيا التي تحاول نفض الغبار،

والنهوض من جديد

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وسدد خطاي ليخرج هذا العمل إلى حيز الوجود وليرى النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور ...

« سليم رجب الحجازي »

الذي لولا توجيهاته التي أسهمت في ظهور هذه الدراسة بصورة لائقة،

وأتوجه كذلك بالشكر إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ، وإلى كل العاملين بالمؤسسات الوثائقية والمكتبية، سواء في المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، أو المكتبة المركزية في بنغازي ومكتبة جامعة عمر المختار ومكتبة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي،

وإلى الأستاذ الفاضل « **عوض إحفيظة** » صاحب مكتبة الزهراء بالبيضاء،

كما أرفع كل آيات الشكر والتقدير ....

للدكتورة « علجية العرفي » والأستاذة « عزيزة اقجام »

وإلى الدكتور «طارق الجياش» الذي تكرم بمراجعة الرسالة لغوياً، وإلى كل من استقبلني في بيته وساعد في إنجاز هذا العمل، الشكر موصول لكل من ساندني ولو بكلمة طيبة فلكم جميعاً كل الاحترام والتقدير.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	أ
التمهيد: الأوضاع الصحية في برقة خلال فترة الإدارة البريطانية (1943م-1951م)	
برقة (الموقع والسكان)	**2**
الإدارة البريطانية في برقة	**6**
الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية في الصحة	**9**
المساعدات التي حصلت عليها برقة	**17**
الصحة المدرسية	**19**
الخدمات الاجتماعية الصحية	**19**
الطب البيطري	**21**
الصحة العامة	**22**
الأمراض والإجراءات الوقائية في برقة	**25**

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: سياسة المملكة الليبية اتجاه قطاع الصحة في برقة(1951-1969)م	
أولاً: تنظيم الإدارة المحلية والصحية في برقة	**34**
الإدارة المحلية في برقة	**34**
الإدارة الصحية في برقة	**36**
اختصاصات نظارة الصحة في برقة	**39**
ثانياً: تنفيذ التشريعات الصحية الليبية المهنية في برقة	**51**
مجلس الصحة الأعلى	**52**
قوانين مزاولة المهن الطبية	**54**
قوانين إنشاء المؤسسات الصحية	**64**
ثالثاً: المساعدات والإعانات الدولية الغذائية الصحية في برقة	**69**
الاتفاقية الليبية – البريطانية والمؤسسات التابعة لها	**69**
الاتفاقية الليبية – الأميركية، والهيئات الأمريكية	**71**
مساعدات الأمم المتحدة 1951-1969م	**76**
خطة صحية لمكافحة مرض السل	**77**
خطة صحية لمكافحة مرض التراكوما	**81**
خطة صحية لمكافحة مرض الملاريا	**83**

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: التعليم والتأهيل الطبي في برقة(1951-1969)م	
أولاً: البعثات الخارجية في برقة (الدراسات الجامعية)	**88**
ثانياً: التمريض في برقة	**101**
ثالثاً: معاهد التدريب الصحي في برقة	**111**
معهد الضباط والمفتشين الصحيين	**111**
معهد تدريب فني المختبرات	**116**
رابعاً: الكوادر الطبية في برقة	**123**
الفصل الثالث: المستشفيات والمرافق الصحية في برقة(1951-1969)م	
أولاً: المستشفيات العامة في برقة	**135**
ثانياً: المستشفيات التخصصية في برقة	**155**
ثالثاً: المراكز الصحية في برقة	**165**
رابعاً: العيادات والمستوصفات في برقة	**179**
خامساً: الهلال الأحمر الليبي	**189**
الفصل الرابع: تأثير الأوضاع الصحية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة (1951-1969)	
أولاً: التأثير الاجتماعي	**198**

الموضوع	رقم الصفحة
أ. النمو السكاني في برقة	**198**
ب. التلقيح والتحصين ضد الأمراض في برقة	**202**
ج. الطب الشرعي	**211**
د. مشاريع الإسكان الصحي في برقة	**214**
هـ. الأحوال المعيشية والغذائية في برقة	**218**
و. الطب الشعبي في برقة	**222**
ثانياً: التأثير الاقتصادي	**227**
أ. التعليم الفني والعالي في برقة	**227**
ب. الطب البيطري في برقة	**230**
ج. الإرشاد الزراعي في برقة	**238**
د. التفتيش الصحي في برقة	**241**
هـ. الحجر الصحي في برقة	**245**
ثالثاً: التأثير البيئي	**249**
أ. الصرف الصحي في برقة	**249**
ب. مشاريع توصيل المياه في برقة	**251**
ج. نظافة المدن في برقة	**255**

الموضوع	رقم الصفحة
د. التشجير والغابات في برقة	**260**
الخاتمة	**265**
الملاحق	**268**
المصادر والمراجع	**307**

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الأوضاع الصحية في برقة بين عامي 1951–1969م، والتي تعود بدايتها إلى توافد الإرساليات التبشيرية المسيحية أواخر العهد العثماني الثاني، وزيادة تواجدها أثناء فترة التغلغل والاستعمار الإيطالي في برقة.

وتأسست مستشفيات، ومستوصفات إيطالية في كل أنحاء برقة، وبرزت بصورة خاصة في المدن الساحلية كبنغازي ودرنة، وكانت أغلب هذه المؤسسات الصحية مسخرة لخدة الإيطاليين، وإلى حد ما، لمعالجة السكان المحليين، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بهزيمة وخروج إيطاليا من برقة، توقفت هذه المستشفيات، لتستأنف عملها في فترة الإدارة البريطانية التي أبقت على المستشفيات التي لم تتعرض للدمار والخراب، بسبب الحرب، وكذلك على القوانين الصحية الإيطالية.

بعد حصول ليبيا على الاستقلال، وحدوث تغييرات في بنية الدولة الليبية ومؤسساتها الإدارية، والتي انعكست بشكل مباشر على برقة، وبسبب معاناة ليبيا من ضعف مواردها المالية، وحلت هذه المشكلة بعقد الاتفاقيات العسكرية، مما أدى إلى اعتمادها بصورة مباشرة على المساعدات الأجنبية، متمثلة: في منظمات وهيئات أمريكية وبريطانية، وأخرى تابعة لهيئات الأمم المتحدة، وفي الحقيقة فقد أسهمت هذه المنظمات في محاولة إيجاد حلول، ووضع خطط بعيدة المدى، للرفع من المستوى الصحي والاجتماعي في برقة، بعد أن شاركت الظروف الاقتصادية، وتدني المعيشة، والموروث الثقافي في اتجاه أغلب السكان إلى الطب الشعبي.

لكن ساهم تحسن الإمكانيات المادية للدولة الليبية، واستلام عائدات النفط في ظهور حالة من الرخاء والنهضة التنموية، ليس فقط في المجال الصحي، بل وفي كل مناحي ومجالات الحياة الاجتماعية والمعيشية والتوعوية وغيرها.

لذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق غير المنشورة، والمنشورة إضافة إلى عدد من المصادر والمراجع.

وقسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول:

تناول التمهيد: الأوضاع الصحية خلال فترة الإدارة البريطانية عام 1943–1951م.

ناقش الفصل الأول: سياسة المملكة الليبية اتجاه قطاع الصحة في برقة.

بحث الفصل الثاني: التعليم والتأهيل الطبي في برقة.

درس الفصل الثالث: المستشفيات والمرافق الصحية في برقة.

تناول الفصل الرابع: تأثير الأوضاع الصحية على الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة.

ويظهر من هذه الدراسة، تفاوت تطور وتحسن الأوضاع الصحية في برقة وارتباط هذا التطور بالوضع المالي، وتوفر الإمكانيات والموارد، نتيجة لاكتشاف النفط، والذي أثر بصورة مباشرة على حياة السكان.

المقدمة

إنَّ الأحداث التاريخية التي مرت على برقة قد ساهمت بالتأثير عليها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد السياسي كان لأحداث الحرب العالمية الثانية، والتي كانت برقة إحدى ساحاتها بين الأطراف المتحاربة الحلفاء والمحور صداها الواسع، فقد شهدت الكثير من عمليات الكر والفر بين الجانبين، ألحقت الدمار، لاسيما بكل مدن برقة، سواءً في بنغازي أو درنة أو المرج أو طبرق، وأنهت هذه الحرب الاستعمار والوجود الإيطالي فيها، ووضعت ليبيا تحت حكم الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس والإدارة الفرنسية في فزان.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد ورثت برقة مخلفات الحرب وزرع الألغام، والتي حرمت مساحات شاسعة من الانتفاع بالزراعة، وأصبحت البلاد قليلة الموارد، وتعاني سنوات من القحط والجفاف، ترتب عن ذلك تردي الناحية الاجتماعية وخصوصاً الصحية، فقد عانت برقة من العديد من الأمراض، أشهرها: التراكوما والتي تشكل نسبة الإصابة بها مستويات عالية بين السكان، إضافة لأمراض الجهاز التنفسي والهضمي، كالسل الرئوي والملاريا والكزاز وغيرها.

وعلى الرغم من قيام الإدارة البريطانية في برقة ببعض الإجراءات الصحية الغير دائمة، إلا أنها لم تنه المشاكل الصحية بشكل تام.

وجدت ليبيا نفسها بعد نيل استقلالها في 24- ديسمبر-1951م، مثقلة بتركة الاستعمار عبر تاريخها الحديث، فلا موارد اقتصادية، ولا مرافق صحية، ولا بنية تحتية، لذلك فقد أولت المملكة اهتماماً بالغاً بالصحة.

وفي الآونة الأخيرة، وجدت دعوة إعادة كتابة التاريخ برؤية وبمنظور آخر، استجابة واسعة عند عدد من الباحثين والمؤرخين، وذلك تجاوزاً للموضوعات السياسية، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي مثلت انعكاساً واضحاً للجانب السياسي، أي الانتقال من

الإطار التقليدي المتمثل في دراسة الأوضاع السياسية إلى إطار أكثر أهمية، يتمثل في تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية والأنماط الاقتصادية.

ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة موضوع: (الأوضاع الصحية في برقة بين عامي 1951-1969م).

ولهذا الموضوع أهمية في أنه يهتم بدراسة ناحية اجتماعية مهمة من جوانب المجتمع الليبي، ألا وهي الناحية الصحية، وذلك باعتبارها من المواضيع الهامة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة السكان، عن طريق استعراض بعض الأمراض والأوبئة، التي تعرض لها سكان الإقليم، وما قامت به المملكة الليبية اتجاه قطاع الصحة، واعتبرته الهدف الأساسي من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاء تحديد الفترة الزمنية متفقاً تماماً مع أسس الاختيار العلمية، فقد شكّلت الفترة الممتدة بين عامي (1951-1969م)، وبداية حقبة استقلال ليبيا، والتي تميزت بظهور العديد من المؤسسات من بينها قطاع الصحة، ومثل عام 1969م نهاية الحكم الملكي وبداية حقبة جديدة، تجددت بسمات سياسية واقتصادية واجتماعية مغايرة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعكف على دراسة الأوضاع الصحية فترة العهد الملكي، والتي لم تلق حقها من البحث والدراسة، كذلك كشف الحقائق المتعلقة بالجانب الصحي، وتأثيراته على الناحية الاقتصادية والاجتماعية في برقة خاصة وليبيا عامة، واستجلاء غموضها.

أما عن أهداف هذه الدراسة، فهو التركيز على كل ما تحمله تلك الفقرة من أحداث صحية، ولمحاولة الإجابة عن كل التساؤلات والمتمثلة في: ما هي الخطوات الصحية التي اتخذتها المملكة؟ وما مدى انعكاس قراراتها على برقة؟ وهل كان هناك تعاون بين الإدارة الصحية المركزية وبين إقليم برقة؟ وكيف تتم معالجة الأمراض والأوبئة فيها؟ وهل قامت منفردة بإجراءات صحية أم

بمساعدة دول أخرى؟ وهل تحسنت الأوضاع الصحية ببرقة؟ أم بقيت على ما هي عليه سابقاً؟ وما آثار هذا التحسن على الحياة الصحية والبيئية فيها؟

ومن بين الأسباب التي دفعت الباحثة إلى الاهتمام بالموضوع، منها أسباب ذاتية والرغبة الوطنية في دراسة كل ما يتعلق بتاريخ ليبيا عامة، فضلاً عن أسباب أخرى تتعلق بالموضوع أهمها: أنَّ فترة الدراسة لم تحظ بدراسات وافية، بسبب الظروف السياسية حالت الباحثين عن الخوض في دراسة الحقبة الممتدة بين عامي (1951–1969م)، وإن كانت بعض الدراسات في هذا الصدد، إلا أنها ركزت على الجانب السياسي في الوقت الذي أهملت فيه الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

أما عن المنهج المتبع في الدراسة، فهو المنهج الاسترادي، نقصد به استرداد الواقعة التاريخية، وقت حدوثها، والحكم عليها من منطلق ظروفها وليس بظروفنا الحالية، وتحليل الوقائع التاريخية، كما يتفق وأحكام المنطق، وسياق الموضوع.

وللوصول إلى الحقائق التاريخية التي تشمل جميع جوانب الموضوع، قُسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

يحتوي الفصل التمهيد على الأوضاع الصحية في برقة خلال فترة الإدارة البريطانية(1943–1951)، وذلك بالتعرف على بعض المؤسسات الصحية التي تمّ افتتاحها في أعقاب الحرب، والتي تعود للعهد الإيطالي، مع استعراض لبعض الأمراض والإجراءات الصحية التي شهدتها برقة خلال تلك الفترة.

ويطرح الفصل الأول: (سياسة المملكة الليبية اتجاه الصحة في برقة 1951–1969)، من خلال الإدارة المحلية والصحية، وكذلك تطبيق التشريعات الصحية، وكيفية ربط المؤسسات الصحية

ببرقة بالإدارة المركزية، وأيضاً المساعدات الدولية الغذائية والصحية لبرقة، وعرض كيفية توفير الموارد المالية للقطاع، مع توضيح عمل المؤسسات الدولية بليبيا عامة، وببرقة خاصة.

أما الفصل الثاني فيتناول: (التعليم والتأهيل الطبي في برقة1951–1969)، حيث يستعرض الدراسات الجامعية في مجال الطب، البعثات الخارجية، والتي أدت إلى بروز نخبة من الأطباء الليبيين من أبناء برقة، ومن ثم استعراض المهن الطبية المساعدة، كمهنة التمريض، والوسائل التي اتعبت في تكوين معاهد التمريض والتدريب، واختصاصه والمناهج المتبعة في التدريس داخل المعاهد، إضافة للكوادر الطبية، الجنسيات، ومعرفة مدى تعاون الحكومة الليبية مع برقة، لتوفير هذه الفئة العاملة.

أما الفصل الثالث: يتناول: (المستشفيات والمرافق الصحية في برقة1951–1969)، وذلك للتعرف على المستشفيات العامة من حيث أسمائها، وإنشائها، وعددها، وما تمّ إنشاؤها من العهد الإيطالي، ومنها من استحدث في عهد المملكة، كذلك المستشفيات التخصصية، وما الفرق بينها وبين المستشفيات العامة، مثل: مصحات أمراض السل، ومستشفى الحوادث ببنغازي، فضلاً عن المراكز الصحية المختلفة، كمراكز الأمومة والطفولة، والمراكز الاجتماعية للأسرة والطفولة، وعلاقتها بالصحة المدرسية، وارتباطها بالتغذية المدرسية، مع إيضاح مدى ارتباط العيادات بوجود الجاليات الأجنبية مع استعراض بعض المستوصفات في مدن وقرى برقة، إضافة إلى مؤسسة الهلال الأحمر، ومدى فاعليتها ودورها عند حدوث الكوارث مثلما حدث في زلزال المرج.

يعالج الفصل الرابع: (تأثير الأوضاع الصحية على الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة1951–1969)، وذلك من خلال التأثير الاجتماعي والاقتصادي وكذلك التأثير البيئي.

أما الخاتمة سيتم استعراض أهم وأبرز النتائج، التي توصلت إليها الدراسة، مع تزويد البحث بعدة ملاحق إضافة لقائمة المصادر والمراجع.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحثة أثناء إعدادها للدراسة واجهتها بعض الصعوبات والعقبات، أهمها: ما تمر به بلادنا من أحداث أدت إلى فقدان وضياع العديد من الوثائق المهمة، كما حدث للمكتبة المركزية في بنغازي، والتي تحوي العديد من الوثائق الخاصة بالموضوع، فالدراسة تتناول برقة بصفة خاصة، وهذا أمر حتم علينا ضرورة بذل مزيد من الجهد للبحث بين ثنايا الأسطر، وكمحاولة منها لسد بعض الثغرات، حاولت الباحثة الاستعانة ببعض المقابلات الشخصية لإثراء الدراسة، وبعث نوع من حياة تلك السنوات فيها، ومن المبشر أثناء الزيارة للمكتبة المركزية بكلية الطب ببنغازي في شهر أغسطس 2018م، هو زيارة أحد مندوبي الأمم المتحدة، والذي تناول الحديث مع موظفي المكتبة، وهناك وعود بإعادة طباعة ما اتلف ضمن تفعيل اتفاقية مع اليونسكو إحدى منظمات الأمم المتحدة، ومما لا شك فيه أن أي عمل يقوم على البحث والاستقصاء لا بد ان يتغلب على كل الصعوبات للوصول إلى الحقائق القائمة على الأدلة والبراهين، لذلك فقد اعتمدت فصول الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تقارير الإدارة البريطانية العسكرية في برقة بالنسختين العربية والأجنبية، وقد استفدنا منها بشكل خاص في التمهيد الخاص بالأوضاع الصحية في فترة الإدارة البريطانية، إضافة إلى تقارير الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، (كمنظمة الصحة العالمية)، وتقرير كينسليد (منظمة الزراعة والأغذية)، وغيرها من التقارير، وهي ذات قيمة خاصة تتضمن تفاصيل مهمة عن أوضاع برقة وليبيا عامة، الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- الإحصاءات الخاصة بالسكان والتي تصدرها وزارة الاقتصاد الوطني، كإحصاء السكان لعام 1954م، وإحصاء 1964م، والمجموعات الإحصائية من عام 1965– 1968م، والتي

لها دورها المهم في إعطاء معلومات رقمية عن تطور السكان أو المواليد أو طبيعة السكن أو التحديث في المستشفيات وغيرها، وقد استفدنا منها في الفصلين الثالث والرابع.

- الوحدة الأرشيفية الرئيسية بطرابلس، وخاصة الملفات الخاصة بوزارة الصحة، وهي تعد من العناصر الأساسية بموضوع الدراسة، وساعدت في إعطاء الباحثة تفاصيل عن الكوادر الطبية، الليبية، والأجنبية، درجاتهم المهنية، وأجورهم وغير ذلك.
- الصحف والجرائد والمجلات: كجريدة برقة الجديدة، وجريدة طرابلس الغرب وغيرها، وهي تعتبر مصدر مهم، وبمثابة تقويم يومي لسنوات الدراسة، وقد أمدتنا بمعلومات قيمة عن الأنشطة التنموية بالمملكة وتطورها عن قرب في كل فصول الدراسة ومن الناحية التشريعية، فقد اختصت جريدة ولاية برقة الرسمية باللوائح والقوانين الصحية الخاصة بمنطقة الدراسة، إلى جانب الجريدة الرسمية للملكة الليبية، إلى جانب مجلة المعرفة، وهي مصدر مهم على اعتبار أنها تصدر من المركز الثقافي الأمريكي، وهذا له أولوياته في الجانب الخاص بالمساعدات الدولية وغيرها من آثار هذه العلاقات.

ومن الدراسات السابقة كتاب لرقية أحمد سالم، بعنوان: الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها 1951–1969م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2011.

يُعد الكتاب مقارباً لفترة الدراسة، ويحتوي على معلومات خاصة بالمستشفيات في برقة وبعض النواحي الأخرى التي تهم البحث، ومما يؤخذ عليه إغفاله لبعض الجوانب وخاصة المتعلقة ببرقة، فالكتاب يتحدث عن ليبيا عموماً دون تخصيص، كما ركز بشكل كبير على طرابلس والمحافظات الغربية، وأهمل مجالات صحية أخرى، كالطب البيطري، والشرعي، والطب الشعبي، والهلال الأحمر الليبي، ولم تتطرق الباحثة للحديث عن البعثات الجامعية ودورها في بناء الكوادر الليبية، أو التأثيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئة، إلا بصورة مقتضبة جداً لا تكاد تذكر.

أخيراً حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إضاءة بعض الجوانب المجهولة في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا الحديث، كما أرجو أن تكون لها أبعادها، والتي ستمكن الباحثين من الاستفادة منها في مجالات دراسية أخرى.

كالعلاقات الدولية بين ليبيا، وأمريكا، أو بريطانيا، ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما أيضاً من نواحي أخرى اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية.

التمهيد:

الأوضاع الصحية في برقة خلال فترة الإدارة البريطانية

(1943م-1951م)

- برقة (الموقع والسكان).
- الإدارة البريطانية في برقة.
- الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية في الصحة: المستشفيات - الكوادر الطبية (الأطباء- التمريض).
- المساعدات التي حصلت عليها برقة: الصليب الأحمر البريطاني - الهلال الأحمر المصري.
- الصحة المدرسية.
- الخدمات الاجتماعية الصحية.
- الطب البيطري.
- الصحة العامة.
- الأمراض والإجراءات الوقائية في برقة: الكوليرا - التيفود - الملاريا - أمراض العيون - السل الرئوي.

التمهيد

الأوضاع الصحية في برقة خلال فترة الإدارة البريطانية 1943- 1951:

1) برقة (الموقع والسكان):

برقة هي القسم الشرقي من ليبيا تمتد من عقبة السلوم على الحدود المصرية شرقاً، إلى خليج السدرة الواقع بعد مقطاع الكبريت غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى تبستي جنوباً، كما يبلغ طول ساحلها حوالي (1000 كم)، ومساحتها (300 ألف) ميل مربع[1].

وحسب مفهوم أهلها فبرقة مقسمة إلى أقسام شكلية: أولها: المنطقة الممتدة من سرت إلى المنعم (اجدابيا)، والتي كانت تعرف بـــ (برقة البيضاء)، وثانيهما: المنطقة الممتدة من إجدابيا إلى سلوق، وتعرف بـــ (برقة الحمراء)، ومنها إلى التميمي ويسمى (الجبل الأخضر)، ومنه للعقبة الكبيرة (السلوم) يسمى البطنان[2]، إضافة إلى الواحات المكونة من الكفرة وجالوا وأوجلة ومرادة والجغبوب، وهي تعتبر من بلاد إفريقيا المنخفضة، لا يزيد أعلى ارتفاع فيها عن (720) عن سطح البحر، وهذه المنطقة هي موقع سيدي محمد الحمري بالجبل الأخضر.

كما توجد ببرقة العديد من الأودية مثل: وادي الكوف – وادي القطارة – وادي درنة، إلى جانب الكثير من العيون مثل: عين مارة – الآثرون – التميمي –الغزالة – شحات[3].

وقد جاء اسم برقة من اسم باركا (بالاتينية Barca)، وهي عاصمة مدينة رومانية في إقليم كيرينايكي الروماني، وقد أطلق الرومان على برقة اسم (كيرنايكا Cyernica) والذي تحول منه

---

(1) حكومة برقة، التعريف ببرقة، د. م، مكتب المطبوعات والنشر، د.ت، ص1.

(2) أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة، 1939– 1949م، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2002م، ص24، وغيرها رد رولفس، رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية، ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 2002م، ص197.

(3) حكومة برقة، المصدر السابق، ص2.

اسم كيرين (شحات) والتي كان قد أسسها الإغريق في الجبل الأخضر على بعد عشرة كيلو مترات من مدينة البيضاء، وقد أطلق الاسم على المرج الحالية[1].

أما عن مناخها فهي مثل مناخ كامل ليبيا، متأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط فتقع إبان فصل الشتاء في منطقة الانخفاضات الجوية القادمة من المحيط الأطلسي مروراً بالبحر الأبيض المتوسط، وفي فصل الصيف تحت تأثير مركز الضغط الجوي[2]، وبالنسبة لمناطقه الجنوبية فتقع ضمن المناخ الصحراوي الحار، جاف صيفاً والبارد ليلاً وخاصة في فصل الشتاء[3].

وبالنسبة لسكانها فيقسم عرب برقة إلى تسع قبائل تعرف بقبائل السعادي[*] والتي تنتمي إلى سلالة بني هلال وبني سليم الذين جاءوا للبلاد في القرن الحادي عشر الميلادي وتعود إلى أصل عربي[4]، لذلك يمكن تقسيم سكانها إلى ثلاث مجموعات:

1- البدو الرحّل: وهم الذين يتخذون أسلوب الترحال المستمر، ويعتمدون على حرفة وحيدة وهي الرعي، وخاصة رعي الإبل والماعز، وينتقلون بعيداً للبحث عن المراعي دون تقيد بحدود إدارية، ويستمر سفرهم لعدة سنوات، ويرتحلون ما بين اجدابيا وبنغازي وطبرق.

2- شبه الرحّل: هم الذين يرتبطون بالرعي إلى جانب الزراعة البعلية، ويعتمدون على الأمطار، ويستخدمون الخيام، ويتجمعون من مجموعات يطلق عليها اسم النجوع، ويرعون الأغنام والماعز والإبل والحمير، خاصة في المناطق الساحلية على طول المناطق الجنوبية للجبل الأخضر.

---

(1) محمود أحمد، تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الثورة، د. م، دار الحياة، 2013م، ص8.

(2) كينسليد، تقرير عام للاقتصاد الليبي، نيويورك، منظمة الأغذية والزراعة، 1950م، ص2.

(3) محمود أحمد، المرجع السابق، ص6.

(*) السعادي: نسبة إلى سعدة الهلالية من فرع بني سليم وهم العبيدات – الحاسة – البراعصة – الدرسة–العرفة – العواقير – المغاربة إلى جانب المرابطين كأولاد الشيخ والمسامير وغيرهم، نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2001م، ص ص 50- 53.

(4) كينسليد، المصدر السابق، ص11.

3- المستقرون: وهم المشتغلون بحرفة الزراعة وتربية الحيوانات التي تستخدم في التنقل والزراعة البعلية البدائية كالأبقار والأغنام والماعز، ويسكنون الواحات[1].

ونتيجة لذلك فإن الزارعة وتربية الحيوانات أصبحتا هما الأساس الاقتصادي لبرقة والذي يعتمد على كمية الأمطار فيها[2]، كما اعتبر المقيمون خارج المدن في برقة في الأغلبية هم من الرحّل وأشباه الرحّل[3]، فنسبة البدو إلى السكان هي من(70-80%)، ويسكنون خيام مصنوعة من وبر الجمال، كما يعتنون بوجه خاص بزراعة الشعير وإلى درجة محدودة بزراعة القمح، وبالتالي تعتبر الحبوب هي الغذاء الرئيسي لهم[4]، وبسبب النظام القبلي كانت موارد المياه كالآبار والعيون تدخل ضمن ملكية القبيلة وحدود أراضيها[5]، أما الذين يعيشون في المدن فهؤلاء يسمونهم (أهل الحضر)، ويتركزون في بنغازي ودرنة والمرج[6].

هناك بعض الأقليات والتي رحلت عن برقة منذ عام 1942م، حينما طلب الجيش الإيطالي مغادرتهم، ولم يبق منهم سوى بضعة أفراد ذوي انتماءات لجمعيات دينية يمتهنون التعليم والتمريض وبعض الأشخاص العاديين[7]، منهم: مطران بنغازي، والذي يتبع الارسالية الكاثوليكية،

---

(1) علي عياد بن حامد وآخرون، جغرافيا ليبيا، وزارة التعليم، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2015م، ص ص 59- 60.

(2) الأمم المتحدة، إقليم برقة، المالية العامة 1943/ 1944 - 1952م، ج2، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، د.ت، ص6.

(3) كينسليد، المصدر السابق، ص14.

(4) الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص5.

(5) نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص54.

(6) نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م، ص157.

(7) الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص6.

ويدعى: (مونسيور أورليو جيليوني)، وقد قدموا خدمات طبية في مستشفيات برقة[1]، ومطران درنة وبلغ عددهم جميعاً (260) شخصاً[2].

كانت الأقلية اليهودية القديمة الوجود في برقة، والأكثر تعداداً يقيمون في بنغازي ودرنة والمرج ويعملون بحرفتي التجارة والحرف اليدوية، وبعد أن دخلت إيطاليا إلى جانب ألمانيا في الحرب قام الإيطاليون بنقلهم إلى جادوا شمالي غرب ليبيا في يوليو 1941م، وبعد سيطرة بريطانيا قامت بإعادتهم إلى بنغازي في مايو 1943م ومارسوا حقوقهم من فتح مدارس، ومحاكم خاصة بهم حتى قامت الحرب في فلسطين عام 1948م، فغادر الكثير منهم، ونقص عددهم من (4500) إلى (200) في برقة، فكان لهم صوت في مجموعات التموين وفي مجالس البلديات حتى قيام حرب يونيو 1967م، وبذلك انتهى وجودهم كلياً في برقة[3].

كما كانت هناك أقليتان من المالطيين واليونانيين والذين عملوا بصفة خاصة بالتجارة، وأعمال السفن وكانوا يمكثون بمدينتي بنغازي ودرنة[4].

وقد بلغ عدد السكان من المسلمين في برقة بين عامي (1943– 1947م) من (245 ألف نسمة) إلى (304 ألف)، وترجع هذه الزيادة إلى عودة البرقاويين من الخارج مصحوبة بالهجرة إلى برقة من طرابلس نتيجة لموسم الجفاف عام 1947م[5]، كما بلغ عدد السكان عام 1948–1950م

---

(1) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، تكوين دولة، ج3، بيروت، مطابع الدار العربية للعولم، ط2، 2013م، ص1411.

(2) الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص6.

(3) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص ص 232– 233.

(4) كينسليد، المصدر السابق، ص11.

(5) كينسليد، المصدر نفسه، ص10.

(300 ألف) نسمة حسب التقارير الواردة لدائرة الصحة من متصرفي المناطق[1]، كما قدر عدد السكان عام 1950م بـــ (300 ألف)[2].

ومن الملاحظ على هذه الأرقام أنه لا يمكن الاعتماد عليها، بسبب ظروف تلك المرحلة من هجرة، وظروف اقتصادية، ولكن بشكل عام يبدو أنه لا يوجد انخفاض حاد في السكان يدل على حدوث وباء فتاك، ولكون تلك الاحصائيات قد بنيت على سجلات التموين، وهذا يعني بأنها قد تكون عرضة للخطأ، وعدم الدقة في جمع البيانات بسبب تسجيلهم في أكثر من دائرة تموينية.

- الإدارة البريطانية في برقة(*):

توقفت العمليات العسكرية يوم 20 نوفمبر 1942م في برقة، وتم تكوين السلطة الإدارية فيها، فقد كان التنظيم الإداري خلال الحكم الإيطالي ينقسم إلى قسمين هما: بنغازي، ودرنة، وبالنسبة للكفرة والمنطقة الصحراوية فهي تتبع المنطقة العسكرية الجنوبية ومركزها في هون، ولكن بعد السيطرة البريطانية على برقة أصبحت برقة مقسمة إلى ثلاث مناطق هي: بنغازي –

---

(1) وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، تقرير بخصوص أطباء، بتاريخ 19 يناير 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، تاريخ ليبيا الاجتماعي 1943– 1951م، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: الدكتور محمد الهادي بوعجيلة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، التاريخ الحديث والمعاصر، د.ت، ص244.

(2) Mohamed, Riad. elshanwany. The OrGanization of the vital statisisd of Libya. London. 1951, P16.

* أقيم مقر الحكومة العسكرية في المرج في 23– ديسمبر– 1942م، وبتاريخ 10– مارس – 1943م تغير اسمها إلى الإدارة العسكرية البريطانية وانتقلت لبنغازي بتاريخ 15– ديسمبر– 1945م، وي تحت مسؤولة وزارة الحربية، ومنذ تاريخ أول إبريل 1949م، أصبح اسمها الإدارة البريطانية، الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص4.

الجبل الأخضر – درنة[1]، وسبع متصرفيات هي طبرق ودرنة وشحات والمرج وإجدابيا والكفرة وبنغازي ومناطقها، وهذه المناطق الثلاثة كانت ترتبط برئيس الإدارة (الوالي)[2].

وتَكَوَّن في بنغازي مجلس تنفيذي في 14- فبراير- 1948م، وعدد أعضائه سبعة بريطانيين وخمسة ليبيين هم مستشارون للإدارة، كما تشكلت مجالس بلدية بتلك المدن أعضاؤها ليبيون ذوو سلطات محدودة[3]، وترتب عن ذلك تشكيل مكاتب للصحة والداخلية والتعليم والزراعة[4]، كما تولت البلديات مهام تشمل: الصحة العمومية – الحرس البلدي – ومنح الرخص وغيرها[5].

- الصعوبات التي واجهت الإدارة البريطانية:

كان هناك العديد من المشاكل في برقة، بعضها كان يتعلق بالناحية الأمنية، وآخر بتوفير الغذاء والمؤن للبلاد المرهقة من جراء الحرب، التي هدّمت البيوت، وأثرت في الناحية الصحية الأمر الذي أوجب توجيه العناية من قبل الإدارة لحل هذه المشكلات[6]:

فمن الناحية الأمنية قامت الإدارة بإنشاء قوات (أوتيا)، وهي تعني إدارة أرض العدو المحتلة، وكان هذا الأسلوب قد استخدم عند احتلال بريطانيا لفلسطين في الحرب العالمية الأولى،

---

(1) كلمنص جورج، ليبيا تحت الحكم البريطاني والفرنسي بين عامي 1943- 1952م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: الدكتور محمد محمد السروجي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 1973م، ص50- 51.

(2) مبروكة عبد السلام غومة، الحياة الاجتماعية والثقافية في إجدابيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: الدكتور سالم عبدالله الفلاح، جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2012م، ص59.

(3) كلمنص جورج، المرجع السابق، ص51.

(4) مبروكة عبد السلام غومة، المرجع السابق، ص59.

(5) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص425.

(6) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص3.

وهي تتميز بوضع شريط من القماش على الذراع الأيمن مكتوب عليه أوتيا (OETA) والذي لم يستمر طويلاً حتى تكونت قوة دفاع برقة[1].

ولحل مشكلة الغذاء والمؤن بعد أن شهدت برقة عام 1942م مجاعة وسنة مفقرة أطلق على ذلك العام (عام الفاصوليا)، حيث تم طحنها لتحل محل الدقيق، كما استعمل التمر كتحلية للشاي[2]، فبدأت الإدارة بتوزيع بطاقات التموين والتي عُرفتْ بالجرامات[3]، وتولت هذه المهمة ثلاث مجموعات مخصصة لفئة العرب – اليهود– المسيحين، وقامت بتوزيع وإيصال التموين الشهري لمحلات البقالة، كذلك راقبت عملية التوزيع[4]، حيث كانت حصة الفرد (2) كيلو جرام من الدقيق المطحون محلياً، وكان التوزيع بـــ (750) جرام من السكر – (125) جرام من الشاي – (350) جرام من الأرز – (250) جرام من زيت البذور – (100) جرام من البن والذي توقف توزيعه، بسبب ميل السكان لشرب الشاي، حيث كانت تقدم قوائم قبل نهاية كل شهر تشمل على عدد الأسر وأفرادها[5].

كما عمدت الإدارة إلى الاهتمام بالزراعة وخاصة زارعة القمح والشعير في الجبل الأخضر والمرج وبنغازي ودرنة وغيرها[6]. ويبدو أنها بهذا الأسلوب قد تمكنت من السيطرة والتحكم في المجاعة ومحاصرة الفوضى.

---

(1) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص286.

(2) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، التاريخ الاجتماعي للمدينة، بنغازي، دار الفكر، 2013م، ص105.

(3) _____، الأيام الطرابلسية، القاهرة، مجلس الثقافة العام، 2008م، ص251.

(4) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص3.

(5) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص ص 286– 289.

(6) أحمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، د.م، د.ر، 1999م،/ ص131.

أصبحت أمام الإدارة المُشكلة الأبرز وهي: الصحة فقد تعرض الناس لمأساة كبيرة خلال الحرب بفعل انفجارات الألغام[*] والقنابل، وصار من الضروري استئناف العمل وإعادة افتتاح المستشفيات والمستوصفات، والاهتمام بالجانب الصحي، هذه المستشفيات كان يتولى إدارتها ضباط بريطانيون، يتعاونون مع وحدات عسكرية بالجيش، و كانوا ينتمون إلى جنسيات مختلفة[1]، كما استمر العمل كما هو خلال العهد الإيطالي وخاصة فيما يتعلق بالأطباء والمؤسسات الصحية[2].

لذلك بدأت الإدارة البريطانية في القيام بإجرءات صحية متمثلة في:

1- المستشفيات:

تمّ إعادة العمل بالمستشفيات المدنية الأربعة في بنغازي – درنة – المرج – مسة، والتي بدأت في استقبال ومعالجة جميع الأمراض[3]، إلى جانب (31) عيادة عامة بالأرياف[4].

وبعد نقل الإدارة البريطانية عام 1945م من المرج لبنغازي، أصبح الحجز للمرضى يتم في بنغازي، كما تم افتتاح مشفى متخصص للجدري والتيفود في المرج، حيث تم دخول نحو

---

[*] الألغام: مفردها لغم وهن جسم يدفن في التراب أو تحت الماء، وأحياناً يوضع على الأرض ويخفى، ولا تعلم به ضحيته، فهو ينفجر بمجرد إصطدام جسم به، أو مرور ثقل عليه كالدابة أو آلية وغيرهما، أحمد محمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في ليبيا وآثارها الاقتصادية والبشرية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م، ص13.

[1] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، شعبة الوثائق والمخطوطات، ومدى الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ص51.

[2] عبد الكريم بوشويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي ما بين 1835–1950م، محمد الطاهر الجداري، المجتمع الليبي (1835–1950م) أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقدت بالمركز في الفترة 26– 27/ 9/ 2000، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م، ص875.

[3] آتي – في – كاندول، ملك إدريس، عاهل ليبيا، حياته وعصره، لندن، د.ز، 1989م، ص74.

[4] نقولا زيادة، المرجع السابق، ص5.

(108) حالة و(211) حالة عدوى، توفي منهم (31) شخص، وقد كانت جميع المعدات والمباني قديمة، كما بدأ العمل بقسم الولادة والعناية بالأطفال في بنغازي[1].

ظهرت حاجة ماسة لإنشاء مستشفى للأمراض العقلية، وفعلاً تم إتخاذ إجراءات بتحويل إحدى العمارات بمدينة مسة إلى مستشفى للمصابين[2].

بدأت عمليات إصلاح وترميم لمستشفى العزل بمدينة المرج، كما زيد عدد الأَسِرة بمستشفى درنة، وذلك بعد إخلاء محطة استقبال درنة فأصبح بذلك يحتل ثلاث مبان، وبذلك انخفض الإزدحام بالعنابر والعيادات الخارجية[3].

وبناء على وقائع زيارة لجنة مكتب الحربية البريطاني في ديسمبر 1946م، تغيّر الوضع الصحي في عام 1947م، وتم افتتاح قسمي الأشعة والتحليل ببنغازي ودرنة، كما تم استيراد بعض أدوات الصحة العامة، وأيضاً خصص قسم للأنف والأذن والحنجرة وكانت هذه هي المرة الأولى بالمستشفيات المدنية الرئيسية[4].

كما تعرض مستشفى المرج للفيضان عام 1946م وتصدعت أرضياته وحوائطه، وتم افتتاح عيادة مدنية بها خمسون سريراً، ونقل مرضى المستشفى القديم للجديد، وأصبح مستشفى مسة للأمراض العقلية جاهزاً ومجهزاً بأفضل الآلات للسيطرة على المصابين بالجنون والتخلف العقلي

---

(1) تقرير الإدارة البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص50.

(2) جريدة برقة الجديدة، صدرت في الأربعينيات ثلاثة مرات أسبوعياً، ثم بشكل يومي، العد 818، السنة الرابعة، 24- فبراير- 1946م، ص2.

(3) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ص46.

(4) عماد الدين غانم، المادة المصدرية الألمانية، حول الأوضاع الصحية في ليبيا من القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين، محمود أحمد الديك، الأوضاع الصحية في ليبيا 1835- 1950م، وأعمال الندوة العلمية التاسعة التي عقدت بمدينة المرج من الفترة 30/ 6- 4/ 7/ 2001م، طرابلس مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، 2009م، ص414.

ويضم المستشفى عشرة أسِرة[1]، وتحول مستشفى الكفرة بعد سحب الضابط الطبي إلى محطة استقبال، وانخفض مستوى أدائه[2]، علاوة على أن مستشفى إجدابيا أصبح الوحيد بها حتى الاستقلال، والذي كان قد حل محل فندق بناه شخص يدعى (سعد الله بن سعود)[3].

خلال عام 1948م أصبح هناك خمسة مستشفيات بها (514) سريراً، وعدد من العيادات بلغ (34) في كل أنحاء برقة، ووصل عدد المرضى الذين تم إيواؤهم حوالي (8800) شخصاً، كما افتتح بنفس العام مستشفى طبرق بعدد أَسِرة تبلغ (25) سريراً، وهو يتبع السلطة البريطانية تعمل به طبيبة تدعى (فورستر) نيوزلندية الجنسية، كما خصص جناح درجة أولى للمرضى الذكور من بنغازي في مربع منفصل[4].

وقد وزعت على المرج والجبل الأخضر ودرنة وبنغازي (14) سيارة إسعاف، كما تم تزويد المستوصفات بمعدات أكثر تطوراً[5].

بعد تشكيل الحكومة الوطنية في سبتمبر 1949م، وتكوين وزارة صحة تتبعها، أعلنت الحكومة البرقاوية بأنه يوجد الآن ستة مستشفيات تشمل على (550) سريراً، كما دلت على إقبال المواطنيين بازدياد عدد الوافدين والمترددين، حيث بلغ عام 1949م، حوالي (10500) مريض، بينما بلغ عام 1948 (8800) مريضاً، كما ذكرت بأن الذين دخلوا خلال الست شهور الأولى من

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ص ص 49- 50.

(2) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص54.

(3) مبروكة عبد السلام غومة، المرجع السابق، ص53.

(4) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية، ص ص 3، 46- 49.

(5) أحمد محمد العاقل، الوضع الصحي في إقليم برقة عام 1948م، محمود أحمد الديك، المرجع السابق، ص326.

عام 1950م (6573)، وقارنت بين من عالجوا بمستوصفات برقة والتي يبلغ عددها (33) قد وصلوا (291953) معالج[1].

العلاج كان مجانياً بالمستشفيات، أما المرضى التي تتطلب حالتهم البقاء فإنهم يقومون بدفع ثمن الطعام وأجرة النوم[2]، والتي كانت تقدم على ثلاث درجات: الأولى: خمسون قرشاً مصرياً[*] يومياً، والثانية: عشرون قرشاً، والثالثة: عشرة قروش، ولكن ألغيت فيما بعد لعدم القدرة على الدفع وهذا كان خلال السنوات الأولى للإدارة[3].

أما من ناحية تقديم الوجبات الغذائية داخل مستشفيات بنغازي – المرج – مسة، فإنها تتم عن طريق متعهدين، تحدد بكميات (اللحوم – الخضروات والفواكه وغيرها)، كما تحدد بمدة تصل لستة أشهر، يطلع على طلب التوريد الضابط المكلف بإدارة المستشفى ويشترط أن تكون هذه الأصناف على درجة عالية من الجودة، كما تخضع للتفتيش من قبل موظف قلم الصحة التابع للمستشفى، فمثلاً في سنة 1947م، كان مستشفى بنغازي يقدم لنزلائه كل يوم أحد وثلاثاء في الأسبوع الدجاج، والسمك كل يوم جمعة، أما المكرونة والجبنة والبيض فهي شهرية وأيضاً وجبات أخرى[4].

---

[1] وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بيان وزارة الصحة العامة بتاريخ 6- نوفمبر – 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص238.

[2] مصباح باقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة الإدارة الأجنبية 1943- 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور: رأفت غنيمي، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2004م، ص148.

[*] العملة كانت إيطاليا في برقة، وبعد الاحتلال أصبحت بريطانيا تدفع بالجنيه المصري، وقد سمحت بتداول العملة الإيطالية لفترة إلى أن صدر قرار بعدم تداولها في أول أكتوبر 1944م، الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص8.

[3] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص ص 328- 239.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 945، 17- سبتمبر – 1947، ص4.

جدول رقم (1) ويوضح ميزانية برقة من 1943- 1951[1]:

بالجنيهات الاسترلينية

السنـــــوات	ميزانية الصحة العامة
1943 -1944م	33208
1944 -1945م	40973
1945-1946م	46919
1946 -1947م	52701
1947 -1948م	60625
1948 -1949م	110345
1949 -1950م	125555
1950 -1951م	143195

* حيث يبدو من الجدول ارتفاع تدريجي في أرقام الميزانية، لكن آثارها ظهرت على ارتفاع، عدد الأَسِرة.

ومن ناحية الأدوية فتعتبر قليلة ونادرة، فهي تـــأتي على شكل سوائل موضوعة في عبوات كبيرة، وعلى المريض الموصوف له الدواء أن يشتري قنينة أمام العيادة يبيعها باعة متزاحمون ولا يعطي الدواء المفعول المرجو منه، وذلك لكونها غير نظيفة ومعقمة، فيطلق عليها الناس (أمية الطبيب) لعدم فاعليتها[2].

---

[1] الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ص 19- 20، وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بباب وزارة الصحة العامة بتاريخ 6- نوفمبر – 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص240.

[2] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص326.

البعض من الناس كان يسافر إلى طرابلس على اعتبار أن وضعها أفضل لاستمرار عمل عيادات الإيطاليين بعكس برقة، وهذا السفر يقتصر على الذين تسمح ظروفهم المالية بذلك[1]، ومع قيام الحكومة أصبح الدواء في برقة يتم الحصول عليه من دول أجنبية، ففي عام 1950م، تم شراء ما يقارب (8000) جنيه من الأدوية وكانت موجودة في طرابلس، وبانتظار الشحن لبنغازي[2].

2- الكوارد الطبية[3]:

أ. الأطباء:

خلال فترة الإدارة كانوا قلة ومتناثرين، حيث كُلف ثلاثة أطباء عسكريين بريطانيين وممرضين ليبيين، وبعض الراهبات الإيطاليات اللواتي لم يغادرن برقة وكان عددهن (37) ممرضة بعد تكوين مصلحة الخدمات الطبية[4].

وكانت مناطق الواحات الأكثر شكوى من تدني المستويات الصحية، وذلك يرجع لصعوبة المواصلات، وبحلول عام (1945م) بدأ الأطباء بزيارات شهرية إلى الدواخل، وكان التعاون بين الوحدات العسكرية والضباط التابعين لها مستمر وخاصة الوحدة (82) حيث قام طبيب العيون التابع لها بمعالجة ألف وخمسمائة وثلاثة وعشرون شخصاً[5].

---

(1) أحمد القلال، الأحوال والخدمات الصحية في برقة، محمود أحمد الديك، المرجع السابق، ص ص410- 411.

(2) وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بيان وزارة الصحة العامة بتاريخ 6- نوفمبر- 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص240.

(3) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص 215.

(4) أحمد القلال، الأحوال والخدمات الصحية في برقة، محمود أحمد الديك، المرجع السابق، ص ص 410-411.

(5) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص ص 51- 53.

وبعد توقيع الصلح مع ألمانيا أطلق سراح الأسرى[*] الألمان ومن بينهم أطباء، وقبل أن يعودوا لبلادهم قدموا خدمات طبية، وقد بلغ عددهم ثمانية عشر طبياً، منهم من عملوا بمستشفى بنغازي، ومنهم من فتحوا عيادات قي بيوتهم، وفئة ثالثة كانوا يعملون في مستشفيات الإدارة البريطانية[1]، كما كان هناك (طبيبان) للأسنان يقدمان خدمات مجانية[2].

عمل بمستشفيات بنغازي- المرج- درنة، أطباء يهود، ولكن كانت هناك مطالب باستبدالهم لعدم راحة الناس في التعامل معهم، ووجهت دعوات عن طريق الصحف لأطباء كانوا يعملون بالخارج ومنهم الدكتور (ضياء محمود) من برقة والمقيم في بغداد[3]، كما تلقى أطباء آخرون دعوى للمشاركة في المؤتمر الطبي العربي الثامن بحلب عام 1946[4].

وقد بلغ عدد الأطباء في عام 1948م ستة أطباء عسكريين وستة مدنيين، من بينهم جنسيات عربية أحدهما: ملقب بالمجدلاني والآخر: معوض، وهذا كان خلال فترة تولي طبيب أجنبي يدعى دكتور لورينز (D. Loren zo) مع مساعدين بلغ عددهم (21) شخصاً و (8) ممرضات وأمين للمخازن[5].

---

[*] أقيمت مستشفيات ميدانية ألمانية خلال الحرب 1940- 1943م في طرابلس وبنغازي والخليج، وكان قد وقع منهم أسرى لدى قوات الحلفاء، عماد الدين غانم، البعثة الألمانية إلى ليبيا 1912م، ومشفاها في غريان، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2001م، ص48.

[1] وهبي أحمد البوري، مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م، ص ص 373، 379.

[2] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص44.

[3] كامل علي مسعود الويبة، الصحافة الليبية ومواقفها السياسية وإتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1943- 1952م، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف الدكتور عبد الرازق النصيري، جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2005م، ص ص 218- 219.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 761، السنة الرابعة، 7- يوليو- 1946م، ص1.

[5] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص326.

أما عن كادر الصحة في عام 1950م فكان يضم (11) طبيباً، والمفترض لحل مشكلة نقص الأطباء أن يصل العدد لـــ (23) طبيباً، والتي اعتبرتها الحكومة مشكلة راجعة لعدة أسباب تتعلق بالمرتبات، وعدم توفر سكن لأطباء، وعدم توفر المواصلات[1]، فكانت نسبة الأطباء للسكان طبيب واحد لكل اثني عشر ألفاً[2].

ب. التمـــريض:

تولت الراهبات الإيطاليات عمليات التمريض ببرقة، كما منحت رخص لطبيب مصري ومولدتين لمزاولة المهنة خارج مستشفى بنغازي[3]، وتم تعيين ممرضتين بريطانيتين من أجل تأهيل ممرضات وقابلات ليبيات، وكذلك لخدمة المدنيين البريطانيين، وبعد أن تولى الضابط الطبي أدمز (ADMS)، العمل الإداري في منطقة برقة، اهتم بالصحة والتشخيص من قبل مفتشين صحيين، كما قام بمنح رخص للقابلات للعمل في العيادات والمختبرات وذلك باختيار الأبرز بينهن[4].

ولأجل زيادة كوادر التمريض والقابلات والممرضين الذكور ولسد النقص قاموا ببناء مدارس لتأهيل الممرضين، ومساعدي الجراحيين من الأهالي في بنغازي، والذين كانت تتراوح أعمارهم ما بين (16–24) سنة، وبنهاية عام 1947م أصبحت مدرسة التمريض في بنغازي ومدرسة القابلات في درنة جاهزتين للتدريب، وفي انتظار بداية الدراسة أول عام 1948م، ولكن

---

(1) وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بباب وزارة الصحة العامة بتاريخ 6- نوفمبر – 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص238.

(2) مصباح باقة السوداني، المرجع السابق، ص148.

(3) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص52.

(4) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص44.

نقض المعلمين والمعلمات حال دون ذلك، واستعمل مبنى مدير المشفى[*] الإيطالي ببنغازي كسكن للمتزوجين من ضباط التمريض ويبلغ عددهم خمسة أطباء [1].

كان التقرير الذي قدمه الفريق الطبي المكلف من وزارة الحربية والدكتور برايدي (pride) والذي قام بزيارة لبرقة، وأوصى بدفع مرتبات مجزية لتشجيع الممرضين والممرضات والفنيين والقابلات من بريطانيا للعمل في ليبيا[2].

وعلى إثر ذلك تم تكليف ضابط تمريض بريطانية كراعية للممرضات، كما أرسلت إحدى الممرضات وقابلة لكلية التمريض بمصر[3]. أكمل ستة مدربين السنة الولى في مدرسة الطب، وأتم مفتش صحي دراسته بالخرطوم عام 1948م[4]، وقد أوفد مفتش الصحة إلى مؤتمر التغذية في القاهرة عام 1950م والذي أستمر لمدة ثلاثة أشهر، وخلال نفس العام تخرج من مدرسة الممرضين في بنغازي ثمانية ممرضين، وقد حددت مدة الدراسة سنتين، كما يضم قسم داخلي التزمت وزارة الصحة ببرقة بنفقات الطلبة من مسكن وملبس ومأكل، كما منحت الطلاب مبلغ مالي وقدره جنيهان شهرياً، وخمسة جنيهات لطلاب القسم الخارجي[5].

---

[*] المشفى الإيطالي تأسست في بنغازي عام 1903م، على يد المبشرين الإيطاليين، تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، د.م، الدار العربية للكتاب، 1988م، ص275.

[1] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص ص49– 50.

[2] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص239.

[3] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص ص 50– 51.

[4] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص ص 59.

[5] وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، وثيقة منشورة بيان وزارة الصحة العامة 1950م، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص ص 241– 242.

- **المساعدات التي حصلت عليها برقة:**

أ. الصليب الأحمر البريطاني:

قدمت جمعية الصليب الأحمر البريطانية مساعدات بعد الحرب مباشرة في شهر فبراير 1943م، وهي عبارة عن مائتي جنيه، وقد استفاد من هذه المساعدة (300) شخص من سكان بنغازي من المصابين بعاهات مستديمة ومفقودين وفقراء[1].

وهذا ما تؤكده الوثيقة الموجهة من إحدى زوجات الجيش السنوسي وتدعى (سليمة عبد الله) بأنها قد فقدت زوجها، وأنها تتقاضى مبلغاً وقدره حنيه واحد عن كل شهر، وقد ثبت ذلك من قبل الصليب الأحمر[2].

كما زودت الجمعية بنغازي بعيادات تختص بشؤون الأمومة والطفولة بكامل المعدات، وبمدينة درنة تمّ افتتاح عيادة أخرى، توزع على الأمهات لبن الرضاعة وهو عبارة عن دقيق الحليب الأطفال، تشرف عليه (ممرضة إنجليزية)، كما تتولى مهمة معالجة النساء[3]، وقد بلغ عدد الخدمات الصحية بالمركزين (5794) خدمة، كما قامت الأخصائيتان بزيارة (406) أسرة في بيوتهم عام 1948[4].

---

[1] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص 51.

[2] رسالة موجهة للأمير إدريس السنوسي من سليمة عبد الله بتاريخ 22- فبراير- 1943ف، بخصوص الحصول على إغاثة الصليب الأحمر، وثيقة غير منشورة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الملحق الأول.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 748، السنة الرابعة، 5- يونيو- 1946م، ص2.

[4] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص331.

ب. الهلال الأحمر المصري:

تـــأثر سكان برقة بمخلفات الحرب، وقد فقد الكثيرون أعضاءهم، لذلك ساهم الهلال الأحمر المصري بتزويد هؤلاء الناس ذوي الأعضاء المفقودة بأطراف صناعية موّلتها مصر كما قدمت نشرات كيفية استخدامها[1].

وأثناء انعقاد المؤتمر الطبي بحلب طُلب من الهلال الأحمر المصري إرسال طبيب لليبيا ليطلع على ما تحتاجه من خدمات[2]، وفي أكتوبر عام 1947م، مرت البلاد بمجاعة، وتمت مراسلة الدول العربية عن طريق الجامعة العربية لإرسال مساعدات لليبيا فأرسلت العراق (700) طناً من الشعير، وبعثت مصر بإمدادات طبية وغذائية لطرابلس وبرقة، كما قام الهلال الأحمر المصري بإيصال شحنة عن طريق البعثة تبلغ (250) طناً من القمح، و(70) طناً من الأرز ورصدت الجامعة مبالغ مالية في 22- فبراير-1948م ، تولى الهلال الأحمر المصري توزيعها، وكان قد اشترى بالمبالغ حبوب[3]، كما وافقت الجامعة على إرسال أطباء فلسطنيين[4].

---

[1] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص51.

[2] حاجة ليبيا إلى أطباء بتاريخ 6- أغسطس- 1946م، وثيقة منشورة، راقية أحمد سالم، الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها (1951- 1969م)، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2011م، ص225.

[3] صالح عثمان عبد الكريم، موقف جامعة الدول العربية من القضية الليبية، 1945- 1951، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور محمد الهادي بو عجيلة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2002م، ص72.

[4] الأمانة العامة للجامعة العربية بتاريخ 15- يونيو- 1949م، وثيقة منشورة، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص 226.

- الصحة المدرسية:

تولت الهيئة الصحية الاهتمام بصحة التلاميذ، حيث قامت بزيارات للمدارس بصورة منتظمة، وفحصت التلاميذ بشكل دقيق كما كانت تحتفظ بسجلات كاملة عن كل منهم[1].

هذا التفتيش كان يتم في بداية كل عام، حيث تمّ الكشف على (5228) تلميذاً من عدد (8000) تلميذٍ، وقامت بإصدار أوامر لضباط الصحة، وزعت على التلاميذ عن طريق معلميهم[2]، وركزت في فحصها ومتابعتها للتلاميذ على أمراض العيون والجلدية[3]، والتي تتسبب في التهاب الأجفان، وللقضاء على حشرة القمل قامت بتوفير أدوات للنظافة والاستحمام داخل الحمامات[4].

أدخلت الإدارة نظام الوجبات المدرسية خلال الشهرين الأخيرين من عام 46/ 1947م لنهاية العام، وذلك بأن قامت الإدارة بتوزيع الحليب والخبز على التلاميذ في المدارس، ولعدم توافر الإمكانات توقف توزيع الحليب واستبدل بالفواكه[5].

وعلى الرغم من قيام شخص يدعى (عبد الحميد الدرناوي) بتأسيس معمل للألبان في مسة في الجبل الأخضر، والذي ساعد في تأسيسه (ديممى) والميجر (حريزور) مدير الزراعة في برقة[6]، إلا أنه لم تستأنف الوجبات المدرسية.

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص52.

(2) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص52.

(3) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص331.

(4) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص327.

(5) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص3.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 852، 27- فبراير – 1947، ص3.

- **الخدمات الاجتماعية الصحية:**

لقد أثرت الجوانب الدينية والوطنية في المجتمع البرقاوي، ويظهر ذلك من خلال إنشاء الملجأ الإسلامي في منطقة البركة ببنغازي، وتحديداً ببيت متصرف بنغازي العثماني (طاهر باشا) حيث يوجد المصرف التجاري الآن[1]، وجمعت التبرعات من أشخاص بلغ عددهم (82) متبرعاً باشتراك متفاوت شهري ما بين (5-25 جنيه) والتبرع (20- 500) جنيه، وتمّ افتتاحه يوم 7- نوفمبر- 1946م، لإيواء العجزة والمتشردين[2].

وتولى شخصان متطوعان شؤونه هما السيد مصطفى السلاك، وعبد القادر العلام، ويحتوي الملجأ على أقسام للرجال والنساء والأطفال[3].

يتمتع الملجأ بمستوى غذائي جيد، حيث يتناول النزلاء ثلاث وجبات يومية، تشمل اللحم مرتين بالأسبوع، والبيض مرة واحدة والشربة بالإضافة للأنواع الأخرى.

يحتوي الملجأ على عيادة يقوم بزيارتها الدكتور معوض (مدير مشفى بنعازي المدني) مرتين بالأسبوع، وينوب عنه ممرض يدعى أحمد النعاس، الذي كان يستقبل المرضى بشكل يومي، وقد وضعت لوائح صحية داخل الملجأ، كالاستحمام بالماء والصابون يومياً، واستخدام مادة د.د.ت[*] في التطهير، وكان يتولى قسم التنظيفات ببنغازي رشة بمادة الفانيك يومياً، وتتولى إدارة

---

[1] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص444.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 856، 19- فبراير – 1947، ص3.

[3] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص444.

[*] د. د. ت: هو اختصار للفظ كلور ديفينيل تركلوروتانو، كانت تستخدم كصابون للاستحمام، وشامبو لعلاج الأمراض الجلدية، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص49.

الملجأ الدعاية ضد الأوساخ[1]، ويشرف الملجأ على مهمة إنسانية أخرى وهي توزيع الطعام والملابس على الفقراء[2].

ومن الخدمات الاجتماعية والتي ارتبطت بالناحية الصحية للسجون، فكانت الإدارة العسكرية البريطانية في سجون بنغازي- درنة- المرج تفحص السجناء بشكل شهري إلى جانب تكفلها بتوفير العلاج لهم، فعدد المساجين في بنغازي (108) ودرنة (50) والذين دخلوا المستشفيات في بنغازي حوالي (106) وفي درنة (4) أشخاص[3]، ففي البداية كانت الإدارة تتكفل بتوفير التموين الغذائي للمساجين، ثم أوكلت المهمة للمتعهدين[4].

كما كانت هناك منظمات خيرية أخرى كالصندوق الخيري للأطفال العرب، والذي يقوم بتوزيع الملابس على الأطفال[5].

الطب البيطري:

تشكلت وحدة بيطرية تتبع مصلحة الزراعة عام 1944م، والتي تقدمت بطلب للقاهرة لتزويدهم بأطباء بيطريين ومعدات وأدوية، وتم تعيين سبعة ضباط من السودان وفلسطين، كما قاموا بتدريب بعض الأشخاص على بعض العلاجات البيطرية البسيطة،ورفع بلاغات في حالة حدوث أمراض[6].

أما عملية فحص الحيوانات فكانت تتم في المستشفى البيطري في D,Annuzo (البياضة)، حيث معظم الاهتمام موجه نحو حيوانات قوات دفاع برقة، لكن الأطباء لم يمانعوا في فحص حيوانات المواطنين، ففي سنة 1947م تفشى مرض الجدري بين الأغنام، وأصبح ببرقة طبيب

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 852، 12- فبراير – 1947، ص3.

(2) كينسليد، المصدر السابق، ص16.

(3) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص48.

(4) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص53.

(5) كينسليدة، المصدر السابق، ص16.

(6) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص341.

بيطري واحد، ولكن خلال سنة 1948م تم الحصول على علاجات في تونس وإيطاليا، فكان سعر الجرعة الواحدة (بقرش)، نتج عن ذلك تلقيح (600) من الأغنام، ومعالجة (658) من الماعز في الجبل الأخضر من مرض الجرب، كما أشارت الفحوصات لخلو (82) بقرة تمد بنغازي بالحليب من مرض السل.

بدأ العمل بمستشفى بيطري جديد في بنغازي[1]، وجهزت مباني لتربية الحيوانات وتزويدها بالمياه في الأبيار[2]، كما أخذت المصلحة تفكر في إيفاد (20) شاب، عن طريق إدارة الزراعة بمسة والبيضاء وسيتخصصون في دراسة البيطرة والتعرف على أمراض الحيوانات[3].

▪ الصحة العامة:

لقد تأثرت البيئة بالحرب، فالمباني متراكمة ومدمرة، فسكان بنغازي يحصلون على المياه من أنابيب منتشرة بالشوارع، واقتصر اهتمام الإدارة خلال عام 1943م على إقامة مراحيض من بقايا المنازل، وطلاؤها باللون الأبيض، فضلاً عن رشها بالمبيدات الحشرية وتفريغها بانتظام، ونظمت البلدية وحدات لاصطياد الكلاب، وصناديق ذات أغطية لتجميعها، وذلك باستخدام حلقة من المعدن حول رقبة الكلب، ويتم جذبه بها والتخلص منه[4].

استلمت السلطات العسكرية شؤون خدمات البنية الأساسية (مصلحة الأشغال العامة) وقبل انتهاء عام 1945م، بدأت بالتخلص من المباني المنهارة، وإصلاح بعض آبار المياه، كما أظهرت

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص54.

(2) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص17.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 906، 13- يونيو- 1947م، ص2.

(4) محمد محمد المفتي، دكان الشايب هدرزة في السوق، ليبيا، دار الساقية، 2006م، ص58.

الاهتمام بتشجير شوارع وحدائق بنغازي، وللمحافظة على البيئة قامت بتدريب بعض الأولاد على تقليم الأشجار وتطعيم النباتات، كما فرضت رقابة مشددة لمنع قطع الأشجار[1].

قامت الإدارة بتركيب وحدة كهربائية في كل من المرج- طبرق- درنة، وعشرة مضخات للمياه تعمل بالرياح في الأبيار ومسة، وهذه الأعمال رغم محدوديتها فالمنفذون لها كانوا من الأسرى الألمان.

تولت الهيئة الصحية الإشراف على المياه والتخلص من القمامة وطرحها بالبحر، وإنشاء جهاز للمجاري، والاهتمام بالناحية الغذائية والصحية في المجازر والمطاعم والسلخانات والأسواق[2]، وإقامة حمامات بالمدن الرئيسية[3].

أصدر الوالي (إستانلي بكر) الطبيب الحربي عام 1945م، منشور خاص بالبلديات رقم (124)، وهو يشمل بنغازي – المرج – درنة، خاص بذبح الحيوانات، ومن شروطه أن تتم عملية الذبح داخل سلخانة البلدية، وأن تخضع للفحص الطبي من قبل طبيب صحة البلدية من حيث السن وحالة التغذية والصحة، كما يضع عليها الطبيب ختم البلدية الرسمي، وأن تُتْلف في حالة عدم ملاءمتها لشروط الصحة العامة، كما يحمل المنشور إجراءات صارمة في حالة المخالفة بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو دفع قيمة مالية تصل لمائة جنيه مصري، أو العقوبتين معاً[4]، ففي بنغازي مثلاً كانت السلطات المختصة تقوم بإعدام كل شاة مصابة بالسل أو مرض من الأمراض، ومن بينهن تم

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص53.

(2) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص57.

(3) الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص30.

(4) محمد بن يونس عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج4، ح- خ، بيروت، دار الثقافة، د.ت، ص5.

إعدام شاتين بسبب الإصابة بالسل من إجمالي (3934) شاةٍ[1]، ولمراقبة عملية الذبخ تقوم البلدية بمنح رخص الجزارة [2].

نظمت حمولات عربات المياه العمومية، ففي 14- فبراير- 1947م، تم دعوة أصحاب تلك العربات لقسم الصحة العمومية التابع للبلدية، ولأجل وضع أرقام على صهاريج المياه توضح كم لتر تستوعب[3].

كما كان هناك فرقٌ من الشباب مهمة نظافة الشوارع بالمدن بأجر بسيط، فكان لكل حي مجموعة تقوم بتنظيفه بشكل يومي، ولكن توقف النظام بعد مدة، ليتولى بعدها عمال كنّاسين يعملون بشكل فردي لجمع القمامة من البيوت[4]، كما اهتمت إدارة صحة المرج بالتفتيش يومياً على النظافة[5].

استُخدم مبيد الحشرات والجير في تطهير ورش الأماكن العامة في بنغازي، بواسطة مجموعة أخرى متخصصة بأعمال التعقيم، وقام أفراد بمهمة التفتيش الصحي ومراقبة وفحص المحلات والأسواق والدكاكين[6].

---

[1] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص64.

[2] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص429.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 853، 14- فبراير – 1947، ص2.

[4] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص427.

[5] السيد المهدي أبو القاسم، صور الحياة الاقتصادية، والاجتماعية في ليبيا أثناء الغزو الإيطالي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات، 2007م، ص ص 118- 119.

[6] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص48.

ولمراقبة الموانئ شهد ميناء بنغازي عام 1948م صيانة لمكاتبه الصحية، ويضم هذا الميناء مستوصفاً به غرفة للكشف الطبي، وتقوم هذه المكاتب بتفتيش السفن التي تصل موانئ بنغازي وميناء درنة وميناء طبرق، والتي ثبت خلوها من الفئران[1] ذلك العام.

افتتح الحجر الصحي بطبرق 48/ 1949م[2]، وتم فحص حجاج عام 1948م، والذين سافروا في شهر سبتمبر إلى مصر ومنها لجدة، ويبلغ عددهم (75) حاجاً، حيث تم قبل مغادرتهم تطعيمهم ضد الجدري الكوليرا، والتيفود، وعند عودتهم تمّ الكشف عليهم في منطقة أمساعد (كابتزو) ورشّهم بمادة د. د. ت، قبل دخولهم بنغازي، كما يتولى البوليس والفرق الصحية مراقبة أي طارئ وذلك بإقامة نقاط للتفتيش على الحدود بين برقة وطرابلس وفزان لفحص البضائع[3].

- الأمراض والإجراءات الوقائية في برقة:

معظم الأمراض التي تنتشر في برقة تعود لأسباب تتعلق بالفقر وسوء التغذية؛ فبسبب قلة الغذاء المناسب تقل المناعة ضد الأمراض المعدية، وخاصة لدى الأطفال، كما يساهم عدم التنوع في الغذاء واقتصاره على الحبوب، وعدم قدرة السكان على شراء مواد غذائية أخرى بسبب سوء الدخل في زيادة المشكلة[4]، لذلك ظهرت العديد من الأمراض مثل:

---

[1] مصباح باقة السوداني، المرجع السابق، ص130.

[2] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص48.

[3] أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص369.

[4] مصباح باقة السوداني، المرجع السابق، ص146.

أ. الكوليرا Colera:

تعتبر الهند الموطن الأصلي لها، وهي من أقدم الأوبئة، حيث كانت تقام الأعياد الدينية في وادي نهر الكنج، ويقوم الحجاج الهنود تنفيذاً لعاداتهم وتقاليدهم بالشرب من النهر المقدس والاستحمام فيه، وهذا أدى إلى انتشاره في الصين والشرق الأوسط والبلاد العربية[1].

كان قد تفشى هذا المرض في مصر عام 1947م وتم الإبلاغ على أن مصر منطقة موبوءة، وعملاً بالاتفاقيات الصحية الدولية، تم إلغاء الحج ذلك العام[2]، ومن أجل المحافظة على الصحة العامة ببرقة، أخذ الناس يطالبون بتوفير التطعيمات ضد الكوليرا، والإسراع بتنفيذ هذه الإجراءات خوفاً من تسربه من مصر[3]، وبلغ عدد المطعمين ضد الكوليرا عام 1948م، (331) شخصاً، ولم تسجل أي حالات خلال نفس العام[4].

ب. الجدري small pox:

هو مرض يصيب الجلد وينتج عنه إحمرار والإصابة الواحدة تعطي مناعة مستديمة، كما أنه لا عمر له، ويعتبر سوء التغذية وقلة الاهتمام بالنظافة من أهم أسبابه[5].

انتشر المرض في بنغازي قبل نهاية عام 1944م، وفي بعض المناطق الأخرى، واتخذت البلدية إجراءات وقائية سريعة، فقامت بتوفير التطعيمات الخاصة، وأقيم حجر صحي داخل أحياء

---

(1) المبروك محمود صالح سليمان، الأوضاع الصحية في إقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني (1835– 1912) رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور صالح المزيني، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2006م، ص46.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 951، 28– سبتمبر– 1947م، ص1.

(3) كامل علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص221.

(4) Britsh military administration cyrenica report annual. 1948. P. 65.

(5) محمد محمد البكوش وآخرون، الصحة العامة والتثقيف الصحي، شعبة العلوم الطبية، طرابلس، المركز الوطني لتخطيط التعليم، 2006م، ص ص 25– 26.

المدينة، وتشكلت مجموعات للتطعيم ورَشُّ البيوت والأماكن العامة بمواد مطهرة، كما صدر إعلان من طبيب بلدية بنغازي (س. فهمي) بضرورة اتخاذ الإجراءات الآتية:

-1- إبلاغ الدائرة الصحية عند حدوث إصابات.

-2- المبادرة بالتطعيم ضد المرض، والحرص على المواعيد يومياً عدا الجمعة.

-3- إلزام كل شخص بعملية تطعيم ناجحة وإلا سيعاقب[1].

ظهر المرض أيضاً في طرابلس عام 1947م، وتوفي شخصان من بين (22) شخصاً منهم (16) من طرابلس عبروا الحدود لبرقة واتخذت أشد الإجراءات

وأتّبع حِجْر صحي بالمرج حتى لا يتحول لوباء[2]، حيث جرى تطعيمهم عند منطقة العقيلة وإجدابيا، وبلغ عدد المطعمين (22 ألف) شخص، كما تمّ فحص العابرين من مصر[3] بالتزامن مع انتشار الكوليرا فيها.

قام الوالي (سفنج) الطبيب الحربي بإصدار منشور رقم (105) للصحة العامة لظهور المرض في الأقطار المجاورة، عليه اتخذت السلطات البريطانية إجراءات وقائية داخل برقة، فرض على الناس تطعيم أنفسهم خلال ثلاثة أشهر، ومنح شهادات مجانية للمطعمين[4]، وخلال عملية التطعيم كان هناك إقبال كبير في درنة وافتتح مستوصف للمداواة يقدم العناية الصحية والغذائية للفقراء، من صحون شربة دسمة بشكل يومي[5].

ج. التيفود Typhoid:

---

(1) أحمد محمد القلال، الأحوال والخدمات الصحية في برقة، المرجع السابق، ص ص 410- 411.

(2) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص51.

(3) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص47.

(4) مبروكة عبد السلام غومة، المرجع السابق، ص67.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 748، السنة الرابعة، 5- يونيو- 1946م، ص2.

يعتبر من الحميات المعدية وهو غير محدد بعمر، وينتشر بسبب تلوث الماء والطعام، وإهمال النظافة[1]، فعندما كانت برقة في رحى الحرب، وكانت الحشرات كالبق والبعوض كثيفة الانتشار، ولا توجد وسيلة للمكافحة، ظهر المرض في درنة عام 1942م بين الأسر المحتشدة في الكهوف، وكان الأطفال من أكثر المصابين به، فاضطروا إلى نبش القبور القديمة لدفن من أصيبوا بهذا الداء، ولكثرة الموتى، وقام الجيش الإيطالي والألماني بإقامة حواجز خوفاً من انتقال العدوى إليهم[2]، فاستعمل الطب الشعبي من دهان الخل وغيره، ولكن قبل أن ينتهي كان قد أهلك الكثير من الناس[3]، كما ظهرت حالات متفرقة لم تصل لمرحلة الوباء، وبلغ عددها (15) حالة، واستعمل د.د. ت، للقضاء على القمل عام 1948م[4]. والملاحظ خلال باقي السنوات انخفاضه، وربما يرجع ذلك لعمليات التطعيم والتطهير.

د. الملاريا Malaria:

سجل مرض الملاريا على أوراق البردي المصرية منذ حوالي 1500 سنة ق. م إلى أن وجدت مجموعة إيطالية علاقة بينه وبين بعوض الأنوفيلبس الناقل له عام 1898م فكانت أكثر الأوقات إصابة بها خلال فصلى الصيف والخريف[5].

وقد أصدرت الإدارة البريطانية منشوراً خاصاً بالبعوض رقم (108) لسنة 1945م[6]، تزامن مع إصابات خلال شهري يوليو وأغسطس عام 1945م، حيث أصيبت منطقة الجغبوب، وتم القضاء عليه باستعمال رشاشات بمادة د. د. ت، وهو من نوع خاص (Paris Green)، كما ظهر

---

(1) محمد محمد البكوش وآخرون، المرجع السابق، ص67.

(2) مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة قديماً وحديثاً، د.م، جامعة درنة، ط1، 1999، ص221.

(3) أحمد محمد القلال، الأحوال والخدمات الصحية في برقة، المرجع السابق، ص409.

(4) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص46.

(5) محسن عبد الصاحب المظفر، جغرافية طبية، طرابلس، دار الشموع، 2003م، ص164.

(6) مراد الرعوي، موسوعة الفهارس الموضوعية للتشريعات الليبية، ج2، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، والتوزيع، د. ت، ص1626.

في مراده المعروفة بوجود البرك والمستنقعات، وتمّ اللجوء للأسماك آكلة البرقات، مما أدى إلى انخفاض المرض[1]، وفي عام 1948م، تفشّي المرض ثانية في برقة، واتخذت عمليات تطعيم ضده باستثناء البدو الرحل لكثرة تنقلهم[2].

هـ. أمراض العيون Trachoma:

تسهم الأسباب المناخية والبيئية في تفشي الأمراض، وأبرزها التقلبات المفاجئة في درجات الحرارة، والرطوبة والبرودة في الليل، علاوة عن قلة المياه، وعدم الاهتمام بالنظافة، مما يسبب في ظهور هذا المرض[3]. فقد اعتبرت أمراض العيون من الأمراض المستوطنة ببرقة، حيث ظهرت وبكثافة في شهر يونيو 1945م، وأنشأت مراكز لأمراض العيون في درنة – بنغازي – المرج – مسة، وكما جهز مستشفى بنغازي بأحدث الآلات الجراحية اللازمة، وتمّ إعداد (45) سريراً للمرضى من الذكور والإناث، وطول هذه المدة من شهر يونيو إلى ديسمبر، كان الطبيب المختص بأمراض العيون موجوداً يعاونه ممرضون مدربون لمعالجة هذا المرض وغيره من أمراض العيون، وتمّ الكشف على (4583) مصاباً، وبلغ عدد العمليات بمستشفى بنغازي (779)[4] عملية، ومجموع المترددين على العيادات (27330)[5]، ولكن القلق الأكبر كان من المصابين بالرمد الجيني، والتي تبلغ الإصابة به 80% بين أهالي برقة وأكثر[6]، وتقدر نسبة المرض بين الأفراد: شخص واحد من بين ثلاثة أشخاص[7].

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص53.

(2) مصباح باقة السوداني، المرجع السابق، ص147.

(3) محسن عبد الصاحب المظفر، المرجع السابق، ص ص 326– 327.

(4) جريدة برقة الجديدة، 10– فبراير – 1946م، ص3.

(5) Britsh military administration cyrenica report annual 1948. P. 44.

(6) جريدة برقة الجديدة، المصدر السابق، ص3.

(7) مصباح باقة السوداني، المرجع السابق، ص147.

وبلغ عدد المصابين في عام 1948م (63037) مصاباً، وأجريت عمليات لـــ(1202) شخصاً[1]، ويلاحظ استمرار ارتفاع الإصابة بأمراض العيون، وهذا يدل على أن الجانب الوقائي والعلاجي لازال متردياً، وأن هناك مشاكل بيئية لازالت قائمة.

و. السل الرئوي:

ينتشر المرض في الأماكن المزدحمة والتي لا تدخلها شمس ولا هواء نقي، فهو ينتقل عن طريق التنفس، ويطلق عليه الناس الاسم الشعبي (أبو رقيق) ومن مظاهره:- الوهن والضعف العام بالجسم[2]، وهو من الأمراض التي عانت منها برقة، وأنشئت له مصحات خاصة، كدار السل في المرج، وقبل ذلك كانت هناك صعوبات في علاج بعض الحالات، الأمر الذي يستدعي تحويلها لخارج برقة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء المصحة والتي ضمنت في ميزانية 47/ 1948م[3].

بلغ عدد المصابين (92) حالة في عام 1946م وتوفيت (12) حالة في بنغازي، وحالتان في المرج ودرنة[4]، وخلال عام 1948م بلغ عدد مرضى السل (171) شخصاً تمت معالجتهم[5]، وارتفاع نسبة المصابين يدل على استمرار المرض.

انتشرت العديد من الأمراض الأخرى كالحصبة بين تلاميذ المدارس عام 1947م[6]، وبدأت وبدأت عملية تطعيم واسعة في برقة، والتي خص لها أشخاص ممرضين يجوبون الشوارع والمنازل، وبلغ عدد المطعمين ضد الحصبة (30 ألفاً)[7]، وظهرت (الدفتيريا) وهي من أمراض

---

(1) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص46.

(2) المبروك محمود صالح سليمان، المرجع السابق، ص74.

(3) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، المصدر السابق، ص46.

(4) Britsh military administration cyrenica report annual. 1946. P. 4.

(5) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، المصدر السابق، ص46.

(6) تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص51.

(7) جريدة برقة الجديدة، 7- مارس- 1947م، ص2.

الأطفال، تصيب الجهاز التنفسي وتسبب صعوبة البلع والتهاب الحلق[1]، فخلال شهر نوفمبر 1945م، تفشى المرض وسط الأطفال في جالو، وتوفي (10) أطفال من بين (15) طفلاً، كما حلت في الكفرة بعض الأمراض، كالزهري نتيجة للعادات الاجتماعية غير الصحية، حيث بذلت جهود لإقناع الأهالي للذهاب لدور العلاج[2]، وكان هناك بعض الأمراض تنتقل من الحيوان للإنسان كالسعار (داء الكلب) وقد ظهر هذا المرض بالمرج، وتم تطعيم نحو (100) شخص، ولكن كانت تلك الجهود متعثرة، ووجدت صعوبة في السيطرة عليها، وذلك لكثرة الثعالب والضباع، وبنات آوى، وعدم توفر السم اللازم للقضاء على هذه الحيوانات، كما تم إنشاء مؤسسات لرعاية الكلاب[3].

ولا شك أن الحرب أثرت في الواقع الصحي في برقة، ودمرت البنية الاقتصادية، وأدى هذا لسوء التغذية، وعدم توفر أماكن صحية لكل فئات المجتمع البرقاوي، ولكن لا يمكننا أن ننكر أن الإدارة البريطانية اتخذت إجراءات وقائية، رغم أنها محدودة ومتقطعة، فلم يتم إنشاء مؤسسات صحية، فجميع الأعمال لم تتعدى الترميم لما خلفه العهد الإيطالي، أو قيام مؤسسات اعتمدت على جمع التبرعات، والأعمال الخيرية، وتركز تلك الخدمات في المناطق الرئيسية، والتي عللت تلك الأسباب لتردي خدمات المواصلات، ومساهماتها في عدم انتشار الخدمات الصحية في كل برقة، كما قامت بإصدار مناشير صحية، لكن المقصود بها برقة وأهلها، أم فرضها عليها القانون عام 1907م، وهو قانون الأراضي المحتلة، أم لأجل حماية جيوشها قامت بذلك؟ لكن في الحقيقة أنهم ساهموا في استقرار الوضع، وذلك من خلال وضعهم لإحصائيات بالأمراض في تقارير خاصة.

---

[1] محسن عبد الصاحب المظفر، المرجع السابق، ص363.

[2] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، المصدر السابق، ص51.

[3] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، المصدر السابق، ص ص 54– 64.

خرجت برقة من فترة الإدارة البريطانية تعاني الكثير من المشاكل والأمراض، كالسل والتراكوا من أشرس الأمراض التي لم توضع لها حلول قاطعة، وظلت مشاكل الكوادر الطبية الوطنية القليلة، وعدم أو قلة اقتحام المرأة لهذا المجال، هل كل ذلك مرده للجانب المالي الضعيف آنذاك، أو التعليم كان الأضعف، مما أدى إلى انتشار الجهل والمرض، وهل تستطيع المرحلة الملكية الليبية وضع حلول لكل هذه المشاكل.

الفصل الأول

سياسة المملكة الليبية اتجاه قطاع الصحة في برقة

(1951-1969)

- **أولاً: تنظيم الإدارة المحلية والصحية في برقة:**
  - الإدارة المحلية في برقة.
  - الإدارة الصحية في برقة.
  - اختصاصات نظارة الصحة في برقة.
- **ثانياً: تنفيذ التشريعات الصحية الليبية المهنية في برقة:**
  - مجلس الصحة الأعلى.
  - قوانين مزاولة المهن الطبية.
  - قوانين إنشاء المؤسسات الصحية.
- **ثالثاً: المساعدات والإعانات الدولية الغذائية الصحية في برقة:**
  - الاتفاقية الليبية – البريطانية والمؤسسات التابعة لها.
  - الاتفاقية الليبية – الأميركية، والهيئات الأمريكية.
  - الأمم المتحدة.
  - خطة صحية لمكافحة مرض السل.
  - خطة صحية لمكافحة مرض التراكوما.
  - خطة صحية لمكافحة مرض الملاريا.

الفصل الأول

سياسة المملكة الليبية اتجاه قطاع الصحة في برقة

بعد أن تولى أدريان بلت[*] مهمة الإشراف وإعداد ليبيا للاستقلال، وذلك باختيار نظام الحكم الذي تقره الجمعية التأسيسية الوطنية[**]،وعلى إثر قيامه بجولات[1]، ومباحثات مع كل الأطراف الليبية والأجنبية، ومن بينها أمير برقة ورئيس وزرائها وأعضاء حكومتها، والذي توصل إلى أن تكون ليبيا موحدة على أساس النظام الاتحادي، وهذا يعني أن لكل إقليم حكومته المستقلة وبرلمان محلي[2]، وأن تؤلف هيئة عليا تمثل الأقاليم الثلاثة في كل ما يخص النظام الاتحادي، ويبدو أن ذلك النظام كان المرحلة المهمة، والتي تستطيع بها تلك الولايات ومن بينها برقة من الارتباط في النهاية بوحدة تامة، والتي توجب بالتعديل الدستوري عام 1963م[3].

وبالنسبة لسياسة المملكة في قطاع الصحة، فهو تشكيل وزارة للصحة للرفع من المستوى الصحي في ليبيا[4]، ومعرفة كيفية التعاون بين وزارة الصحة والإدارة الصحية في برقة؟

(*) أدريان بلت: هو دبلوماسي هولندي، عينته الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل بليبيا، وهو أحد أفراد الجهاز بالمنظمة الدولية، يتحدث اللغة الانجليزية والفرنسية إلى جانب لغة بلاده الهولندية ولكنه لا يتحدث العربية، عمل على إرضاء حكومات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، تي . أ. ب. دي. كاندول، المرجع السابق، ص107.

(**) الجمعية التأسيسية الوطنية: تتألف من ستون عضواً تمثل أقاليم ليبيا الثلاثة ونصيب برقة بنسبة 20% من الأصوات، عبد الحفيظ الميار، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة، طرابلس، د. ر. ط، 1970م، ص109.

(1) مصطفى بن حليم، ليبيا إنبعاث أمة وسقوط دولة، ألمانيا، دار الحمل، ط2، 2003م، ص209.

(2) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1968م، ص ص 44– 45.

(3) خليفة صالح إحواس، القانون الدستوري الليبي وفق أحدث التعديلات من نشأته حتى 2007م، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م، ص34.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص71.

• أولاً: تنظيم الإدارة المحلية والصحية في برقة:

▪ الإدارة المحلية في برقة:

لا بد أن لكل الأحداث السياسية آثارها على الإدارة المحلية والصحية في برقة، فصدور الدستور والذي يتكون من (213) مادة في 7- أكتوبر- 1951م، كان له بصماته الواضحة على الناحية المحلية، وذلك عن طريق إقرار النظام الفدرالي والذي أعلن عن قيام عاصمتين للبلاد إحداهما في بنغازي والأخرى في طرابلس، وأن تتألف حكومات إقليمية، وحكومة اتحادية تكوّن لكل تلك الحكومات الأربعة هياكلها الإدارية وميزانيتها[1].

فقد قسمت برقة من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات: (بنغازي - الجبل الأخضر - درنة)، ويطلق على كل مقاطعة اسم لواء، ويتولى كل مقاطعة حاكم باسم: متصرف، أو المتصرف الأول، يساعده على الإدارة بالألوية، أو الأقضية والمراكز والنواحي، أما القرى فيعرف باسم: (المتصرف الثاني) أو القائم مقام، أو المدير، أو نائب المدير، أو الكاتب الإداري، كما يشرف على الأمن العام ببرقة ضابط كبير يعرف بمدير البوليس، يعاونه مساعد، ويتبعه عدة ضباط من مختلف المناطق، يرأسون أقسام الأمن العام في المدن والقرى[2]، هذه المقاطعات تضم ست متصرفيات هي: متصرفية بنغازي، وتتكون من مديرية (بنغازي- الأبيار- سلوق- القوارشة- المقرون- قمينس- جردينة- توكرة- الرجمة- دريانة- بنينة- سيدي خليفة- الكويفية)، متصرفية المرج وتشمل مديريات: (المرج- جردس العبيد- طلمثية- تاكنس- البياضة)، متصرفية درنة وتضم مديريات: (درنة- القبة- القيقب- عين مارة- رأس الهلال- الأبرق- أم الرزم- التميمي-

---

[1] اسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955- 1969م طرابلس - المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م، ص ص 69- 70.

[2] حكومة برقة، التعريف ببرقة، المصدر السابق، ص7.

مرتوبة)، متصرفية إجدابيا وأهم مديرياتها هي: (إجدابيا- مرادة- جالو- العقيلة- البريقة)، متصرفية طبرق تتضمن مديريات: (طبرق- كمبوت- البردي- الجغبوب- الكفرة)، ومتصرفية البيضاء وتتضمن مديريات: (البيضاء- مسة- الحنية- شحات- سوسة- الفائدية- عمر المختار- مراوة)[1]، ولذلك فإن الأسلوب المطبق للإدارة المحلية خلال العهد الفدرالي في برقة (باللامركزية)، والتي تقوم على أساس توزيع الوظائف الإدارية ما بين الحكومة المركزية في العاصمة، وهيئات إقليمية مستقلة بسكان إقليم معين، تحت إشراف الحكومة المركزية[2].

خلال نفس الفترة من الزمن حدثت تغيرات دستورية، فقد انتهى العمل بالنظام الفدرالي وساد الدولة الواحدة، إدارة واحدة تمارس الرقابة المباشرة على أجهزتها الإدارية [3]، والمقصود بهذا هو (النظام المركزي)، وهو تجميع مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة، وتوحيد أسلوبها وتجانسه في كل أرجائها، فتتركز السلطة بيد الملك – مجلس الوزراء – والحكام الإداريون (المحافظون)[4] وبموجب هذا التعديل الدستوري لعام 1963م فقد قسمت برقة إلى وحدات إدارية هي المحافظات، والمصرفيات، والمديريات، فالمحافظة هي قمة الوحدة الإدارية والتي كانت تتكون في برقة من ثلاث محافظات هي: محافظة درنة- محافظة البيضاء- محافظة بنغازي، حيث يشكل في كل محافظة مجلس استشاري مقره في حاضرتها، ويطلق عليه اسمها، ولا يزيد عدد أعضائه على اثني عشر عضواً، يعينون بقرار من مجلس الوزراء، ومدة المجلس سنتان، ويجوز لمرة واحدة تجديد من انتهت عضويته، ومن صلاحياتهم دراسة وبحث العديد من المسائل، وتقديم

---

[1] وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، 1958م، ص ص 14- 15.

[2] محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية دراسة تحليلية مقارنة، عمان، دار الثقافة، ط2، 2013م، ص23.

[3] محمد توفيق رمزي، ب. بابات، دراسة شاملة للإدارة العاملة في ليبيا، سبتمبر – أكتوبر – 1964م، ص3.

[4] محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص24.

التوصيات، ومن بين هذه المسائل الاهتمام بشؤون التعليم والصحة والأمن والتموين والأسعار وغيرها، والتي تندرج في ميزانية الدولة باسم (اعتمادات لشؤون الإصلاح المحلي)[1].

وحسب التقسيم الإداري للمحافظات فإن محافظة درنة تشمل مديريات درنة- مرتوبة- عين مارة- الأثرون- رأس الهلال- أم الرزم- القبة - التميمي- الأبرق- القيقب- المخيلي- العزيات، وتشمل متصرفية طبرق مديريات هي: طبرق- كمبوت- قصر الجدي- بئر الأشهب- عين غزالة- البردي- الجغبوب[2]، كما شملت محافظة البيضاء مديريات: البيضاء- ماسة- شحات- الفائدية- الحنية- سوسة- سلنطة- زاوية العرقوب- قندولة- عمر المختار- مراوة، كما ضمت متصرفية المرج وتشمل مديريات: المرج- فرزوغة- تاكنس- سيدي أبو زيد- طلميثة- بطة- البياضة- جردس العبيد - قصر ليبيا[3]، وبالنسبة لمحافظة بنغازي فهي تشمل متصرفية بنغازي ومتصرفية إجدابيا ومتصرفية الكفرة [4]، ويظهر من هذا التصميم أن مدينة بنغازي هي مركز الإدارة والمؤسسات، لذلك يتم التركيز عليها في أغلب الدراسات والمصادر، مع ظهور مركز إداري جديد وهو محافظة البيضاء، الذي يكون منافساً لها، بالتزامن مع ظهور التعديل الدستوري.

2- الإدارة الصحية في برقة:

النظام الاتحادي منح فرصة لإدارة الأمور المحلية في إدارة برقة وحدها [5]، ومع قيام هذا

---

[1] مجلة هذه ليبيا، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، 1966م، ص39.

[2] وزارة الاقتصاد والتجارة، التعداد العام للسكان، 1964م، محافظة درنة، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص ص 32- 33.

[3] وزارة الاقتصاد والتجارة، التعداد العام للسكان، 1964م، محافظة الجبل الأخضر، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص1.

[4] هلموت كانتر، ليبيا دراسة في الجغرافية الطبية، ترجمة عبد القادر المحيشي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2002م، ص ص 212- 213.

[5] مجبد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافة، 1966م، ص213.

الاستقلال الداخلي من حيث وضع القوانين والحاكم[*]، والموظفين، والتي وجدت هيئات في نفس الوقت مقابلة لها وتابعة للحكومة المركزية، وقد كانت لهذه الهيئات السلطة المباشرة على برقة ورعاياها، ولهذا استخدم مصطلح الاتحاد المركزي[1].

كانت هناك اختصاصات انفرد بها من قبل الحكومة الاتحادية حسب المادة (36) من الدستور، وهو حق التمثيل السياسي وشؤون المنظمات الدولية من وكلاء ومؤتمرات، وعقد معاهدات وتنفيذها، كما كانت هناك أيضاً اختصاصات مشتركة حسب نص المادة (38) من الدستور، والتي منحت الاتحاد الليبي حق توحيد السياسة بينها وبين الولايات الثلاثة ومن ضمنها برقة، والتي بدورها تتولى مهمة تنفيذها[2]، ومن المواد الخاصة بالصحة بنص الدستور هي: (25، 26، 27)، وتشمل المحافظة على الصحة العامة والحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به، وشروط الترخيص لمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الطبية[3].

ويتضح من ذلك أن هناك اختصاصات منفردة لوزارة الصحة، واختصاصات مشتركة من حيث التشريع والتنفيذ بين وزارة الصحة، ونظارة الصحة في برقة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف كان التعاون بينهما؟

بعد إعلان الملك إدريس السنوسي الاستقلال في خطابه في بنغازي، والذي ورد فيه: « أنَّ ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان،أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وأنها تعرف الآن باسم

---

[*] الحاكم: هو الوالي وقد توالى على حكم ولاية برقة أربعة ولاة خلال العهد الاتحادي ابتداء من محمد الساقزلي (1951– 1952م) حسين مازق (1952م – 1961م) محمد بو هدمة (1961م – 1962م)، ليعود محمد الساقزلي من 1962 – 1963م، محمود أحمد، المرجع السابق، ص11.

[1] حسين سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، د.م، د. ر، د. ت، ص277.

[2] خليفة صالح إحواس، المرجع السابق، ص ص 37– 38.

[3] حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص288.

المملكة الليبية المتحدة»، وتم تشكيل أول حكومة ليبية بعد الاستقلال برئاسة محمود المنتصر[*] وكلف محمود عثمان الصيد[**] بوظيفة وزير الصحة[1].

فقد شاب العلاقات بين وزارة الصحة الليبية، ونظارة الصحة في برقة نوع من الإرباك والمشاكل في البداية، ويرجع سبب ذلك في كون برقة كانت تتمتع باستقلال ذاتي قبل صدور الدستور، هذه الخلافات حسب ما ذكر وزير الصحة عثمان الصيد خلال فترة وزارته (1951-1958)[2]، كانت بينه وبين والي برقة (محمد الساقزلي[***]) عام 1952م، فالولاة كانوا يقومون بالاتصال بالمنظمات الدولية، والدول الأجنبية كالنقطة الرابعة، واليونكسو، وذلك لأجل استجلاب موظفين خبراء، أو الحصول على المعونة الفنية، وهذا كما أشرنا سابقاً هو من اختصاص الحكومة الاتحادية بنص الدستور، هذه الخلافات أكدها مجلس الشيوخ في رده على خطاب العرش الذي ألقى في الدورة العادية الثانية للهيئة النيابية الأولى عام 1953م على بعض الأمور الخاصة بالحالة

---

[*] محمود المنتصر: من مواليد العجيلات في 8- أغسطس – 1903م، أتم دراسته الابتدائية بطرابلس ثم سافر لإيطاليا، ودخل للكلية العسكرية، ثم تركها ليدرس في كلية الاقتصاد، كما حصل المنتصر على شهادة في القانون، صادق فاضل زعيتر، محمود أحمد المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903- 1970م، طرابلس، دار الرواد، ط1، 2017م، ص ص 51-53.

[**] محمد عثمان الصيد، ولد في قرية زاوية التابعة لمتصريفة براك بمنطقة الشاطئ بإقليم فزان ولد في 17- أكتوبر – 1924م، والده كان قاضياً ويرأس المحكمة الشرعية بالشاطئ، تلقى محمد عثمان تعليماً دينياً فهو من حفظة كتاب الله وعمره ثلاثة عشرة سنة، ليصبح أول وزير للصحة عام 1951م، طلحة إبراهيم، مذكرات محمد عثمان الصيد، د.م، د. ر، 1996م، ص ص 17- 19.

[1] صادق فاضل زعيتر، المرجع السابق، ص117.

[2] طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص125.

[***] محمد الساقزلي: ولد ببنغازي عام 1892م، تعلم في المدارس الرشيدية العثمانية، اختاره الملك عند تشكيل حكومة إجدابيا، نفاه الإيطاليون إلى إحدى جزر البحر المتوسط، وبعد عودته شغل عدة مناصب منها عمله موثقاً للعقود في بنغازي، كما كلف بتشكيل الحكومة الثالثة لبرقة عام 1950م، وأصبح رئيس للديوان الملكي عام 1952م، عين عميد البلدية عام 1960م، وشغل كذلك وظيفة مجلس تعمير مدينة المرج وبقى فيه حتى سبتمبر عام 1969م، توفى في أوائل الثمانينات، ودفن في بنغازي، صادق فاضل زعيتر، المرجع السابق، ص ص95- 96.

الصحية في ولاية برقة، والذي جاء فيه: « أن الحالة الصحية فيها أسوأ والخطر فيها أعظم، حيث تنتشر الأمراض المتنوعة بكثرة مريعة، وأن نسبة المصابين بداء السل قد ارتفعت كثيراً، وأن عدد الوفيات قد زاد على عدد المواليد، الأمر الذي سبب إزعاجاً وقلقاً لدى الشعب في برقة، على الرغم من وجود ميزانية خاصة بالصحة تزيد بكثير على ميزانية الصحة في ولاية طرابلس، مع وجود فرق بين عدد السكان»، وفسر ذلك بأن برقة لم تنجح في مكافحة الأمراض، وطلب مجلس الشيوخ من الملك (إدريس السنوسي) تكليف الحكومة الاتحادية بأن تشرف على الصحة في برقة، عملاً بالمادة (25) السالفة الذكر، والتي تُخوّل الحكومة الاتحادية تنفيذ الاختصاصات المشتركة، والإشراف على إدارة الصحة بالولاية، وقد رفض الوالي (حسين مازق)[*] وأشار بأن الأمور الصحية في برقة في تحسن[1]، ويبدو إن الخلافات قد أزيلت فيما بعد والتي أشار إليها وزير الصحة عثمان الصيد بأن الوالي حسين مازق كان من أفضل الولاة الذين تعاون معهم لأكثر من تسع سنوات في المشاريع الخاصة بوزارة الصحة، وبأنه لم يخلق أية مشكلة للحكومة الاتحادية[2].

3- اختصاصات نظارة الصحة في برقة:

لقد أصدر الملك (إدريس السنوسي) مراسيم ملكية [**] بتعيين ولاة الأقاليم الثلاثة، وتأليف ثلاث حكومات محلية وإدارات لهذه الولايات سميت كل إدارة باسم: (المجلس التنفيذي)[3]، والذي

---

*) حسين مازق:عمل بالإدارة الإيطالية في برقة، وبعد الاستقلال عُـين وزيراً للزراعة في الحكومة البرقاوية «الاستقلال الذاتي» ثم والياً لبرقة لمدة عشر سنوات، وأصبح وزيراً للخارجية في وزارة محمود المنتصر، توفي ببنغازي عام 2007م، وهبي أحمد البوري، المرجع السابق، ص ص 411- 412.

(1) سامي حكيم، المرجع السابق، ص ص 175- 176، 187.

(2) طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص223.

(**) مرسوم ملكي: هو شكل تصاغ فيه القرارات الإدارية الصادرة من الملك، وهو أمر يصدره الملك ويوقعه، ويوقع بجواره رئيس الوزراء والوزراء طبقاً للمادة (85) من الدستور الليبي، سامي حكيم، المرجع السابق، ص221.

(3) صادق فاضل زعيتر، المرجع السابق، ص117- 118.

صدر قرار بتشكيله حسب المادة (19) من القانون الأساسي لولاية برقة لسنة 1952م، والذي ورد فيه بأن يكون لبرقة مجلس تنفيذي يعين جلالة الملك أعضاءه الذين تكون مصالح حكومة برقة المختلفة تحت عهدتهم وتحت إشراف والي برقة ومسؤولين عنها[1]، ويُطلق اسم ناظر على رئيس المجلس بدلاً من اسم وزير[2]، فكلمة نظارة تعني: تلك المصلحة، أو المصالح في الحكومة البرقاوية، والتي يرأسها الناظر، أما نظارات برقة فيقصد بها إدارة برقة والتي تقوم بمعالجة أمورها المحلية، كالمالية، والتجارة، الداخلية، العدل، الأشغال العامة، المواصلات، الزراعة، والغابات، الصحة العامة، المعارف، أما أعضاء المجلس فيعرفون بنظار النظارة التي عُيِّنوا لها، وأصبحت في عهدتهم[3].

أما عن نوع وحدود اختصاص نظارة الصحة في برقة، فهي تتضمن الرقابة على إدارة الصحة العامة في جميع أنحائها، والتي سُنّت لها العديد من قوانين الصحة العامة تحت اسم: تشريعات برقة، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، فالصحة العامة تطبق عن طريق لجنة مركزية، ولجان إقليمية* تمارس الرقابة على إدارة المستشفيات العامة، وتحري أسباب انتشار الأمراض، والوفيات، وكذلك إنماء وسائل الوقاية من المرض، كما تتكفل بفحص الموظفين قبل تعيينهم وغيرهم، عندما تتطلب الحاجة، كما تقوم بشراء العقاقير والمحاليل ومواد التطعيم، ومعدات المستشفيات والمستوصفات، وإدارة المشروعات المتصلة برعاية الأمومة والطفولة، وتتولى كذلك مهمة الإشراف على العناية الطبية في جميع مناطق برقة. وتمارس الرقابة على المستشفيات

---

(1) سالم الكبتي، الدستور في ليبيا، تاريخ وتطورات، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط2، 2013م، ص163.

(2) صادق فاضل زغير، المرجع السابق، ص118.

(3) سالم الكبتي: المرجع السابق، ص164.

(*) لجان إقليمية: معنى إقليمي في الأطاليس الطبية العالمية هي المختصة بأقطار معينة أو مناطق محدودة، محسن عبد الصاحب المظفر، المرجع السابق، ص52.

الخاصة والعيادات، والعقاقير الطبية (مستشفى البلدية)، وتقوم أيضاً بتسجيل الأطباء بكافة تخصصاتهم، وفي حالة تفشي الأمراض بعقد مجلس طبي يتكون من أطباء، وذلك لاتخاذ القرارات ووضع حلول لمواجهة الأمراض[1].

وباعتبار أن اللجنة المركزية، واللجان الإقليمية تقوم بتطبيق الصحة العامة، فإن ذلك كان يتم عن طريق طبيب في بنغازي ودرنة، أما المناطق الأخرى فيقوم مدير المستشفى بمهمة[2] الطبيب الصحي، وتنقسم برقة إلى أربع مناطق للصحة العامة وهي: (بنغازي- درنة- طبرق- المرج)، قد قام مدير الصحة في بنغازي الطبيب البريطاني أ.ج-لسلي سبينكس-A- J, Spinks والذي حضر إلى برقة أواخر عام 1950م، بتقديم تقرير عن خدمات حكومة برقة الطبية عام 1951م، أشار فيه إلى حاجة الصحة في برقة إلى توفر المال، والموظفين، والأماكن، وبأن مستوى الصحة غير كافٍ، وطالب باسترجاع جميع بنايات مستشفى بنغازي وطبرق المشغولة من السلطات العسكرية البريطانية[3]، وهذه التقارير تستعرض بين فترة وأخرى.

هذا وقد تولى مهمة أول وزير للصحة في برقة عام 1949م: (خليل القلال)[*] ، حيث أصدر الأمير إدريس قراراً في (3- ديسمبر- 1949م) بإعفائه من وزارة الصحة خلال فترة الاستقلال الذاتي، بناء على طلبه لأسباب صحية، وتعيين: (سعد بن سعود) وزيراً للصحة العمومية

---

[1] هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، تقرير إداري عام لدواوين الحكومة الاتحادية وإدارة الولايات بالمملكة الليبية المتحدة، ج2، د. م، د. ر، 1955م، ص180.

[2] هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر نفسه، ص181.

[3] وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، دائرة الطب، بيان عن خدمات حكومة برقة الطبية بتاريخ يناير – 1951م، وثيقة غير منشورة، دار الكتب الوطنية، الملحق الثاني.

[*] خليل القلال: هو أحد نواب برقة في مجلس النواب الليبي، كان وزيراً في حكومة برقة، ثم أصبح وزيراً في وزارة محمد الساقزلي وشغل منصب وزير الدفاع في حكومة مصطفى بن حليم التي أعقبت وزارة الساقزلي سنة 1954م، صادق فاضل زغير، المرجع السابق، ص192.

بدلاً عنه[1]، والذي خلفه (خليل البنائي) عام 1953م، كناظر للصحة في برقة، وهو قام بتشكيل لجنة مركزية في بنغازي في 10- فبراير- 1953م، تضم الدكتور البريطاني (ن- جوانيدس- N.jondes)، والسادة عبد الحميد نجم- رجب بن كاطو- مصطفى منينة، وكان هذا القرار خاص بإلغاء اللجنة المركزية السابقة الصادرة يوم (1- نوفمبر- 1951م)، وقد كلف مدير الخدمات الطبية بتنفيذ الأمر[2].

كما أنَّ القوانين الخاصة بالصحة العامة كان يسنها المجلس التنفيذي بمقتضى السلطات التي تخولها المادة (128) من قانون الصحة العامة لسنة 1951م، ومن هذه اللوائح، لائحة مراقبة المجاري وغيرها من التشريعات المحلية[3]، فهو مسؤول يعمل بالتضامن مع المجلس التشريعي بالولاية أمام الملك عن المسائل الخاصة بالإدارة العامة للولاية[4].

وقد تولى وظيفة ناظر الصحة ببرقة العديد من الشخصيات منهم: ناصر الكزة الذي أصبح ناظراً للصحة على فترتين خلال عامي 1954م و 1958م[5]، وياسين الطاهر عام 1956[6]، وأبو سيف ياسين عام 1957[7]، إضافة لعمر جعودة[8]، وناصر الزنتاني[9]. وأسندت مسؤولية التنسيق التنسيق والإشراف على جميع الأعمال الخاصة بالصحة العامة إلى مدير الخدمات الطبية، والذي تمّ

---

(1) سالم الكبتي، إدريس السنوسي، الأمير والملك 1946- 1951م، وثائق عن دورة السياسي والوطني، ج2، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط1، 2013م، ص759.

(2) الجريدة الرسمية لولاية برقة، نظارة العدل، بنغازي، العدد 43، 28- فبراير – 1953م، ص58.

(3) الجريدة الرسمية لولاية برقة، العدد 49، يوليو – 1953م، ص ص 356- 357.

(4) حسين سليمان محمود، المرجع السابق، ص288.

(5) سالم الكبتي، الدستور في ليبيا، المرجع السابق، ص201.

(6) مجلة المعرفة، تصدر مرة كل إسبوعين، طرابلس، المعاهد الثقافية الأمريكية في بلدان شمال أفريقيا، العدد 71، السنة الثالثة، 27- يناير – 1965م، ص5.

(7) سالم الكبتي، الدستور في ليبيا، المرجع السابق، ص203.

(8) الجريدة الرسمية لولاية برقة، العدد 6، 15- يوليو – 1958م، ص1.

(9) مجلة المعرفة، العدد 97، السنة الرابعة، 25- يناير – 957م، ص5.

المطالبة بتغيير لقبه إلى: (مدير الخدمات الصحية) لاحقاً، واشترط أن لا يكون للمدير في برقة سوى مساعد واحد يتمتع بالكفاءة، إضافة إلى مساعدين ليبيين غير أطباء، تُسند إليهم الأعمال اليومية الفنية، وأن تنسق أعمال الطب الوقائي والعلاجي تحت نظام واحد[1].

تولى كبير مفتشي الصحة العامة، والتي كانت قاصرة على بنغازي جميع مسؤوليات النظافة، والمحافظة على الصحة العامة في جميع أنحاء الولاية وقد كانوا مقسمين على النحو التالي:

أ. بنغازي: وهي تضم: مفتشين صحيين مع سبعة ملاحظين، أربعة منهم على الدرجة الثامنة، وثلاثة ملاحظين على الدرجة التاسعة.

ب. المرج: يوجد بها مفتش صحي واحد على الدرجة الرابعة مع ملاحظين صحيين، أحدهما على الدرجة الثامنة والآخر على التاسعة.

ج. درنة: مفتش واحد على الدرجة السابعة مع ملاحظين صحيين أحدهما على الدرجة الثامنة، والآخر على التاسعة كما بالمرج.

وبالنسبة لطبرق وإجدابيا فيوجد رئيس الملاحظين مركزه المستشفى، وتخصص للملاحظ الصحي عادة منطقة معينة داخل المدينة، وهو مكلف بالتفتيش عليها باستمرار[2]، كما يتولى المفتش المفتش الصحي مساعدة مدير المستشفى بإدارة الشؤون الصحية[3]، ومن أشهر موظفي التفتيش الصحي (ناصر الزنتاني)، والذي عمل بعدة وظائف متصلة بالجانب الصحي في عهد الإدارة والولاية فكان مفتشاً للصحة، ثم كبيراً للمفتشين الصحيين[4].

---

[1] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للانشاء والتعمير، واشنطن، أبريل – 1960م، ص194.

[2] هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص183.

[3] التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص193.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4502، 9– ديسمبر– 1966م، ص2.

وجهت مسؤولية الإشراف على الصحة العامة للأطباء التابعين للنظارة عن أعمال المفتشين والملاحظين في بنغازي ودرنة، وسبب ذلك انقطاعهم عن أداء عملهم الحكومي، ولذلك تمّ تكليف مديري المستشفيات بأعمال الأطباء، وبالتالي ألغيت وظيفة كبير مفتشي الصحة العامة، وتمّ نقلهم إلى البلديات، لتتولى مهمة الإشراف على الصحة العامة تحت توجيهات اللجان المركزية والإقليمية[1].

أما بالنسبة لنظارة الصحة، فبالإضافة لناظر الصحة فإن مكتبه يضم مترجماً، وسكرتيراً، وكاتباً، أما موظفي النظارة فهناك مدير للخدمات الطبية ومعاونه، وكذلك الأطباء بكافة تخصصاتهم، إلى جانب موظفين إداريين مثل الضابط الإداري، والذي يتولى المراسلات والتسجيل، ورئيس المكتب، وكاتب للحسابات وكاتب للمستخدمين، وكاتب للإحصاءات إلى جانب طباعان باللغة العربية، وطباعان باللغة الانجليزية، كما يوجد كاتب يساعد على الاهتمام بالسجلات الخاصة بالموظفين، حيث تجمع جميع أعمال التسجيل في غرفة واحدة تحت إشراف رئيس المكتبة المباشر[2]، وكانت النظارة تقوم بإيفاد بعض موظفيها في دورات صحية تدريبية لمدة ستة أشهر خلال عام 1962م، إلى جامعة أنديانا في أمريكا، ومنهم الموظف (مصطفى العالم) من بنغازي[3]، هكذا كان الشكل الإداري لنظارة الصحة في برقة، وأما التنظيم الإداري لوزارة الصحة الاتحادية فكانت تضم وزيراً للصحة وسكرتيراً منسقاً خاصاً مع مدير للخدمات الصحية الاتحادية (غير ليبي) وهو يتولى تنسيق ووضع مستوى واحد للخدمات الطبية في ليبيا، وضمان تطبيق قواعد الصحة العامة، وأنظمة الحجر الصحي، كما تضم وزارة الصحة موظفي الوزارة من كتبه وأطباء وغيرهم،

---

(1) هـــ. ك. الفيز –ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص183.

(2) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص ص 181– 182.

(3) مجلة المعرفة، العدد 230، السنة التاسعة، 9– مارس– 1962م، ص8.

والمهمة الأبرز هي مكافحة الأمراض الوبائية والمعدية[1]، ولذلك فإن وظيفة ناظر الصحة ووزير الصحة تتناول الإشراف العام على كل الشؤون الصحية من خلال تقارير شهرية وسنوية عن أحوال جميع المراكز الخدمية الصحية[2].

وبالنسبة للأدوية فخلال فترة الخمسينات كانت تحتفظ كل ولاية من الولايات الثلاثة بمستودع طبي خاص بها، فكان المستودع الخاص ببرقة موجود في بنغازي، كما تختلف طرق الحصول على الأدوية فيما بينها، وكذلك طرق تحضير الأدوية تختلف من مستشفى لآخر، فبرقة كانت تحصل على كل ما يلزمها من عقاقير ومواد طبية من بريطانيا[3]، فالمستودع الطبي ببنغازي ذو مساحة واسعة يورد بانتظام إلى المستشفيات في كل شهر ما يلزمها من مواد، ويوزع على المستوصفات فترسل طلباتها أولاً بأول من المستودع، ويتم تغطية النقص الطارئ عندها من أقرب مستشفى لها، وكان يشرف على المستودع مراقب مستودع ومساعد له[4]، وكانت من أشهر شركات الأدوية عام 1951م هي شركة (باير البريطانية)، والتي كان مركزها في لندن، ومن أشهر أدويتها (أسباكين) للصداع والزكام، و(فرازل) ضد ضيق التنفس، و(كود لجير)، مسكن للأوجاع سريع المفعول[5]، وقد أعلنت وزارة الصحة ببرقة عام 1950م، بأن جميع الأدوية تقدم بالمجان في المستشفيات والمستوصفات الحكومية ببرقة، إلى جانب الخدمات التي يقدمها الأطباء ومساعدوهم وجميع موظفي وزارة الصحة[6]، ورأت البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام

---

(1) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، تكوين دولة، ج1، بنغازي، ، ط2، 2013م، ص ص 385، 464.

(2) جريدة طرابلس الغرب، جريدة يومية، العدد 193، السنة الثالثة عشرة، 26- أغسطس – 1957م، ص3.

(3) التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص189.

(4) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص183.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 235، 21- مارس – 1951م، ص2.

(6) وزارة الصحة، إعلان من وزارة الصحة ببقة بخصوص الأدوية بتاريخ 11- يوليو – 1950م، وثيقة منشورة، سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك 1946- 1951م، المرجع السابق، ص864.

1960م –وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة – ضرورة توحيد العقاقير والأدوية حسب معادلات الصيادلة الدولية، وإقامة مستودع مركزي بطرابلس على أن يكون تابعاً للحكومة الاتحادية، أما الحصول على الأدوية فإنه يتم عن طريق مناقصات دولية[1]، وفي عام 1964م تمّ توحيد جميع الأجهزة في المملكة للحصول على الأدوية والعقاقير، ووضعت قائمة موحدة لاستعمالها في جميع المستشفيات[2].

وباعتبار أن لنظارة برقة مصلحة طبية خاصة بها، ولها ميزانيتها الخاصة[3]، كانت أكبر مشكلة واجهت الحكومة البرقاوية هو قلة الموارد المالية، إلى جانب ما أصاب برقة بشكل خاص من سنوات القحط والجفاف[4]، وبحسب القانون الأساسي لولاية برقة الصادر عام 1952م، والمعدل والمعدل عام 1954م، فإن ميزانية برقة يتم صرفها داخل حدود أراضيها، خلال العهد الفدرالي 1951–1963م، ومع صدور التعديل الدستوري، ادمجت داخل الميزانية العامة للمملكة الليبية، هذا ومن الأهمية بمكان أن الميزانية كانت تصدر في أول أبريل من كل عام وتنتهي في 31– مارس في العام الذي يليه، وتدفع بداخل الميزانية، وضمن إيراداتها في برقة الضرائب والقروض[5].

---

(1) التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص189.

(2) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص128.

(3) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1950– 1960م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، د. ت، ص135.

(4) بي. آ. ف دي كاندول، المرجع السابق، ص111.

(5) سالم الكبتي، الدستور في ليبيا، المرجع السابق، ص ص 160– 173.

الجدول رقم (2) يوضح بعض سنوات الميزانية

الخاصة بنظارة الصحة في برقة من (1951– 1957م)[1]. بالجنيه الليبي

السنوات	ناظر الصحة	دائرة الصحة	مجموع ما خصص (الميزانية)
51– 1952م	2030	80995	161980
52– 1953م	660	44415	170000
53– 1954م	1500	93230	215545
54– 1955م	–	–	263410
55– 1956م	–	–	273140
56– 1957م	–	–	303500

إن الملاحظ على الأرقام هو وجود ارتفاع في الميزانية بصورة تدريجية، ولكن المفيد هنا توضيح فيم صرفت هذه الأرقام، فنتيجة لقلة المصادر التي تتحدث بصورة دقيقة عن المصروفات والتي ترجع لطبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها بلادنا، لذلك سنذكر ما وقع بين أيدينا من معلومات.

فقد حمل عام 1951م تفاصيل لاستجلاب أطباء أخصائيين من بريطانيا منهم الدكتور (بينت – Pent) أخصائي أمراض عيون (وكلزو – Clozo) أخصائي جراحة عامة، والدكتور (جفانيدس – Gvaneds) طبيب عمومي، و(بارسنتر – Parsnter) طبيب صحة لواء بنغازي، و(المسترابيرد – Beard) أخصائي تحليل مواد غذائية ومشروبات، و(بولوني – Polone) أخصائية تدليك[2].

---

[1] جمعته الباحثة من عدة مصادر، الأمم المتحدة، صفات واتجاهات إجمالية للمالية العامة في كل من طرابلس وبرقة وفزان (1943– 1952م) طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، د. ت، ص 26، ومن الجريدة الرسمية لولاية برقى، العدد 49، يوليو– 1953م، ص 361، الممكلة الليبية، مجلة المرشد الليبي ، طرابلس، السكرتارية العامة لمجلس الشيوخ، 1964م، ص ص 75، 89، 90، 106، 122.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 1476، 6– مايو– 1951م، ص4.

كما لوحظ على عام 1952م انخفاض في الكادر الوظيفي، والذي ترجع أسبابه إلى حداثة العهد بالاستقلال، كما أن الليبيين انشغلوا بالصراع مع إيطاليا لاسترداد البلاد، وهذا منعها من أن تتوفر كوادر وطنية، كذلك فإن النظام الاتحادي الذي يتكون من أربع حكومات وبرلمانات وإدارات لابد أن يكلف الدولة نفقات كبيرة في بلاد سكانها قليلون ومواردها ضعيفة[1]، مع مرور سنوات من الجفاف وهذا بدوره سيمنع البلاد من الحصول على أي موارد مالية، وهذا أدى إلى الاعتماد على المساعدات الدولية والتي سيأتي عليها الحديث فيما بعد.

أما ميزانية سنة 1953م فقد احتوت على بعض المصروفات، شُكّل لها باب في الجريدة الرسمية لولاية برقة تحت اسم: (أشغال عامة) احتوت على بنود مصرح العمل بها –حسب بنود الميزانية– بالعمل عليها، كحقول ومؤسسات تجريبية بقيمة (1000) جنيه ليبي، وعيادات ومستشفيات ومختبرات بيطرية بقيمة – أيضاً – (1000) جنيه ليبي، وكذلك بند خاص إعداد مستشفى بقيمة (1400) جنيه ليبي[2]، ورغم هذه المصروفات إلا أنها تعتبر قليلة لإحداث تغيير صحي، مقارنة بحجم الميزانية البالغ (215545) ألف جنيه ليبي، ولكن في نفس الوقت هناك تحسن في حجم الكادر الوظيفي، وهذا يتفق مع ميزانية عام (1953– 1954م) والتي احتوت اعتمادات لبعض الوظائف تشمل: مدير عام الصحة، ونائب مدير عام للصحة، ومهندس للصحة العامة، ومتدرب، وسكرتير خاص للناظر، إلى جانب كاتب أول، واثنان من صغار الكتبة، وطبّاع[3].

---

[1] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص372– 373.

[2] الجريدة الرسمية لولاية برقة، العدد 54، 31– أكتوبر – 1953م، ص455.

[3] هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص105.

ضمت ميزانية 1954– 1955م، اعتمادات إضافية لوظائف، حيث بلغ عدد موظفي نظارة الصحة ببرقة (712) موظفاً[1]، ويظهر خلال هذه الأعوام التركيز على بناء الكادر الوظيفي وزيادة عدد أعضائه.

شملت ميزانية 1956– 1957م اعتمادات لشراء سيارة إسعاف بقيمة (1400) جنيه ليبي، وإنشاء مركز للأمومة والطفولة بنغازي بمبلغ (17) ألف جنيه ليبي، ومدرسة لمفتشي الصحة العامة بمبلغ (10) آلاف جنيه ليبي، بالإضافة إلى مبلغ (11419) جنيه ليبي، لمكافحة مرض السل[2].

وقد احتوت ميزانية 1959م إنشاء ثلاثة مستشفيات بيطرية في إجدابيا والبيضاء وطبرق، بتكلفة (40) ألف جنيه ليبي[3]، ويظهر من ذلك أن الميزانية من عام (1956– 1959م) قد اتخذت اتجاه الإعداد والتجهيز الصحي، والذي ربما ترجع أسبابه إلى المساعدات الدولية، كما أن الأرقام الرئيسية للميزانية تعتبر كبيرة مقارنة بما أنجز على الناحية الصحية، وقد ترجع الأسباب ربما إلى الضخامة في الكادر الوظيفي، وبالتالي تصرف معظم تلك المبالغ على شكل مرتبات وأيضاً ترميم لبعض المستشفيات.

وفيما عدا ذلك وبعد عام 1963م، وبعد إجراء التعديلات الدستورية وتقليص صلاحيات النظام الاتحادي، فقد تولت الحكومة الاتحادية جميع الأمور التي تتولاها الولايات، وجردتها من كافة التخصصات وقامت بكل الالتزامات المالية كاملة في كل الولايات[4] ومن إبريل – 1963م تحولت ليبيا من المملكة الليبية المتحدة إلى المملكة الليبية، وبعد توفر الامكانيات المادية تم القضاء

---

[1] هـــ. ك. الفيز –ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص180.

[2] مجلة المرشد الليبي، المصدر السابق، ص120.

[3] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، د.م، المطبعة الحكومية، 1956م، ص203.

[4] سامي حكيم، المرجع السابق، ص ص 84– 91.

على كل المعوقات الإدارية التي عاشتها البلاد[1]، وتمّ إلغاء النظارات، والاندماج في شكل إداري موحد[2]، لذلك شهدت ميزانية ليبيا لعام 1963م زيادة في المصروفات وفي المرتبات، والتغذية، والاهتمام بالأدوية، والعقاقير، وصيانة المباني[3]، وخلال السنوات من 1964م- 1969م، بلغت ميزانية الصحة بليبيا (4090000 - 16281000) جنيه ليبي، وهذا راجع إلى تحسن الوضع المالي، وزيادة دخل ليبيا، فبلغ نصيب المواطن الليبي من الإنفاق الصحي من 6.7% عام 1963م ليصل إلى 8.3% عام 1969م[4].

لقد ارتبطت برقة بالحكومة الاتحادية رغم كل الصعوبات والمشاكل التي شابت المرحلة الأولى من الاستقلال، فلم تكن عائقاً ضد الإدارة العامة في ليبيا، وانطوت تحت سياسة الدولة الليبية إدارياً ومالياً في قطاع الصحة، وبذلت كل الجهود لتكوين إدارة صحية خلال العهد الفدرالي، وقيام الدولة الواحدة المركزية، رغم الإمكانيات المحدودة في بداية الاستقلال ومساوئ الفدرالية.

---

[1] عبد الرحمن صالح محمد، التعليم في برقة خلال العهد الملكي 1951- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: امحمد إبراهيم امحمد، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2017م، ص44.

[2] سالم الكبتي، الدستور في ليبيا، المرجع السابق، ص46.

[3] المملكة الليبية، تقرير المراجع العام عن حسابات المملكة الليبية للسنة المالية المنتهية في 31- مارس – 1964م، والتقرير المؤقت عن السنة المالية المنتهية في 31- مارس – 1965م، طرابلس، المركز الوطني، للمحفوظات والدراسات التاريخية، د. ت، ص ص 37- 38.

[4] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص78- 80.

- **ثانياً: تنفيذالتشريعات الصحية الليبية المهنية في برقة:**

أوصت لجنة الدستور التابعة للجمعية الوطنية، إن جميع المسائل الخاصة بالصحة العامة من اختصاص الحكومة الاتحادية من الناحية التشريعية، وأن تنفيذ هذه التشريعات من اختصاص إدارة الولايات تحت مراقبة الحكومة الاتحادية[1]، فكان التشريع الصحي من أول الواجبات لوزارة الصحة، حيث أصبحت التشريعات السابقة غير ملائمة في الوقت الحالي[2]، وتأكيداً على ضرورة ذلك التغير فقد أورد رئيس الوزراء (محمود المنتصر) في حديثه أمام مجلس الأمة في دور انعقاده الأول للهيئة النيابية الأولى المنعقدة في بنغازي يوم الثلاثاء 25- مارس – 1952م، ذكر فيه: « تم استقلال ليبيا بقرار من الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز اليوم الأول من شهر يناير – 1952م، وقد سبق ذلك تسلم السلطات من (دولتي) الإدارة السابقة، وبعد تسلم السلطات، وإعلان الاستقلال في 24- ديسمبر 1951م .... ولما كانت التشريعات الصحية النافذة لم تعد تتمشى مع وضع البلاد في الوقت الحاضر، فستأخذ حكومتي على عاتقها إعادة النظر في التشريعات، وتعديلها بما يضمن تطبيقها في الولايات الثلاث تطبيقاً سهلاً وناجحاً »[3].

قامت وزارة الصحة بإصدار بعض التشريعات الأساسية لمزاولة مهنة الطب والصيدلة، وطبابة الأسنان، وذلك للعناية بفروع الصحة العامة، وقد تم ذلك بالتعاون داخلياً بين وزارة الصحة والسلطة المحلية بالولايات ومن بينها برقة، لتنسيق كل القضايا التي لها علاقة بالصحة العامة، أو بالتعاون الخارجي، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الصحية العالمية[4]، ولكن: كيف تمّ ذلك التعاون لأجل إصدار وتطبيق تلك التشريعات؟

---

[1] سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، مج1، المرجع السابق، ص384.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص384.

[3] سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج3، المرجع السابق، ص1452.

[4] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص92.

لقد بدأ التعاون الداخلي لإصدار وتطبيق التشريعات الصحية تزامناً مع التعاون الخارجي والذي تم عن طريق:

- **مجلس الصحة الأعلى:**

تمّ تشكيل مجلس الصحة الأعلى[*] عام 1953م، وهذا المجلس كان حلقة الوصل بين الوزارة والنظارات بالولايات، ومن بينها نظارة الصحة ببرقة، وبعض المصالح الأجنبية، حيث كانت تعقد جلساته كل ثلاثة أشهر بشكل دوري[1]، ويتكون المجلس من وزير الصحة رئيساً، ومدير الصحة العامة في وزارة الصحة[2]، والذي كان غير ليبي، بسبب قلة الكوادر الليبية بهذا المجال، حيث كان الدكتور الألماني (فارمر – farmer) هو مدير الصحة العامة بوزارة الصحة عام 1954م[3]، ويضم المجلس مدراء الصحة العامة بالولايات مع طبيب لكل منها كأعضاء[4]، وبذلك يتضح عضوية ناظر الصحة ببرقة مع مدير الصحة العامة بها، وكذلك طبيب تابع لها من ضمن الأعضاء.

---

[*] مجلس الصحة الأعلى: لقد ورد ذكره في العهد الإيطالي حيث تم تشكيله عام 1924م، وذلك لمراقبة الصحة العامة في المدن الليبية في طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة، ورفع تقارير إلى مراقب الصحة العام عن طريق المفتشين الصحيين، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص34.

[1] طلحة جبريل، المرجع السابق، ص126.

[2] عبد العزيز زوارة – مصطفى حمدي الشنواني، صور من تطور المجتمع الليبي، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ط1، 1967م، ص139.

[3] جريدة طرابلس الغرب، العدد 3436، السنة الثانية عشرة، 8– ديسمبر – 1954م، ص2.

[4] عبد العزيز زوارة – مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص139.

وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس وضع عدة قوانين صحية لأجل مصلحة الجانب الصحي العام[1]، وكذلك إبداء الرأي في جميع المسائل التي تتعلق بالصحة العامة، والسياسة الصحية، والأبحاث الطبية، والأمراض الوبائية، والعلاج، ومياه الشرب[2].

ومن ضمن قراراته أن اجتمعت نظارة الصحة ببرقة مع مدير الخدمات الصحية التابع لها لأجل الاستفادة بموارد مالية لإحدى المصالح الأجنبية (لارك) عام 1956م، وتخصيص تلك الأموال للقيام بأعمال لغرض الصحة العامة كنقط الإسعاف، وإنشاء مركز التدريب الصحي في بنغازي، ووضع مشاريع لمكافحة الأمراض كالتراكوما وغيرها، والاهتمام بسكان الأرياف ومياه الشرب[3]، وخلال عام 1958م كان المجلس قد اهتم بتوزيع مراكز الرعاية والأمومة والطفولة في بنغازي والمرج ودرنة وطبرق، وتنظيم أوقات افتتاحها[4]، وفي بنغازي خصص لمركز الأمومة والطفولة (17614) جنيه ليبي، ومن لارك (10500) جنيه ليبي[5]، وفي 14- يناير – 1959م عقد اجتماع لوضع مشروع الخطة الخمسية للشؤون الصحية، وفي شهر نوفمبر من نفس العام عقد اجتماع بمقر الصحة في بنغازي بحضور مدير عام وزارة الصحة، ونظارة برقة، ومدير القسم المالي بالمصلحة الليبية الأميريكية المشتركة[6]، وذلك لزيادة الاهتمام بالنواحي الصحية ببرقة.

وبعد صدور التعديلات الدستورية عام 1963م، تباحث المجلس مع وكيل وزارة المحافظات الشرقية بخصوص احتياجات المعهد الصحي، ومدرسة التمريض في بنغازي، وذلك لتيسير السبل

---

(1) طلحة جبريل، المرجع السابق، ص126.

(2) عبد العزيز زوارة – مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص139.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 33318، السنة الخامسة عشرة، 20- فبراير- 1956م، ص2.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 515، السنة الثالثة عشرة، 10- أكتوبر- 1958م، ص4.

(5) أحلام الطاهر الأطرش، مراحل تطور دور المرأة الليبية 1943- 1969م، رسالة ماجستير منشورة، إشراف الدكتور أحمد عطية مدلل، جامعة السابع من إبريل، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2007م، ص128.

(6) مجلة المعرفة، العدد 169، السنة السابعة، 13- نوفمبر – 1959م، ص2.

لأجل تشجيع الفتيات للحصول على عدد مناسب للالتحاق بمهنة التمريض عام 1967م[1]، وفي نفس الفترة أعلنت وزارة الصحة بأنها تعاقدت مع مستشار قانوني في التشريعات الصحية[2] استمرت الاجتماعات بصفة دورية فكان اجتماع يوم 19- أغسطس- 1968م، تناول فيه أوضاع العيادات والمستشفيات الخاصة، ودراسة الإمكانيات للمستشفيات الرئيسية في بنغازي والبيضاء والتي سترد في الفصل الثالث، وفروع الصحة بالمحافظات، ومدى حاجتها للعناصر الطبية والفنية، إلى جانب صيانة المباني الصحية[3].

وبذلك يتضح أنه أوكلت إلى مجلس الصحة الأعلى مهام إصدار قوانين الصحة العامة، وقوانين مزاولة المهن الطبية كمزاولة مهنة الطب البشري، والصيدليات، ووضع الخطط الخمسية للصحة، وكذلك إنشاء المؤسسات التدريبية الصحية، ومشاريع مكافحة الأمراض كالتراكوما وغيرها، وتوفير الكوادر الطبية[4]، من أجل الرفع من المستوى الصحي ليس في برقة وحدها وإنما وإنما في كامل ليبيا.

- قوانين مزاولة المهن الطبية:

أ. قانون مزاولة مهنة الطب:

صدر القانون في 26- مارس – 1957م، وهذا القانون يتكون من خمس عشر مادة بعد مصادقة مجلس الشيوخ والنواب وبأمر من الملك إدريس لتنفيذه، جاء في المادة الأولى منه أنه لا يجوز لأي شخص مزاولة مهنة الطب البشري مالم يكن حاصلاً على شهادة من إحدى الجامعات

---

(1) جريدة الأمة، جريدة يومية هي ذاتها جريدة برقة الجديدة، تغير اسمها في 1- ديسمبر- 1967م، العدد 181، 2- يوليو- 1968م، ص1.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4856، 5- نوفمبر- 1967م، ص2.

(3) جريدة الأمة، العدد 209، 4- أغسطس – 1968م، ص1.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص 74- 75.

المعترف بها من وزارة الصحة، وأن يكون مقيداً وفق المادة الخامسة في سجل أسماء الأطباء في نظارة الصحة التابع لها، مع تسجيل محل الإقامة وبيانات الشهادة العلمية، وتاريخها، والجهة الصادرة منها، على أن تقوم النظارة بإبلاغ الوزارة بالأسماء أولاً بأول، وتحتفظ الوزارة بأسمائهم في شكل نقابة تضم جميع الأطباء العامليين بليبيا، مع وجود نقابة فرعية خاصة بالنظارة، تقيّد أسماء جميع الأطباء داخلها، مع نشر أسمائهم بالجريدة الرسمية بالولاية وأشارت المادة العاشرة إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة للأطباء البشريين برئاسة وزير الصحة، وثلاثة أطباء، يمثلون الولايات الثلاثة، وأن يتم تعيينهم بقرار من ناظر الصحة التابع إليها، كما شمل عقوبات لكل شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة[1].

ولا شك أن الطبيب لوحده سيقف عاجزاً عن القيام بكافة الأعمال التي يحتاجها العمل الطبي، وبالتالي أصبح لزاماً عليه أن يستعين بغيره ممن لديهم خبرة بالأمور الصحية، ومن هنا سميت الأعمال المساعدة بمساعدي الأطباء[2]، كذلك صدرت لوائح تنظيم لمهن مساعدي الأطباء، والقبالة، والتمريض، والختانة، وغيرها مع دفع رسوم سنوية، ومن يخالف الدفع أو اللوائح يعاقب بالحبس، وبغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما لا يجوز أن يجمع بين مهنة الطب البشري، ومهنة الصيدلة، أو الطب البيطري[3]، وقد صدر قرار بتحديد رسوم القيد الخاصة بالأطباء في 7- فبراير-1957م والتي تبلغ خمسة جنيهات[4].

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 11، السنة السابعة، 20- مايو- 1957م، ص ص 7-9.

(2) سعد سالم العسيلي، المسؤولية المدنية عن النشاط الطبي في القانون الليبي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1994م، ص62.

(3) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، المصدر السابق، ص ص 7-9.

(4) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 6، السنة التاسعة، 21- مارس- 1959م، ص ص 3-4.

ففي عام 1955م كانت سجلات نظارة الصحة ببرقة تدل على أنها تضم (20) طبيباً[1]، ليبلغ عددهم عام 1956م (39) طبيباً[2]، وفي عام 1964م بلغ عددهم في درنة (19) طبيباً[3]، وفي محافظة البيضاء (14) طبيباً[4]، ليبلغ عددهم (33) طبيباً في المحافظتين، وفي مدينة بنغازي وصل عدد الأطباء البشريين إلى (49) طبيباً عام 1964م[5]، وخلال عام 1965م حدثت زيادة في عدد الأطباء إلا أن نسبة الأطباء إلى عدد السكان هي كنسبة واحد لكل (2500) مواطن، واعتبرت هذه النسبة عالية بالنظر إلى كثير من الدول النامية[6]، وقد أشار مراقب الصحة بالمحافظات الشرقية (عبدالله بادي) عام 1966م أن عدد الأطباء في برقة ارتفع إلى (172) طبيباً[7]، ليصل عدد الأطباء الأطباء على مستوى ليبيا خلال الأعوام من (1966- 1969م) من (530- 733) طبيباً وجراحاً[8]، وبفارق يصل (203) طبيباً خلال ثلاث سنوات، وهذا دليل على زيادة المرافق الصحية، التي تمّ جلب كل هؤلاء الأطباء للعمل بها.

كما تولى الأطباء رئاسة القسم في مستشفى بنغازي التابع للبلدية عام 1961م، بمساعدة عدد من الأطباء بالأقسام، وهم مسؤولون عن تتبع حالة المريض في ساعات متقاربة في اليوم، وتدوين

---

(1) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص180.

(2) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص107.

(3) وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان 1964م، محافظة درنة، المصدر السابق، ص17.

(4) وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان 1964م، محافظة الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص17.

(5) لمياء محمود حسين البرغثي، الحياة الاجتماعية في مدينة بنغازي 1951- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورةـــ إشراف الدكتور ميلاد أبو سلامة المقرص، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث، 2010م، ص103.

(6) عبد العزيز زواوة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص132.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4379، 13- أبريل- 1966م، ص2.

(8) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص163.

ملاحظاتهم في كشف المرضى، مع توزيع نوبات ليلية ونهارية[1]، وذلك محاولة في زيادة الحرص على رفع المستوى الخدمي الصحي للمواطنين في برقة، وخلال عام 1968م، تم تحديد ساعات العمل ونوبات عمل الأطباء وبشكل مسائي وصباحي، وخاصة بمستشفى بنغازي والبيضاء بمقدار (36) ساعة أسبوعية موزعة على أيام العمل بواقع ست ساعات يومية، وأن يبدأ العمل الرسمي بالنسبة للأطباء من الساعة الثامنة صباحاً وينتهي الثانية بعد الظهر صيفاً، ومن الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الثانية والنصف بعد الظهر شتاء، وقد شملت هذه النوبات جميع الأطباء بكافة الأقسام(أمراض النساء والولادة–الأطفال–الباطنية–الجراحة) مع اشتراط وجود طبيب واحد على الأقل في النوبة المسائية على أن تبدأ النوبة المسائية بعد الصباحية مباشرة حتى صباح اليوم التالي.

قام الأطباء بالإشراف على الأقسام، على الرغم من اختلاف تخصصاتهم فمثلاً طبيب القسم الباطني يتولى الإشراف على الجلدية، والأمراض السارية، وهكذا، مع إخبار إدارة المستشفى بأرقام تليفوناتهم، وعلى المخالف الإبلاغ عنه عند مدير المستشفى ليتولى بنفسه التأكد من تنفيذ القرار[2].

وفيما يخص رسوم الأطباء فقد اتخذت مصلحة الطب العلاجي ببرقة إجراءات لتسديد جميع الأطباء العاملين بمزاولة مهنة الطب، وقد صدر نهاية مايو – 1967م القرار، كما طالبهم بالاتصال بمراقب الصحة في بنغازي لتسديد الرسم المشار إليه[3]، وكان قد طبق نفس القرار على مزاولي مهنة التدليك والتجميل ومحلات النظارات[4]، كما اشترطت السلطات الليبية على الأطباء والأجانب

---

(1) محمد يونس – عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج7، م، بيروت، مطبعة سيما، د. ت، ص ص 1–2.

(2) جريدة العلم، جريدة يومية هي نفسها جريدة طرابلس الغرب، تغير اسمها بعد تاريخ 1– ديسمبر– 1967م، د. ع، 18– أغسطس – 1968م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4669، 5– أبريل– 1967م، ص2.

(4) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 16، السنة الثامنة، 25– سبتمبر– 1958م، ص ص 6–7.

التدريب الإجباري قبل التعيين، مثل ما حدث للطبيبة المصرية (دولة طه محمد مصطفى) الحاصلة على بكالوريوس في الطب الجراحي من جامعة القاهرة[1].

ب. قانون مزاولة مهنة الصيدلة:

لقد صدر مرسوم ملكي بشأن مزاولة مهنة الصيدلة وفتح الصيدليات في 18- نوفمبر- 1956م[2]، وخضع هذا القانون للتعديل من قبل مجلس الشيوخ والنواب، حيث استبدلت المادتين (30و 35) واللاتي تنصان على أنه لا يجوز لصاحب الصيدلية أن يكون مالكاً لأكثر من صيدلية واحدة، وإذا كان ليبياً فيجوز له تعيين صيدلاني قانوني لإدارتها، كما لا يجوز له أن يملك مخزن أدوية مع الصيدلية، واستبدلت المادة (35) بأن من حق نظارة الصحة تعيين موظفين لمتابعة المخالفين للقانون بعد موافقة وزير الصحة، ولهم صفة الضبط القضائي، وكان هذا القرار قد صدر في 20- فبراير- 1957م[3].

وكان هذا القانون قد عُدّل عدة مرات ففي 2- سبتمبر- 1958م والتي سمحت لغير الليبيين خلال ثمان سنوات من تاريخ العمل بالقانون بمنحهم ترخيص صادر من ناظر الصحة[4]، واستمر التعديل خلال الأعوام 1959م، 1961م، ليصدر مرسوم ملكي عام 1965م يضم أربع مواد والتي منعت غير الصيدلاني المقيد بجدول الصيادلة بوزارة الصحة بفتح صيدلية، مع استمرار الصيدليات التي لا يملكها صيادلة مرخص لهم عند صدور هذا القرار بالعمل لمدة سبع سنوات، على أن يتم

---

[1] جامعة القاهرة، كلية الطب، شهادة حصول الطبيبة دولة طه محمد مصطفى على بكالوريوس الطب والجراحة في يونيو - 1964م، وضرورة أداء التدريب الإجباري قبل التعيين، بتاريخ 25- فبراير -1968م، وثيقة غير منشورة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الملحق الثالث.

[2] الجريدة الرسمية للملكة الليبية المتحدة، العدد 13، السنة الثالثة، 19- أكتوبر- 1965م، ص ص15-16.

[3] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 9، السنة السابعة، 27- أبريل- 1957م، ص14.

[4] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 18، السنة الثامنة، 20- أكتوبر- 1958م، ص3.

إقفالها بعد انقضاء المدة وتنقل ملكيتها إلى صيدلي مقيد بها[1]، واشترط في عام 1968م لأجل مزاولة المهنة ومنح الترخيص ضرورة إحضار المستندات الآتية: إثبات شخصية – طلب ترخيص – شهادة حسن سيرة وسلوك – رسم كروكي – يحمل وصف المعمل ويبين الشارع والحي الذي يقع فيه المحل مع رقم العقار، ووصف الغرف الموجودة به من حيث وسائل التهوية، وكيفية تزويده بالمياه وتصريفها، مع إيصال دال على دفع الرسوم وقدره (50) جنيهاً ليبياً، وإقرار من البلدية، أو قسم الصحة بالمساحة بين المكان المطلوب، وأقرب صيدلية على أن لا تقل المسافة بين المحل المراد فتحه بمركز دائرة نصف قطرها (350م) ويتعهد صاحبها بإدارتها بنفسه مع تحديد شهرين لاستيفاء كافة الشروط[2].

وفي عام 1969م وتحديداً في شهر فبراير صدرت لائحة خاصة بنظام الصيدلية، وصرف التذاكر الطبية، وجداول المواد السامة، والذي يتكون من (27) مادة، جاء في المادة الأولى لهذا القانون أن لا يصرف أي دواء محضر بالصيدلية إلا بموجب روشيته أو تذكرة طبية، وأن لا يدخل في تركيبها أي مواد مخدرة، وأن تحتوي الروشيته على اسم المريض، وعنوانه، واسم الطبيب، وعنوانه، واسم الدواء، كما سمحت لطالب الصيدلة بقضاء فترة تمرينه بإحدى الصيدليات بعد إخبار وزارة الصحة.

أما عن الشروط الخاصة بالصيدليات نفسها من حيث وجود ثلاجة كهربائية لحفظ الأدوية، وعلى مدير الصيدلية احتجاز الأدوية المنتهية الصلاحية والمسجلة على العبوة، وأن لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانية ساعات، واشترط أن تظل مفتوحة طوال أيام الأسبوع، وفي الليل لتغطية احتياجات المواطنين مع منح إجازة سنوية إجبارية مدتها (15) يوماً، على أن تتولى البلدية تحديد

---

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 13، السنة الثالثة، 19– أكتوبر– 1965م، المصدر السابق، ص ص15– 16.

[2] جريدة الأمة، العدد 201، 25– يوليو– 1968م، ص2.

نوبات العمل الليلية، مع تجهيزها بدواليب لحفظ الأدوية الخطرة والمخدرة، وذلك بأن ترسم جمجمة تتوسطها عظمتين تكتب عليها بوضوح (سموم) وأن تجري مصلحة الأدوية تفتيشاً مفاجئاً[1].

فالوزارة لم تغفل الاهتمام الإقليمي والعالمي بهذه المهنة، ويظهر ذلك جلياً من خلال حضورها المؤتمرات خاصة بالصيدلة كمؤتمر اتحاد الصيادلة العرب عام 1968م في بغداد، وذلك لبحث القوانين المتعلقة بهذه المهنة[2].

هذا كان من الناحية التشريعية الخاصة بمزاولة مهنة الصيدلة، ولكن كيف نفذت هذه التشريعات في برقة؟

لقد قامت وزارة الصحة ببرقة عام 1950م بتشكيل لجنة فنية تقوم بإجراء امتحان للصيادلة الموجودين فيها، ومن تثبت كفاءته في تحضير الأدوية يمنح رخصة نظراً لعدم وجود صيادلة قانونيين، وقد سمحت الوزارة بمجيء أي طبيب مناسب للعمل على حسابه الخاص بشرط حصوله على إذن دخول لبرقة من السلطات المختصة[3]، فالصيادلة المحليون يتقدمون بطلبات رخص لاستيراد المواد الطبية إلى نظارة المالية والتي بدورها تعرضها على المستودع الطبي قبل أن يتم إصدار الترخيص بذلك[4].

وفي فترة الخمسينات كان هناك أربع صيدليات في بنغازي وهي: صيدلية صالح الفلاح في (ميدان البلدية)، وممرضها شخص يدعى (عبد الرسول)، وصيدلية جملى طرخان في شارع (عمر المختار) وممرضها يونس نجم، وصيدلية جوزيبي في شارع (تورينو) وهو شارع (عمر بن

---

(1) محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج5، د– ط، بيروت، مطبعة سيما، د.ت، ص ص2–5.

(2) جريدة الأمة، العدد 132، 5– مايو – 1968م، ص2.

(3) وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بيان وزارة الصحة العامة بتاريخ 27– يناير – 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص242.

(4) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المرجع السابق، ص181..

الخطاب)، وصيدلة القزون بجوار مقهى سبورت في ميدان كان يطلق عليه الإيطاليون (بياسا كاني)، وسمي فيما بعد ميدان (عمر طوسون)، والآن (ميدان الشجرة)، وقد كانت الصيدليات على درجة عالية من النظافة، كما يتم فيها تحضير الأدوية، ويقوم الممرض التابع للصيدلية بمهمة الحقن وتغيير الجروح[1].

وفي عام 1964م كان لكل مستشفى صيدلية خاصة به، أصبح ببنغازي أربع عشرة صيدلية خاصة يدير أربعاً منها صيادلة مؤهلون[2]، وكان موقع صيدلية بن اسماعيل في (الرويسات)، أما صيدلية الجميع في ميدان (سوق الحوت)[3]، وفي درنة كانت هناك صيدليتان بدون صيادلة.

كما توجد صيدلية واحدة لكل من طبرق وإجدابيا[4] أما البيضاء، فهي تعرف باسم صاحبها (بالروين)، حيث تفتح وتعلق ضمن مواعيد معلومة ومحددة للمواطنين عن طريق الإذاعة لتحديد الصيدلية العاملة ليلاً وعنوانها وساعات عملها[5].

وكان طبيب صحة بنغازي يصدر بياناً شهرياً بالتناوب بين الصيدليات في الجرائد والصحف ليلاً ونهاراً، ففي شهر فبراير عام 1965م، بدأ التناوب الليلي في المدينة الساعة التاسعة مساءً حتى التاسعة صباحاً على النحو التالي:

---

(1) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص213.

(2) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص148.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4376، 10- أبريل – 1966، ص3.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص148.

(5) مفتاح بو عجاج، مدونة الربيع الصامت، صحيفة رؤية، صحيفة شهرية، تصدر عن مؤسسة شمس للثقافة والإعلام، البيضاء، العدد 2، 12- يوليو – 2015م، ص3.

الجدول رقم (3) يوضح التناوب الليلي في شهر

فبراير عام 1965م (بمدينة بنغازي)[1]

الصيدليات	التناوب الليلي في شهر فبراير 1965م
صيدلية دغمان – صيدلة مزداوي	7– 14– 21– 28
صيدلية الأمين – صيدلية القزون	8– 15– 22
صيدلية بوزريبة – صيدلية جيلاني	9– 16– 23
صيدلية داوود – صيدلية مطاوع	10– 17– 24
صيدلية أبو شيحة – صيدلية المهدوي	11– 18 – 25
صيدلية الزنتاني – صيدلية الجميع	12– 19– 26
صيدلية ابن اسماعيل – صيدلية الفلاح	13– 20– 27

أما بالنسبة للعمل النهاري فمن الساعة الواحدة ظهراً إلى السابعة مساءً، وكان موزعاً على النحو التالي:

الجدول رقم (4) يوضح التناوب النهاري في شهر

فبراير عام 1965م (بمدينة بنغازي)[2]

الصيدليات	التناوب النهاري في شهر فبراير 1965م
صيدلية دغمان – صيدلة المزداوي	7– 9
صيدلية الأمين – صيدلية القزون	10– 12
صيدلية بوزريبة – صيدلية جيلاني	13– 15
صيدلية داوود – صيدلية مطاوع	16– 18
صيدلية أبو شيحة – صيدلية المهدوي	19– 21
صيدلية الزنتاني – صيدلية الجميع	22– 24
صيدلية ابن اسماعيل – صيدلية الفلاح	25– 28

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4136، 12– فبراير – 1965، ص2.

[2] جريدة برقة الجديدة، المصدر السابق، ص2.

هذا التناوب كان يتم بشكل شهري وبتوزيع مختلف طوال أيام السنة، وقد ظهرت صيدليات جديدة في عام 1967م، وهما صيدلية الشريف، وصيدلية الشرقية ببنغازي وريفولي[1].

أما بخصوص مراقبة عمل الصيدليات فهو مسؤولية واختصاص طبيب الصحة في المحافظات في بنغازي وغيرها[2]، وقد سارعت بعض الصيدليات بإحضار صيادلة لإدارة صيدلياتهم بعد اتخاذ المملكة قرارات بقفلها إذا كان لا يوجد بها صيادلة متخصصون[3].

ولزيادة الحرص في صرف الأدوية، ومحاربة الناس غير المؤهلين، فقد تم اتخاذ قرار بأن يقوم الصيدلاني بختم الروشيتة عام 1968م، بعد صرفه للدواء، وبالتالي يتم التعرف على مصدر الدواء، وذلك منعاً لحدوث حالات تلاعب مثلما حدث في طرابلس من قبل يهودي يدعى (جورنو) وهو مورد للأدوية، فبعد وصول مجموعة من الأدوية إليه من قبل المصنع الذي يستورد منه، كتبت على أغلفتها توزع بالمجان، ولكنه شطب ذلك ووضع بدلاً منها تباع للجمهور بـــ (270) مليماً، هذا مع العلم كما أشرنا سابقاً، أنه تم توحيد مصادر الأدوية والقوائم على مستوى ليبيا عام 1964م، والتي كانت تخضع لرقابة دقيقة، وذلك باشتراط احتواء سجل الأدوية على بلد المنشأ[*]، وفي مجال الرقابة على الصيدليات كانت الوزارة قد خصصت موظف لمتابعة منع استعمال البنسلين بدون

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4654، 16- مارس – 1967، ص2، جريدة برقة الجديدة، العدد 4777، 1- أغسطس – 1967، ص2.

[2] جريدة الرقيب، جريدة رسمية اسبوعية، العدد 275، السنة السادسة، 8- ديسمبر – 1966م، ص3.

[3] جريدة الأمة، العدد 120، 21- إبريل – 1968م، ص4.

[*] بلد المنشأ: يقصد به أنه يجب على كل مستورد إبراز شهادة صادرة من المصنع أو الشركة المصدرة ومعتمدة من غرفة التجارة تثبت أن البضاعة المصدرة من منشأ وطني تحت الدولة المصدرة، إلى جانب احتواء الشهادة تصديق من أية قنصلية عربية إذا كانت موجودة في بلد التصدير، الجريدة الرسمية للملكية الليبية، العدد 13، د. س، 25- ديسمبر – 1963م، ص31.

استشارة الطبيب[1]، ومن الناحية الدولية تابعت منظمة الصحة طرق تخزين الأدوية والإدارة الخاصة بالصيدليات في المملكة[2].

ج. قانون مزاولة طب الأسنان:

يحتوي القانون على ثماني عشرة مادة والذي صدر عام 1957م، وتعتبر شروطها متوافقة إلى حد كبير مع شروط مزاولة مهنة الطب من حيث اشتراطها لمزاولة المهنة، حصوله على شهادة الطب من إحدى الجامعات المعترف بها من الوزارة، مع اعتماد لاسمه بالنظارة بشهادة تحمل مكان إقامته، وأن تشكل لجنة مشتركة تشمل جميع أطباء الأسنان المقيدين في جداول النظارة، يرأسها وزير الصحة، أو من ينوب عنه مع ثلاثة أطباء أسنان يكون أحدهم من برقة، على أن يتم تعيينه من قبل ناظر الصحة بها، وشمل القانون عقوبات بالإنذار أو الإيقاف، أو الشطب في حالة المخالفات، كما لا يتم مزاولة المهنة إلا بالحصول على أجهزة الأسنان والتي تمنح بترخيص من نظارة الصحة بالولاية[3]، وقد بلغ عدد أطباء الأسنان في بنغازي عام 1964م (4) أطباء[4]، إضافة إلى وجود طبيب واحد في كل من درنة وطبرق[5]، ويتضح أن هناك قلة في عدد أطباء الأسنان، واقتصارهم على المدن الرئيسية.

---

[1] جريدة الرقيب، العدد 275، السنة السادسة، 8- ديسمبر – 1966م، ص3.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4858، 7- نوفمبر- 1967م، ص4.

[3] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 9، السنة السابعة، 27- أبريل- 1957م، ص ص9-10.

[4] لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص103.

[5] هلموت كانتر، المرجع السابق، ص147.

3- قوانين إنشاء المؤسسات الصحية:

أ. قانون المستوصفات:

صدر القانون عام 1954م، وكان من أهم بنوده أن يرسل أطباء المستشفيات كل مريض لا يستدعي علاجه بالمستشفى إلى أقرب مستوصف لمحل إقامته، مع تقرير الطبيب عن حالته، ويباشر طبيب المستوصف علاجه اللازم ووصف الدواء المناسب له.

وقد اعتبرت المستوصفات من المشاريع المهمة التي احتوتها الخطة الخمسية الثانية (1963- 1968) وذلك من أجل الاتساع في إقامتها لغرض الفحص والعلاج، وللرفع من مستوى الوعي الصحي للمواطن بحيث يتولى الأطباء إدارة المستوصفات الرئيسية بالمدن، في حين يقوم الممرضون بإدارة المستوصفات الفرعية بالقرى والأرياف[1].

ب. قانون إنشاء المستشفيات وإدارتها:

أصدرته وزارة الصحة في 4- ديسمبر – 1961م ويتكون من أربع عشرة مادة، ذكرت المادة الأولى بأن تكون المستشفيات على نوعين:

1- النوع الأول (عام): ويشمل أقسام الأمراض الداخلية – الجراحة – الولادة – إلى جانب قسم خاص بالعزل للأمراض المعدية كالتيفود – الدفتيريا – شلل الأطفال – التدرن الرئوي وغيرها.

2- النوع الثاني (خاص): بمعنى اختصاص في أحد فروع الطب أو أكثر.

جعل من أهم مواصفاتها بأن تكون مساحتها واسعة وكافية لإنشاء حدائق، والتوسع في المستقبل، وأن لا يقل عرض ممراته عن مترين، والأبواب المفتوحة بعرض مترين و طول مترين ونصف على الأقل، كما تزود بمصعد كهربائي إذا كانت أكثر من ثلاثة طوابق، وبأن لا يزيد عدد الأسِرة في الغرفة عن ستة والمساحة بين سرير وآخر متر، كما يحتوي على غرف خاصة بالنساء

---

[1] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص120.

بمنافعها ومنفصلة تماماً عن الرجال، ويحتوي المستشفى على غرف للعمليات إذا ما تجاوز قسم الجراحة الستين سريراً، ونص القانون على صلاحيات لرؤساء الأقسام والصيدلية وغيرها، ومن ضمن هذه الصلاحيات حق رؤساء الأقسام في الاجتماع بمدير المستشفى مرة كل شهر على الأقل لمراقبة سير العمل[1].

وكان قد اتخذ محافظ بلدية بنغازي (عبد الحميد دلاف)، وعميد بنغازي (الطائع الببجو) عام 1966م قراراً بتنظيم إدارة مستشفى بنغازي، وأن يكون جميع الموظفين من إدارة المستشفى ورؤساء تحت إشراف بلدية بنغازي[2].

لم تكتف المملكة بإصدار القانون بل عملت على بناء الإدارة والموظف، وذلك عن طريق إيفاد الموظفين في مستشفيات بنغازي والبيضاء وطبرق في بعثة دراسية إلى ألمانيا مدتها تسعة أشهر للتعرف على الأساليب الحديثة في إدارة المستشفيات وأقسامها[3]، إلى جانب قيامها بإجراء امتحانات لترقية موظفي وزارة الصحة بالمحافظات الشرقية عام 1968م، وكان من ضمن المتقدمين البالغ عددهم (28) موظفاً هم: أمراجع عمر مطاوع (محاسب)، محمد علي السنوسي المانع (محاسب)، أبوبكر عبد الجليل العبيدي (أمين محفوظات)، صالح إبراهيم الشكماك (موظف إداري)، أحمد علي المقصبي (مساعد إداري) وغيرهم[4].

زيدت صلاحيات مدراء المستشفيات، وعقد مؤتمر في شهر يونيو عام 1967م، ضم بعض الأطباء، وقد أصدر وزير الصحة (عمر جعودة 1965- 1969م) تعليماته لكافة المستشفيات لعقد

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 1، السنة الثانية عشرة، يناير- 1962م، ص ص3-4.

(2) محمد بن يونس – عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج7، المرجع السابق، ص ص1-2.

(3) جريدة الأمة، العدد 317، 9- ديسمبر – 1968م، ص2.

(4) جريدة الأمة، العدد 241، 10- سبتمبر – 1968م، ص2.

اجتماعاتها مرة كل أسبوعين، وتناول هذا الاجتماع أحوال بنوك الدم بالمعهد الصحي بنغازي، وقراراً بتشكيل لجان برئاسة مدراء المستشفيات[1].

لقد صدرت العديد من المراسيم الملكية لإنشاء مصالح عامة بوزارة الصحة عام 1963م، وكذلك بخصوص التنظيم الداخلي لأجهزة الوزارة وتوزيع العمل بها عام 1965م، إلى أن صدر قانون عام 1968م، بشأن التنظيمات الداخلية وتحديد الاختصاصات لمصلحة الطب العلاجي والوقائي بصفة عامة؛ لتنفيذ السياسة الخاصة بالشؤون الصحية والعلاجية، ويحتوي القانون على ستة عشر مادة نصت المادة الثانية أن المصلحة تمارس مهامها بالتعاون مع المحافظات والجهات التابعة للوزارة في الناحية العلاجية الخاصة بالمستشفيات، والمستوصفات، وموظفيها، والوقائية من حيث اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحماية من الأمراض المعدية[2]، تزامن هذا مع إصدار قانون مجلس الخدمات الصحية والذي شُكّل على النحو التالي:

وزير الصحة (رئيساً)، ووكلاء كل من وزارة الشؤون الفنية والصحية، ومدير الطب العلاجي والوقائي، والقسم المالي وهؤلاء جميعا ً أعضاء، واختص المجلس بخمس مواد تتعلق بالجهات الممارسة للرعاية الصحية، والتأمين الصحي، وسياسة العلاج بالخارج، واستقدام الخبراء لحل المشاكل الصحية[3]، حيث كانوا يجتمعون كل ثلاثة أشهر وتصدر لوائح القرارات بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي الأصوات ترجح الجهة التي منها الرئيس[4].

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4783، 8- أغسطس- 1967م، ص2.

[2] محمد بن يونس – عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج8، م- ي، بيروت، مطبعة سيما، د.ت، ص ص31- 33.

[3] جريدة الأمة، العدد 174، 24- يونيو – 1968م، ص1.

[4] محمد بن يونس – عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، المرجع السابق، ص6.

وضمن سياسة العلاج بالخارج، والتي كانت باشرت الوزارة بتنفيذها قبل إنشاء مجلس الخدمات الصحية للعناية بهذا الموضوع، وهذا ما أوضحته وثيقة تقدم بها السنوسي الرضا المهدي في بنغازي في 11- فبراير- 1965م إلى الملك يطلب فيها تشكيل لجنة طبية لفحص زوجته ومعالجتها من مرض عصبي، وقد أشار في الرسالة أنه قد سبق لها معالجتها في الجمهورية العربية المتحدة، ويطلب إيفادها للخارج[1]، وفي جريدة برقة الجديدة إعلان لطفلة تدعى (حليمة أحمد شاهين) من بنغازي وهي مصابة بداء الشلل، بأنها تم بالفعل إيفادها إلى إيطاليا، وتحديداً إلى (بولونيا) على نفقة الدولة وبصحبة والدها عام 1966م[2]، وشهدت الميزانية بين عامي (1962-1965م) زيادة في المصروفات وخاصة باب الخدمات العامة وتحديداً بند العلاج الطبي بالخارج والذي كان لا يتم إلا بموافقة مجلس الوزراء، وتتولى السفارات الليبية سداد نفقاته[3]، وفي عام 1967م ترأس مدير عام الصحة بالمحافظات الشرقية اجتماعاً، ورأى فيه اقتصار العلاج على الحالات الضرورية التي يتعذر علاجها محلياً[4]، كما بحث المجلس عام 1968م مكافحة الملاريا بحضور مدراء مستشفيات مدينة بنغازي[5].

يبدو أن السلطات الصحية في ليبيا قد عملت بأسلوبين، وذلك عن طريق التعاون مع النظارات في الولايات (ولاية برقة) لتسيير العمل الصحي والتقدم في الجانب الخدمي، والأسلوب الثاني تمثل في سن القوانين، والتشريعات والعمل على تطويرها باستمرار والتي إتسمت بالتجديد من حيث التعديل لتتمشى مع طبيعة المرحلة التي عاشتها ليبيا خلال تلك المدة من تاريخها،

---

(1) رسالة إلى الملك إدريس، بخصوص العلاج بالخارج، بتاريخ 11- فبراير- 1965م، وثيقة غير منشورة، دار الكتب الوطنية، الملحق الرابع.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4457، 18- يوليو – 1966، ص2.

(3) المملكة الليبية، تقرير المراجع العام عن حسابات المملكة الليبية للسنة المالية، المصدر السابق، ص ص37-38.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4768، 21- يوليو- 1967م، ص1.

(5) جريدة الأمة، العدد 235، 3- سبتمبر – 1968م، ص1.

وبانتهاج تلك السياسة الصحية عمت وطبقت التشريعات في برقة للرفع من مستوى الجانب الصحي فيها، كما أن هذه المرونة والتجديد جاءت كمحاولة من الحكومة لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على العناصر الوطنية، وعندما تبين لها أن الإمكانيات الوطنية لم تصل لدرجة تحمّل المسؤولية تعود لتعتمد على العناصر الأجنبية كما في قوانين مزاولة مهمة الصيدلية وغيرها، ولمحاسبة الناس غير المسؤولة عن صرف الأدوية وإلزام المختصين بأعمالهم الطبية.

• ثالثاً: المساعدات والإعانات الدولية الصحية والغذائية في برقة

رأى بعض الساسة الليبيين من بداية عهد الاستقلال أنه من الضروري حصول ليبيا على المساعدة الأجنبية والاستشارة الفنية[1]، وذلك من أجل ضبط ميزانيتها وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، أن يهتم بدراسة الطرق والوسائل التي تسلكها الجمعية لمساعدة ليبيا، وذلك من خلال تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان الجزء الأكبر من هذا التمويل يتم بواسطة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب مصالحهما في ليبيا، والتي ارتبطت سياسياً وعسكرياً إلى جانب مساعدات مالية وفنية، كما قدمت دول أخرى كفرنسا وإيطاليا ومصر وباكستان وتركيا وغيرها، ولكن هذه المساعدات على نطاق أضيق[2].

ولكن السؤال كيف توفرت الموارد المالية للمملكة الليبية لتعمل على محاولة تحسين الجانب الخدمي والصحي في ليبيا بشكل عام، وفي برقة بشكل خاص، ولماذا كان لبريطانيا وأمريكا الجانب الأكبر من هذا التمويل والمساعدات؟

---

[1] الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1950– 1960م، المصدر السابق، ص10.

[2] مجيد خدوي، المرجع السابق، ص373.

أ. الاتفاقية الليبية – البريطانية:

تم توقيع الاتفاقية المالية مع بريطانيا عام 1951م، وهذا الاتفاق من خمس مواد يسرى مفعوله حتى 31–مارس–1953م، مع تعهد بريطانيا بتقديم المساعدة المالية لبرقة حتى31– مارس – 1952م، وتغطية عجز الحكومة الاتحادية، وقد وصل برقة يوم 10– مايو– 1952م (أرثردين)[*] المختص بشؤون أفريقيا في الخارجية البريطانية لتنظيم (مشروع الاغاثة)[**] [1].

كما منحت الحكومة البريطانية مساعدة لحكومة برقة قدرها (465) ألف جنيه ليبي، لتغطية العجز خلال الستة أشهر الأولى التي تلت منحها الاستقلال الذاتي[2]، فبرقة كانت في حاجة للمعونة البريطانية وغيرها من المساعدات الأجنبية، فقد كان هناك العديد من الكوادر البريطانية العاملة ببرقة، والتي شملت أعمالهم وظائف الأطباء والممرضات وغيرها، وكانت تحت إشراف بريطاني حتى عام 1952م، بعدها حل بالتدريج موظفون ليبيون بعد توفر العناصر المدربة[3].

وقد أنشأت الحكومة الليبية هيئة للإشراف على المشاريع والبرامج التي تمول من الأموال البريطانية، فتكونت (مصلحة التنمية والاستقرار الليبية عام 1952م، وقد مثلت برقة في مجلس الإدارة[4]، كما وضعت مشروع الخطة الخمسية (1954– 1959م)، ولكن خلال هذه الخطة تم تجاوز الأمور المتعلقة بالتنمية الاجتماعية واستثناء مشاريع الإغاثة خلال فترة الجفاف والقضاء

---

[*] أثردين: هو كبير مهندس حكومة الهند في الأربعينيات ويتميز بالكفاءة، مصطفى بن حليم، المرجع السابق، ص266.

[**] مشروع الإغاثة: تعني إغاثة الإنسان عند الحاجة وبالسرعة الممكنة بطريقة منتظمة وحيادية، هدفها نجدة الانسان بغض النظر عن معتقده أو لون بشرته أو أي تميز آخر، عبد الله الزاوي، الإغاثة وأسس الإعداد لها، مجلة الإخاء، العدد 3، السنة الأولى، طرابلس، أمانة الهلال الأحمر، 1982م، ص4.

[1] سامي حكيم، المرجع السابق، ص ص 107– 108.

[2] سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك 1946– 1951م، المرجع السابق، ص797.

[3] بي. آ. ف دي كاندول، المرجع السابق، ص111.

[4] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص375.

على التسول، ووجدوا المشكلة الأساسية هي التغذية بالنسبة للصحة، وتم اقتراح برنامج التغذية المدرسية[1]، وبعد عام 1958م، أصبحت أموال المؤسسة ترد من العون الأمريكي، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل بريطانيا، لذلك فإن أكثر ما أنفق من صندوق مصلحة التنمية والاستقرار كان في شراء الشعير لإغاثة برقة من عام (1952– 1954م)[2] كما أنفقت مبالغ أخرى لتمويل عملية هدايا القمع الأمريكي خلال إغاثة برقة عامي (1955– 1956)[3]، وقد بلغت مساهمات المصلحة عامي (54 1955م)، حوالي مليون وثلاثمائة وسبع وتسعون ألفاً وخمسة مائة جنيه إسترليني[4]، كما بلغت عامي (56– 1957م) حوالي مليون ومائتان ومائة وستون ألفاً[5].

2– الاتفاقية الليبية – الأمريكية:

تم توقعيها في بنغازي في شهر سبتمبر 1954م وقد اتخذت الاتفاقية شكل التعاون الفني[6]، إضافة إلى المساعدة المالية تم تضمين مساعدة أخرى لتخفيف أثر الجفاف الذي اجتاح ليبيا عام 1954م، وذلك بتقديم أربع وعشرين ألف طن من القمح تسلم حتى نهاية يونيو 1955م، ووعدت الولايات المتحدة بتطوير المشاريع التعليمية والزراعية والصحية بليبيا[7]، كما قامت الولايات المتحدة بتزويد ليبيا بالخبراء في الشؤون الصحية والفنية والمواد الطبية[8].

---

(1) شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، مطابع تكنوبرس الحديثة، د. ت، ص41.

(2) المملكة الليبية، مجلة المرشد الليبي، المصدر السابق، ص75.

(3) التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص34.

(4) مجلس المرشد الليبي، المصدر السابق، ص89.

(5) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص42.

(6) بي. آ. ف دي كاندول، المرجع السابق، ص121..

(7) سامي حكيم، المرجع السابق، ص ص129– 130.

(8) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص289.

لذلك أُنشئت عام 1955م (مصلحة التنمية الليبية الأمريكية) للإشراف على البرامج التي تعتمد على المساعدة الأميركية، وقد اقتصر عمل المصلحة على وضع مشاريع للصحة وغيرها، وقد تمّ نقل مؤسسة التنمية والاستقرار ومصلحة التنمية الليبية والأمريكية عام 1961م إلى مجلس الإعمار[1]، والذي عُهد إليه بمهمة الإشراف على تنفيذ جميع المشاريع التنموية، واستعان بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير[2].

لقد كانت هذه الاتفاقيات في مقابل حصول أمريكا وبريطانيا على تسهيلات عسكرية كبيرة سواء في غرب ليبيا وتتمثل في قاعدة ويلس أو في شرقها (برقة) حيث توجد قاعدة العدم بطبرق[3].

وبالنسبة للإغاثة الخاصة بالجفاف فقد ظهرت معالم الفقر والتسول عام 1951م نتيجة لهبوب رياح القبلي والذي عرف (بعجاج سيدي المهدي) واشتد الحال سوءاً وسيطر الجفاف على جميع مناطق برقة، حتى أن سكان إجدابيا هَجَرُوا مدينتهم، وباع الناس كل ما يملكون وهي التي كانت تصدر سنوياً آلاف الأطنان من الحبوب والماشية والسمن، كما أن البدو الرُّحَـل أخذوا يتجهون للشرق للبحث عن الكَلأِ والماء[4]، وكانت مسألة الحصول على المواد الغذائية من السلطات السلطات التي خولها الدستور للحكومة الاتحادية[5]، بنص المادة رقم (35)، فعقدت الولايات المتحدة المتحدة اتفاقية في 15- يونيو- 1951م مع حكومتي بريطانيا وفرنسا ومع الحكومة الليبية في21-

---

(1) مجيد خدوري، المرجع نفسه، ص375.

(2) مصطفى عمر التيبر، مسرة تحديث المجتمع الليبي، مواءمة بين القديم والحديث، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، ط1، 1992م، ص275.

(3) مجيد خدوي، المرجع السابق، ص ص373- 380.

(4) محمد محمد المفتي، زمن المملكة تطور المجتمع الليبي 1951- 1969م، د.ت، د. ر، 2012م، ص ص136.

(5) سامي حكيم، المرجع السابق، ص186.

يناير– 1952م، فصارت الولايات المتحدة تقدم مليون دولار لتطوير الخدمات الصحية وغيرها[1]، أُطلق على هذه الاتفاقية (برنامج النقطة الرابعة)[*] وسمحت بتكوين مكتب خدمة للمساعدة الفنية للقيام بمشاريع صحية وغير ذلك[3].

وصلت أولى الشحنات من القمح والحبوب الأمريكية إلى ميناء بنغازي عام 1955م، بموجب هذا البرنامج على ظَهر البارجة (دي جوفان) وقدرها (600) طن من الشعير بحضور السفير الأمريكي[4]، ثم تلتها شحنة أخرى لبنغازي على ظهر الباخرة (جروندا سوندا) كشحنة أولى من القمح لمواجهة الجفاف وقد استلمها مدير بعثة العمليات الأميركية في ليبيا (المستر براون)[5]، واقتصرت أعمال النقطة الرابعة على النهوض بالوقاية الصحية، وكذلك تدريب المعلمين على شؤون الصحة والإيفاد للخارج طويل وقصير الأمد[6]، كما عقدت اتفاقية بين وزارة الصحة، والنقطة الرابعة الأميريكية عام 1952م لمكافحة الملاريا والتراخوما[7].

وبما أن الدولتين تعهدتا بالمعونة في حالة الجفاف والكوارث[8]، لذلك عندما حدث فيضان درنة عام 1959م، توجهت القوات الأمريكية إلى بنغازي محملة بالمواد الغذائية وسلمت الحمولة للجنة الغذائية المشرفة على ذلك، تزامن هذا مع تقديم الجيش البريطاني والذي كان يملك معسكراً

---

(1) نيكولاي بروشين، المرجع السابق، ص391.

(*) النقطة الرابعة: هو برنامج مساعدات أمريكي مخصص للدول النامية، وقد أعلن عنه لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي ترومان في 20– يناير–1949م، وخصص له 25 مليون دولار لسنة 1950م– 1951م شبكة الانترنت، الموقع: https//arm wikoedia..

(3) محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، د. م، د.ر، د.ت، ص ص 273– 274.

(4) مجلة المعرفة، العدد 165، السنة السابعة، 18– سبتمبر– 1959م، ص12.

(5) جريدة الرائد، جريدة يومية مستقلة، العدد 169، السنة الرابعة، 1– أغسطس – 1959م، ص1.

(6) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص71.

(7) طلحة جبريل، المرجع السابق، ص128.

(8) جريدة طرابلس الغرب، العدد 529، السنة الثالثة عشرة، 27– أكتوبر – 1958م، ص2.

في درنة المعاول والفؤوس إلى بلدية درنة لمساعدتهم على إنقاذ الأهالي من تحت الركام، وتولت سيارة بريطانية نقل المياه العذبة من البيضاء إلى المستشفى المدني في درنة[*] ولمدة أربعة أيام، كما جلبت أنواع خاصة من الحقن بالطائرة من قبرص كاحتياطي للطوارئ، ووزعوا البطاطين من مخازن السلاح الجوي البريطاني، وقدموا تبرعات لرئيس البلدية[1]، أما الحكومة الليبية فقد كلفت نظارة الأشغال العمومية ببرقة وهيئة التنمية والاستقرار ببناء مساكن للأهالي، كما قدمت معونة في شكل مبلغ مالي (2200) جنيه ليبي على أساس (100) جنيه للمتوفين البالغ عددهم (22) شخصاً[2]، وربما كانت تطمح من وراء هذه المساعدة إلى تحقيق قاعدة شعبية لها عند أهالي برقة، وأن العلاقة بينهما علاقة صداقة وتعاون وتحالف.

تأسست عام 1955م، الخدمات المشتركة الأمريكية وهي ملحقة بمصلحة التنمية الليبية الأمريكية، وبداخل برنامجها الإداري، كانت هناك فرع بالخدمات الليبية الأمريكية المشتركة للصحة[3]، وقد كانت مساهمتها في برقة خلال عام (1956– 1957م) إحدى عشر ألفاً وأربعمائة وتسعة عشر جنيه ليبي[4]، وفي 9– نوفمبر– 1960م، صدر قرار بتصفية موظفيها ذو الأعداد الكبيرة على النحو التالي: وذلك بأن تنظم الهيئة المنحلة خلال (15) يوماً بكل معداتها وأدواتها إلى وزارة المالية، وضمت المادة الخامسة من قرار التصفية أنه من حق الحكومة الليبية والنظارات

---

[*] المستشفى المدني درنة: شرع في إنشائه سنة 1914م، وهو بجوار البحر بالضفة الشرقية، عمل به طبيب إيطالي وعدد من الممرضات الإيطاليات والممرضين العرب، مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، المرجع السابق، ص208.

[1] جريدة الرائد، العدد 179، السنة الرابعة، 10– أكتوبر – 1959م، ص2.

[2] مجلة المعرفة، العدد 171، السنة السابعة، 11– ديسمبر– 1959م، ص3.

[3] إدارة الخدمة المدنية، نظام الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، بتاريخ 11– مايو– 1960م، وثيقة منشورة رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص235.

[4] المملكة الليبية، مجلة المرشد الليبي، المصدر السابق، ص120..

الاحتفاظ بالأطباء أو الممرضين إذا أرادت[1]، وقد أبقت نظارة الصحة على بعض الأطباء الذين كانوا يعملون في هيئة المصالح الأمريكية المنحلة، وذلك باستمرار إقامتهم في برقة لمدة مؤقتة، حتى يتم التأكد من استطاعة موظفيها القيام بمهامهم ومنهم الطبيبان البيطريان (حمزة مركوة – داوود إبراهيم) وكانت للخدمات المشتركة مكتب في بنغازي[2].

وخلال نفس الفترة تم إنشاء لجنة الإنشاء الليبية الأمريكية في 25– إبريل –1955م، والتي عرفت باسم (لارك – Lark) وقد وضع لها برنامجاً من قبل لجنة دولية من ممثلين من الحكومة الليبية واليوسوم– uosomوهم ضباط الجيش الأمريكي، وقد ركز برنامجها على تعمير المستشفيات ومشاريع الصحة العامة وتحسين الأحوال الصحية بالريف[3]، وكان قد خصص لنظارة الصحة في برقة عام 1955م بموافقة وزير الصحة 34% من الأموال المودعة منها[4]، كذلك ظهرت بموجب الاتفاق بين الولايات المتحدة وليبيا– (Lats) والتي كانت تحصل على التمويل من قبل هيئة اليوسوم[5]، وقد كان هذا التعاون الليبي – الأمريكي في كل برامج التنمية من خلال أربع عشر اتفاقية ومن بينها الصحة، في اتفاقية منفصلة ركزت على الصحة الوقائية، ومكافحة التراكوما في برقة، وكان لها (5) موظفين للصحة في برقة عام 1954م[6].

---

[1] إدارة الخدمة المدنية، تصفية هيئة المصالح المشتركة الليبية الأميركية، بتاريخ 9– نوفمبر 1960م، وثيقة منشورة، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص253.

[2] وثيقة بشأن مشروع رقم 70– 55– 1962م، بخصوص الأجانب العاملين بالمصادر المشتركة الليبية الأمريكية، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 37، موضوعها تعمير المرافق الصحية.

[3] التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص ص33–36.

[4] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص74..

[5] إدارة الخدمة المدنية، نظام الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، بتاريخ 11– مايو– 1962م، وثيقة منشورة رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص252.

[6] جريدة طرابلس الغرب، العدد 3193، السنة الحادية عشرة، 7– يناير – 1954م، ص4.

عقدت الحكومة الليبية أول اتفاقية مع منظمة (كير – Cir) في مارس 1956م، وبهذه الاتفاقية فتح المجال أمامها لتقوم بتوزيع المواد الغذائية الأمركية الفائضة لمدة سنة واحدة، وهي منظمة خيرية، وليست شركة تجارية أسست لتسهيل المساعدة بين شخص وآخر وبعد أن تأكدت الحكومة الليبية من فوائدها جددت الاتفاقية لمدة سنة أخرى، واستمرت من (1956–1958م)، وهي تقوم بتوزيع الجبس والدقيق واللبن، حيث كان يعطى الدقيق إلى الخبازين بناء على اتفاقية بين الحكومة الليبية ومنظمة كير، وما نسبته (91) ألف نسمة من السكان كانوا يحصلون على هذه المواد وخاصة الكهول والأطفال من الطبقة الفقيرة في برقة[1]، كما قامت عام 1961م، بتوزيع (68) ألف علبة حليب وغيرها من المستلزمات الطبية[2].

يبدو أن المساعدات الأمريكية كان لها النصيب الأكبر في ليبيا، وربما يرجع السبب لثقة الحكومة الليبية في عدم وجود مطامع استعمارية لها في ليبيا، واقتصار رغبتها في زيادة مصالحها الاقتصادية، أو أن العمل الإنساني قد اختلف بعد ظهور النفط، وبالتالي ليبيا لم تعد بحاجة إلى المساعدة، حيث بلغت عدد المنظمات الأميريكية سبع، في حين لوحظ تقلص المساعدات البريطانية تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية في تلك الفترة، ولكن المؤكد هو توقف هذه المساعدات والتي تحولت إلى استثمارات في قطاع النفط بعد استلام الحكومة الليبية لعائدات النفط عام 1961م.

3– الأمم المتحدة في ليبيا 1951– 1969م:

وضع أول برنامج من برامج ما بعد الحرب للتنمية على أساس تقرير البعثة التي أوفدتها الأمم المتحدة إلى ليبيا في سنة 1951م برئاسة المستر (بنجامين هيجر)[3]، وذلك للقيام بدراسة الأمور المتعلقة بالميزانية، والحالة الاقتصادية في الولايات الثلاث والصحة العامة ومكافحة

---

[1] جريدة طرابلس الغرب، العدد 567، السنة الثالثة عشرة، 14– ديسمبر – 1958م، ص4.

[2] جريدة طرابلس الغرب، العدد 164، السنة الثامنة عشرة، 21– سبتمبر – 1961م، ص4.

[3] التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص33.

الأمراض[1]، وقدم (إدريان بلت) اقتراحاً حيث تقرر توقيع اتفاقيات مع جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة وهي منظمة اليونسكو- منظمة الصحة العالمية- منظمة الأغذية (الفاو)، ومنظمة اليونسيف وغيرها[2]، كما قدم الممثل العام تقريراً شرح فيه النقص الكبير في الأطباء، والكوادر الطبية الوطنية، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال[3]، ويهدف المشروع لتقديم المساعدة الفنية من قبل الأمم المتحدة لسد الثغرات القائمة في البلاد من حيث المهارات الفنية والإدارية[4]، وتمّ إرسال عدد من الخبراء لدراسة وضع البلاد، واقتراح خطة لمدة خمس سنوات (56-1961م) باشتراك بين الحكومة الليبية وبعثة الأمم المتحدة، وهيئة لارك، والوكالة الليبية للتنمية والاستقرار[5].

لقد تأسست منظمة الصحة العالمية عام 1948م (W.H.O) في مدينة جنيف (سويسرا)، وكان الهدف من تأسيسها هو الرفع من مستوى الشعوب صحياً[6]، وتركزت أعمال المنظمة بالدرجة الأولى على التدريب في الشؤون الصحية، ومكافحة السل، وتدريب الممرضين والممرضات، والعناية الصحية والطبية للأطفال، وكانت قد اشتركت مع صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الأطفال (اليونسيف) وذلك بتقديم المعدات والمواد لمعهد الضباط والمفتشين في بنغازي[7].

---

(1) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج2، المرجع السابق، ص635.

(2) طلحة جبريل، المرجع السابق، ص78.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص85.

(4) أحلام الطاهر الأحرش، مراحل تطور دور المرأة الليبية (1943- 1969م)، رسالة ماجستير منشورة، إشراف الدكتور أحمد عطية مدلل، جامعة السابع من إبريل، كلية الآداب، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2007م، ص120.

(5) مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص275.

(6) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص87.

(7) التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص37.

وباعتبار أن برقة منطقة صحية لا تعاني من الأمراض الخطيرة باستثناء السل والملاريا، واعتبرت مكافحتها واستئصالها ونشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع من أهداف الخطة الخمسية الثانية[1]، والتي بلغت مخصصاتها (56) مليون جنيه[2]، حيث وجهت الدولة اهتمامها إلى مكافحة الأمراض المستوطنة للقضاء عليها، في حين بلغت مخصصات الخطة الخمسية الأولى (12) مليون جنيه ليبي[3].

أ. خطة صحية لمكافحة مرض السل Tuberculosis:

عقدت الحكومة الليبية اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية، وهيئة صندوق الأمم المتحدة للطفولة في 8- أكتوبر- 1952م، وذلك لأجل القيام بحملة حقن بالمصل الواقي من السل في ليبيا، وتحتوي الاتفاقية على ثلاث مواد، حيث يعتبر الاتفاق على أساس المساعدة الفنية، والتي تمت في 24- ديسمبر- 1951م، ويهدف المشروع لتنظيم وفحص الجزء الأكبر من الليبيين دون سن الثامنة عشر بمادة (التيوبوكيولين)[*]، وكذلك حقن جميع القابلين للعدوى، وإنشاء مكتب دائم للحقن، وتدريب المستخدمين محلياً، ويطبق البرنامج على جميع سكان ليبيا، بحيث تكون الحملة على أشدها في المناطق المكتظة بالسكان، كما يشمل البرنامج جميع المدارس والمعاهد، لذلك تمّ إنشاء أماكن مناسبة لحقن الأطفال والأحداث في بنغازي، والمستوصفات الكبيرة، هذا وقد نفذ المشروع على

---

[1] المفدي زكريا، موسوعة تقويم المغرب العربي الكبير، (1965-1966) موسوعة علمية - اقتصادية اجتماعية - ثقافية، تونس، المطبعة العصرية، د. ت، ص40.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4662، 21- أبريل - 1967، ص1.

[3] عبد العزيز زوارة -مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص133.

[*] اليتوبوكيولين: هو اختبار بسيط يتكون من إعطاء الفرد كمية قليلة من سائل خاص في الجلد، وبعد ثلاثة أيام يفحص الجلد فإذا أحمر لونه في مكان وضع السائل فهو إيجابي، ودليل على اكتسابه المناعة الطبيعية، وإذا لم يتغير لون الجلد فهذا يعني أنه سلبي ويحتاج للتطعيم، اتفاقية بين الحكومة الليبية ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة صندوق الطوارئ الدولي، 8- أكتوبر- 1952م، وثيقة غير مصنفة، طرابلس، الأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ص2.

مسؤولية الحكومة الليبية، ولضمان سير العمل بعد انسحاب الموظفين الدوليين، كان يجب على الحكومة الاتحادية تعيين طبيبين كضابط اتصال ويعين في برقة طبيب حكومي واحد يعمل مع الموظفين، ويكون مسؤولاً عن مواصلة العمل بمنطقته، واتبعت طريقة (مانتو) وهو مستخرج من البروتين، كما تستخدم خمس وحدات من مادة (التيوبوكيولين) لمكافحة السل والدرن الرئوي تستعمل مادة (B.C.G)، هذا وقد تم تخصيص (35) مليون جنيه عام 1952م لهذه الحملة[1]، حيث تحضّر مادة اليتوبروكلين محلياً في المختبر الكيميائي بطرابلس، أما المصل الوافي من السل فيستورد من معمل (العجوزة) في القاهرة بالطائرة ويحفظ في أوعية باردة[2].

وقد تشكلت البعثة الخاصة بذلك وضمت المستر (توماس باور tomas power) الممثل الإقليمي للمساعدة الفنية في ليبيا، والدكتور (لندسي– Landsy) مستشار الصحة العامة الموفد من منظمة الصحة العالمية، والمستر (لوفات – Lovat)، وهي ممرضة موفدة من منظمة الصحة العالمية، واتصلت البعثة في برقة بالسيد خليل البنائي ناظر الصحة في برقة، والدكتور (معوض) مدير المستشفى في بنغازي، والدكتور (سيمون – Semon) مدير الصحة في المرج، والدكتور (يونج – uong) مدير المختبر البكتريولوجي في بنغازي، والمستر (بنسون – Penson) الممرضة المختصة برعاية الأطفال في بنغازي، ووصلت البعثة إلى بنغازي في 30– أكتوبر– 1952م، وقامت بزيارة بنغازي (المستشفى العمومي، والمختبر، والعيادة الخارجية بها) والمرج، حيث زارت المختبر ومنطقة (أوبردان – بطة) من أجل الاستشارة لإقامة مصحة بها، واستقر الرأي على المرج، وقد بلغ عدد المصابين بالسل في مستشفى بنغازي العمومي (50– 60) مريضاً، وفي مستشفى درنة وصل المصابين من (10–20) مريضاً، ونحو (40) مريض في مصحة المرج،

---

[1] اتفاقية بين الحكومة الليبية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطوارئ الدولي، المصدر السابق، ص1–2.

[2] جريدة طرابلس الغرب، العدد 3246، السنة الثانية عشرة، 10– مارس – 1954م، ص4.

فمستشفى بنغازي يحتوي على جهاز قديم لأشعة إكس تبلغ قوته (70) كيلو فولت و(50) ألف شمعة، ويحتاج تصوير الصدر إلى (0.4) من الثانية، يلتقطها إخصائي أشعة، والبعض الآخر يستعرض تحت المجهر، كما تمّ تعيين زائرتين أحدهما في بنغازي والأخرى في درنة، وتزويدهن بسيارتين، لتستطيع كل منهما فحص بصاق كل من يشتبه بإصابته، إضافة لتعيين معلمة صحية مختصة بالسل، توضع تحت تصرفها سيارة كبيرة مجهزة بمكبر صوت وآلة عرض الأفلام والتي سيكون لها دور في التوعية خلال السنوات القادمة[1].

وقد تم تطعيم المستقرين بالمصل الواقي ببرقة فخلال شهر يناير 1954م تم معاينة (3162) شخص، وتمّ حقن (1395) شخصاً، وفي شهر فبراير عُين (7593) شخصاً طُعّم منهم (2732) شخصاً، كما عُين (77603) طُعّم منهم (27302) خلال شهر مارس[2]، ومع نهاية شهر إبريل كان الفريق انتهى من تطعيم جميع طلاب برقة[3]، ثم توقف الفريق المكلف من قبل المنظمة وسلم المهمة إلى الليبيين[4].

وفي عام 1959م زار الفريق المؤلف من طبيب أخصائي وفني أشعة وممرضين، وكان مزود بأجهزة أشعة كاملة ومختبرات، وقام بفحص أفراد البوليس في برقة[5]، وقد دام الفريق لمدة ست سنوات من عام (1954–1960م)، وتم تشكيل فريق متنقل بجميع المعدات ووصل جالو وأوجلة وأجخرة والكفرة حتى الحدود المصرية[6]، وبلغ عدد المصابين بالسل في برقة (17) ألف

---

(1) الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، تقرير زيارة ليبيا من 27– أكتوبر إلى 2– نوفمبر–1952م، وثيقة غير منشورة، طرابلس، الأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الملحق الخامس.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3246، السنة الثانية عشرة، 10– مارس – 1954م، ص4.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3257، السنة الثانية عشرة، 26– مارس – 1954م، ص2.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3322، السنة الثانية عشرة، 24– يونيو – 1954م، ص3.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 70، السنة الرابعة عشرة، 24– مارس – 1959م، ص2.

(6) طلحة جبريل، المرجع السابق، ص128.

مصاب[1]، حيث يُذكر أن معدل الإصابة بالسل حوالي (100) حالة سل رئوي سنوياً، فيتم عزل المصابين والتطعيم والكشف على السكان بالأشعة، وفحص البصاق فيثبت أنَّ حوالي 5% منهم مصابين بالمرض، ولحماية هؤلاء المصابين، ولتفادي زيادة الإصابة يوزع الخبز والحساء والحليب على المدارس الابتدائية، ويوفر للمرضى مواد غذائية وملابس، وتدرب النساء على الوقاية الصحية، ويبقى المرضى في المصحات، كما يزورونها بعد خروجهم، وقد استمرت هذه الخدمات في مكافحة السل في بنغازي حتى عام 1963م[2].

وفي مجال التعاون الفني عقدت اتفاقية فنية مع ألمانيا والحكومة الليبية في 8- يوليو - 1960م وبموجبها تم جلب وحدات صحية[3]، ووصلت إلى بنغازي عيادة متنقلة خاصة بالأمراض الصدرية لتقوم بزيارة المدن والقرى النائية[4]، كل تلك الجهود بذلت في دراسة استقصائية لهذا المرض.

لم يكن التعاون على الصعيد الدولي فقط، وإنما طالبت الحكومة الليبية بتأليف جمعية أهلية لمكافحة السل تقوم على جمع التبرعات والدعم الشعبي[5]، كما عقد أول مؤتمر للتدرن الرئوي، بمصحة شحات في 7- أغسطس -1963م[6]، وأنشأت العديد من المراكز المتخصصة لمكافحته في في بنغازي - البيضاء - إجدابيا - درنة[7].

---

(1) Lamfda zachariah. The Great Arabic maghreb anmal tratve Ecoomucal social and cluture Arabic, 1965. P59.

(2) هلموت كانتر، المصدر السابق، ص178.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص173.

(4) جريدة الرائد، العدد 234، السنة العاشرة، 28- مارس - 1966م، ص8.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 193، السنة الثالثة عشرة، 26- أغسطس - 1957م، ص2.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 214، السنة الواحدة والعشرون، 8- يوليو - 1963م، ص2.

(7) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص290.

ب. خطة صحية لمكافحة مرض التراكوما trachoma:

لقد أعدت الأمم المتحدة تقريراً عن الصحة بليبيا، ضمن برنامج المساعدة الفنية، وقدمه المستر (جون لنجبيرج – jon- Lindberg) أحد أعضاء البعثة، ذكر فيه ارتفاع عدد الوفيات بليبيا، وأن أكثر حوادث الوفاة بسبب مرض التراكوما[1]، فهو يعتبر من الأمراض المستوطنة في برقة، وخصصت له الهيئة الأمريكية لاتاس فريقين: اختص الأول بتوزيع العقاقير الطبية على المصابين وإجراء العمليات الجراحية، وقد أسست له عيادة في بنغازي، وتم معالجة التلاميذ داخل المدارس، أما الفريق الثاني فيعمل على تعليم المعلمين وهي الفئة الأكثر ارتباطاً بالتلاميذ[2]، وبلغت الإصابة به في عام 1954م 60%، وقد أمنت لاتاس جهاز من الموظفين كفريق لمحاربة هذا المرض، ويشمل طبيب أمريكي وممرضة أمريكية، وهذا الفريق كان متعاوناً مع حكومة برقة في العناية بطلاب المدارس[3]، كما شملت مكافحته المناطق النائية فاستعملت (20) سيارة من النوع الصالح للسير في كل الأراضي، مزودة بالخيام والمعدات والعقاقير ولوازم العلاج[4] وكانت هذه المكافحة باتفاق بين الحكومة الليبية والنقطة الرابعة عام 1952، وبانتهاء أعمالها حلت محلها المصالح الأمريكية المشتركة[5]، حيث زودت برقة بالخبراء الصحيين عام 1958م، وأنشأت مركزاً مركزاً خاصاً بالمرج وذلك للتخفيف من نسبة الإصابة بالمرض والتي بلغت بالمحافظات الشرقية 6.7%[6].

---

(1) john Lindberg united Nations technical assistaice mission to Libya, 1951. P. 15.

(2) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، 173.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3193، السنة الحادية عشرة، 7– يناير– 1954م، ص3.

(4) مجلة ليبيا الحديثة، مجلة اسبوعية مصورة سياسية، العدد 9، السنة الثالثة، 24– ديسمبر –1965م، ص59.

(5) طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص127.

(6) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص171.

كما تعاونت منظمة الصحة العالمية في التوعية بالمرض، وذلك من خلال ردم البرك موطن الحشرات ورشها بالمبيدات، وتقديم جميع الوحدات العلاجية والأغذية والأدوية بالمجان[1]، وكانت الكفرة تعاني من هذا المرض، وقد تولى قسم الوبائيات التابع لمصلحة الطب العلاجي والوقائي مكافحته، وذلك عن طريق مجموعة متحركة للعناية بصحة البدو، وتدريب المدرسين على مخاطر أمراض العيون من فقد جزئي أو كلي للبصر[2]، وفي مجال التعاون الفني عام 1968م تم التعاقد مع أطباء أتراك للعمل بالكفرة[3].

وأن الطريقة المثلى لمكافحته هو رفع مستوى المعيشة العام، وضرورة البحث عن الإصابات في أدوارها الأولى وخاصة في المدارس وبالتالي تفادي مضاعفاته وربما استئصاله[4]، وقد بلغت تكاليف البرنامج (50) ألف جنيه ليبي عامي 63-1964م، كما رصدت له ميزانية (66-1969م) (400) ألف جينه ليبي لاستكمال الحملات[5].

ج. خطة صحية لمكافحة الملاريا malaria:

في عام 1958 اتفقت الحكومة الليبية ووكالة التنمية والاستقرار الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية على برنامج استئصال الملاريا، وقد جمعت المعلومات من كافة المناطق عن مدى انتشاره، ودرجة توطنه وموسم نقل المرض، وهو ما يعرف بمرحلة (الاستكشاف)، ودخل المشروع (طور الهجوم) عام 1959م، وهذا يعني رش المنزل المصاب، والمجاور له بمبيد يقضي على كل البعوض الناقل للحمى، وفي المستنقعات توضع أقراص (الكيتين) والتي تصل للبيض قبل أن يخرج

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 193، السنة الثالثة عشرة، 26- أغسطس – 1957م، ص3.

(2) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص149.

(3) جريدة الأمة، العدد 316، 9- ديسمبر- 1968م، ص2.

(4) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1950-1960م، المصدر السابق، ص133.

(5) مجلة ليبيا الحديثة، المصدر السابق، ص59.

اليرق، وتتركز المكافحة في فترة ارتفاع العدوى خلال شهري (مارس وديسمبر) فالمبيد صالح لقتل البعوض خلال الموسم الذي ينتهي في شهر سبتمبر، وبعد عملية استغرقت أربع سنوات أصبح مرض الملاريا بنسبة قليلة جداً[1].

كما قامت منظمة اليوسوم بالمشاركة في مشروع القضاء على الملاريا وذلك بمبلغ (884) ألف جنيه ليبي [2]، وخلال تلك الفترة كانت مصبات الوديان تحتجز المياه، فنجد طفيل الملاريا في مصب وادي الآثرون، وقد دخل لمستشفى درنة بعض حالات الملاريا من كرسة والآثرون ورأس الهلال، وفي عام 1956م، سجلت (150) حالة جديدة، كما كانت هناك بؤر (20–30) حالة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1956م في مرادة، لكن الصحراء الجنوبية الشرقية كانت خالية من المرض، أما مناطق الساحل الغربي بدرنة فقد رشت البيوت داخلها وخارجها بمبيد د. د. ت[3].

وفي عام 1963م تم فحص الأفراد بأن يؤخذ الدم بواسطة ثقب أصابع اليد ثقباً صغيراً، وتلوث بالدم، وتترك لتجف، ثم تلوث بصبغة (جيماس سكاين) ليتم فحص الدم تحت المجهر[4]، وبهذا بدأ (طور التعزيز)، حيث كانت القرى تتلقى زيارة كل شهرين وانتهى طور التعزيز عام 1966م ليبدأ (طور المحافظة) كانت هناك دائماً مخاوف من انتشاره عن طريق السيارات والطائرات على الرغم من عدم تسجيل أي إصابات[5]، ولذلك اعتبرت ليبيا أول دولة استأصل فيها مرض الملاريا[6].

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 254، السنة الواحدة والعشرين، 25– أغسطس –1963م، ص6.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 529، السنة الثالثة عشر، 27– أكتوبر –1958م، ص2.

(3) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص ص168– 169.

(4) جريدة طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص2.

(5) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص171.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 279، 5– ديسمبر– 1965م، ص2.

ويتضح من ذلك تعاون الحكومة الليبية وبرقة باعتبارها كانت طرفاً مع الهيئات والمؤسسات الدولية، فقد ساهمت الاتفاقيات العسكرية وبنودها في توفير الموارد المالية، وبعيداً عن كل التجاوزات السياسية، في أن كانت لهذه الدول أية مصالح أو مطامع سياسية أو اقتصادية أو خدمية، ففي النهاية لا شيء بدون مقابل، ولكنها ساهمت ولها مشاركتها في النهوض بالمستوى الصحي في برقة وليبيا بشكل عام، متمثلة في توفير الكوادر الطبية، ومحاربة الأمراض المستوطنة أو الاستطلاع عن أماكن تواجدها بكثافة للقضاء عليها ومحاربتها، كما ساهمت في تعليم الكوادر الطبية المحلية، لتكون قادرة على القيام بنفسها لخدمة بلادها على الرغم من قلتها نتيجة للظروف الاقتصادية المؤثرة في المملكة اللبيية آنذاك، ولا شك أن أكثر المساعدات كانت تأتي من أمريكا بالدرجة الأولى، والمنظمات التابعة لها، تحت مسمى التعاون الفني وتبادل الخبرات، وهذا بدوره مكن الدولة الليبية من الانفاق على أعمال الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والتي كانت تتقاضى مبالغها المالية من وزارة الخارجية[1] الليبية، والتي أمدت الدولة الليبية بالخبراء ضمن برنامج المساعدة الفنية.

[1] سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج1، المرجع السابق، ص397.

الفصل الثاني

التعليم والتأهيل الطبي في برقة

(1951-1969م)

- أولاً: البعثات الخارجية في برقة (الدراسات الجامعية).
- ثانياً: التمريض في برقة.
- ثالثاً: معاهد التدريب الصحي في برقة.

- معهد الضباط والمفتشين الصحيين.
- معهد تدريب فني المختبرات.

رابعاً: الكوادر الطبية في برقة.

لقد كان التعليم في الجامعات وغيرها من المعاهد العليا، والنصوص الخاصة بالدرجات هي من اختصاص الحكومة الاتحادية بنص الدستور، وهي من الأمور التي أوصت بها الجمعية الوطنية الخاصة بإصدار الدستور تنفيذاً وتشريعاً لها، لذلك فقد تم ارتباط التعليم بالصحة[1]، فخلال عام 1950م كان وزير الصحة في برقة (سعد بن سعود) وزيراً للصحة العمومية، ووزيراً للمعارف في وقت واحد[2]، وهذا دليل على ارتباط التعليم بالصحة من الناحية الإدارية، وبعد تشكيل الحكومة الاتحادية عام 1951م، اقترح أن يتقلد منصب وزارة الصحة والمعارف شخص واحد في الحكومة الاتحادية، وبذلك تم تنظيم أربعة موظفين كبار: مدير اتحادي للمعارف، يكون له مساعد مستشار فني، ومدير اتحادي للصحة، وسكرتير منسق، وكلاهما سواء المدير الاتحادي للصحة والمستشار الفني لوزير المعارف الاتحادي، هما فقط يجب أن يكونا غير ليبيين، لعدم وجود كفاءة ليبية في تلك الفترة، فالأول هو أحد مديري المصالح الطبية في إدارة الولايات، وتقتضي مهمة مدير الصحة إجراء تنسيق، ووضع مستوى موحد للخدمات الطبية في ليبيا، لضمان تطبيق قواعد الصحة العامة[3]، ومن هنا يتضح اتصال التعليم والصحة ودورهما المهم في نمو الدول.

ولأن هناك مصلحة الطب والعلاج والوقائي في برقة مهمتها تنفيذ السياسة الخاصة بالشؤون الصحية، وهذا يتمثل في دراسة احتياجات الخدمة العلاجية على اختلاف أنواعها سواء جراحية وباطنية – صدرية – جلدية وغيرها، والعمل على تطويرها، ورفع الكفاءة الفنية للأطباء والعاملين وذلك عن طريق برامج تدريبية، وعقد ندوات، وإرسال بعثات، ومنح إجازات علمية، والإشراف على مدارس التمريض والتوليد، ومراقبة انتشار الأمراض المعدية، وتسربها داخل

---

[1] سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج1، المرجع السابق، ص ص384–385.

[2] سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك ، ج2، المرجع السابق، ص892.

[3] سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج1، المرجع السابق، ص385.

البلاد، وهذا يعتبر من اختصاص الجانب الوقائي، إلى جانب البرامج الخاصة بالبيئة كمراقبة مياه الشرب وغير ذلك[1].

ولسد النقص حاولت برقة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة بالمملكة الليبية الرفع من مستوى الخدمات الصحية بها بانتهاج عدة سياسات كإيفاد البعثات، والاهتمام بالجانب التمريضي، وخدمات المختبرات، وتوفير الكوادر الطبية لسد احتياجاتها حتى تتمكن من إعداد العناصر الليبية لتكون جاهزة لاستلام هذه المهمة.

- **أولاً: البعثات الخارجية في برقة:**

لقد كان التعليم الجامعي من بين الجوانب التي وجهت لها الحكومة الليبية عناية خاصة فرصدت له كل إمكانياتها وذلك نظراً لعدم وجود جامعات في ليبيا[2].

فالبعثات الخارجية هو نهج تطبقه أغلب الدول، وهو قاعدة تهدف إلى الاكتفاء الذاتي أولاً بأول، من شتى المرافق الخدمية والاجتماعية التي يتطلبها التطور العام للدولة؛ ولا شك أن لتطور السكان أهمية بالغة في توجيه البعثات وإطلاعهم على المهم الذي يدعم خطة الدولة، لسد الفراغات الهامة في المجتمع، لذلك فإن النواحي العملية حتمت على جميع المجتمعات حتى العريقة في العلوم أن تتبادل البعثات والخبرات في ميادين العلم، كل ذلك، لأجل بذل الجهود لتوفير الأيدي الخبيرة في الأمور العلمية، ولسد النقص في ميادين الطب وغيره، ولذلك تم انتهاج خُطط وطيدة لدفع بهذا الجانب، وتوفير أعداد كبيرة لخدمة البلاد في شتى المهارات، وأهمها الطب بشتى فروعه[3].

---

[1] محمد بن يونس- عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ملحق، ج8، م- ي، المرجع السابق، ص ص 31- 33.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص96.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4872، 24- نوفمبر- 1967م، ص4.

كانت دائرة المعارف في برقة عام 1950م، هي التي تتولى برنامج البعثات[1]، لتغذية بواكير النهوض العلمية بعناصر ذات كفاءة، ولبناء البنية التعليمية، فالطلاب الذين أتموا دراساتهم الثانوية بعثوا إلى مصر، وبريطانيا، وإيطاليا، وقد بلغ عدد الطلبة الموفدين للطب في ذلك العام طالبان من برقة[2]، والجدير بالملاحظة أن البعثات لم تكن قاصرة على الدراسات الجامعية فقط، فلقد كان هناك تركيز على إعداد الفنيين المؤهلين، لذلك كان يتم إيفاد مجموعة من الفنيين في تخصصات أخرى، فمثلاً استقبلت الخرطوم بالسودان بعثة البياطرة[3]، كما وقعت اتفاقية بين منظمة الصحة العالمية وبين الحكومة الليبية عام 1952م، تم الحصول بموجبها على منح دراسية لبعض الشباب البرقاوي في مجال الطب، وخدمة البيئة كان لها دورها الإيجابي في النهوض بالخدمات العلاجية والوقائية[4]، كما شاركت المنظمات الأميريكية كاليوسوم، والنقطة الرابعة في برنامج البعثات إلى الخارج عام 1954م وكان الإيفاد مقسم لطويل وقصير الأمد[5]، فهذه البعثات كانت تتم على نفقة بعض الدول والمنظمات الأجنبية ففي عام 1956م كان معظمهم يذهبون إلى مصر، وأعداد آخر منهم في بريطانيا – إيطاليا – فرنسا – بلجيكا – أمريكا – أسبانيا – تركيا – العراق – لبنان – سوريا، وبذلك عملت وزارة المعارف الليبية على زيادة علاقتها الثقافية مع الدول من خلال اشتراكها في المؤتمرات الدولية[6]، إلى أن وصل عدد الطلبة الذين يدرسون الطب بالخارج عام 1960م (47) طالباً منهم (31) موزعون على كليات الطب الثلاثة في مصر، و (8) بالمملكة

---

(1) حكومة برقة، التعريف ببرقة، المصدر السابق، ص8.

(2) السيدة المهدي أبو القاسم، المرجع السابق، ص108.

(3) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 119– 120.

(4) طلحة جبريل، المرجع السابق، ص127.

(5) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص71.

(6) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر نفسه، ص96.

المتحدة البريطانية، و(2) في كل من تركيا، وأسبانيا، و(3) في بولندا، و(1) في إيطاليا، حيث كان يتم الإيفاد لدول قريبة من الطبيعة البيئية والمناخية لليبيا[1].

ولقد أبرزت تلك البعثات العديد من الأطباء من أعلام برقة نذكر منهم:

1- أحمد امبارك الشريف:

وُلِـــد ببنغازي في 31- يناير- 1931م، وتمّ إيفاده إلى كلية الطب جامعة القاهرة بمصر، وكان قد تخرج عام 1959م، كما أتم دراسته العليا في أمراض النساء والولادة في جامعة (دبلن) ببريطانيا، وحصل على دبلوم صحة المجتمع وطب المناطق الحارة (بلندن)[2]، إضافة إلى توليه مهمة الإشراف على الطب الوقائي في بنغازي عام 1967م[3]، وقد شهد له بإجراء العديد من العمليات الناجحة بأمراض النساء، كما عمل أستاذاً بالمعهد الصحي بنغازي[4].

2- رؤوف بن عامر:

من مواليد بنغازي، درس بالمعهد البريطاني بالقاهرة 1946م - 1948م، ونال شهادة الدراسة العامة من كلية جوردن ببريطانيا عام 1951م، كما حصل على شهادة الدكتوراه من كلية الطب في بولونيا بإيطاليا[5]، وذلك عن طريق بعثة دراسية بموجب برنامج بعثة العمليات الأمريكية الأمريكية في ليبيا (اليوسوم uosom)، وقد قضى سنة دراسية في جامعة نورث كارولينا في تشايل هايل بالولايات المتحدة، وكان الدكتور (رؤوف بن عامر) قد شغل وظيفة المدير المشارك لمركز

---

(1) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن - أبريل - 1960، المصدر السابق، ص192.

(2) عبد الكريم بو شويرب، أعلام ومعالم من تاريخ الطب في ليبيا، الجمعية الليبية لتاريخ العلوم الطبية، 2005م، ص329.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4678، 17- أبريل- 1967م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4400، 10- مايو- 1966م، ص2.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص151.

رعاية الأمومة والطفولة ببنغازي (البركة)، كما شارك في العديد من المؤتمرات والبعثات، منها اشتراكه مع الوفد الليبي في اجتماعات منظمة الصحة العالمية في مينابوليس بالولايات المتحدة في مايو 1958م، واشترك في مؤتمر مكافحة الدرن الرئوي الخاص بالشرق الأوسط، ومثَّل ليبيا في المجلس الصحي للدول العربية، وعمل كذلك ممثلاً لوزارة الصحة في جمعية الهلال الأحمر الليبي، وكان يتمتع بخبرة كبيرة في سن الثلاثين من عمره في الحقل الطبي، وهو من طلائع الشباب الليبي البرقاوي العاملين في ميدان الصحة العامة[1].

3- عوام اسماعيل عبد النبي:

وُلِد ببنغازي عام 1932م، ودرس بجامعة عين شمس بالقاهرة، وتخرج بتاريخ 1959م، أما دراسته العليا فقد تلقاها في بريطانيا، وأصبح عضواً بالجمعية الملكية ببريطانيا للجراحين، وقد شغل العديد من الوظائف، فهو طبيب وجراح بمستشفى بنغازي، ثم أصبح مديراً له[2].

4- عثمان الكاديكي:

وُلد بالفويهات في بنغازي سنة 1930م، وكان ينتقل من بنغازي وإجدابيا ما بين عام (1938-1940م)، ودرس بمدرسة إجدابيا الابتدائية، وفي عام (1943-1946) درس بمدرسة بنغازي، ثم انتقل إلى مصر لنيل الشهادة الثانوية من مدرسة حلوان عام (1946) بمنحة دراسية قدرها جنيهان، وفي عام 1950م التحق بجامعة عين شمس ونال الامتياز عام 1957م، وتقدم للدراسات العليا ببريطانيا عام 1961م، وحصل على الزمالة البريطانية في طب الباطنية عام 1964[3] بواسطة منحة دراسية من منظمة الصحة العالمية، وذلك لإدارة مشروع مكافحة السل في

---

[1] مجلة المعرفة، العدد 142، السنة السادسة، 31- أكتوبر- 1958م، ص11.

[2] عبد الكريم بو شويرب، المرجع السابق، ص ص 330- 331.

[3] فوزي المصباحي، عثمان الكاديكي، مجلة الصحة والمجتمع، مجلة فصلية شهرية، تصدر عن المركز الوطني لمكافحة الأمراض، العدد 2- مايو - 2017م، ص ص 18-19.

ليبيا[1]، وقد شغل العديد من الوظائف، فقد عمل كطبيب مقيم في مستشفى بنغازي والمرج عامي (1958-1961)، ورئيس قسم أمراض الباطنة بمستشفى بنغازي (1964-1969م)، كما قاد برامج مكافحة التراكوما في فترة الستينات والسبعينات[2].

عثمان الكاديكي نال شهادات من بريطانيا، وهي دبلوم المناطق الحارة، والصحة العامة، ودبلوم في أمراض السل والصدر، وشهادة زمالة الأطباء الملكية[3] وطب الأطفال[4]، كما كان من ضمن المشاركين في المؤتمر الطبي للأمراض الصدرية في العراق (بغداد)[5]، 1968م.

5- عبد الواحد خليل كويري:

من مواليد بنغازي عام 1935م درس بكلية الطب البشري باستانبول (تركيا)، وتخرج عام 1962م، وقد حصل على العديد من المؤهلات، دبلوم في الأمراض الصدرية والدرن (بجامعة ويلز الأمريكية) عام 1966م، ودبلوم أمراض المناطق الحارة وحفظ الصحة بجامعة (أدنبرة) ببريطانيا عام 1967م، وأصبح عضواً بالجمعية الملكية للأطباء ببريطانيا عام 1969م[6].

6- الصادق مخلوف:

وُلد ببنغازي وتخرج من كلية الطب بجامعة القاهرة، ونال بكالوريوس في الطب والجراحة، وواصل دراسته، ونال دبلوم في جراحة العظام وعمل بالمستشفى (القصر العيني) بالقاهرة، وعام 1968م كان رئيس قسم الجراحة في مستشفى بلدية بنغازي[7].

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 215، السنة الثامنة عشرة، 29- سبتمبر- 1960م، ص2.

(2) فوزي المصباحي، المرجع السابق، ص19.

(3) إدارة الخدمات المدنية البيضاء، رسالة بخصوص ترقية الدكتور عثمان الكاديكي لمرتبة أستاذ في الطب، بتاريخ 21- مارس- 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79، موضوعها موظفو الولايات.

(4) فوزي المصباحي، المرجع السابق، ص19.

(5) جريدة الأمة، العدد 363، 22- نوفمبر -1968م، ص2.

(6) عبد الكريم بو شويرب، المرجع السابق، ص332.

(7) جريدة الأمة، العدد 365، 6- فبراير - 1969م، ص3.

7- مفتاح الأسطى عمر:

وُلد مفتاح الأسطى عمر في مدينة درنة عام 1935م، ودرس الثانوية ببنغازي، وتخرج من كلية الطب عين شمس بالقاهرة عام 1961م، وعمل كطبيب بمستشفى مسة ثم البيضاء، وفي عام 1963م أصبح مديراً لمستشفى مسة، كما أصبح وزيراً للصحة في عهد الجمهورية[1].

8- عبد السلام شقيقة:

وُلد ببنغازي عام 1936م، أتم دراسته الجامعية بجامعة استنابول (تركيا) وتخرج عام 1967م وحصل على لقب أخصائي أمراض جلدية في القاهرة[2].

9- محمد الشطشاط:

من مواليد بنغازي حصل على تخصص صيدلة عام 1965م، وقد عمل بمستشفى بنغازي كما قام بافتتاح صيدلية خاصة تحمل اسم (ريفولي) بميدان (9 أغسطس) بعمارة الجبل الأخضر[3] والتي تم بناؤها عام 1954م بموقع قصر الأعيان سابقاً[4]، وكانت الصيدلية من ضمن الصيدليات العاملة في بنغازي عام 1968م من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة التاسعة صباحاً[5].

10- رافع التاجوري:

من مواليد درنة وقد درس في مدرسة النور الابتدائية بدرنة عام (1948م-1949م)[6]، تخرج من كلية الطب عين شمس بالقاهرة في 9- إبريل-1965م، مارس عمله بمستشفى بنغازي المدني كطبيب عمومي[7].

---

(1) شبكة الانترنت -الموقع http.Libyanic/org

(2) عبد الكريم بو شويرب، المرجع السابق، ص329.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4741، 27- يونيو- 1967م، ص2.

(4) ر.ج تشايلد، تاريخ مدينة بنغازي، ترجمة: صالح جبريل، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، د.ت، ص46.

(5) جريدة الأمة، العدد 76، 29- فبراير- 1968م، ص3.

(6) سالم الكبتي، من تاريخ الجامعة الليبية، 1955- 1972م، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط2، 2013م، ص86.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4161، 11- إبريل- 1965م، ص2.

11- وداد الساقزلي:

وُلدت ببنغازي عام 1937م، تلقت تعليمها الابتدائي في مدرسة الأمير، وبعد حصولها على الشهادة الثانوية التحقت بجامعة أدنبرة ببريطانيا، وتخرجت عام 1961م كصيدلانية، لتكون أول صيدلانية ليبية درست هذا التخصص دراسة أكاديمية من جامعة بريطانية.

وبعد تخرجها التحقت بجمعية الصيادلة البريطانية، وأصبحت عضواً فيها، كما تلقت تدريباً بمستشفى في مانشستر البريطانية، وأصبحت عضواً بالصحة الملكية البريطانية، ثم عادت إلى ليبيا وعملت بمؤسسة التأمين الاجتماعي، وهي من أوائل النساء اللاتي درسن بمنحة دراسية حكومية[1].

12- محمد محمد المفتي:

من مواليد درنة عام 1943م، وتخرج سنة 1968م، من كلية الطب بجامعة ليدز في بريطانيا، وعمل كإخصائي للجراحة العامة بنغازي[2].

13- علي ماصدنا إدريس:

من مواليد طبرق، حصل على تخصص في الباطنية وطب لمجتمع من ألمانيا، وقد سافر لألمانيا عن طريق البعثات وذلك بالإعلان عن أسماء (المبعوثين) في جريدة برقة الجديدة، وتم إرسالها إلى نظارة المعارف في الصابري وانتقلوا عن طريق الطيران من طرابلس إلى ألمانيا، وكان قد تلقى دروساً في اللغة الألمانية لمدة أربعة أشهر على يد مدرس سوداني الجنسية بألمانيا،

---

[1] شبكة الانترنت، الموقع:

www.Libya.net.218

[2] محمد محمد المفتي، زمن المملكة، المرجع السابق، ص327.

وعاد وعمل بمهنته في مدينة طبرق، وذكر الدكتور على ما صدناه بأن من ضمن الحاصلين على المنحة معه (بالقاسم الشريف) ليدرس الطب في بلجيكا[1].

كما برزت بعض الأسماء الأخرى (يوسف مسعود بوقعقيص) الذي نال بكالوريوس الصيدلة عام 1967م[2]، وتمّ إيفاده من قبل وزارة المعارف الليبية عام 1960م، بعد حصوله على الشهادة الثانوية (القسم العلمي)[3].

لقد كان موضوع الاهتمام بالبعثات يتم بالإعلان عنه في الجرائد إلى الطلاب المتحصلين على الشهادة الثانوية، ولديهم الرغبة في الحصول على بعثات عام 1967م، وذلك عن طريق استمارات معدة لهذا الغرض يتم الحصول عليها من ديوان الوزارة، أو من إحدى إدارات التعليم بالمحافظات الشرقية في تخصصات الطب البشري، الأسنان – الطب الشرعي – الهندسة الصحية والصيدلة والتمريض، وقد وُضعت عدة شروط: منها الإقامة العادية بليبيا، وأن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية (الدور الأول) وغير متزوج بأجنبية، وحسن السيرة والسلوك[4]، وفي إطار إرسال البعثات تقدم في عام 1967م (27 شخصاً) منهم من بنغازي: عبد الهادي صالح كويري – وجمال حسين بن عامر – مصطفى أحمد البرقاوي[5]، وصالحة المبروك بو طلاق الموفدة إلى بريطانيا لدراسة الطب البشري[6]، كما تم إيفاد طلبة آخرين لبلجيكا وقد أقيمت لهم امتحانات في بنغازي

---

(1) إذاعة الجبل الأخضر، برنامج ذكريات الزمن الجميل، مقابلة مسموعة مع الدكتور علي ماصدناه إدريس، بتاريخ 8– أغسطس– 2017م، الساعة الثانية وخمس وعشرون دقيقة بعد الظهر.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4774، 28– يوليو– 1967م، ص4.

(3) مجلة المعرفة، العدد 194، السنة الثامنة، أكتوبر – 1960م، ص4.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4794، 22– أغسطس– 1967م، ص3.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4546، 1– نوفمبر – 1966م، ص3.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4272، 26– نوفمبر – 1965م، ص2.

لتعليم اللغة الفرنسية[1]، وكانت هذه التطورات الملحوظة راجعة لتحسن إيرادات البلاد بعد اكتشاف النفط.

ولأجل تشجيع هؤلاء الأطباء ودعمهم ولرفع من مستوى معيشتهم قررت لجنة الخدمة المدنية في جلساتها رقم (56) المنعقدة بتاريخ 12- مايو- 1966م، تسوية أوضاع الخريجين الليبيين من الأطباء، وحملة الماجستير والدكتوراه، وتمثل هذا القرار في ترقية من الدرجة الرابعة إلى الثالثة، ومن الثالثة إلى الثانية ومن الثانية إلى الأولى، على أن يتم رفع المرتب مع قرار الترقية، وسيتم توضيح ذلك في الجدولين التاليين:

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4415، 27- مايو- 1966م، ص2.

جدول رقم (5) يوضح بيانات عن الموظفين الأطباء في برقة ومرتباتهم بالجنيه الليبي[1]:

اسم الموظف	المؤهل العلمي العالي			الخدمة مع الحكومة بعد التخرج				المرتب السنوي	الوظيفة الحالية	مكان العمل
1-أمينة علي حنيش	تخصص	الدرجة العلمية	تاريخ الحصول عليه	تاريخ التعيين	الدرجة عند التعيين	الدرجة العالية	تاريخ الترقية	900	طبيب عمومي	مستشفى بنغازي
	ولادة			4-10-1965م	رابعة	رابعة				
2-عبد الله بو قعقيص				20-3-1965م	رابعة	رابعة		900	طبيب عمومي	مستشفى بنغازي
3-عوض حسين بودجاجة				25-3-1965م	رابعة	رابعة		900	طبيب عمومي	مستشفى بنغازي
4-عبد الواحد خليل الكويري				1-1-1963م	رابعة	ثالثة	9-3-1966م	1236	طبيب عمومي	المعهد الصحي بنغازي
5-عوام اسماعيل عبد النبي				1-6-1961م	رابعة	ثانية	9-3-1966م	1200	أخصائي	مستشفى بنغازي
6- عبد القادر بو قعقيص				13-6-1963م	رابعة	رابعة		1170	طبيب عمومي	مستشفى بنغازي
7-عثمان الكاديكي	دكتوراه في الأمراض الباطنية			1-8-1958م	رابعة	أولى	11-8-64م	1548	أستاذ أخصائي	مستشفى بنغازي
8-أحمد امبارك الشريف	ولادة	دبلوم أمراض وولادة		1-5-1961م	رابعة	ثانية	9-3-1966م	1200	طبيب أخصائي	مستشفى بنغازي
9-رؤوف بن عامر				28-12-1957م	رابعة	ثانية	9-3-1966م	1200	طبيب أخصائي	مستشفى بنغازي
10-مفتاح الأسطى عمر				15-11-1962م	رابعة	ثالثة	9-3-1966م	1200	طبيب عمومي	مستشفى مسة

[1] وثيقة رقم 8.1، بيانات عن الأطباء في برقة، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 63 موضوعها تسوية وضع الأطباء، والمهندسين وحملة الماجستير والدكتوراه.

جدول رقم (6) يوضح بيانات عن تسوية أوضاع بعض الأطباء في برقة ومرتباتهم بالجنيه الليبي[1]:

اسم الموظف	تاريخ التعيين	تاريخ الحصول على المؤهل	نوع المؤهل	الدرجة الحالية	الراتب السنوي	التسوية		مكان العمل
						الدرجة الجديدة	المرتب الجديد	
1-مراد النقي	15-7-1962م		د. طب عام	ثالثة	1200 جنيه ليبي	الثانية	1242	مستشفى بنغازي
2-محمد أحمد المريش	8-1-1966م		د. طب عام	رابعة	900	الثالثة	1020	مستشفى بنغازي
3-عبد السلام جعودي	16-4-1966م	1966م	بكالوريوس طب أسنان	رابعة	900	الثالثة	1020	مستشفى بنغازي
4- محمد الشطشاط	16-6-1965م		صيدلة	رابعة	900	الثالثة		مستشفى بنغازي
5-مفتاح الاسطى عمر	10-1-1962م		طب عام	ثالثة	1200	الثانية	1242	مستشفى بنغازي
6-أحمد امبارك الشريف	1-5-1961م		ولادة	ثانية	1200	أولى	1500	مستشفى بنغازي
7-عوام اسماعيل عبد النبي	1-6-1961م		د. طب عام	ثانية	1200	أولى	1500	مستشفى بنغازي
8-عوض حسين بو دجاجة	25-3-1965م		د. طب عام	رابعة	900	ثالثة	1020	مستشفى بنغازي
9-رافع التاجوري	25-3-1965م		د. طب عام	رابعة	900	ثالثة	1020	مستشفى بنغازي
10-عبد الواحد خليل	1-1-1963م		د. طب عام	ثالثة	1200	ثانية	1242	مستشفى بنغازي
11-رؤوف بن عامر	28-12-1957م		د. طب عام	ثانية	1200	أولى	1500	مستشفى بنغازي

[1] وثيقة رقم (82-83) بخصوص كشف تسوية وضع الأطباء، والمهندسين وحملة الماجستير والدكتوراه، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية المجموعة الفرعية الوثائقية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 63 بخصوص وضع الأطباء، المهندسين وحملة الماجستير والدكتوراه.

وفي عام 1967م، ذهب أطباء من برقة للمشاركة في إسعاف أخوتنا العرب في اعتداء 1967م، وهم عوض بو دجاجة – عوض بالروين – عبد الله بو قعيقيص – عبد القادر بو قعيقيص – محمد المريش – وبعد عودتهم عادوا إلى بريطانيا لمواصلة دراستهم في الحقل الطبي[1].

بعد صدور التعديل الدستوري وخلال عام 1964م أوصى المؤتمر الثاني لوزارة المعارف والتربية والتعليم المنعقد في بغداد بتوحيد الشكل الإداري لوزارة المعارف والتي نصت عليه المادة (11) من قانون التعليم العام 1965م بتغيير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم[2]، لتتولى موضوع البعثات، حتى طلبت وزارة الصحة الليبية مساعدة منظمة الصحة العالمية في جنيف في 21– مايو– 1966م، من أجل إنشاء كلية طب البلاد[3]، وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كلية الطب بالجامعة الليبية[4]، في بنغازي، على أن تكون الدراسة الإعدادية بها بكلية العلوم بمدينة طرابلس[5]، وقد بدأت الاتصالات عن طريق (محمود السعدادية) وكيل الجامعة الليبية، والدكتور رؤوف بن عامر (عميد كلية الطب)، حيث اتصلوا بالمراجع المتخصصة في السويد لشراء المعدات اللازمة لكلية الطب والتعاقد مع الأساتذة للعمل بالجامعة، ثم سفرهما إلى السويد[6].

وأعلن رسمياً عن الكلية الطبية بتاريخ 15– أبريل– 1968م، وعين لإدارتها الدكتور (رؤوف بن عامر)، وذلك لتخريج الأطباء الليبيين ولسد النقص في المؤسسات الصحية، وتم

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4775، 30– يوليو– 1967م، ص2.

[2] سميحة رزق عبد الحميد أمنيسي، الوثائق الإدارية لأمانة التعليم بمدينة البيضاء، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور: إبراهيم أحمد المهدوي، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، 2007–2008م، ص50.

[3] جريدة الميدان، جريدة أسبوعية تصدر أسبوعياً مؤقتاً، العدد 107، السنة الثالثة، 22– مايو– 1966م، ص2.

[4] الجريدة الرسمية للملكة الليبية، العدد 32، السنة السادسة، 16– يوليو– 1968م، ص4.

[5] محمد بن يونس–عبد الحميد النهيوم، موسوعة التشريعات الليبية، الفهر العام، بيروت، مطبعة سيما، د.ت، ص1.

[6] جريدة الأمة، العدد 281، 28– أكتوبر– 1968م، ص2.

الارتباط بين الجامعة الليبية وجامعة برمنجهام البريطانية، وذلك لأجل تقديم المشورة في جميع الأمور المتعلقة بكلية الطب، ومدها بأعضاء التدريس، والمناهج الدراسية، وتوفير الأماكن لليبيين لمواصلة دراستهم العليا في بريطانيا مع تولي ليبيا للنفقات الناتجة عن ذلك، وجعلت اللغة الانجليزية لغة التدريس بالكلية، ومدة الدراسة حددت بثلاث سنوات، يتدرب خلالها الطلاب بالمستشفى التابع للكلية، فالهدف ليس توفير الكوادر الطبية في المؤسسات الصحية في المدن الرئيسية فقط، وإنما بالدرجة الأولى هو توفير وتقديم الخدمة الصحية للمناطق الداخلية، وقد افتتحت الكلية عام 1971م[1].

إن التعليم والصحة هما دعامتان أساسيتان في تقدم الشعوب، ولقد أتاحت البعثات للوفود المرسلة الوقوف على علوم الشعوب الأخرى، وما حققته من تقدم حضاري، فكان لزاماً عليها مسايرة العصر، ومجاراته باكتساب مهارات لا بأس بها، وبالتالي تطبق ذلك على أرض الوطن مما ينتج عليه صفوة متعلمة بذلت جهداً مضاعفاً واكتسبت خبرات منظمة في فنون الإدارة وغيرها[2]، ويظهر من هذا أن برقة كان لها أبناؤها الناجحون في هذا المجال، والذي لم يقتصر جهدهم على مساعدة أبناء الوطن الواحد فقط، وإنما وصلت لمرحلة مكنتهم من تقديم المساعدة لإخوانهم العرب بعد أن كانوا يتلقون المساعدة منهم، وكمحاولة من الحكومة الليبية لضمان عودة الليبيين، أضافت شروطاً بعدم الزواج من أجنبية؛ لأن البعض منهم كان يعمل بالخارج بعد تخرجه.

---

[1] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص151- 152.

[2] السيدة المهدي أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص108- 109.

- **ثانياً: التمريض في برقة:**

عندما تشتد الآلام على المريض في نوبة من نوبات المرض، أو عندما يحتاج إلى إسعاف سريع هناك شخص واحد يهب لنجدته بكل ما أوتي من دراية وخبرة، وبكل ما وهبه الخالق من رحمة يعمر بها قلبه، وهو من أطلق عليه (ملاك الرحمة) ذلك الشخص مرتبط بمهنة التمريض والتي تحتاج إلى خبرة كبيرة[1].

وقد عرَّفتْ منظمة الصحة العالمية التمريض بأنه: علم، وفن، وفهم جسم، ونفسية، وعقلية المريض، وتطويره جسمياً وعقلياً بواسطة تثقيفه صحياً، وتشمل خدمات التمريض الفرد والمجتمع، أما الممرضة فقد عرّفتها بأنها الإنسانة التي أنهت برنامجاً عملياً ونظرياً في دراسة أساسيات فن التمريض، وأصبحت مؤهلة للقيام بتقديم خدماته في المراكز الصحية لمنع حدوث الأمراض والعناية بالمريض، والأهم هو رفع مستوى الصحة[2].

فمنذ البداية حرصت برقة ككامل ليبيا على إقامة مشروع تدريبي في شكل دورات في البرامج الصحية حيث كانت تقوم بمعظم أعمال التمريض في المستشفيات راهبات إيطاليات[3] ، فمدرسة التمريض التي افتتحت عام 1950م في بنغازي بلغ عدد الخريجين حتى عام 1956م (68) ممرض، وممرضة، ويوجد تحت التدريب (18) شخصاً، كما منحت عدة شهادات في فن القبالة، ويعمل ببنغازي خلال نفس العام ما يزيد عن (100) ممرض، وممرضة، وقابلة، بالإضافة إلى توفر عدد من الموظفين الفنيين، وأما إجمالي المتدربين فيصل عددهم إلى (273) بين ممرضين

---

[1] مجلة المعرفة، العدد 178، السنة السابعة، 11- مارس- 1960، ص ص 8-9.

[2] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص152- 153.

[3] حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص416.

وممرضات وقابلات وفنيين[1]، ولقد أشارت إحصائيات عام 1964م إلى (135) في مدينة درنة[2]، كما بلغ عددهم في الجبل الأخضر (58) بين ممرضين وممرضات وقابلات[3]، ليبلغ مجموعها في المحافظتين (193)، ويبدو أن لدرنة النصيب الأكبر من عدد الممرضين نتيجة لوجود راهبات إيطاليات يقمن بالتدريب فيها، فخلال عام 1953م كان السيد (سالم محمد بن جليل) قد تلقى دورة تمريض في مستشفى درنة المدني بواسطة راهبات إيطاليات يطلق عليهن (سوريلات) وتعني الأخت بالإيطالية، وقد خضع لتجديد الدورة عام 1961م في نفس المستشفى على يد راهبة إيطالية تدعى (كلودينا Clodena)، حيث يتم تدريبه على كيفية الحقن، وقياس الضغط، والاسعافات الأولية، وكان يقوم بالمناوبة في المستشفى، حيث كان مديره في ذلك الوقت دكتور ألماني يدعى (كراشيل Crechel)[4]، وقد مُنح شهادة تدل على نجاحه في الدورة[5].

وألحق بمستشفى بنعازي المدني مدرسة لتدريب الممرضات، وقد تخرج منها عام 1958م (13) ممرضة بعد أن أمضين ثلاث سنوات في التدريب، وأقيم احتفال بمناسبة تخرجهن، حيث كانت السيدة (مورسون –morson) كبيرة الممرضات تتولى تدريسهن، والدكتور (جفانيدس – javinids) مدير الخدمات الطبية في برقة، والدكتور (فرانتي –Frante) مدير المستشفى المدني، والدكتور (جوني –jony) مدير مدرسة التمريض وكان من ضمن الناجحات الطالبة (مساعدة النوير)[6].

---

(1) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص107.

(2) وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام للسكان 1964م محافظة درنة، المصدر السابق، ص17.

(3) وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام للسكان 1964م محافظة الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص17.

(4) مقابلة أجريت مع الممرض سالم محمد بن جليل، كان يعمل بمستشفى درنة المدني عام 1953م، بتاريخ 20– أغسطس– 2016، بمدينة البيضاء.

(5) حكومة برقة، مستشفى درنة المدني، شهادة دورة تدريبية في 30– نوفمبر– 1961م، وثيقة خاصة، الملحق السادس.

(6) مجلة المعرفة، العدد 134، السنة السادسة، 27– يونيو– 1958م، ص11.

ولزيادة الاهتمام بالمدرسة زارت (هليداحكيم)[*] مدينة بنغازي في 23- يوليو- 1960م، وهي تتبع منظمة الصحة العالمية، وأمضت بها ثلاثة أيام لدراسة الخطوات الأولية لإنجاز مدرسة للممرضات على غرار الموجودة بطرابلس، كما زارت المستشفى المدني ببنغازي، واختارت قطعة أرض بجواره لإقامة المدرسة بعد أن كان يتم تدريبهن في مستشفى بنغازي المدني، وقد هيأت نظارة الصحة ببرقة الأرض وتولت منظمة الصحة العالمية تزويدها بالمعدات الفنية[1].

لم تدخر منظمة الصحة العالمية أي جهد لتعزيز مكانة الممرضة وتشجيعها، حيث أحتفلت في ذكرى تأسيسها في السابع من إبريل عام 1954م وجعلت شعارها (الممرضة والصحة)، تكريماً وتذكيراً للعالم بدور الممرضة (فلورنس ناتيجيل[**] Florance Net geel)[2].

كما لعبت الصدفة في إمتهان مهنة التمريض، ففي قرية مسة كانت هناك ممرضة تدعى (صالحة خير الله البس)، حيث ذكرت أن سبب دخولها للتمريض ومن ثم القبالة هو مرض أمها ودخولها المستشفى مسة ومكوثها معها لمدة ستة أشهر، وعن طريق تعاونها مع (السوريلات الإيطاليات) بالمستشفى تدربت على مهنة التمريض، فقد عملت مترجمة في البداية بين الممرض والطبيب، ثم انتقلت (لقسم الولادة)، وكان مرتبها (أربعة جنيهات وعشرون درهم) في عام

---

[*] هيلدا حكيم: لبنانية الجنسية، هي رئيسة الفريق المكلف من منظمة الصحة العالمية، لوضع خطة طويلة الأجل للنهوض بتنظيم التمريض وتحسين خدماته في كافة أنحاء ليبيا، الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا 1959م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، د. ت، ص23.

[1] جريدة طرابلس الغرب، العدد 161، السنة الثامنة عشر، 26- يوليو- 1960م، ص2.

[**] فلورنس ناتيجيل: هي من أصل انجليزي ولدت يوم 12-مايو-1820م بمدينة فلورنسا الإيطالية، بعد معارضة من أهلها لتعليم التمريض شجعتها إليزابيث بلاكويل، وهي أول من تحصل على شهادة للطب في الولايات المتحدة الأمريكية، وحققت حلمها بتعلم التمريض عام 1851م، وأسست مدرسة لها تابعة لمستشفى (سانت توماس) بلندن، وافتتحت عدة مدارس ببريطانيا وأمريكا وغيرها بعد الحرب العالمية الأولى، وفرضت التمريض بين الطبقات الارستقراطية المعارضة له، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص159.

[2] جريدة طرابلس الغرب، العدد 32612، السنة الثانية عشرة، 31-مارس-1954م، ص4.

1948– 1949م، وعند افتتاح مستشفى البيضاء انتقلت إليه وارتفع معاشها إلى (أربعة عشر جنيه)، ومنحت رخصة قانونية وأصبحت قابلة تذهب للبيوت لأداء مهمتها عند استدعائها، وقد قامت بتوليد (25) ألف حالة ولادة[1].

وقد كانت من أشهر القابلات بمدينة البيضاء (مبروكة إبراهيم) وهي من مواليد عام 1926م، من قبيلة أولاد الشيخ، تخرجت من معهد صحة تمريض طرابلس عام 1942م، والذي كان يسمى باسم الأميرة (سانتاريا Santu-ria) وكان الغرض من إنشائه هو علاج النساء من الجالية المسلمة، ومنع تدخل الرجال في علاجهن، وقد أنتسب إليه عام 1936م (16) طالبة، ومن بينهن (مبروكة إبراهيم) والتي يطلق عليها في مدينتها (مبروكة الطبيبة) وكانت قد التحقت بالمعهد وعمرها (7 سنوات)، وهي من أيتام معسكرات الاعتقال وقد تبنتها الراهبات الإيطاليات[2] وبعد تخرجها، عادت لتمتهن مهنة التمريض، حيث عملت قابلة في التميمي، ومن زميلتها في برقة (مبروكة الصابر) من شحات وصالحة التميمي وأخرى تدعى فاطمة طاطناكي في بنغازي، كما انتقلت بعد ذلك لتعمل في مستشفى درنة المدني، وقد تلقت دورة تدريبية على يد راهبة إيطالية تدعى (اسبرنسا) عام 1952م، ثم عملت في مستشفى المرج كممرضة في الصباح، وقابلة في المساء، وعادت لتعمل في مدينة البيضاء، وكانت قد توفيت عام 2016م[3].

أما في بنغازي فقد كانت هناك قابلتان هما: (خيرية وعزيزة الحبوني)، فعزيزة لا تختلف حكايتها كثيراً عن القابلة (مبروكة إبراهيم)، فهي من أيام معسكرات الاعتقال، وقد تبنتها راهبات،

---

[1] إذاعة الجبل الأخضر، برنامج فضاء الذاكرة، مقابلة مسموعة مع القابلة (صالحة خير الله البس) بتاريخ يوم الاثنين الموافق 7– أغسطس– 2017م، الساعة الثانية وخمس عشرون دقيقة بعد الظهر.

[2] شهادة دبلوم من معهد (ماريابيا عام 1942) وثيقة خاصة، الملحق السابع.

[3] مقابلة أجريت مع زوجة ابنها (حليمة الرفادي) بتاريخ 27– أغسطس– 2017، بمدينة البيضاء.

وقمن على تعليمها، وقد تلقت تدريباً على توليد النساء، فكانت تأخذ (50 قرشاً) عن كل حالة توليد في بنغازي ولا تزال سانية (مزرعة) معروفة باسمها في بنغازي تسمى سانية عزيزة[1].

لا شك رغم كل ذلك أن هناك نقص في عدد الممرضات، وذلك بسبب التقليد الإسلامي الذي لا يحبذ اشتغال المرأة بالخدمات العامة، فعادة الحجاب، ومستوى تعليم البنات قد أدى لفشل المحاولات لتعليم التمريض[2]، لذلك لعبت مراكز رعاية الأمومة والطفولة دورين: أحدهما هو إعداد ممرضات مؤهلات، إلى جانب العناية بالطفل والتي سيأتي الحديث عليها لاحقاً، فقد ساهمت المصالح المشتركة الليبية الأمريكية في الوقاية الصحية ضمن برنامج مصلحة الصحة العامة الرامي لتحسين وسائل الصحة العامة، والطب الوقائي، وتنميتها ضمن عمل مشترك بين وزارة الصحة ونظارات الولايات، وذلك للمساعدة في أعمال التمريض وتحسين الصحة البيئية، وصحة الأطفال، والخدمة المنزلية[3]، فمركز الأمومة والطفولة في بنغازي عام 1957م كان به غرف تتسع كل غرفة لأربع طالبات فقط، وتشرف على المركز ثلاث سيدات من هيئة منظمة الصحة العالمية، إلى جانب ثلاث سيدات ليبيات من قسم التوليد والقبالة، وسيدة فلسطينية، كما يحتوي المركز على قسم للصيدلة والتمريض، ففي عام 1957 كان يضم (12) طالبة، ومناهج التدريب ترعى فيها الناحية النظرية والتطبيقية، وتجري التمرينات في المستشفى المدني بنغازي، وخاصة في عنابر الأطفال والولادة، ومدة الدراسة به ثلاث سنوات للحصول على لقب (ممرضة قانونية)، وسنة ونصف للحصول على لقب (مساعدة ممرضة)، وتدرس الطالبات اللغة الانجليزية إلى جانب اللغة

---

(1) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص ص211- 214.

(2) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، 1950- 1960م، المصدر السابق، ص135.

(3) جريدة الرائد، العدد 19، السنة الأولى، 29- سبتمبر- 1956م، ص3.

العربية من قبل خبيرة عالمية بالتدريس[1]، ومن أهم أعمال الممرضة هو المساعدة وخاصة القابلة القانونية في عملية الولادة[2].

وقد ساهمت منظمة (كير – Cir) في مساندة مهنة التمريض حيث كانت جميع أعمالها خلال سنتي (56– 1958م) محصورة في برنامج التغذية، ولكن خلال النصف الثاني من سنة 1958م، بدأت المنظمة بعملية واسعة النطاق ضمن برنامج (ساعد نفسك)، والهدف من إنشائه هو المساعدة في تحسين الشؤون الصحية بصورة دائمة، وكان الاهتمام الأول لهذا البرنامج في مجال الصحة، حيث بدأت المنظمة في توزيع الكتب الصحية والأدوات الخاصة بالتوليد لمساعدة القابلات على تنفيذ عملهن، وتمنح هذه المواد إلى الخريجات من الدورات التدريبية التابعة لمراكز الأمومة والطفولة، إضافة إلى الأدوية، وينفذ هذا البرنامج بالتعاون بين خبراء أمريكيين وموظفين فنيين[3].

وكان من ضمن الخريجات من هذا المركز عام 1959م (شريفة خميس التاورغي)، والتي ولدت ببنغازي عام 1947م، وحصلت على لقب (مساعدة ممرضة مولدة)، وذلك في يونيو 1959م، وكان ترتيبها السادسة من ضمن الناجحات الإحدى عشرة طالبة[4]، فخلال عام 1964م أقيمت دورة لمدة شهرين لتأهيل القابلات تتولى مهمة تدريبهن الممرضات الراهبات، حيث يقمن بتأهيل (20) قابلة سنوياً، فكان في مدينة درنة (3)، وفي القبة (2)[5]، وقد تخرج من مركز بنغازي في الفترة (1959– 1969) (100) خريجة من سبع دفعات دراسية[6].

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 258، السنة الثالثة عشر، 12– نوفمبر– 1957م، ص2.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 163، السنة الثامنة عشر، 28– يوليو– 1965م، ص5.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 567، السنة الثالثة عشر، 14– ديسمبر– 1958م، ص2.

(4) وزارة الصحة، وثيقة تخرج لمساعدة ممرضة مولدة شريفة خميس التاورغي، بتاريخ يونيو– 1959م، وثيقة منشورة، أحلام الطاهر الأطرش، المرجع السابق، ص394.

(5) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص147.

(6) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، صص134.

قامت الوزارة من أجل تشجيع الفتيات للإنضمام إلى مهنة التمريض بإيفاد اثنين من مساعدات قابلات من بنغازي إلى مركز التدريب (سبرس اللبان) في الاسكندرية، لتعزيز مهاراتهن، وخدمة مجتمعهن عام 1960م[1]، كما أعلنت جريدة برقة الجديدة لمن لديها الرغبة بالبعثات إلى الخارج بشرط حصولها على الشهادة الثانوية[2]، هذه كانت خطة الحكومة لدعم التمريض خارجياً، أما داخلياً فقد قامت وزارة الصحة بتخصيص منح شهرية تراوحت بين (5- 10) جنيهات شهرية، وعينت الخريجات في أقسام المستشفيات على الدرجة السابعة، وبراتب قدره (37.5) جنيه شهري[3]، وللرفع من مستوى المدربات تدريباً متوسطاً فقد عملت الحكومة على أن يكون بمستشفى بنغازي رئيسة واحدة للممرضات، وثلاث رئيسات للأقسام، لتكوين نواة صالحة من الممرضات بمساعدة الراهبات الإيطاليات والموظفات المحليات، وهذا من شأنه النهوض بمستواهن[4]، إضافة إلى اشتراكهن في دورات عام 1966م للعمل على زيادة خبرتهن وذلك بإطلاعهن من خلال هذه الدورات على أحدث أساليب فن التوليد والقبالة[5]، حيث كانت كل المعدات والكتب مقدمة من منظمة الصحة العالمية[6]، وعملاً على تقوية هذه المهنة تم توحيد المناهج الصحية على طلبة المعاهد[7]، كما منحت علاوة حصانة ضد الأمراض للممرضين بزيادة 20% من المرتب العام

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 215، السنة الثامنة عشر، 29- سبتمبر- 1960م، ص2.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4794، 22- أغسطس – 1967م، ص3.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص136.

(4) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير واشنطن، أبريل، 1960م، المصدر السابق، ص192-193.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4485، 21- أغسطس – 1966م، ص2.

(6) جريدة طربلس الغرب، العدد 515، السنة الثالثة عشر، 10- أكتوبر- 1958م، ص4.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4675، 13- أبريل- 1967م، ص2.

1966م[1]، وقد سنت قوانين لمنح ترخيص مزاولة مهنة التمريض لليبيات باعتبارهن (مساعدات ممرضات)، أما الأجنبيات فقد اقتصرت مزاولة هذه المهنة داخل المستشفيات ولمدة عمل معينة، أما القابلات فيحصلن على لقب (داية)، ويمنح لليبية ترخيص بالمزاولة خارج المستشفى بعكس الأجنبيات[2].

وبقي الوضع هكذا داخل برقة حتى تم اتخاذ قرار بتأسيس معهد للتمريض بالفويهات في بنغازي عام 1968م، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وتقرر بأن تكون أول دورة تدريبية في أكتوبر عام 1968م، وجعل مدة الدراسة بها ثلاث سنوات مع إقامة داخلية تشمل المأكل والملبس والانتقال المجاني بالسيارة، كما تمنح في نهاية كل سنة إجازة مدتها شهر، وتصرف لها منحة شهرية طيلة مدة الدراسة، وعند التخرج تحصل على شهادة ممرضة قانونية على الدرجة السابعة.

أما التدريب العملي فيشمل المستشفيات، والمراكز الاجتماعية، ودور الحضانة، وتولت منظمة الصحة العالمية تأمين كل المعدات والآلات، إضافة إلى المدرسات، البعض منهن ليبيات، والبعض الآخر مدرسات تابعات لمنظمة الصحة العالمية[3]، ويعتبر المعهد الصحي بالفويهات ضمن ضمن أعمال الخطة الخمسية الصحية الثانية (1963-1968م)[4].

هذا وقد تم افتتاح المدرسة في 14- نوفمبر-1968م حيث ألقت الخبيرة بمنظمة الصحة العالمية (عواطف عثمان) خطاباً أوضحت فيه أن الغرض من المدرسة، هو إعداد وتدريب الفتيات على أصول التمريض، وتأهيلهن ليصبحن ممرضات، وكان من ضمن مساعداتها (نجية حسين

---

(1) جريدة العمل، جريدة يومية سياسية تصدر إسبوعياً مؤقتاً، العدد 339، 31- أكتوبر- 1966م، ص3.

(2) الجريدة الرسمية للمملكة المتحدة، العدد 16، السنة الثامنة، 25- سبتمبر- 1958م، ص ص 3-4.

(3) جريدة الأمة، العدد 174، 24- يوليو- 1968م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4230، 26- سبتمبر- 1965، ص2.

القابسي)، وهي إحدى خريجات معهد التمريض بطرابلس[*]، وقد خضعت لدورة مدة عام إلى السودان[1]، والتحقت بأول دفعة بهذه المدرسة (18) طالبة من مناطق مختلفة من المحافظات الشرقية[2].

كما افتتحت مدرسة للتمريض تابعة لمشفى البيضاء عام 1968م، وهي تضم ممرضين ليبيين، والدراسة بها نظرياً وعملياً، وتشرف عليها الراهبات الإيطاليات والممرضون بالمستشفى[3].

ورغم كل ذلك فقد شكلت العادات والتقاليد حاجزاً للنساء، على الرغم من اندماج البعض منهن في هذه المهنة، وظلت حكراً على الرجال، وقد تخرج من معهد التمريض بنغازي بعد أن تم فتح فرع من المعهد الصحي سنة 1961م، حيث بلغ عدد الخريجين من عام (1961- 1969م) حوالي (57) على دفعات دراسية[4]، ومن ضمن شروط الإلتحاق بهذا المعهد، يجب أن يكون ليبي الجنسية، وحاصل على الشهادة الابتدائية، ويُفضَّل حصوله على الاعدادية، وأن لا يقل عمره عن (15) سنة، وعليه اجتياز امتحان المفاضلة بين المتقدمين، والأهم هو أن يكون لائقاً صحياً[**]،

---

[*] معهد التمريض بطرابلس: يقع في مبنى ثكنات (مارث marth) العسكرية البريطانية بشارع الزاوية، بدأت فكرة تأسيسه عام 1952م، بقدوم ممرضة صينية تدعى (هيلينا helena) تابعة لمنظمة الصحة العالمية ويوم 13- يوليو- 1957م، تم افتتاح المعهد وعين لإدارته معلمة من لبنان (هيلدا حكيم) ومن مصر (نعمة الخبري) (وداد نخلة) من فلسطين ومن الأردن (سعدة نصر) و (ستفيستون stifiston) من بريطانيا، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص 154-155.

[1] جريدة الأمة، العدد 182، 3-يوليو-1968م، ص4.

[2] جريدة العلم، د.ع، 15- نوفمبر – 1968م، ص2.

[3] جريدة الأمة، العدد 205، 30- يوليو- 1968م، ص2.

[4] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص160.

[**] لائق صحي: هي إحدى فقرات قانون الخدمة المدنية لعام 1956م، حيث تشكل لجنة طبية بقرار من وزير الصحة وثلاث أطباء وتقدم اللجنة تقارير صحية في المسائل فيها رأيها والخاصة بفحص الموظفين والمرشحين للوظائف حيث يتم الفحص عن طريق الإجابة عن أسئلة يتعلق بتاريخه وتاريخ عائلته الصحي ويوقع على نموذج خاص، الجريدة الرسمية للملكة المتحدة، العدد 4، السنة السابعة، 15 – فبراير – 1957م، ص ص 16- 18.

وبعد دراسة مدة تصل إلى ثلاث سنوات يحصل على شهادة ممرض ويعيّن بالدرجة السادسة، يتقاضى من بعدها مرتباً شهرياً بقيمة (45) جنيه[1].

كما اهتمت الدولة بترقية الممرضين من المحافظات الشرقية عام 1968م، وكان من ضمن هؤلاء: فرج محمد عمر إحويج (رئيس الممرضين)، جمعة جعاكة (ممرض)، المبروك إمنيس ساسي (ممرض) وعبد الجليل مفتاح محمد (رئيس هيئة الممرضين) ومحمد عبد الله المصدور (ممرض أول) وإبراهيم محمد غفير (ممرض)[2]، وهذه لم تكن المرة الأولى التي يُصدر فيها قرار بترقية موظفين من وزارة الصحة فقد سبق وأن رُقي موضفون، عددهم (44) عام 1966م على نفس الدرجة[3].

ففي البداية لم تكن هناك خطة واضحة، حيث اعتمد على بعض الشخصيات خلال العهد الإيطالي، كأيتام المعسكرات والمعتقلات وبعض الممرضين الليبيين، وقد بذلت برقة جهوداً لتحسين المستوى الصحي الخدمي داخلها، وأقيمت الدورات التدريبية في ظل الظروف المالية في فترة الخمسينات، ولكن بعد تحسن الدخل المالي، تم تعزيز المكافآت للالتحاق بالمهنة، والتركيز على جذب العناصر النسائية متحديين الظروف الاجتماعية للمجتمع الليبي، وهذا كان بداية لوضع خطة بعيدة وطويلة للنهوض وتحسين المستوى الصحي يكون لها نتائجها على ليبيا وبرقة خلال السنوات التي تلت هذه الدراسة.

---

[1] جريدة الأمة، العدد 192، 15- يوليو – 1968م، ص2.

[2] جريدة الأمة، العدد 214، 10- سبتمبر- 1968م، ص2.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4463، 25- يوليو – 1966م، ص2.

- **ثالثاً: معاهد التدريب الصحي:**

هو أول معهد صحي للحكومة الاتحادية وضم شباباً من الولايات الثلاث في بنغازي، كما أنه الأول من نوعه في ليبيا[1]، يقع المعهد بالقرب من المستشفى المدني بنغازي[2]، ونظراً لاستقباله جميع الطلبة من كافة أنحاء ليبيا فهذا يعني أن له دوراً في تحسين المستوى الخدمي العلاجي والوقائي ليس في برقة وحدها، ولكن في عموم الوطن، ويساهم هذا المعهد في تخريج فئات فنية ضحية:

أ. فئة الضباط والمفتشين الصحيين:

بدأت فكرة إقامته في نوفمبر عام 1955م، وخرج لحيز الوجود في مارس – 1957م[3]، وقد أنشئ هذا المعهد من قبل وزارة الصحة الليبية وبمعاونة هيئة الصحة العالمية، وهيئة صندوق إغاثة الطفولة الدولي اليونسيف[4](*)، حيث تم الإعلان عن بدءِ الدراسة به صباح يوم السبت 5- أكتوبر – 1957م، وطلب من طلبة برقة الحضور يوم السبت، أما طلبة ولايتي طرابلس وفزان فأعلنت الوزارة أن عليهم الحضور يوم الأربعاء -2- أكتوبر، وذلك للسفر لبنغازي على أن يجتمعوا بمقر وزارة الصحة بطرابلس، ومن أبرز الصعوبات التي واجهت المعهد هو نقص الكتب والمعدات[5].

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، د.ع، السنة الرابعة عشرة، 2- يناير – 1959م، ص2.

(2) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص159.

(3) جريدة طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص2.

(4) مجلة المعرفة، العدد 140، السنة السادسة، 19- سبتمبر – 1958م، ص6.

(*) اليونسيف: هي أحد فروع الأمم المتحدة تأسست في 11- ديسمبر – 1946م، بمدينة نيويورك لمساعدة أطفال الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتوسع نشاطها عام 1950م، وبدأت في مساعدة أطفال الدول النامية، رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص86.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 213، السنة الثالثة عشرة، 18- سبتمبر – 1957م، ص4.

فالدراسة بالمعهد مجانية، ويقيم الطلبة بالقسم الداخلي، كما يقدم إليهم الغذاء والكساء علاوة على منحة شهرية[1]، ويشرف على هذا المشروع موظفون من منظمة الصحة العالمية وهم:

1- الدكتور جبريل نوح	مدير المشروع وكبير المستشارين	الجمهورية العربية المتحدة
2- الدكتور جبرائيل رفقة	طبيب	لبنان
3- السيد محمد الحديدي	مدرب صحي	الجمهورية العربية المتحدة[2]

فالسيد محمد الحديدي هو مدرس (صحة البيئة بالمعهد)، كما قامت الحكومة الليبية بتعيين الأستاذ (أمين خليل) (مثقف صحي)، إضافة إلى عشرة مدرسين يعملون في نفس الوقت بينهم طبيبان وبيطري ومهندس صحي وعدد من الموظفين الإداريين والمستخدمين، حيث بلغت تكلفة إنشائه (10.000) جنيه ليبي، ويتكون المعهد من عدة أبنية محاطة بالحدائق، ويشتمل على فصول دراسية متسعة، جيدة التهوية، وأماكن مريحة للنوم، ومعمل مجهز، وغرف للترفيه، وكذلك يوجد وسائل للتربية البدنية، وخاصة ملاعب لكرة السلة والطائرة، وهناك مستخدمون يعملون على كي الملابس للطلبة، وطاهي للوجبات[3]، ويحصل المعهد على المواد الغذائية من خلال عطاءات يعلن عنها بالجرائد لتزويده بهذه المواد[4].

أما بالنسبة للمنهج الدراسي، فإن فئة الضباط الصحيين وبعد حصولهم على الشهادة الإعدادية فهم يدرسون مواد العملي والنظري متمثلة في الرياضيات- الكيمياء- صحة البيئة- علم

---

[1] مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص6.

[2] الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا عام 1959م، المصدر السابق، ص22.

[3] مجلة المعرفة، العدد 140، السنة السادسة، 19- سبتمبر- 1958م، ص6.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4437، 23- يونيو – 1966م، ص3.

الأمراض ومكافحتها– وعلم الجراثيم– والتشريح– وظائف الأعضاء ومدة الدراسة بهذا التخصص ثلاث سنوات، كما أنهم يتميزون بدراسة الجراحة المستعجلة البسيطة[1]، ليتولوا بعدها مساعدة الأطباء وخاصة في المناطق الريفية على تأدية خدمات صحية وقائية مع قدر محدود من العناية الطبية، ويطلق عليهم أيضاً لقب (المساعدين الصحيين)، وتمّ تخريج دفعة واحدة ضمت (24) طالباً بدؤوا دراستهم في سبتمبر– 1957م، وتخرجوا في أواخر عام 1960م[2].

أما المفتشون الصحيون فهم يتلقون دورة تدريبية مدتها (12) شهراً[3]، ويدرسون نفس منهاج الضباط الصحيين، كما يقوم الطلبة بمهمة التفتيش الصحي على المطبخ والأغذية بالمعهد بشكل يومي[4].

خلال العطلة الصيفية يتلقى المفتشون تدريبهم العملي في دائرة بنغازي، وضواحيها، وعدد من القرى المجاورة، أما الضباط الصحيون فينفرد تدريبهم في العيادات الخارجية والمستشفى الحكومي بنغازي، ويزداد تدريبهم تدريجياً حتى يبلغ أقصاه في نهاية المرحلة الدراسية، وذلك ليستفيدوا مما تلقوه من دروس نظرية، وقواعد صحية ليطبقوها على المجتمع الليبي[5].

وقد انتسب في الدفعة الأولى بالمعهد الصحي عام 1957م (50) طالباً بعد أن اختارتهم وزارة الصحة بمساعدة نظارات الصحة في الولايات المتحدة الثلاث، وتمّ توزيعهم إلى فئتين: (27) طالباً يدرسون بقسم الضباط، و(23) طالباً يدرسون بقسم التفتيش الصحي[6]، وضم عام 1958م

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، د.ع، السنة الرابعة عشرة، 2– يناير – 1959م، ص2.

(2) الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، عام 1959م، المصدر السابق، ص22.

(3) الأمم المتحدة، بعثة المساعدات الفنية في ليبيا، 1959م، المصدر السابق، ص22.

(4) مجلة المعرفة، العدد 140، السنة السادسة، 19– سبتمبر – 1958م، ص6.

(5) جريدة طرابلس الغرب، د. ع، السنة الرابعة عشرة، 2– يناير – 1959م، ص2.

(6) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص6.

(18) طالباً من الولايات الثلاث، وبلغت المكافأة الشهرية (5) جنيهات ليبية[1]، وكان من ضمن طلبة ذلك العام عبد الرحمن أحمد، عبد الواحد المجبري[2]، وبعد التخرج تتولى نظارة الصحة بكل ولاية تعيينهم[3]، كما وعُيّن مدير جديد للمعهد وهو الدكتور سعيد الدجاني[4].

ففي برقة عُقد اجتماع في 12- أكتوبر- 1958م بحضور مدير الخدمات الطبية ومراقب الإدارة لنظارة الصحة العامة، وتناول الاجتماع توزيع الطلبة الخريجين للعمل في مختلف مناطق برقة على النحو التالي:

1- منطقة بنغازي (3 مفتشين صحيين) 2- منطقة إجدابيا (2 مفتشين صحيين)

3- منطقة البيضاء (مفتش صحي) 4- منطقة درنة (مفتش صحي) ومنطقة طبرق (1 مفتش صحي).

هذا التوزيع لا يتم إلا بعد تدريبهم على شؤون الصحة العامة وتنفيذ القوانين والأنظمة الصحية في المدن والقرى وحصولهم على شهادات رسمية، وتدريبهم على طرق وإجراءات الحجر الصحي[5].

وقد تمّ رفع مكافآت طلبة وطالبات المعاهد الصحية إلى (15 جنيه)، وذلك لتشجيع الانتساب إليه[6]، ولم تهمل المملكة الليبية المساعدين المفتشين الصحيين، فنصت القوانين بأنه لا يجوز منح لقب (مساعد صحي) إلا لليبيين الذين يعملون بالمصالح الحكومية، بشرط حصولهم على شهادة فنية من المعهد، ولا يسمح للمساعدين الصحيين أن يمارسوا أي عمل خارج دائرة أعمالهم الرسمية،

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 515، السنة الثالثة عشرة، 10- أكتوبر – 195م، ص2.

(2) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص6.

(3) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص6.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 210، السنة الثالثة عشرة، 15- سبتمبر-1957م، ص4.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 524، السنة الثالثة عشرة، 12- أكتوبر – 1958م، ص2.

(6) جريدة البشائر، العدد 144، السنة الخامسة، 27- يونيو – 1968م، ص4.

سوى أعمال التمريض فقط، وتزامن هذا القانون مع إنشاء المعهد سنة 1958م، أما بالنسبة للمفتشين الصحيين فقد نص القانون على وجوب قيام المفتش الصحي بمراقبة وتنفيذ القوانين الصحية في مناطق مزاولة عمله، كما لا يسمح لهم بمزوالة أي نشاط طبي أو علاجي عدا الإجراءات الصحية العامة التي يطلب إليهم القيام بها[1]، وقد تولت المصالح المشتركة الليبية الأمريكية تدريب 32 موظفاً من الليبيين المستخدمين في المصالح الصحية وذلك ضمن برنامجها الخاص بإيفادهم إلى الجامعة الأمريكية ببيروت[*] [2]، حيث تمّ إيفاد أحد موظفي المحافظات الشرقية وهو محمد الهوني إلى الجامعة ببيروت للالتحاق بدورة تدريبية على شئوون الصحة[3]، بالإضافة إلى دورات تدريبية لتجديد معلومات الموظفين العاملين في هذه الميادين، ولكن حد من هذا المشروع عدم الإلمام باللغة الانجليزية[4].

وكان تقدم للمعهد عام 1966م، شخص يدعى (حسن محمد صالح البسيكري) وهو من مواليد عام 1951م من منطقة الكفرة، حيث تقدم لمعهد التدريب الصحي بنغازي، وهو من ضمن (18) طالباً من المتقدمين، وتخرج في عام 24- يونيو – 1969م وذكر بأن منظمة اليونسيف هي المسؤولة عن المشروع، وقد ضمت هيئة التدريس (7) مدرسين من الجزائر والسودان، وكل الدفعة يحملون الشهادة الإعدادية ما عداه يحمل الابتدائية، وقد سبقه للالتحاق بهذا المعهد من الكفرة (صالح بو مخيلب)، وكان مدير المعهد سوداني الجنسية يُدعى (محمود حسنين)، ومسؤول

---

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 16، السنة الثامنة، 25- سبتمبر – 1958م، ص5.

[*] الجامعة الأمريكية بيروت أنشئت عام 1866م، وتحتوي على كليتان واحدة للعلوم والأخرى للطب، مجلة المعرفة، العدد 169، السنة السابعة، 13- نوفمبر – 1959م، ص11.

[2] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير – أبريل – 1960م، المصدر السابق، ص193.

[3] مجلة المعرفة، العدد 217، السنة التاسعة، 8- سبتمبر- 1961م، ص9.

[4] التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص193.

اليونسيف هو (أحمد حسين الأيبرش)، ومن ضمن هيئة التدريس الدكتور الليبي (أحمد الشريف)، وقد أثنى على المستوى الخدمي بالمعهد[1].

كما أقيمت دورات تدريبية تابعة لقوات الجيش في المحافظات الشرقية لتخريج الممرضين البالغ عددهم (120) ممرضاً عسكرياً في عام 1962م، بالإضافة إلى دورات للمساعدين الصحيين في الطب الوقائي، والتي أشرفت عليها المصالح المشتركة الليبية الأمريكية وأعضاؤها من المراقبين الصحيين والممرضات، وتمّ توزيعهم على الجهات التابعة لهم[2].

وفي مجال التعاون بين وزارة الصحة والجمهورية العربية المتحدة، فقد تم الاتفاق بينهما على إيفاد مجموعة من المساعدين الصحيين البالغ عددهم (22) شخصاً في بعثة تدريبية على شؤون تنمية المجتمع ولمدة 6 أشهر عام 1966[3]، وقد بلغ عدد الخريجين من المفتشين الصحيين من تأسيس المعهد 1958- 1969م على أربع دفعات دراسية (76) مفتشاً صحياً[4].

ب. معهد لتدريب فني المختبرات:

اقترحت بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1960م، أن يقوم معهد التدريب الصحي بنغازي بعد قيامه بتخريج أربع أو خمس دفعات من المفتشين الصحيين والمساعدين، تدريب فئات

---

(1) ليبيا الإخبارية، برنامج ذاكرة واحة، مقابلة مرئية مع المفتش الصحي (حسن محمد صالح البسكري) بتاريخ 19- نوفمبر – 2017م، الساعة الرابعة وخمسة عشر دقيقة مساءً، البرنامج برعاية مشروع السرير النفطي.

(2) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص 111، 153.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4413، 25- مايو- 1966م، ص2.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص160.

أخرى من المساعدين الطبيين كفني المختبرات[*]، والأشعة السينية، ولتحقيق ذلك رأت أنه لا بد من توفير المعدات والموظفين وإيجاد تعاون وثيق مع المستشفى العام بنغازي[1].

وقد صدر قرار وزاري رقم (608) بعد أن قرر (المجلس الصحى الأعلى) في دورته الرابعة، والمنعقدة بمدينة طرابلس خلال شهر إبريل 1960م، إقامة دورة تدريب فني المختبرات بالمعهد الصحي في بنغازي، وقد شمل القرار اعتماد المناهج التعليمية، وأن تكون مدة الدراسة سنة ميلادية كاملة تبدأ يوم السبت 3- ديسمبر- 1960م، شرط أن لا تزيد مدة الدراسة نظرياً وعملياً عن المدة المقررة.

وبدأ برنامج تدريبي تجريبي لتدريب مساعدي المختبرات بالمعهد الصحي تحت إعداد (سليم القطب)، وهو فني المختبرات في منظمة الصحة العالمية، وقد وزعت وزارة الصحة في الحكومة الليبية الطلبة على أقاليمها الثلاث، وكان عددهم (15) طالباً، كان نصيب برقة (5) طلبة، وتقرر بأن تكون مدة الدراسة (15) شهراً وزعت على النحو التالي: (12) شهراً دراسة في المعهد و(3) شهور تدريب عملي بالمختبرات، وبدأت الدورة في 29- أكتوبر-1960م وقسمت الدورة إلى فترات:

- الفترة الأولى: مدتها من 29 – أكتوبر – إلى 27- نوفمبر بمعدل (14) ساعة في (4 أسابيع)، إضافة إلى (25) ساعة بشأن الوقاية من كل مرض.
- الفترة الثانية: مدتها 30 نوفمبر – 1960م إلى 24- سبتمبر – 1961م، وتبلغ (1258) ساعة.

---

[*] المختبرات: هي مؤسسات خاصة بالتحليل الكيميائي والعضوي، وأعمال فحص الجراثيم المختلفة، وأعمال الأشعة، الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 16، السنة الثامنة، 25- سبتمبر – 1958م، ص ص 5-6.

[1] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، أبريل، 1960م، المصدر السابق، ص193.

وبعد أن اختير جميع الطلاب من حملة الشهادة الإعدادية، وبعضهم قطع مرحلة في دراسة الثانوية، تم تنظيم عدد الحصص بالأسبوع الواحد (34) حصة.

أما المنهاج الدراسي فكان يضم: علوم أساسية – حساب – أحياء – بكتيرلوجي وهو علم دراسة تاريخ البكتريا وتقسيماتها وكذلك أنواع الديدان – الكيمياء الأكلينيكية، وهي تختص بفحوص السكر – البروتين – الصفراء – الرواسب – ويخضع الطلبة لفحص الدم بجميع العينات من خلايا قياس لون الدم والبولينا والكوليسترول، وأيضاً تنظيف الأواني الزجاجية، والشرائح والمصاصات، وعمل صبغ الدم، ومعرفة مقدار كرات الدم الحمراء والبيضاء.

يقوم الطلبة كتدريب عملي خلال هذه الفترة بزيارات دورية لمختلف أقسام المختبرات والمستشفيات المركزية في برقة، وخلال الدورة الأولى كانت الامتحانات النهائية قد أجريت تحت إشراف وزارة الصحة، ونظارة الصحة، والمعارف ببرقة، وجرى الامتحان على أساس الأرقام السرية[1].

وسيوضح الجدول التالي توزيع ساعات العملي والنظري بالمعهد للفترة الثانية البالغة (1258) ساعة خلال (37) أسبوعاً.

---

[1] وثيقة رقم (2–4) بخصوص المنهج الدراسي لدورة فني المختبرات 1960م، وزارة الصحة الموحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 28، موضوعها دورات محلية.

الجدول رقم (7) يوضح توزيع ساعات العملي
والنظري للمواد الدراسية لفرع (فني المختبرات)[1]

المادة الدراسية	ساعات النظري	ساعات العملي	مجموع الساعات
بكتيرلوجي	74	206	280
طفيليات	74	148	222
كيمياء إكلينيكية	74	185	359
لغة انجليزية	95	222	317
أمراض معدية			16
برنامج خاص			16
مناقشة عامة			37
تربية بدنية			74
إدارة صحة عامة			21
	= المجموع 1258 ساعة		

وفي الدورة الثانية عام 1963م التحق بها عدد من الطلبة، وبلغ عدد الخريجين (14) طالباً، وكان الهدف من هذا المعهد هو إعداد عناصر وطنية ذات كفاءة، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في شتى مجالات العناية الطبية وتحقيق الصحة الوقائية بصفة خاصة[2].

وقد أُقيم احتفال بمناسبة تخرجهم بحضور وزير الصحة، ومحافظ بنغازي ومدير المستشفى المدني، ومدير المعهد[3].

---

[1] وثيقة رقم (8) بخصوص توزيع ساعات العملي والنظري للمواد الدراسية لفرع فني المختبرات 1960م، الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي، م/ 8/ 14/ 28 موضوعها دورات محلية.

[2] مجلة المعرفة، العدد 268، السنة الحادية عشرة، 30- أغسطس – 1963م، ص2.

[3] جريدة طرابلس الغرب، العدد 213، السنة الواحدة والعشرون، 7- يوليو – 1963م، ص2.

وكان من أهم أعمالهم هو أنهم يقدمون تقارير لقسم الصحة من خلال عمل التحاليل التي تكلفهم البلديات التابعين لها بإنجازها[1].

كما تم تدريب وإيفاد عدد صغير كصيادلة وإخصائيين في الأشعة، وفني المختبرات، وذلك في دورات في الدراسة العليا في بلدان الشرق الأوسط، لسد حاجات مستشفى بنغازي لأخصائيين في (العلاج البدني Physio- therapist) أي العلاج الطبيعي[*] وفي التغذية[2]، وخلال العام (1966م) أوفدت ليبيا الطلبة للالتحاق بمعهد (ريستولي) بإيطاليا، للانتساب لدورات تدريبية على بعض الشؤون الفنية كالأشعة، والجبس، والتدليك، والأطراف الصناعية عام 1966[3]، حيث تقدم هذه الخدمات بعد تعرض الإنسان للإصابة بسبب حادث أو السقوط[4].

أعلنت وزارة الصحة للراغبين للالتحاق بدورة المختبرات، وذلك وفق شروط معينة: حصوله على الشهادة الإعدادية وإجتياز اختبار المفاضلة بين المتقدمين، واللياقة الصحية، مع تعهد بالإقامة الداخلية بالمعهد خلال فترة الدراسة، ولعل الشرط الأهم هو التزام المتقدم بخدمة وزارة الصحة بعد التخرج لمدة (5) سنوات على الأقل، بعد حصوله على دبلوم (فني مختبرات)، وقضائه (3) سنوات دراسية بمكافئة شهرية قدرها (15) جنيه ليبي[5]، للأقسام الداخلية و (20) جنيه

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4738، 15- يوليو – 1967م، ص2.

[*] العلاج الطبيعي: هو علاج تـــأهيلي بواسطة تمارين خاصة وأجهزة متخصصة سواء في اليد أو الساق أو الظهر والقدم والرقبة، مازن عبد الرحمن الهيثي، جغرافية الخدمات، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2013م، ص84.

[2] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدوري للإنشاء والتعمير، واشنطن، أبريل 1960، المصدر السابق، ص193.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4364، 22- مارس – 1966م، ص2.

[4] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص84.

[5] جريدة الأمة، العدد 192، 15- يوليو – 1968م، ص2.

للأقسام الخارجية في عام 1968م[1]، كما تلتزم الوزارة بتعيينه على الدرجة السابعة، وبمرتب شهري قدره (70.500) جنيه ليبي، مع إضافة العلاوات، وفرصة الإيفاد للخارج مع إحضار المستندات الخاصة، والمتمثلة في شهادة الميلاد – الشهادة الإعدادية – شهادة الجنسية[2]، مع توفر كامل الرعاية الصحية والاجتماعية بالمعهد[3].

حصل الموظفون على قرارات متمثلة في (الحصانة الصحية) لفني المختبرات، والأشعة، والتحميض، والتصوير، والتعقيم بزيادة (5 جنيهات) شهرياً[4]، ورفع بعض الموظفين من الدرجة الخامسة إلى الرابعة منهم: علي الحصيني (فني مختبر)، وسليمان حسن الشريف (فني مختبر)، وسليمان موسى بن اريليخ (فني آلات سماعية)، وهاشم مفتاح الفلاح (فني علاج طبيعي)، وجميعهم من المحافظات الشرقية[5].

وفي 7– أغسطس – 1967م أصدر قرار من مؤتمر مديري المستشفيات بإقامة دورة تدريبية قصيرة لفني المختبرات، لتدريبهم في بنوك الدم، وذلك عن طريق دعوة المتبرعين بالدم من خلال برنامج دعائي بواسطة أجهزة الإعلام، والاتصال، والتعاون مع الهيئات في البوليس، والكشافة، وموظفي المستشفيات[6]، لا بد أن هذا القرار كان مع انتهاء مع حرب (1967م)، وفي مجال التعاون العربي، حيث توجهت بعثة طبية ليبية كانت في دفعتين إلى كل من الجمهورية العربية المتحدة، وسوريا، والأردن على متن طائرتين، وتتألف البعثة من (21 طبيباً): (5) أطباء

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، د. ع، السنة السادسة، 21– أكتوبر – 1968م، ص18.

(2) جريدة الأمة، العدد 192، 15– يوليو – 1968م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4810، 10– سبتمبر – 1967م، ص3.

(4) محمد بن يونس – عبد الحميد النهيوم، موسوعة التشريعات الليبية، ملحق ج8، م – ت، المرجع السابق، ص23.

(5) جريدة الأمة، العدد 214، 10– سبتمبر – 1968م، ص2.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4783، 8– أغسطس – 1967م، ص4.

و(8) ممرضين للأردن، (10) أطباء و(15) ممرضاً إلى سوريا، إضافة إلى ستة أطنان من الأدوية والمعدات الطبية، و(300) زجاجة دم سعة الزجاجة الواحدة نصف لتر[1].

ولتعزيز قسم المختبرات، ورعاية من وزارة الصحة، قامت باستجلاب أحدث آلة إلكترونية لتحليل الدم تم صنعها بالولايات المتحدة وكندا، حيث يتم بواسطتها إنجاز (12) تحليل مختلط في ثواني محدودة، وكان وزير الصحة (عمر جعودة)، قد أصدر تعليماته عام 1968م بضرورة تحديد فصيلة الدم لجميع أفراد الشعب، وذلك لتسهيل مهمة الإسعاف لمن هم في حاجة إلى زيادة دم مثل مصابي الحوادث، والعمليات الجراحية، ولتحقيق ذلك رأى أنه لا بد من الاستعانة بسيارات مجهزة بمكبرات الصوت لتستخدم في حال طلب النجدة من المواطنين للتبرع بالدم، مع تبيان في فصيلة الدم المطلوبة للمريض[2]، وقد طالب لتحقيق ذلك بمساعدة من منظمة الصحة العالمية، واستلمت وزارة الصحة (5) سيارات إسعاف[3].

وقد بلغ عدد الخريجين في الفترة من (1962– 1968) حوالي (60) فنياً للمختبرات على أربع دفعات دراسية.

وبذلك يكون معهد التدريب الصحي في بنغازي قد نجح في تخريج ما يزد عن (200) خريج بكافة تخصصاته بعد مرور عشرة سنوات من تأسيسه[4].

سعت برقة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة بالقطاع الصحي لتوفير كوادر وطنية تعمل بمهمة التمريض، والقابلة، والخدمات الوقائية، وذلك بالتعاون المطلق بينها وبين وزارة الصحة، ونصت القوانين على مساعدة أصحاب هذه المهن لتعمل جنباً إلى جنب في توزيع كل هذه الخدمات

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4725، 12– يونيو – 1967م، ص1.

[2] جريدة الأمة، العدد 48، 23– مايو – 1968م، ص4.

[3] جريدة الأمة، العدد 209، 4– أغسطس – 1968م، ص1.

[4] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص161.

في برقة وغيرها، وتحسين مستوى أدائها بالتعاون ليس فقط داخلياً، وإنما خارجياً مع دول ومنظمات دولية، وذلك بارتباط هذه الوزارة بالدول والمنظمات والمؤتمرات التي تعقد بخصوص الصحة كمنظمة الصحة العالمية – مؤتمر الأطباء العرب – مؤتمر أطباء المغرب العربي – اللجنة الصحية الدائمة للجامعة العربية، وأن الفوائد التي تجنى من هذه المؤتمرات كبيرة، حيث يتم الاطلاع على التطور العلمي في العالم، وتعتبر مدرسة يتم الاتصال بواسطتها بالخبراء والفنيين للرفع من المستوى الصحي[1].

[1] مجلة ليبيا الحديثة، العدد 21، السنة الثالثة، 1966م، ص18.

- **رابعاً: الكوادر الطبية في برقة:**

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت متفاوتة بين أقاليم ليبيا، فبرقة كانت الأسوء حالاً، وهي التي عانت من الفقر والجهل وانعدام سبل الحياة، وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين من حروب إبادة، ومعتقلات أدت لتدني الخدمات الصحية فيها، وترتب عليها دمار هائل في بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية[1].

بسبب تلك الظروف ورثت برقة العديد من المشاكل، فكانت لديها مشكلة من ندرة الكوادر الطبية، وقلة عدد الأطباء[2]، الأمر الذي استحق العمل للحد من هذه المشكلة بعد نيل الاستقلال الذاتي، فعمدت وزارة الصحة لسد النقص، وذلك عن طريق الاتصال بالجهات ذات العلاقة، والتعاقد مع أطباء من الخارج للعمل بها، وقد جاء هذا القرار بعد تعرض وزارة الصحة لانتقادات نشرت في جريدة الوطن بتاريخ 11- يوليو- 1950م، تحت عنوان أطباء عيون، وقد قام وزير الصحة في ذلك الوقت (سعد بن سعود) بتوجيه رسالة للأمير (إدريس السنوسي)، يطلب منه الإسراع في حث رئيس الوزراء (محمد الساقزلي)، والاتصال بالمعتمد البريطاني (دي كاندول decandol) ليعمل بدوره على إحضاره، فقام المعتمد بالاتصال بالقاهرة[3]، وتمّ الإعلان في الجرائد البريطانية عن حاجة برقة للكوادر الطبية، والاتصال أيضاً بوزارة الخارجية البريطانية، حيث كانت مرتبات الأطباء سنوياً في تلك الفترة تتراوح ما بين (900 جنيه) للأخصائيين، و(700 جنيه) للطبيب العمومي[4]، وقد احتلت بريطانيا مركز الصدارة في المساعدات المالية حتى عام

---

(1) عبد الرحمن صالح محمد، المرجع السابق، ص ص 45- 47.

(2) عبد الرازق البيصري، دراسات ليبية في التاريخ الحديث والمعاصر، الزاوية، دار شموع الثقافة، ط1، 2008م، ص170.

(3) سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، ج2، المرجع السابق، ص861.

(4) علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص ص 239، 242، 247.

1958م[1] ولكن برغم هذه المساعدات إلا أنها لم تحل مشكلة (طبيب العيون) الذي لم يجد منزلاً وعاد من حيث أتى[2].

كما كانت برقة تقوم بإصدار كشف للأطباء المطلوبين، والجدول التالي يوضح حاجتها للأطباء لعامي 1950- 1951م.

الجدول رقم (8) يوضح عدد الأطباء المطلوبين الاخصائيين

لعامي 1950- 1951م [3]

الرقم	الاختصاص المطلوب	عدد الأطباء	المستشفى المراد تعيينه
1	الأمراض الباطنية	3	بنغازي – درنة – المرج
2	الأمراض العقلية والعصبية	1	مسة
3	أمراض الحنجرة – الأنف – الأذن	1	بنغازي
4	أمراض العيون	2	بنغازي – درنة
5	جراج (إبرفسور)	2	بنغازي – درنة
6	اختصاص أشعة	2	بنغازي – درنة
7	علاج طبيعي	1	بنغازي
8	دكتور بكترلوجي (ميكروبات)	1	بنغازي
9	الولادة وأمراض النساء	2	بنغازي – درنة
10	دكتور لطب الأطفال	2	بنغازي – درنة
11	محلل كيميائي	1	بنغازي
12	صيدلي (أجزنجي)	2	بنغازي – درنة

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص141.

[2] وثيقة رقم (75) بخصوص عدم وجود طبيب عيون بإقليم برقة 1950م، محمد بشير المغيربي، المرجع السابق، ص272.

[3] وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بيان وزارة الصحة بخصوص الأطباء، عام 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص ص 242- 247.

وقد عمل ببرقة خلال فترة الخمسينات بعض الأطباء الإيطاليين، والألمان، منهم الدكتور (الفريد جرامان alfred jarman) الألماني الجنسية، وكان يعمل اختصاصي جراحة بالمستشفى المدني بنغازي[1]، وعام 1955م وصل لبنغازي طبيب أطفال يدعى (لافتناكس – Lvtnaks) اليوناني[2]، وكذلك (بورد شيمو – Pord chemo) وهو اختصاصي جراحة ويعمل بمصحة البلدية بنغازي[3]، فالكوادر الطبية يلاحظ عليها محدوديتها واقتصارها على المدن الرئيسية، فمثلاً في مستشفى درنة كان يوجد طبيب بريطاني يتولى إدارته ويساعده طبيب هندي، وكانوا يطالبون بحضور طبيب ثالث لتغطية المنطقة الممتدة ما بين درنة وطبرق[4].

وباعتبار أن تعيين الأطباء بعد الاستقلال، والاتصال بالدول، من مهام الحكومة الاتحادية، فقد رأت بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1960م، الاستمرار في تعيين الأطباء الأجانب واعتبار ذلك من مسؤوليات الحكومة الاتحادية، وذلك على أساس موحد يشمل البلاد بأجمعها دون تحييز لا مبرر له لأية جنسية، وأن يكون تعيين الأخصائيين بشكل عفوي وعلى أساس الحاجة الفعلية، كما رأت بأن على جميع الأجانب الذين يسعون للعمل بليبيا بأن يتعهدوا بتعلم اللغة العربية الدارجة مع دفع علاوات إضافية للذين يبلغون مستوى معقولاً من الاتقان في اللغة، وهناك تمييز في مستوى الراتب بين الأطباء المعينين محلياً والأطباء المعينين في الخارج، فمستوى راتب الأول

---

(1) جريدة الزمان، جريدة سياسية جامعة تصدر أسبوعياً موقتاً، العدد 93، السنة الثانية، 6– أكتوبر – 1955م، ص2.

(2) جريدة الزمان، العدد 99، السنة الثانية، 17– نوفمبر – 1955م، ص2.

(3) جريدة الزمان، العدد 102، السنة الثالثة، 8– ديسمبر – 1955م، ص4.

(4) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج1، المرجع السابق، ص240.

(67) جنيه ليبي كراتب شهري، والمستوى الثاني (100) جنيه ليبي[1]، وكان المقصود بعلاوة الترجمة هو سهولة التفاهم بين الطبيب والمريض.

وفي عام 1961م، بدأت الحكومة الليبية بالتعاقد مع الفنيين والأطباء الذي تحتاجهم ليبيا في جميع الميادين مع دول لم يسبق لها أن حكمت ليبيا كيوغسلافيا والصين وغيرها[2]، فخلال فترة الخمسينات كان للأطباء مرتبات قليلة بسبب الأوضاع الاقتصادية آنذاك.

وقد أشارت لجنة الخدمة المدنية بموافقتها على تعيين بعض الأطباء بمختلف محافظات برقة خلال عامي 1963- 1964م، وسيوضح الجدول الآتي أسماءهم وتخصصاتهم وأماكن عملهم ومرتباتهم، والتي تدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية والايرادات المالية للدولة الليبية من خلال أجورهم.

---

[1] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن – أبريل – 1960م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ص191.

[2] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص146.

الجدول رقم (9) يوضح تعيين بعض الأطباء[1]

بمحافظة برقة خلال عامي 1963- 1964م (بالجنيه الليبي)

الطبيب	التخصص	مكان العمل	المرتب السنوي	الجنسية	تاريخ التعاقد
1-ادلفوكسيوبوليس	-	جهاز مكافحة التدرن الرئوي	-		1963م
2-ج.بادلين	-	مدير مستشفى شحات	-	يوغسلافي	1963م
3-بأفاس جورج	أخصائي عيون	طبرق	1800		1963م
4-ديمتري كونستاس	طبيب أسنان	طبرق	1200		1963م
5-أنطونيو باراس	صيدلي	بنغازي	1400		1963م
6-رفائيل ميونور	فني مختبر	بنغازي	900ج.ل		1963م
7-خوان لويزأخيرو	طبيب عمومي	بنغازي	1600		1963م
8-أجيتو لوبير	ممرضة	بنغازي	750		1963م
9-لويز جارسون	فني صحة	بنغازي	900		1963م
10- جورجي سيبر	أخصائي جراحة صدر	مصحة شحات للأمراض الصدرية	-		1964م
11-فيير يكو بيرانيا	أخصائي أطفال	بنغازي	1800		1964م
12-لويز أجويللو	كبير الجراحيين	بنغازي	2400		1964م
13-جيروس مانويل	بيطري	مصحة البيطرة بنغازي	1400		1964م

من الملاحظ زيادة الاعتماد على الكوادر الأجنبية، وترجع الأسباب إلى عدم وجود كلية للطب في البلاد، فالكوادر الوطنية تلتحق بالبعثات في الخارج لتدرس (6 سنوات) ثم تلحقها بثلاث

[1] جمعته الباحثة من العقود المبرمة بين وزارة الصحة وهؤلاء الأطباء، وثيقة رقم (20- 87)، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 97 موضوعها موظفو الولايات.

سنوات لأجل التخصص[1]، وهذا أدى إلى سد النقص الداخلي بالتركيز على استجلاب الكوادر الأجنبية، وقد كانت هذه التعاقدات تتم على أساس قانون الخدمة المدنية للموظف المغترب[*]، من حيث الدرجة والمرتب، وعلى فترات تبلغ العامين، وفي بعض الأحيان يتم تجديد التعاقد لبعضهم، وكذلك تمّ في أبريل في عام 1964م التعاون مع أطباء أسبان للعمل بمحافظة برقة، والجدول الآتي يوضح أماكن عملهم وتخصصاتهم:

الجدول رقم (10) يوضح بعض الأطباء الأسبان

العاملين في المحافظات الشرقية عم 1964

الطبيب	التخصص	مكان العمل
1- رفائلي لوبير	أخصائي تحليل.	مستشفى بنغازي
2- ثيودور وباریاتا	أخصائي أمراض جلدية.	مستشفى درنة
3- أزيليو كالقو	طبيب بينج.	مستشفى بنغازي
4- فلنيتو جونكيو	أخصائي مسالك بولية.	مستشفى درنة
5- مانويل بو جاليتا	جراح عظام.	مستشفى بنغازي
6- سيفوريت بارون	فني غرفة عمليات.	مستشفى درنة
7- سالومستا نالداخل	ممرضة.	مستشفى بنغازي
8- بربرا مارتينو	ممرضة غرفة عمليات.	مستشفى بنغازي

[1] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن- أبريل -1960م، المصدر السابق، ص192.

[*] الموظف المغترب: لقد منح قانون 1962م الحق للموظفين المغتربين في العلاج مجاناً، داخل مستشفيات الحكومة الليبية طيلة فترة خدمتهم ولزوجاتهم وأبنائهم دون سن (18) سنة مع سكن خاص ومؤثث، أو الإقامة في أحد الفنادق، وتعويضه في حالة إصابة العمل والعجز، محمد بن يوسف - عبد الحميد النهيوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج1، أ، المرجع السابق، ص5.

لقد كانت هذه التعاقدات تهدف إلى دفع المسيرة الصحية نحو التقدم، والتي لا يمكن أن تحدث إلا بوجود عنصر فاعل وهو الطبيب[1]، كما كان البعض منهم يأتون برفقة عائلتهم إلى بنغازي عن طريق الجو، وبدرجة سياحية، مثل الطبيب اليوغسلافي شكوكن بيتر Dr. Cukon Peter ترافقه زوجته وطفله وغيرهم[2].

ولكن هل هناك تواجد للكوادر العربية؟ والتي كانت بأعداد بسيطة، فالجنسيات الأجنبية كان لها الدور الأكبر في تقديم الخدمات الصحية ومن مختلف الدول، فقد تم التعاقد مع كوادر هندية، ويونانية، وباكستانية، فمثلاً في محافظة درنة عمل بها جورج كلاديس (يوناني)، أخصائي أمراض جلدية، وعمرو الدين أحمد (باكستاني) أخصائي أشعة، وفي محافظة بنغازي نيكولا فويتو (يوناني) وهو أخصائي جراحة، وعبد المعين عوف (هندي) صيدلاني، أما في واحة جالو والواحات التابعة لها، فكان عربياً من الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ويدعى وجيه شاكر، وهو طبيب عمومي[3].

استمر التعاون مع الكثير من الجنسيات للعمل بالمحافظات الشرقية، وعقدت الحكومة الليبية ووزارة الصحة عام 1965م اتفاقية صحية مع يوغسلافيا، لاستقدام أطباء، حيث كان يعمل بليبيا من الجنسية اليوغسلافية حوالي (120) طبيباً في كافة التخصصات، وضمت الاتفاقية زيادة في

---

[1] رسالة لمراقب الصحة بنغازي، بخصوص الأطباء والفنيين الأسبان بتاريخ 15- أبريل – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

[2] وثيقة رقم 90 بخصوص إحضار أطباء بطريق الجو لبنغازي بتاريخ 1- أبريل – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات، الملحق الثامن.

[3] إدارة الخدمة المدنية، كشف بأسماء أطباء وصيادلة بالمحافظات الشرقية بتاريخ إبريل 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأشيفية الرئيسية، المجموعة الفرعية الوثائقية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79، موضعها موظفو الولايات.

أعدادهم بنحو (51) طبيباً ليصبح مجموعهم (171) طبيباً[1]، وفي عام 1966م، تم استجلاب (60) طبيباً باكستانياً للعمل ببرقة، وخاصة بالمناطق الداخلية[2]، وجرى احتفال خاص بمستشفى بنغازي مع مراقب الصحة بالمحافظات الشرقية، والدكتور رؤوف بن عامر، وما يقرب من (100) طبيب، وممرضة باكستانية[3]، وقد جاء هذا بناء على علاقات ثنائية بين الدولتين الليبية والباكستانية لاستخدام هذه الخبرات في المجال الصحي[4].

كما عملت جنسيات صينية في مستشفى درنة مثل الطبيب الصيني ليفي سن – Levesun أخصائي للأمراض النسائية[5]، وفي عام 1968م حضر وفد فرنسي لمستشفى درنة لغرض معرفة احتياجاته من الفنيين والأطباء وتزويدها بالكوادر الفرنسية[6].

وفي شهر مارس – 1968م وخلال اجتماع بين وكيل وزارة الصحة العامة المساعد للشؤون الإدارية ومديري مصلحة الطب العلاجي والوقائي ورؤساء مستشفيات بنغازي والبيضاء، وتم توزيع أطباء بريطانيين حسب حاجة كل مستشفى للكفاءات المطلوبة، وذكرت إحصائية عن وزارة الصحة وصول (80) طبيباً بريطانياً وإيرلندياً للعمل بالمستشفيات المذكورة[7].

كان بعض الأطباء العاملين يزورون ليبيا لفترات معينة لإجراء العمليات الجراحية[8]، ويحضرون إلى برقة ومحافظاتها، بالتعاقد مع وزارة الصحة، وتحت رقابة اللجان الطبية أمثال: البروفسور الألماني (التربيكر– trbker)، والذي زار بنغازي عام 1967م كما زارها طبيب آخر

---

(1) محمد بن يونس – عبد الحميد النهيوم، موسوعة التشريعات الليبية، ملحق ج1، أ، المرجع السابق،ص ص1–3.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4359، 16– مارس – 1966م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4456، 17– يوليو – 1966م، ص1.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص147.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4236، 13– أكتوبر– 1965م، ص2.

(6) جريدة الأمة، العدد 135، 8– مايو – 1968م، ص2.

(7) جريدة الأمة، العدد89، 17– مارس – 1968م، ص4.

(8) عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص132.

يدعى (يوركا–urka) أخصائي عيون، وكان يتم الإعلان في الجرائد بموعد وصولهم لتنبيه الناس بضرورة الاتصال بإدارة المستشفيات بالمحافظات الشرقية لتنظيم موعد الكشف عليهم وعلاجهم[1]، كما زار أساتذة إيطاليون ذوي اختصاص في الأمراض الصدرية وقد شملت زيارتهم كل من مصحتي القوارشة وشحات للأمراض الصدرية ومستشفى بنغازي[2].

والجدير بالذكر أنه رغم ذلك لم تنحصر مهمة الأطباء في علاج المرض ووصف الدواء فحسب بل تعدتها للاشتراك في تأهيل وتدريب العناصر المحلية، وذلك بإقامة الدورات المحلية ليتخرجوا خلال فترة وجيزة، ممرضين وممرضات لسد الثغرات المهنية في المرافق الصحية[3] ولأجل ذلك تم التعاقد مع عدد من المدرسات في شؤون التمريض في كل من بيروت وتركيا للعمل بمدارس التمريض في بنغازي والبيضاء عام 1968م[4].

لقد حرصت المملكة الليبية على حق الكوادر الطبية العاملة لديها، فقد كانت هناك اتفاقية خلال التعاقد مع الطبيب تسمى اتفاقية استخدام (الموظفين من الخارج)، حيث يتم صرف مرتب الطبيب على النحو التالي: يصرف للطبيب المرتب السنوي الثابت اعتباراً من تاريخ التعاقد، كما يتم الخصم من مرتبة ما نسبته (7.5%) لحساب صندوق مال التأمين من مرتبة الشهري، وعند نهاية العقد يتم صرف كل ما استقطع من مرتب الموظف الشهري لحساب الصندوق[5]، هذه الاتفاقية تضمن للموظف حقه، وفي نفس الوقت للدولة حقوقها في الاستفادة منه، وعدم رحيله إلا بوجود بديل عنه.

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4605، 17– يناير – 1967م، ص2.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4628، 13– فبراير – 1967م، ص2.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص149.

(4) جريدة الأمة، العدد 321، 6– سبتمبر– 1968م، ص1.

(5) إدارة الخدمة المدنية، رسالة لمراقب الخدمات الطبية بالشق الشرقي بنغازي بخصوص التعاقد مع الدكتور أنطونيو باراس – صيدلي، بتاريخ 24– فبراير – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الفرعية الوثائقية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79، موضعها موظفو الولايات.

إنَّ الكوادر الطبية في ليبيا ظلت مرتبطة في البداية بالوضع السياسي القائم في ذلك الوقت، وأيضاً بالعامل الاقتصادي، فبعد اكتشاف النفط، واستلام الحكومة لعائداته كان له أثره على زيادة الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، وتحسن الإمكانيات الصحية الوقائية والعلاجية، فكلما زاد عدد الأطباء في المجتمعات، كلما قلّ عدد المصابين بالأمراض الخطيرة[1]، فالجنسيات العاملة في ليبيا من الكوادر الطبية في بداية الستينات وصلت إلى (110) جنسية مختلفة[2]، ونظراً لعدم وجود جامعة طبية بالبلاد زاد الاعتماد على الكوادر الأجنبية لحين إتمام الطلبة الليبيين الموفدين لدراساتهم، والتي ربما احتاجت أحياناً للانتظار طيلة فترة الدراسة.

---

[1] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 146، 289.

[2] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص148.

الفصل الثالث:

المستشفيات والمرافق الصحية في برقة

1951-1969م

- أولاً: المستشفيات العامة في برقة.
- ثانياً: المستشفيات التخصصية في برقة.
- ثالثاً: المراكز الصحية في برقة.
- رابعاً: العيادات والمستوصفات في برقة.
- خامساً: الهلال الأحمر الليبي.

تمثل الخدمات الصحية إحدى المرتكزات الرئيسية التي تسهم بصورة فاعلة في بناء وتأسيس المجتمعات الحضرية، فهي تُعد من العناصر الأساسية في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والحضاري للبلد، والذي تحدد من خلاله حجم الخدمات الصحية التي يحصل عليها الفرد[1]، وهذا يدل على أن الحالة الصحية لأي بلد تقاس بعدد الأطباء والمستشفيات فيها، وما يتوفر في هذه المستشفيات من الأجهزة والمعدات الطبية[2]، والكفاءة من خلال توفير المؤسسات الصحية التي تؤمن تلك الخدمات والمتمثلة في: المستشفيات- المراكز الصحية- الصيدليات- المصحات والعيادات- والكوادر الطبية المتخصصة بكافة الفروع والتخصصات وتوفير كافة الخدمات سواء الاستشارية أو الوقائية أو العلاجية.

فالمستشفيات هي أهم المؤسسات الصحية وأبرزها، بل تُعد حجر الأساس التي تعتمد عليها المدن في الحصول على هذه الخدمات وفق معايير وقياسات علمية في إنشائها وبنائها لتأمين كافة التخصصات، والأدوية النادرة وغير النادرة، وصالات للعمليات الجراحية وللطوارئ، ومختبرات للتحليل والكشف عن الأمراض المعدية[3].

وبالنسبة لبرقة لم يكن هناك أي تقدم في النواحي الصحية قبل الاستقلال، ولا غرابة في ذلك، فقد تركت الحرب آثارها المدمرة على البلاد فالمستشفيات والمرافق الصحية في المدن مدمرة، وفي الدواخل والقرى منعدمة، فكانت البلاد فريسة للإهمال[4]، كما ساهمت ظروف الاستعمار السابقة التي تعرضت لها برقة في ذلك الدمار.

---

[1] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص80.

[2] لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص83.

[3] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص84.

[4] طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص125.

لذلك حاولت الدولة الليبية منذ الاستقلال الإكثار من عدد المؤسسات الصحية، وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، تم استغلال العديد من المباني القديمة؛ وذلك لعدم قدرة الدولة الليبية على دفع تكاليف الإنشاء والتعمير، فعملت على ترميم المستشفيات القديمة والتي أسست في العهد الإيطالي[1]، ومن الملاحظ على المستشفيات هو اتخاذها المدن الكبرى موقعاً بارزاً، بحيث يضمن سهولة وصول الخدمات، والسكان منها وإليها، وحصولهم بالتالي على كل المتطلبات العلاجية والاستشفائية لسلامة كل أفراد المجتمع[2].

بدأ النشاط الصحي في ليبيا من الصفر والذي كان قائماً على ما تبقى من تركة الإيطاليين، والذي واجه عدة مشاكل أهمها عدم توفر أماكن للعلاج، وقلة الأطباء، وعدد المستشفيات[3]، وبظهور النفط، أعلنت وزارة الصحة بالتضامن مع منظمة الصحة العالمية عن خطة خمسية لتطوير المؤسسات الصحية، وبدأت هذه الخطة الخمسية بين عامي (63– 1968م)، وذلك لتشييد مستشفيات جديدة، وتوسيع وتحسين القديمة، وبتأسيس عنابر تخصصية جديدة مزودة بالأجهزة والمعدات الحديثة، لأجل مضاعفة عدد الآسرة[4]، وسيتضح ذلك من خلال سردنا لتطورات الأحداث داخل المستشفيات وإرتباط هذه التطورات بالحالة الاقتصادية للبلاد بعد اكتشاف النفط وقبله.

---

[1] رقية سالم، المرجع السابق، ص97.

[2] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص84.

[3] هلموت كانتر، المصدر السابق، ص149.

[4] عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنوابي، المرجع السابق، ص ص128– 129.

- **أولاً: المستشفيات العامة في برقة:**

لقد ذكرنا سابقاً حسب قانون إدارة المستشفيات، بأنها مقسمة إلى نوعين: عام وخاص، وما يهمنا الآن هو المستشفيات العامة، والمقصود بها احتواؤها على كافة التخصصات وجميع الأقسام دون تمييز أو تخصيص لعلاج مرض معين، ومن هذه المستشفيات العامة في برقة:

1- المستشفى المدني بنغازي(*): لقد كان لهذا المستشفى أوضاعه الخاصة بعد الحرب، حيث بلغ عدد الأَسِرة به (200) سرير، ورأت وزارة الصحة في برقة عام 1950م، أنه يتسع لـــ (500) سرير، وبدأت خطوات إدارية، لاستلام المستشفى المعروف بالمستشفى العسكري، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المستشفى المدني، وراسل وزير الصحة في برقة (سعد الله بن سعود) الملك إدريس لأجل تعزيز الجهود لاستلام المستشفى العسكري في بنغازي وطبرق[1]، وهي لم تكن الرسالة الوحيدة الخاصة بهذين المستشفيين، فقد قام مدير الصحة العامة « الدكتور البريطاني (لسليى سبيكس-L sbekas) ونادى بضرورة التوسع في الخدمات الصحية بالمستشفى، حيث لم تكن هناك غرفة للموتى ومعمل للتحليل بالمستشفى المدني، بل تتبع المستشفى العسكري، وأن يقوم المعتمد البريطاني (دي كاندول) بتحويل هذا الطلب إلى بريطانيا تحت عنوان (مهم ومستعجل)،

(*) المستشفى المدني بنغازي: يرجع تاريخ إنشاءه إلى عام 1902م، حيث تأسس المستوصف الإيطالي الملكي برعاية القنصلية الإيطالية، لتقديم خدمات للجالية الإيطالية، ومن أشهر أطبائه الطبيب الإيطالي ماي وزوجته دولوريس ريكارديني، وهي تقوم بعلاج النساء الوطنيات، عمل به الدكتور الليبي الوحيد (محمد حسن الفيتوري) (1882- 1941م) وبلغ عدد الحالات المرضية التي تمت معالجتها به حتى توقفه في عام 1914م (32555) حالة مرضية، إبراهيم أحمد المهدوي، حكاية مدينتي بنغازي، دراسة وثائقية، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 2008م، ص ص108- 109.

(1) رسالة من وزير الصحة في برقة (سعد الله بن مسعود) إلى الملك إدريس، بخصوص استلام كل من المستشفى العسكري في بنغازي وطبرق، بتاريخ 27- يناير- 1951م، وثيقة غير منشورة، دار الكتب الوطنية، الملحق التاسع.

حيث يسمى ذلك القسم (بالقسم الألماني)، وذلك كحل لنقص الأَسِرة، واستحداث أقسام جديدة، بحيث تصبح نسبة الأَسِرة لكل ألف (سريرين)، وهذا يتطلب زيادة الأَسِرة بقدر (290) سريراً[1].

ويقع هذا المستشفى في منطقة الصابري بنغازي، ويسمى حالياً (مستشفى الجمهورية)[2] بعد كل الجهود التي بذلت، تمّ استلام مستشفى بنغازي العسكري، واستخدم في توسيع الخدمات الطبية عام 1956م[3]، وزُوّد المستشفى بالآلات الحديثة، وجددت أقسامه، وأدخلت عليه تعديلات، وجهز قسم الأسنان بالمعدات الحديثة وكان يشرف عليه طبيبان[4]، وفي عام 1958م ساهمت مصلحة الصحة التابعة للخدمات الطبية الليبية الأمريكية المشتركة ولاتاس – Lats بمبلغ (200) ألف جنيه ليبي لاستعماله في المشاريع الصحية، وقد منحت لنظارة الصحة في برقة مبلغ (3400) جنيه ليبي لبناء القسم الجراحي بالمستشفى المدني، ومبلغ (16) ألف جنيه ليبي، لشراء معدات لذلك القسم[5]، وتولت منظمة كير – Cir توزيع المواد الغذائية على المستشفيات[6]، وافتتح به جناح خاص بالأمراض الصدرية يحتوي على (120) سريراً[7].

وفي عام 1964م أصبح يضم بالإضافة لعنابره مستوصفاً وعيادة خارجية، وعملت به (22) راهبة كممرضات لغرض العمليات، ومشغلات لأجهزة الأشعة السينية والمختبرات، ويشرفن

---

[1] وزارة الصحة العامة، رسالة من وزير الصحة إلى الملك إدريس السنوسي، بخصوص المستشفيين في بنغازي وطبرق، مهم ومستعجل، بتاريخ 27– يناير– 1951م، وثيقة غير منشورة، دار الكتب الوطنية، الملحق التاسع.

[2] وهبي أحمد البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م، ص115.

[3] مجلة المعرفة، العدد 71، السنة الثالثة، 27– يناير– 1956م، ص5.

[4] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص106.

[5] مجلة المعرفة، العدد 126، السنة الخامسة، 7– مارس – 1958م، ص7.

[6] جريدة طرابلس الغرب، العدد 567، السنة الثالثة عشرة، 14– ديسمبر – 1958م، ص2.

[7] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص146.

أيضاً على المطابخ، وحجرات الغسيل، وعمل به (40) طبيباً فأصبح يضم على شكل أجنحة (500) سرير، مع أقسام للتدليك والعلاج الطبيعي[1]، وافتتحت به عام 1966م أقسام جديدة وخاصة بالأنف والأذن والحنجرة، والأمراض الجلدية، وخضع قسم الولادة إلى زيادة عدد الأَسِرة إلى (50) سريراً، وزود القسم بأجهزة فنية للأطفال الذين يولدون غير مكتملي النضج (حضانات أطفال)، وطورت الصيدلية الخاصة بالمستشفى، وذلك لتجهيز المراهم والأمزجة التي كانت تستورد من الخارج، وأدخلت تحسينات على قسم التحليل، فصار بإمكانه إجراء أنواع من التحاليل التي كانت ترسل للخارج (كتحليل قطع السرطان والأورام الخبيثة)، وارتفع عدد الأطباء ليصل إلى (90) طبيباً موزعين على كافة الأقسام البالغة (14) قسماً هي: قسم الأمراض الصدرية – الأنف والأذن والحنجرة – الجراحة – الأمراض الباطنية – المسالك البولية – أمراض النساء والولادة – الجلدية – التحليل – الأشعة – التدليك والعلاج الطبيعي وغيرها، وكذلك المستوصفات الخارجية[2]، وقد عمل بهذا القسم عام 1967م (عوض امراجع) و (رابحة زايد)[3]، أضيفت خلال عام 1966م أجهزة أشعة متنقلة داخل الأقسام، لتمكن العاملين من فحص المرضى فحص دقيق وبشكل يومي[4]، يومي[4]، وقسم جديد للأطراف الصناعية و بنك الدم[5]، وفي عام 1967م تم افتتاح قسم جديد للأمراض العصبية[6]، كما ضم المستشفى عيادة لعلاج السكر[7]، ولتسهيل وصول المرضى كانت توجد سيارات للإسعاف[8].

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص146.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4455، 15– يوليو – 1966م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4808، 7– سبتمبر – 1967م، ص2.

(4) صحيفة الرقيب، صحيفة يومية مستقلة، العدد 276، السنة السادسة، 15– ديسمبر – 1966م، ص1.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4379، 13– إبريل – 1966م، ص2.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4712، 28– مايو – 1967م، ص1.

(7) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص104.

(8) حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص414.

لقد عمل بالمستشفى الكثير من الكوادر الأجنبية، أمثال الجراح الإسباني (راجيدون – Rejedon) بقسم الجراحة عام 1965م[1]، والدكتور (دوجيلوتي – Dogliotti) بقسم الأمراض الجلدية والتناسلية[2]، وتم استجلاب (30) طبيباً صينياً بنفس العام[3]، وكوادر باكستانية كالطبيب الباكستاني (رضا عبد الرحمن) أخصائي أسنان، والإيطالية (أفروديت بن عامر) بقسم الأطفال، وهي زوجة الدكتور الليبي (رؤوف بن عامر)[4]، وضم كذلك المستشفى كوادر وطنية في قسم الولادة منهم الممرضة (سدينا العقوري) والتي التحقت بعمل التمريض في 12– نوفمبر – 1953م، وتخرجت بشهادة تمريض في 24– يناير– 1956م[5]، وتولت رئاسة الممرضات بالمستشفى عام 1965م الممرضة (صالحة معتوق)، ومن الرجال الممرض (إسماعيل الشكماك)، وبالصيدلية المركزية الدكتور (الشريف البدري)، وزوجته أخصائية الأطفال بالمستشفى الدكتورة (أمينة حنيش)[6]، وضم قسم العيون عام 1967م، الدكتور (نوري كويري)[7]، وأعلن أن المستشفى قادر ومستعد للقيام بكافة العمليات الجراحية باستثناء العمليات المتعلقة بالمخ والقلب[8].

وبالمقارنة بين إحصائيات احتياج المستشفى للعامين 1954م، كان (1060) موظفاً، وبلغ عام 1963م (1155) موزعين على (3) صيادلة، (6) علاج طبيعي، (14) فني أشعة، (136) تغذية (101) تدبير ونظافة، ومغسلة (38)، وصيانة (45)، وفني طبي (36)، وبلغ عدد المترددين

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4370، 24– نوفمبر – 1965، ص2.

(2) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص23.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4220، 3– سبتمبر – 1965م، ص2.

(4) جريدة الأمة، العدد 185، 7– يوليو – 1968م، ص2.

(5) جريدة العمل، العدد 272، 26– يوليو – 1968م، ص4.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4404، 1– أكتوبر – 1967م، ص2.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4828، 1– أكتوبر – 1967م، ص2.

(8) جريدة برقة الجديدة، العدد 4455، 15– يوليو – 1966م، ص2.

على العيادات الخارجية عام 1969م ما يقارب (232) ألف مريض[1]، وهذا يرجع إلى التطور الكبير في أقسام المستشفى وزيادة الوعي الصحي بين المواطنين، بعد أن كان لا يتعدى (0.4) من السكان من يقبل على المستشفيات[2].

2- مصحة البلدية:

يعود تاريخ إنشائها للعهد الإيطالي، وقد قامت البلدية أواخر الخمسينات، بالتعاون مع صاحبها الطبيب الإيطالي (برودشيمو) بتطوير المصحة، والتي تعرف الآن (بمستشفى 7 أكتوبر) في بنغازي، وذلك بعد شرائها منه بمبلغ (12) ألف جنيه ليبي، والهدف من ذلك هو توفير تكلفة السفر على المرضى إلى طرابلس، والحصول على خدمة صحية أفضل، ودفعت البلدية (6) ألاف جنيه ليبي مبدئياً، ثم استكملت المبلغ ودفعت (13) ألفاً لشراء الآلات والمعدات والأثاث، واشترطت على الطبيب توريد (6) أطباء من طرابلس لمعالجة جميع الأمراض مع ممرضين وممرضات، ويضم المستشفى (120) سريراً[3]، كما أصدرت لائحة بخصوصها سميت بدار الاستشفاء بتاريخ 20- يوليو – 1958م، ووزعت الخدمات الصحية على ثلاث درجات (الأولى – الثانية – الثالثة)، وأن يتولى المدير الإشراف على النواحي الفنية، وأعمال الأطباء، والأدوية بالمصحة، والأطعمة، وأن تدفع رسوم على الدرجات الثلاثة: الأولى (1000) مليم ليبي، والثانية (750) مليم ليبي، والثالثة (500) مليم ليبي، مع أسرة مجانية تبلغ (10) أسِرة (5) مخصصة لسكان المدينة، و(5) الأخرى لسكان المناطق[4].

---

(1) جامعة بنغازي، تقرير لجنة أساتذة كلية الاقتصاد والتجارة، دراسة الجوانب الإدارية والمالية للمستشفى الجمهوري بنغازي، مركز المطبوعات الليبية، يونيو 1970م، ص ص 9- 10، 99.

(2) عزيز محمد حبيب، ليبيا، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1973م، ص229.

(3) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص ص 111- 112.

(4) المملكة الليبية، موسوعة التشريع الليبي، وزارة العدل، دار المعارف، 1965م، ص ص 4- 5.

تولى الإشراف على المصحة الطبيب الإيطالي (برودشيمو) نظير مرتب له وللأطباء الآخرين، مع نسبة 50% من قيمة الكشوفات الطبية، وأصبحت بذلك المصحة تابعة بالكامل للبلدية، وقد استحدث بها عام 1966م، بنك للدم، إضافة إلى توفير أحدث الآلات الطبية والبخارية للغسيل، ومرجل بخاري لتدفئة كل الحجرات، وتعاقد البلدية مع (12) طبيباً، ومنهم البروفسور الباكستاني (كالاماندري – kilmandry) أخصائي عيون[1] وبلغ عدد العاملين بها في مارس – 1965م، طبيب واحد لكل تخصص طبيب عمومي– طبيب أمراض باطنية– أخصائي عيون– طبيب أمراض داخلية وتحليل– طبيبة أمراض نساء، وأخصائي أسنان مع (6) ممرضين و(3) ممرضات، (13) مساعدين في شؤون التمريض[2]، والجدول الآتي يوضح عدد الخدمات الطبية بالمصحة:

[1] جريدة الرقيب، العدد 235، السنة السادسة، 3– مارس – 1966م، ص2.

[2] المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية، الربع السنوي المنتهي في مارس 1965م، بنغازي، مطبعة البلدية، العدد 8، السنة الثالثة، ص38.

الجدول رقم (11) يوضح عدد الخدمات والعمليات الطبية

بالمصحة حسب الشهور والسنوات من 1963- 1965م[1].

نوع الخدمات	من شهر يوليو – ديسمبر 1963	مستوى الخدمات خلال عام 1964م	من شهر يناير – يونيو 1965م
جراحة	116	157	81
عيون	399	103	23
تحليل	375	617	317
أشعة	105	1400	1055
صيانة أسنان	981	2296	1037
كشف طبي	19497	31665	16559

وقد بلغ عدد المرضى الذين دخلوا المصحة من يناير – مارس – 1964م، على الدرجات الثلاث (4389) مريضاً[2]، في حين بلغ عددهم من يناير – مارس – 1965م، (8597) مريضاً، وهذا يدل على تحسن الوعي الصحي لدى المواطنين، مع خدمات مجانية لعدد (520) مريضاً[3].

وفي عام 1966م صدرت لائحة لتنظيم إدارة مستشفى البلدية، ووضعت تسعيرة للخدمات الطبية فيه، والتي تضم جميع الأقسام من عيون وعمليات جراحية عامة ومعمل كيميائي وغيرها،

---

[1] جمعته الباحثة من عدة مصادر، المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في سبتمبر – 1963م، بنغازي، مطبعة البلدية، العدد 2، السنة الأولى، ص 22، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في ديسمبر – 1963م، العدد 3، السنة الأولى، ص24، ملخص إحصائيات الربع سنوي المنتهي في مارس 1964م، العدد 4، السنة الثانية، ص23، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في يونيو – 1964م، العدد 5، السنة الثانية، ص14، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في سبتمبر – 1964م، العدد 6، السنة الثانية، ص29، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في ديسمبر – 1964م، العدد 7، السنة الثانية، ص 31، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في مارس 1965م، العدد 8، السنة الثالثة، ص14، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في يونيو – 1965م، العدد 9، السنة الثالثة، ص30.

[2] ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في مارس – 1964م، المصدر السابق، ص23.

[3] ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في مارس – 1965م، المصدر السابق، ص29.

وكانت تسعيرة العمليات الجراحية البسيطة – وعمليات قسم الولادة، وأمراض النساء، وقسم العيون من (5– 15) جنيه ليبي، أما عمليات قسم الأسنان من (25 قرشاً – 21) جنيه ليبي، وقسم الأشعة من (40 قرشاً – 10) جنيه ليبي، وقسم التحليل من 50 قرشاً – 2 جنيه ليبي[1].

وفي عام 1967م أصبح (ناصر الزنتاني) هو مدير المصحة، وزودت جميع أقسامها بالأخصائيين، وهم: أخصائي لكل من أمراض الأنف والأذن والحنجرة، الأمراض الجلدية – التحليل – أخصائي أطفال – بنج عيون – أمراض نساء وولادة، وأنشئ بالمصحة قسم للتدليك، واستخدمت في استقبال المرضى (نظام البطاقات)، وخصص لكل مريض ملف، للمتابعة والكشف عليه في حالة التردد، كما أنشئ قسمان سعة كل قسم (60) سريراً، منها (38) سريراً لقسم العيون، (10) أسِرة لقسم الأنف والأذن والحنجرة، كما ضمت المصحة ممرضات من مختلف الجنسيات الأسبانية والتركية والإيطالية، وهذا تحقق بعد رصد (مليون جنيه ليبي) لتحويل مصحة البلدية إلى مستشفى كبير، بدأ العمل به في أول عام 1967م، وطورت المصحة من (40) سريراً إلى (250) سريراً، وأصبح محظوراً على كل أخصائي وطبيب فتح عيادة خارجية، وكان من ضمن عمليات التوسعة أبنية للمخازن، وثلاجة، ووحدة تكييف، وارتفع ثمن الكشف من 30 قرشاً إلى 50 قرشاً، واحتوى المستشفى على الاتصالات الهاتفية لتكون قريبة من المرضى[2]، ومن ضمن ممرضيه عام 1968م، الممرضين الليبيين، مجيد البرعصي، عطية خليفة التونسي، أبو بكر حمودة الفيتوري[3]، وبلغ عدد المترددين من المرضى من يونيو – أغسطس – 1967م (12099) مريضاً[4].

---

[1] محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ملحق ج7، المرجع السابق، ص6– 7.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4777، 1– أغسطس – 1967م.

[3] جريدة الأمة، العدد 122، 23– أبريل – 1968، ص2.

[4] جريدة برقة، العدد 4502، 9– سبتمبر – 1967م، ص2.

3- مستشفى الأدفنست:

يعتبر مستشفى الادفنست (Adventist) (مستشفى خيري) أنشأته الجمعية التبشيرية في بنغازي، وتم العمل عليه في مارس 1956م[1]، وهو يقع بالقرب من ميدان الشجرة وعيادة 7 أكتوبر، وتموينه من لجنة العون الدولي المنتشرة في معظم أقطار الشرق الأوسط، وكان يوجد بالإضافة إلى هذا المستشفى، مستشفى في بغداد وآخر في السودان، وتم افتتاحه في بنغازي عام 1956م، أشرف عليه الطبيب (كورنيل – corneil) إلى أن أصيب بالشلل في مايو 1957م، فتوجه إلى الولايات المتحدة، وبعد أن أصاب الشلل جميع أجزاء جسمه، تولى إدارة المستشفى زميله الطبيب ج. ب. مونسي – G-p- monse)، وقد ترأست خدمات التمريض في المستشفى (مريم بورس)، والتي تلقت علوم التمريض في أورلندا بولاية فلوريدا، ويشمل المستشفى عدة أقسام قسم للرجال– نساء– أطفال، وغرفة عمليات مكيفة تضم أحدث آلات الجراحة، وجهاز لحفظ الأطفال، إلى جانب عيادة خارجية يزورها حوالي (50) مريضاً كل يوم، والمرضى سواء القادرين على الدفع أو غير قادرين فإنهم يلقون نفس العناية، كما يعمل بالمستشفى أربع ممرضات تحت إشراف (بروس)، وقد عين طبيب آخر لمعاونة الطبيب الموجود في مارس 1958م، فمؤسسة الأدفنست بواشنطن أرسلت لبنغازي كميات من الملابس لتوزيعها على المعوزين[2]، هذا ويشغل المستشفى مكان لفندق قديم[3]، وفي عام 1964م، كانت تعمل به هيئة معاونة من فلسطين[4].

وتعرض مستشفى الأدفنست لشكوى من (عبد العظيم عرابي)، وهو برتبة فريق في قوة الأمن، بعد إحضاره لابنته البالغة من العمر (5 سنوات) ورفض علاجها، نتيجة لعدم تحديد ساعات

---

(1) جريدة الزمان، العدد 112، السنة الثالثة، 16– فبراير – 1956م، ص7.

(2) مجلة المعرفة، العدد 126، السنة الخامسة، 7– مارس – 1958م، ص12.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص106.

(4) هلموت كانتر، المصدر السابق، ص146.

العمل، وطالب بضرورة الكشف على دفاتر التشخيص[1]، ومن ضمن موظفيه عام 1967م، (بشير على بعيو)[2]، وأصبح المستشفى عام 1969م ملحق بمستشفى البلدية، حيث يتم تنظيمه وهو خاص بأمراض النساء (بميدان سان لو)، وذلك وفق ساعات محددة للزيارة[3]، وقد أنشأت المنظمة عام (1965م) مستشفى جديد على الطريق المؤدي إلى سلوق بسعة (100) سرير[4]، وهو مستشفى صغير مخصص للأطفال، كما افتتح إلى جوار المستشفى الأصلي في بنغازي مستشفى جديد في 17- يناير 1968م، بلغ تكاليف إنشائه (500) ألف، ونقل له مرضى المستشفى القديم[5].

4- مستشفى درنة المدني:

تأسس عام 1914م، وقد قام أعضاء من مجلس الأمم المتحدة بزيارة عام 1950م، وكان يتسع لـــ (140) سريراً، ويصل مستوى الإيواء إلى (180) سريراً، ويترأس المستشفى طبيب بريطاني، وطبيب هندي، و(15) راهبة من راهبات الفرنسيكان الإيطاليان، وعدد من الممرضين البرقاويين، وتجري به جميع العمليات فيما بين منطقتي درنة وطبرق عام 1950م[6]، وكان مدير المستشفى عام 1953م، الطبيب الألماني (كرايشل)، تم تولى رئاسته (سالم بن ساسي) وهو طبيب ليبي تخرج من كلية الطب بالجمهورية العربية المتحدة، وفي عام 1965م، تولى إدارته (رجب أبي جمل)، وهو خريج من جامعة تايوان الصين الوطنية، وقد عمل في أمريكا كطبيب عمومي في مدينة نيويورك، وهذا المستشفى يقدم خدماته لدرنة وضواحيها، ولعدد (22) ألف نسمة[7]، رصد له

---

(1) جريدة العمل، العدد 265، 7- يونيو – 1965م، ص2.

(2) جريدة الزمان، العدد 520، 18- أبريل – 1967م، ص2.

(3) جريدة الأمة، العدد 365، 6- فبراير – 1969م، ص3.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص146.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص106.

(6) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، ج1، المرجع السابق، ص240.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4205، 28- يوليو – 1965م، ص2.

له مبلغ (50) ألف جنيه ليبي من ميزانية الخطة الخمسية الثانية عام 1965م لتوسيعه، وأصبح يتسع لـــ(270) سريراً، ويضم عدة أقسام، كأقسام الجراحة- رجال- نساء- وولادة، وتحليل وغيرها[1]، وقد عانى المستشفى خلال نفس العام من عدم وجود طبيب ولادة مما أدى إلى حدوث حالات وفاة كحرم السيد حسين الفلاح، بالإضافة إلى شكوى مقدمة بحق طبيب ولادة آخر إلى مدير الخدمات الصحية بتاريخ 29- ديسمبر – 1964م، وطالبوا بالتحقيق مع الطبيب لقيامه بعمليات إجهاض مشبوهة، ويدعى (الفامسيليسو)، كما لا يحتوي المستشفى على معالجة لحالات الكسر والتجبير، وكلها كانت تجري في بنغازي، مثل ما حدث للمواطن من درنة ويدعى (سليمان الشاعري)[2]، ولذلك تم العمل على تحسين مستوى الخدمات به في عام 1965م، حيث تم استجلاب (11) طبيباً و(3) فنيين في تخصصات طب الجراحة- الأمراض الباطنية- الأطفال- طب العيون- أمراض النساء- أشعة- خبير لقسم التحليل – صيدلي مع (17) ممرضة من الصين، والطبيب الجراح يعمل بالسلاح البحري للصين الوطنية.

أما بخصوص الطعام فيشرف عليه بشكاتب المستشفى ومديره (رجب أبي جمل) لمراقبة الطبخ، والإشراف على توزيع الطعام في أواني نظيفة، وقد أجريت بواسطة الطبيب الجراح بالمستشفى (250) عملية، وخصصت أيام السبت- الاثنين- الأربعاء، لإجراء العمليات العادية، أما العمليات المستعجلة والخطيرة ففي أي وقت، كما كان يوجد طبيب مناوب لمدة (24) ساعة، مخصصة له غرفة مزودة بمعدات الإسعاف السريع، مع قسم عزل للأمراض المعدية، أما الأدوية فإنها تقدم بالمجان، وذلك بعد أن تقوم إدارة المستشفى بتقديم كشف لوزارة الصحة بخصوص الأدوية المطلوبة، وتصل في موعدها، وتوزع على صيدلية المستشفى، والمستوصفات الخارجية[3]،

---

[1] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص104.

[2] جريدة الرقيب، العدد 176، السنة الرابعة، 7- يناير – 1965م، ص2.

الخارجية[1]، ويتردد على المستشفى (300) مريض، يجري فحصهم وعلاجهم عام 1967م[2]، كما زودت المستشفيات بالمولدات الكهربائية، وثلاجات للموتى[3]، وزاد عدد الأَسِرة، وأصبحت بسعة (420) سريراً، بعد إضافة جناح لمرضى السل بسعة (140) سريراً[4].

5- مستشفى البيضاء المدني:

رغم وجود الولايات المتحدة الأمريكية المميز في ليبيا، والتي كانت غايتها المعلنة استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية، إلا أنه كانت لها أيضاً أهدافها البعيدة في الحصول على عقود مميزة للتنقيب على النفط، والحصول على تأييد الليبيين لنظامهم الرأسمالي ضد المد الشيوعي[5]، وفي عام 1958م عرض الاتحاد السوفياتي تقديم المعونات المختلفة إلى البلاد، ولكن لم توافق الحكومة الليبية إلا على بناء مستشفى في مدينة البيضاء[6]، وفعلاً بدأت المعدات تشحن من الشركة الروسية (نوفو روسبيك - Noforospek) وقد تم البناء وفق خرائط معدة من قبل مهندسين معماريين روس، ويحتوي المستشفى على (50) سريراً، معداً بأحدث الآلات والأطباء وأخصائين روس في جميع التخصصات[7]، وتمّ الافتتاح في 15- يوليو- 1965م، ويعتبر أول مستشفى بالمدينة بعد أن أصبحت عاصمة اتحادية[8]، كان أول مدير له باكستاني ويدعى (وصفي حيدر)، وفي عام 1966م أفتتح قسمان بالمستشفى: أحدهما للإسعاف السريع، والآخر عيادة

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4205، 28- يوليو - 1965م، ص2.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4635، 21- فبراير - 1967م، ص3.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4680، 19- أبريل - 1967م، ص1.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص146.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص ص 87- 88.

(6) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص135.

(7) جريدة الرائد، العدد 129، السنة الثالثة، 25- أكتوبر - 1958م، ص1.

(8) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص105.

خارجية، وتم زيادة عدد الأَسِرة إلى (250) سريراً، ويضم المستشفى تسعة أقسام، والعاملون به هم (23) طبيباً وطبيبة، (6) ممرضات باكستانيات، إلى جانب (120) ممرضاً مساعداً وممرضة، وكان قد عالج بقسم الجراحة (7200) مريض عام 1965م، وأجرى (150) عملية للقرحة، كما عالج (15) حالة للسرطان، وأجريت بقسم العيون (950) عملية جراحية، ويحتوي قسم الأشعة على أضخم أنواع أجهزة الأشعة الحديثة، فهي تكشف جميع أجزاء الجسم الداخلية والخارجية باستثناء بعض الحالات النادرة[1].

وقد حددت أوقات لزيارة المرضى من الساعة الرابعة مساء حتى الساعة الخامسة مساء، كل يوم ومنع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (12) سنة من الزيارة[2]، وأعلنت العيادة الخارجية عام 1967م بأن أبوابها مفتوحة دائماً للجميع، وأن الإسعاف السريع مخصص للحالات المستعجلة كالحوادث والإصابات البليغة[3]، وقد عملت بالمستشفى كوادر باكستانية، كأخصائي الجراحة الباكستاني عبد القيوم، ومساعد الجراح مرتضى، وأخصائي التخدير ضياء الرحمن، ومن الممرضين الليبيين (سليمان الغماري) و(عيد شاهين)[4]، وفي عام 1968م تم إنشاء مكتبة طبية بالمستشفى، تضم مراجع طبية وعلمية تبرعت بها وزارة الإعلام والثقافة، وأفلام وثائقية لتحسين الجهاز الطبي والرفع من إمكانياته، وملاعب رياضية للأطباء والعاملين، تبرعت بها وزارة الشباب والرياضة، كما أقيم نادي للأطباء، قامت بتأثيثه وزارة السياحة[5].

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4491، 28- أغسطس – 1966م، ص2.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4205، 28- يوليو – 1965م، ص2.

(3) جريدة الزمان، العدد 510، 7- فبراير- 1967م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4367، 27- مارس – 1966م، ص2.

(5) جريدة الأمة، العدد 226، 3- نوفمبر – 1968م، ص2.

وكان من ضمن العاملين بالإسعاف أواخر الستينات (أحمد العقوري) فني جبس، وتولى إدارة المستشفى (مفتاح الأسطى عمر) ومن ضمن الأطباء (جمعة الجالي)، وأطباء أجانب كطبيب الجراحة الروسي شوماشسكي showmaske [1]، وبحسب سجلات المستشفى فقد ضم كوادر عربية خلال عام (1968- 1969م) كالطبيب بقسم الإسعاف اللبناني (فارس الأطرش) وغيرهم[2]، وقد أزيلت العيادة الخارجية في تسعينات القرن الماضي وحل محلها مستشفى الثورة التعليمي للإسعاف والطوارئ الحالي.

6- مستشفى طبرق:

لقد ساهمت (لاتاس) ومصلحة الصحة المشتركة الليبية الأمريكية بمبلغ (45) ألف جنيه ليبي لتشييد مستشفى طبرق، وخصصت له (45) ألف جنيه ليبي لتجهيزه عام 1958م[3]، أقيم المستشفى على ربوة على شارع متصل بطبرق من الطريق الرئيسي المتجه للجبل الأخضر، وهو عبارة عن بناء مربع الشكل وعلى مساحة أرض واسعة، ويتسع المستشفى لـــ (100) سرير، وبدأ في استقبال المرضى عام 1960م، وقد بلغت تكاليف إنشائه (128) ألف جنيه ليبي، وهو مجهز بأحدث الأجهزة الطبية، وجهاز كهربائي لتصفية مياه البحر، وتحويلها إلى ماء عذب للمستشفى، ومعدات للمطبخ والمغسلة، وهو مخصص لاستقبال المرضى من طبرق والمناطق المجاورة[4]، فالمستشفى القديم في طبرق، كان بجوار الجديد، وقد تم ترميمه من قبل مصلحة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة بمبلغ (20) ألف جنيه ليبي ويسع (85) سريراً[5]، أما المستشفى الجديد فكان

---

[1] مقابلة أجريت مع ابنة أحمد العقوري، موظفة بقسم التخطيط بمستشفى البيضاء، بتاريخ 15- أغسطس – 2016م.

[2] إحصائيات للوفيات بمستشفى البيضاء المدني عن عامي 1968م – 1969م، مكتب الإحصاء، البيضاء.

[3] مجلة المعرفة، العدد 126، السنة الخامسة، 7- مارس – 1958م، ص7.

[4] مجلة المعرفة، العدد 165، السنة السابعة، 18- سبتمبر – 1959م، ص15.

[5] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص104.

يضم ثلاثة أطباء أحدهم فلسطيني والآخران مصريان عام 1964م، فالفلسطيني لبناني الأصل، ويدعى (أكتاف حبشي)، والطبيبان الآخران هما: (محمد قاسم أمين – غبرائيل)، ومن ضمن العاملين بمهنة التمريض في طبرق في الستينات سليمان الشريف– بالخير الحبوني– الدراوي– حسن الحصادي[1]، ويداوم الطبيب الحبشي بالمستشفى حتى الساعة الثانية ظهراً، ومن الممرضين بالعيادة الخارجية عبد الله العوكلي[2]، كما يقوم المستشفى بإجراء عمليات كاستئصال اللوزتين وغيرها من العمليات[3]، ولقد منحت أمريكا في 31– مارس – 1961م وفي الساعة الثامنة صباحاً عن طريق البارجتين الأمريكيتين (متشو وفوكس) بعض الأدوية لمستشفى طبرق[4].

لقد أزيل المستشفى القديم في طبرق ضمن مشاريع التحديث في المدينة، وأقيمت بدل منه حديقة عامة، والمستشفى الآخر استخدم كمدرسة تعليمية تسمى مدرسة المجد[5].

7– مستشفى المرج:

استمر المستشفى القديم العائد للعهد الإيطالي بالعمل (فندق قديم)[6] وقد رمم وجهز بالمعدات بالمعدات لأكثر من مرة، إلى أن تم إعداد بناية حكومية بالمرج عام 1956م لتكون مستشفى عمومي، أما المستشفى السابق خصص مصحة للأمراض العقلية[7]، ويتسع المستشفى لـــ (100)

---

(1) الصافي الشريف خير الله، طبرق عبر التاريخ والذاكرة، بنغازي، الوكالة الليبية للترقيم، ط2، 2014م، ص ص 161– 221.

(2) إذاعة الجبل الأخضر، مقابلة مسموعة مع الطبيب على ما صدناه إدريس، المصدر السابق.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4379، 13– أبريل – 1966م، ص2.

(4) محمد الشح، أحداث ووقائع من تاريخ الجيش الليبي السياسي والعسكري، بنغازي، مكتبة 17 فبراير، د.ت، ص176.

(5) الصافي الشريف خير الله، المرجع السابق، ص ص 220– 221.

(6) عبد العزيز زواوة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص ص 18– 129.

(7) مجلة المعرفة، العدد 71، السنة الثالثة، 27– يناير – 1956م، ص5.

سرير، حتى تعرضت المرج للزلزال عام 1963م، وأصبح بالمرج عام 1964م عنبر يديره طبيب واحد مع عنبر صغير تعمل به ثلاث راهبات[1]، وتم الإعلان عن عطاء لإنشاء مستشفى بسعة (250) سريراً، من خمسة أدوار مساحته (12750م)، يضم مبان للممرضين والممرضات مساحته (950م)[2] (32) مسكن، ووقع العقد في بنغازي في 27- يونيو – 1966م بين المؤسسة العامة لإعادة إعمار المرج، وشركة (جوفاني الإيطالية) وتبلغ تكاليفه (1.530.000) جنيه ليبي، ومدة الإنشاء سنتان، وهو مجهز بكافة الأقسام[3]، ومدير المستشفى الطبيب الباكستاني (محمد ظفر الله)، وقد عمل بقسم الرجال ممرضات إيطاليات[4]، وتم افتتاحه عام 1968م.

8- مستشفى إجدابيا:

كان المستشفى القديم فندق عام 1951م، ويقع بجوار مدرسة الوحدة الآن[5]، ويتسع لـــ (60) سريراً[6]، وقد شيد مستشفى جديد، يوجد به أخصائي للجراحة، وأصبح بإجدابيا خلال عامي 65- 1966م، مستشفيان، و(3) عيادات خارجية، وقد ضمت جميع الأقسام، وكان من ضمن العاملين بالمدينة بهذه المؤسسات الصحية (3) أطباء، (16) ممرضة، (14) ممرض، وبلغ عدد الأسِرة (89) سريراً للكبار، و(3) أسِرة للأطفال، كما بلغ عدد المترددين على الخدمات الصحية بالمدينة خلال عام 1965م، (157) مريضاً، وعدد المراجعين (12710) مراجعاً، وكان قد بلغ عددهم عام 1964م، (145) مراجعاً، كما يحتوي المستشفى على قسم للولادة، وتوجد به (3)

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص146.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4220، 3- سبتمبر – 1965م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4441، 28- يونيو – 1966م، ص1.

(4) جريدة الأمة، العدد 507، 30- يونيو- 1969م، ص2.

(5) مبروكة عبد السلام غومة، المرجع السابق، ص53.

(6) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص181.

قابلات[1]، وفي مايو 1969م، تم افتتاح مستشفى جديد بإجدابيا يحتوي على (200) سرير، موزعة على أقسام الأنف والأذن والحنجرة والباطنية والجراحة والعيون، وأمراض النساء والولادة[2]، وقد وقّع عقده بمدينة البيضاء في 5- ديسمبر – 1966م، وبتكاليف (82.774) جنيه ليبي[3].

9- مستشفى مسة:

يعود للعهد الإيطالي، ويتكون من طابقين، وحالياً هو بجوار المحكمة الجزئية، وقد بلغ عدد الأسِرة به عام 1955م (70) سريراً[4]، وكان الدكتور الألماني (كرايشل) يشرف عليه إضافة إلى مستشفيات درنة وطبرق ومسة، ويزور المستوصفات الخارجية. وقد توفي بطبرق، ضم المستشفى كوادر طبية وطنية، كالقابلة (صالحة منصور البس)، والممرضين والممرضات (عبد الحكيم عبد القوي)، و(فاطمة البشرية)، وراهبات إيطاليات مثل: (أناروستو)، وأطباء كالطبيب (حنا)، والطبيب الإيطالي (وليم سيتي -W.city)، كما تولى إدارته الطبيب الليبي (مفتاح الأسطى عمر)[5]، وخضع المستشفى للتوسيع عام 1967م[6]، وكان يتم الإعلان لتزويد المستشفيات بالأطعمة بشكل يومي، تشمل المواد الغذائية الآتية: أزر- لحم طازج- خضار- حليب، وحطب، ويحرص موظفو الدائرة الصحية العمومية على أن تكون من أجود الأنواع، وتدفع الحكومة بشكل شهري، أو نصف شهري، حيث يقوم مدير المستشفى بتقديم الطلبات[7]، وفي فترة الستينات كان يعلن لتزويد المستشفيات في

---

(1) الجامعة الليبية، المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة إجدابيا، بنغازي، دار ليبيا، 65- 1966م، ص79.

(2) جريدة الأمة، العدد 310، 1- ديسمبر- 1969م، ص1.

(3) جريدة الزمان، العدد 501، 6- ديسمبر – 1966م، ص1.

(4) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص53.

(5) إذاعة الجبل الأخضر، مقابلة مسموعة مع القابلة صالحة منصور البس، المصدر السابق.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4770، 24- يوليو – 1967م، ص4.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 1465، السنة السادسة، 13- أبريل – 1951م، ص3.

المحافظات الشرقية في بنغازي- المرج- مسة- طبرق- إجدابيا بالمواد الغذائية الممتازة، ضمن عطاءات مميزة[1].

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4163، 18- أبريل – 1965م، ص3.

الجدول (12) يوضح تطور عدد الأَسِرة بالمستشفيات

العامة لسنوات 61، 65، 67- 1968م[1]

الموقع	عام 1961	عام 1965	عام 1967م	عام 1968
مدينة بنغازي				
حكومي	458	576	480	511
خصوصي	219	95	90	-
درنة	320	286	-	251
مسة	111	118	-	-
طبرق	143	155	155	178
المرج	103	122	120	121
إجدابيا	56	67	79	88
البيضاء	-	253	354	326

من خلال الجدول يتضح تركز المستشفيات بالمدن الكبيرة بالمحافظات الشرقية، والبالغة (9) مستشفيات عامة، حيث يقاس التغير في الخدمة الصحية على أساس الكم، فكلما زادت المستشفيات عمّت مناطق واسعة ووصلت الخدمات لكل الناس[2]، كما أن المستشفيات عند تصميمها

---

[1] جمعته الباحثة من عدة مصادر المملكة الليبية المتحدة، وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الإحصائيات الليبية للسنوات 1958- 1962م، طرابلس، مصحة الإحصاء، د.ت، ص141، المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية لسنة 1965م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص128.

-المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية لسنة 1967م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص39، المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية لسنة 1968م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص43.

[2] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 289- 291.

يتم مراعاة أن تكون صالحة للتوسع في المستقبل وعلى المدى البعيد، فمثلاً مستشفى البيضاء بلغت مساحته (9) هكتارات[1]، وهذا يمكنه من زيادة الأقسام والتطور للعديد من السنوات، كما افتتحت مستشفيات أخرى في الأبيار عام 1959م[2]، ومستشفى البركة (بنغازي)، بعد وضع أول حجر أساس له عام 1963م، ورصدت له ميزانية خاصة تقدر بمبلغ (20) ألف من مخصصات الخطة الخمسية الثانية وتم افتتاحه عام 1966م، ويتسع لحوالي (250) سريراً، ويضم أقسام الباطنة- الجراحة- العيون- النساء والولادة وغيرها[3].

كما شرع في بناء مستشفى بدرنة عند مدخل المدينة الشرقي بناء مستشفى يضم (270) سريراً عام 1967م، ومن المحتمل زيادتها للضعف[4]، مع إقامة مستشفى كبير مركزي في بنغازي وفق أحدث النظم العالمية يتسع (650) سريراً يكون نواة لكلية الطب، وفق عطاء عالمي[5].

وبذلك فقد وصل عدد الأَسِرة بالمستشفيات العامة بالمحافظات الشرقية عام 1968م (1605) سريراً، وبالمحافظات الغربية (2367) سريراً، في حين بلغت بالمحافظات الجنوبية (299) سريراً وبمجموع (4271) سريراً، في حين بلغت عدد الأسرة بالمستشفيات الأخصائية في برقة عام 1968م (421) سريراً[6]، وعند المقارنة بين (6) مستشفيات في عام 1949م، وقيام الاستقلال الذاتي إلى (10) مستشفيات عامة، وأخرى اختصاصية، نرى ارتباط هذا التقدم الصحي بصفة خاصة بتحسن دخل وموارد الدولة الليبية.

---

(1) أحمد عبد السلام عبد النبي، التركيب المكاني لمدينة البيضاء، جامعة عمر المختار، ط1، 2014م، ص ص 376- 377.

(2) مجلة المعرفة، العدد 148، السنة السادسة، 23- يناير – 1959م، ص4.

(3) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص105.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4635، 21- فبراير – 1967م، ص3.

(5) جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29- سبتمبر – 1966م، ص2.

(6) الهيئة الفنية للتخطيط، الجمهورية العربية الليبية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، 1964- 1968م، طرابلس، د.ر، 1971م، ص45.

وقد أشارت جريدة الأهرام المصرية في عنوانها ليبيا (الصحة بعد المرض)، على التطور الكبير الذي حققته المملكة، وتحولها من دولة مثقلة بتركة الاستعمار من المرض والجهل والانحطاط الصحي متخطية الظروف المالية والاقتصادية إلى دولة أكثر تقدماً من الناحية الصحية والاجتماعية[1].

[1] جريدة الأهرام، تأسست عام 1868م، العدد 29047، السنة الثانية والتسعون، 31- يونيو – 1966م، ص1.

- **ثانياً: المستشفيات التخصصية:**

هي من مراكز الرعاية الصحية والتي تقدم خدماتها للسكان، وتعني بحالات معينة صحية تهم الإنسان والمجتمع، كالأمراض الصدرية المزمنة، وانتشار الأوبئة، وتعتبر من الخدمات العلاجية، والهدف منها هو عندما يتعرض الإنسان إلى مرض معين، أو إصابة بوباء، فلا بد من وجود مؤسسة صحية تلتزم بعرض الحالة على الطبيب، وإجراء الفحوصات ومعرفة كيفية الإصابة[1].

وتعتبر نوع آخر من المستشفيات الحكومية والتي تختص بمعالجة مرض معين داخل المملكة الليبية[2]، بل إنها تقدم كل الخدمات الصحية لشريحة معينة من المجتمع كالأمن والجيش وغيرها، و بمثابة مستشفيات مصغرة يتوافر فيها كافة التخصصات والعلاجات والأدوية[3].

وقد تم إنشاء العديد من المستشفيات التخصصية في المحافظات الشرقية منها:

1- مصحة الأمراض الصدرية شحات:

لقد وضع الملك إدريس حجر الأساس لها في 31- أغسطس – 1954م[4]، حيث تمكنت وكالة التنمية والاستقرار التابعة لبريطانيا من تشييد المصحة بسعة (120) سريراً، مع سكن للموظفين والأطباء، وتقدر تكاليف إنشائها وتجهيزها بمبلغ (300 ألف جنيه ليبي)[5]، وتم الافتتاح بتاريخ 27- يناير- 1962م، وقد أقيمت على مساحة من الأرض تبلغ (11) ألف متر مربع،

---

(1) مازن عبد الحميد الهيثي، المرجع السابق، ص67.

(2) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص112.

(3) مازن عبد الحميد الهيثي، المرجع السابق، ص89.

(4) سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك 1951- 1969م، ج3، المرجع السابق، ص1512.

(5) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن - إبريل – 1960م، المصدر السابق، ص188.

وصممت المصحة على هيئة طائرة بحيث تكون حجرة العمليات في المقدمة، وتمثل حجرة القيادة، والأقسام على اليمين واليسار، هما جناحاها، والممر المؤدي إلى قسم المطبخ، وبجانبه الأيمن والأيسر قاعة للاجتماعات، ومخازن للأدوية، تحيط بها أشجار الصنوبر من كل الجهات، وأماكن جلوس للمرضى والزوار، ويمتاز موضع المصحة بمناخ صحي[1]، وقد عين الطبيب اليوغسلافي ج – بادلين مديراً لمستشفى شحات عام 1964م، كما عملت بالمستشفى بعثة يوغسلافية كاملة ضمت (بتير سانتون p- santon) صيدلي، و(مايدة بيوسا – m-pusa) مساعدة صيدلي، و(زوريكا H-Zoreka) كبيرة الممرضات، و(فنيكا –R-fanka) ممرضة، (فولينا بوجانا – f.pojana) ممرضة، أندجيكو – K-Anjeko) مساعد تحليل، و(كابلانكا – K Planka) مساعدة تحليل[2]، ثم عين مدير أخر للمستشفى عام 1967م، وهو يوغسلافي، ويدعى (ميلاي كوش – m- kosh)[3]، وعندما زار وزير الصحة المصحة عام 1967م، طالب بتوفير العلاج الطبيعي والتغذية، كما طالب بتركيب جهاز راديو للاتصال[4]، وتم توفير أجهزة التلفزيون في قسم الرجال والنساء[5]، وهو يستقبل المرضى من جميع أنحاء ليبيا.

2- مصحة القوارشة للأمراض الصدرية:

تم افتتاح مصحة القوارشة يوم السبت 29- سبتمبر – 1966م، والقوارشة مديرية تابعة لمتصرفية بنغازي، ونقل إليها مرضى المصحة الموجودة في مستشفى بنغازي، وصمم المبنى في

---

(1) وزارة الصحة، الحكومة الليبية المؤقتة، مستشفى شحات لعلاج الدرن والأمراض الصدرية، د.ص.

(2) وثيقة رقم (100) بخصوص الأطباء اليوغسلاف، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79، موضوعها موظفو الولايات.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4877، 30- نوفمبر- 1967م، ص1.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4868، 19- أبريل – 1967م، ص1.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4767، 20- يوليو 1967م، ص2.

بيئة تمتاز بالهواء الطلق وبعيداً عن الضوضاء، وهي تضم عدة أقسام وتتسع لـــ (170) سريراً[1]، وقد روعي في المبنى أحدث المواصفات والنظم الصحية سواء في الموقع، أو عنابر المرضى، وصالات الأكل ودورات المياه، وغيرها من المرافق الصحية[2]، ويضم المستشفى أقساماً للرجال والنساء، وتعمل به (33) ممرضة باكستانية[3]، وقسم خاص لجراحة الصدر[4]، وكان تولى إدارته الطبيب الليبي عبد الواحد خليل[5].

3- مصحة درنة للأمراض الصدرية:

في عام 1956م استلم المستشفى العسكري بدرنة، وتم استخدامه لإيواء المصابين بالأمراض الصدرية[6]، وقد استقر العمل بالقسم السابق، حتى تم افتتاح مصحة درنة للأمراض الصدرية، وتتسع المصحة (100) سرير عام 1966م[7]، وعمل بها أطباء باكستان وأسبان[8].

4- مستشفى جراحة الحوادث المستعجلة بنغازي:

اقترح وزير الصحة العامة (عمر جعودة) تخصيصه للجراحة المستعجلة، إلى جانب الجراحة العامة بمختلف أنواعها، وقد أبرم اتفاق مع الحكومة اليوغسلافية لتزويد المستشفى بعدد (40) طبيباً وفني، للعمل بكافة التخصصات، وخصص المستشفى للجراحة العامة وجراحة

---

(1) جريدة العمل، العدد 334، 26- سبتمبر – 1966م، ص4.

(2) جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29- سبتمبر – 1966م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4455، 15- يوليو – 1966م، ص2.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص116.

(5) رسالة نقل محمد جبران مساعد مصور أشعة للعمل بمركز مكافحة الأمراض الصدرية بنغازي بتاريخ 5- أبريل أبريل – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79، موضوعها موظفو الولايات.

(6) مجلة المعرفة، العدد 71، السنة الثالثة، 27- يناير – 1956م، ص5.

(7) جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29- سبتمبر- 1966م، ص2.

(8) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص116.

الحوادث، والعلاج الطبيعي، والتأهيل[1]، ووضع له حجر الأساس عام 1965م، وهو يضم (220) سريراً، وينتهي العمل به في مايو 1967م[2]، وتم تركيب أجهزة أشعة حديثة مع تجهيز غرفة تحميض الأفلام أتوماتيكياً[3]، وهو يعتبر أكبر مركز جراحي في ليبيا في ذلك الوقت، ضم ستة أقسام إضافة للأقسام السابقة، الجراحة التجميلية والإسعاف السريع والعيادات الخارجية[4].

كما أقيم قسم خاص بالأمراض الصدرية بمبنى منعزل بضواحي طبرق عام 1956م[5]، وتضم المرج مصحة لأمراض الصدر[6]، ولمكافحة (مرض السل)، وهما ذو امكانيات ضعيفة.

ب. مراكز التدرن الرئوي في برقة:

لقد وضعت المملكة خطة متوازية لمكافحة أمراض التدرن، وكان رئيس قسم مكافحة التدرن الطبيب الليبي (عثمان الكاديكي)، وتهدف هذه الخطة إلى إنشاء مراكز للتدرن الرئوي في كل أنحاء المملكة، ومن بين هذه المراكز التابعة لبنغازي:

1- مركز التدرن (بنغازي):

يعتبر مركز بنغازي للتدرن هو الفرع الرئيسي بالمحافظات الشرقية، ويشرف عليه الطبيب الليبي (عثمان الكاديكي)، يقدم المركز خدماته بالمجان، وتتوفر فيه أجهزة التصوير السينية الحديثة، والمعامل المجهزة، واللقاحات ذات الجودة العالية، كما يتوفر بالمركز طبيب وفني أشعة تصوير، وأخصائي معمل، وممرضون وممرضات للتلقيح، ونظراً للعادات الاجتماعية خصصت أيام الأحد

---

(1) جريدة الأمة، العدد 212، 7- أغسطس – 1968م، ص2.

(2) جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29- سبتمبر- 1966م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4767، 20- يوليو – 1967م، ص2.

(4) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص116.

(5) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص5.

(6) الناجي فرح الورفلي، المدينة الخضراء المرج، مجلة المعلم، معهد المعلمين، العدد3، السنة الخامسة، نظام المعارف برقة، مارس، 1957م، ص17.

والأربعاء لمراجعة النساء، تتولى فتيات التصوير، والتطعيم، والعلاج لهن، ولتنظيم طريقة المراجعة واستقبال المرضى، فإنه تقدم كروت خاصة بحالة المريض مرفقة بصورة أشعة إلى مسؤولين في قسم ثانٍ، يوجد به مجموعة من الأطباء لقراءة صور الأشعة، ويضم المركز مكتب تابع لمنظمة الصحة العالمية، ومهمته استشارية، ويصدر تقريراً، إما أن تكون معافى، أو أنك تحتاج الدخول لمصحة شحات لإجراء الجراحة[1]، وفي عام 1963م، ألحقت بالمركز وحدات طبية متنقلة مزودة بأحدث وسائل التشخيص والعلاج[2].

2- مراكز مكافحة التدرن في الجغبوب - طبرق - إجدابيا - البيضاء - درنة:

لقد رأى مركز التدرن الرئيسي (بنغازي) أن تكون هناك مراكز في أحسن المواقع الصحية، بحيث يصبح لكل مدينة مركز على حدة، والغرض من إنشائها هو مكافحة التدرن، وتمكين المواطن من العلاج في مكانه، دون تكبد مشقة السفر للمدن البعيدة، على أن يتم تزويدها بالأدوية والآلات العلاجية، وتتولى هذه المراكز مهمتين علاجية ووقائية، يقوم كل مركز بتطعيم المواطنين ضد التدرن[3].

وفي عام 1968م أفتتح مركز التدرن بالجغبوب، وكان يضم مكاتب للإدارة وغرفة تحليل، وكشف، وحجرات صيدلة، وولادة، وأقسام أخرى، مع بيوت خاصة بالممرضات والفنيين والأطباء، ويحتوي المركز على أحدث العلاجات، تلاه في الافتتاح مركز طبرق والذي يحتوي على (200) سرير بأقسامه الملحقة، ويضم أعضاء من كبار الأخصائيين، وعدد من الأطباء والفنيين عددهم (20) شخصاً، ثم افتتح مركز تدرن إجدابيا، وهو مزود بأحدث المعدات والآلات الطبية، ومن بين الآلات: آلة تصوير للأشعة من أحدث طراز، وتبلغ قدرتها التصويرية بمعدل (240) صورة في

---

[1] جريدة الأمة، العدد 221، 8- أغسطس - 1968م، ص2.

[2] مجلة المعرفة، العدد 226، السنة التاسعة، 12- يناير- 1962م، ص16.

[3] جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29- سبتمبر - 1966م، ص2.

الساعة، كما احتوى مركز تدرن البيضاء على نفس الجهاز، حيث تم افتتاح المركز بحضور مدير مستشفى البيضاء (مفتاح الأسطى عمر)، كما افتتح مركز تدرن في درنة جميع المراكز تم افتتاحها في شهر رمضان عام 1968م[1].

ج. المستشفيات العسكرية:

لتكوين جيش منظم، لا بد أن نحصل على جنود أصحاء، ولذلك ففي كل جيوش العالم هناك صنف يسمى (الخدمات الطبية)، وهي التي تتولى الاهتمام بأماكن تواجد الجنود، وهو ما يسمى (بالصحة العسكرية)[2]، وتعرف المستشفيات العسكرية بأنها: تنشأ في الأماكن التي تكثر فيها تحشرات الجنود، وهي إما ثابتة وتدعى مستشفيات قاعدة، أو متنقلة وتدعى مستشفيات الميدان، يدير المستشفى العسكري (طبيب أول)، ويساعده في الإدارة (ضابط حربي)[3]، وتتولى المستشفيات العسكرية تقديم الخدمة لمنتسبي القوات المسلحة وهي موجودة بمدن برقة في بنغازي ودرنة وطبرق ومنها:

تم إنشاء مستشفى للجيش في بنغازي (بنينا) بين السلماني وراس اعبيده عام 1960م، وهو مزود بأحدث الأجهزة والمعدات[4]، يضم المستشفى (50) سريراً، مقسمة على عدة أقسام كالباطنة، والعيون، والمرارة، والصدر، والجراحة، مع مخزن للأدوية، ومعمل للتحليل ومستوصف، بالإضافة لأعمال تتعلق بالتمريض[5]، وقد عمل به منذ عام 1959م بالجيش الليبي أطباء أتراك، ووجهت

---

(1) جريدة الأمة، العدد 307، 27 – نوفمبر – 1968م، ص2.

(2) كاليونجيس، الصحة العسكرية، مجلة الجيش عسكرية – ثقافية – علمية، تصدرها رئاسة أركان الجيش الليبي كل ثلاثة أشهر، العدد 12، نوفمبر – 1963م، ص36.

(3) سليم مانع، التشكيلات الطبية في الجيوش الحديثة، مجلة الجيش، العدد 1، السنة الأولى، 25– يوليو، 1957م، ص43.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 188، السنة الثامنة عشرة، 28– أغسطس – 1960م، ص2.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص111.

وزارة الدفاع رسالة من مدينة البيضاء رقم 1402/ 26/ 12، والمؤرخة 4- أبريل – 1964م والمتعقلة بالموافقة على عقود الأطباء الأتراك العاملين بالجيش، وهم كمال أولو – سيزاي كزالين – حسين آجار – أحمد كاراخيل[1]، وبلغت الخدمات الصحية المخصصة للجيش حسب ميزانية عام 64- 1965م (55) ألف جنيه ليبي[2]، وفي عام 1968م صدر قرار باعتبار مشروع المستشفى العسكري، وثكنات الجيش الليبي بحي الوحيشي، من أعمال المنفعة العامة، والتي كانت تشغله السلطات البريطانية بمقتضى المعاهدات والمعروف باسم (معسكر ويفل)، وباعتبار صلاحيته من الناحية الصحية، فقد أقيم عليه مشروع مستشفى عسكري مزود بمرافقه الضرورية بمساحة (471.699.90) كم[3].

د. مستشفيات التأمين الاجتماعي:

ارتبط هذا النوع من المستشفيات بقانون التأمين الاجتماعي، والذي خضع للمساعدة الفنية في أغسطس عام 1957م، وذلك بالتعاون بين الحكومة الليبية، والمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي، والذي تولته منظمة العمل الدولية وضم الكثير من الخبراء من اليونان- مالطا- المملكة المتحدة[4]، وصدر القانون رقم (53) لسنة 1957م، وهو خاص بالتأمينات الاجتماعية، والهدف من إنشائه هو حماية العمال والمستخدمين، في حالة المرض، وإصابات العمل، والولادة، والعجز، والشيخوخة، والبطالة، وأوضح القانون أن التأمين إجباري على جميع الأشخاص العاملين بموجب عقد كتابي أو شفهي، احتوى الباب الرابع من القانون على بند للمساعدات في حالة المرض، وتأمين

---

[1] وزارة الدفاع البيضاء، رسالة الموافقة على عقود أطباء أتراك بتاريخ 14 – أبريل – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

[2] محمد الشح، مرجع سابق، ص214.

[3] الجريدة الرسمية للملكة الليبية، العدد 24، السنة السادسة، 30- مايو – 1968م، ص11.

[4] الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، 1959م، المصدر السابق، ص8.

العناية الطبية بمقتضى نظام تأمين المعاش[1]، ففي حالة الشيخوخة لا بد من الاشتراك لمدة (250) إسبوع، وحالات الولادة لمدة (6) أسابيع لسنة[2].

وفي عام 1962م صار كادر المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي، يضم أطباء وموظفين منهم (730) موظفاً، (60) طبيباً وصيدلانياً موزعين على المكاتب الرئيسية والفرعية في ليبيا، كما يضم القسم الإداري «قسم طبي» يدرس مشاريع المستشفيات والعيادات واحتياجات المؤسسة للأطباء، أو الصيادلة، والعلاج بالخارج، كما تزود الصيدلية التابعة جميع الفروع الصحية التابعة لها بالأدوية، ومراقبة عملية صرفها، وتتعاقد المؤسسة مع أطباء عالميين كطبيب العيون (الهادي الرايس)، لإجراء العمليات المستعصية[3]، ومن المؤسسات الصحية التابعة لمؤسسة التأمين في برقة:

لقد تم افتتاح مستشفى للتأمين الاجتماعي في بنغازي عام 1965م، وهو يتسع لـــ (125) سرير منها (25) سريراً للأطفال و(100) سرير للأقسام الأخرى، وتولت المؤسسة تأثيثه وتجهيزه[4]، وهذا المستشفى يقدم خدماته لكل المؤمن عليهم، وبكافة التخصصات، فالعيادة تعمل من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى السابعة مساء، وتجري بالمركز عمليات جراحية بسيطة، أما العمليات الأخرى فإنها تُحال إلى مستشفى بنغازي المدني، أو الأدفنست، أو البلدية، والمؤسسة تفضل التعامل مع المستشفى المدني، وذلك بسبب قلة التكاليف، حيث يستأجرون سرير الدرجة الأولى (140) قرشاً، والدرجة الثانية (70) قرشاً، أما المستشفيات الأخرى فقيمة الاستئجار تصل

---

(1) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 247- 248.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4514، 23- سبتمبر – 1966م، ص3.

(3) مجلة المعرفة، العدد 318، 30- يوليو – 1965م، تاريخ ليبيا من خلال مجلة المعرفة، طرابلس، دار الفرجاني، ط1، 2015م، ص66.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7694، 21- مارس – 1966م، ص2.

إلى (جنيه) للسرير، فالمستشفى يحتوي على (17) عيادة، يعمل بها (24) أخصائي وطبيب، كما توجد مستوصفات في كل من البركة- درنة- المرج- البيضاء- طبرق- إجدابيا- جالو والكفرة، يعمل بها (18) طبيباً[1].

وفي 11- نوفمبر – 1968م تم افتتاح مستوصفات جديدة في السلماني بنغازي، وبدأ في استقبال المؤمن عليهم، وحددت مواعيد يومية ما عدا الجمعة، في الفترة الصباحية من التاسعة صباحاً حتى الثانية عشر ظهراً، والفترة المسائية من الرابعة إلى السادسة مساءً[2]، ونظام العلاج بالمؤسسة يعرض المريض على الطبيب العام، الذي يحوله للأخصائي عند اللزوم وللحالات الطارئة خصصت أرقام تليفونية 3348 و3512[3].

قامت المؤسسة بافتتاح مستشفى للتأمين الاجتماعي في منطقة الفويهات يوم السبت 29- مارس-1969م، ويضم (100) سرير، وصيدلية، ومخازن، وعيادات خارجية، مع أقسام متنوعة في الجراحة العامة- والنساء- والولادة، والأطفال، والأشعة، وقسم للتحليل وغيرها من الأقسام الخاصة بالعلاج الطبيعي، وبنك للدم، ويعمل به (25) طبيباً، وعدد من الممرضين والممرضات، وقد بدأ في استقبال المرضى بصورة جزئية في 25- ديسمبر- 1968م[4]، وبلغ عدد المسجلين في التأمين الاجتماعي حتى نهاية ديسمبر 1964م عدد (235) ألف عامل، كما يبلغ عدد المترددين على مستوصفات المؤسسة للعلاج حوالي (50) حالة يومياً، ناهيك عن حالات الإيواء بالمستشفيات الحكومية والمصحات الخاصة على نفقة المؤسسة حوالي (8) آلاف حالة سنوياً[5].

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 294، 12- نوفمبر – 1968م، ص2.

(2) جريدة الأمة، العدد 294، 12- نوفمبر – 1968م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4514، 23- سبتمبر – 1966م، ص3.

(4) جريدة الأمة، العدد 399، 27- مارس- 1969م، ص4.

(5) مجلة هذه ليبيا، المصدر السابق، ص125.

لم تكن هذه المستشفيات التخصصية الوحيدة، بل كانت هناك مستشفيات خاصة بالأمراض العقلية في المرج، والذي كان يضم (109) حالات عام 1959م[1]، وفي عام بلغت سعته (104) سريرا[2].

وفرت وزارة الصحة مستشفيات متنقلة وهي نوع آخر، وقدمت السويد اقتراح لبناء مستشفى متنقل يضم (8) أقسام هي: التعقيم – غرفة عمليات – صيدلية – مختبر – وتبلغ مساحته (96م)، والشركة المقترحة للمستشفى هي: (1– ك– والنبرع بنون لند – اكسبورت ديبر)، وهذا الاقتراح تم في 12– سبتمبر– 1953م، وذكر منه أن المستشفى ذو تكاليف بسيطة، وباعتبار أن الدولة الليبية غير قادرة على بناء مستشفيات لأسباب اقتصادية، فإنه يستخدم لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، وأنه سيتم تسليمه قرب الميناء ببنغازي، والتحضير لذلك يستغرق شهرين، كما ضم الاقتراح قوائم بأنواع الأدوية[3]، إضافة إلى وجود عيادات متنقلة لطبابة الأسنان والتي تعمل بالمناطق الريفية لعلاج جميع سكان برقة[4].

---

[1] فجرية خليفة حمد العبار، تقويم السياسات الصحية في ليبيا، 1969– 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور: أحمد الزروق، بنغازي، كلية الاقتصاد، علوم سياسية، 2016م، ص65.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الاحصائيات الليبية للسنوات 58– 1962م، المصدر السابق، ص141.

[3] اقتراح لبناء مستشفى متنقل من السويد في بنغازي، بتاريخ 12– سبتمبر– 1953م، وثيقة غير منشورة، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الملحق العاشر.

[4] وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص106.

- **ثالثاً: المراكز الصحية:**

إن المراكز الصحية هي مؤسسات تقدم خدمات صحية، ولكن بمستوى أقل عن المستشفيات، فهي مؤسسة مصغرة تمتاز بأنها أكثر انتشاراً في المدن والقرى والأرياف، والمناطق النائية، فهي لا تضم صالات كالعمليات والتدخلات الجراحية، بل تهتم بتحويل الحالات المرضية لإكمال العلاج النهائي.

تضم المراكز الصحية (مراكز الأمومة والطفولة) والتي تحتل شريحة مهمة من شرائح المجتمع (الأم والطفل)، وهو هدف من أهداف المجتمعات المتحضرة لتوفير مجتمع سليم خالي من الأمراض، فالطفل سيكون من قادة المجتمع، ولذلك توفر هذه المراكز اللقاحات الخاصة بالأم طوال فترة الحمل وبعده[1]، من رضاعة، ومتابعة للأطفال قبل دخول المدرسة، ومن ضمن أعمال المراكز إرسال الزائرات الصحيات إلى المنازل لتثقيف الأمهات، وتلقي الإرشادات الصحية الخاصة بتناول الأغذية الصحية الغنية بالفيتامينات، وهي بدون مقابل، وبرسم بسيط، وفي النهاية يتم تحويل تقارير المراكز الصحية إلى نظارة الصحة، وبدورها إلى نظارة، أو وزارة الشؤون الاجتماعية[2].

كما تعني هذه المراكز برعاية طبقة واسعة من المجتمع، وهي طبقة طلاب وتلاميذ المدارس، فهي ترعاهم وتقدم لهم الرعاية والأغذية وإجراء الفحوصات الدورية[3].

لقد رأت البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1959م ضرورة الاهتمام بالصحة الوقائية، والمتمثلة في صحة الأطفال والأمهات، وأن تدمج المراكز في شكل موحد لخدمة المدن والقرى وخصصت لهذا المشروع (140) ألف جنيه ليبي ضمن خطة خمسية صحية[4].

---

(1) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص ص 85، 88.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 166، السنة الثامنة عشر، 1- أغسطس – 1960م، ص5.

(3) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص88.

(4) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن – ديسمبر- 1959م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، د.ت، ص72.

ولأجل وصول الخدمات الصحية لكل فئات المجتمع تم إنشاء العديد من المراكز الصحية في برقة، والتي تمت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ويهدف هذا البرنامج إلى العناية التي تسبق الولادة، وبعدها في البيت والمركز، وتشمل كذلك العناية بصحة الأطفال التي تسبق دخولهم المدرسة، وتعليم الأمهات المحافظة على البيئة، وكيفية طبخ الحليب، والتغذية، ليكتسبوا المناعة ضد الأمراض المعدية، ومعالجة بعض القضايا التي تتعلق بالخدمات الصحية كتدريب القابلات وإلحاقهن بالمراكز الريفية، وضم الفريق في برقة الدكتور « فريد علي » من الجمهورية العربية المتحدة، والممرضتان فوزية حافظ، و« خيرية أوربلي »[1] ومن أهم المراكز الصحية في برقة:

1- المركز الصحي للأمومة والطفولة بنغازي « البركة »:

تم تأسيسه بالتعاون مع نظارة الصحة في برقة، ومنظمة الصحة العالمية عام 1956م[2]، وقد خصص له اعتماد في ميزانية 56- 1957م بمبلغ (17) ألف جنيه ليبي[3]، ويُطلق عليه اسم آخر « مركز تغذية طفولة بنغازي » ويهدف المشروع لوضع حلول لمشاكل سوء التغذية، وتشرف على المركز الممرضة (سابيل ساكر- Spel. skir) وهي تتبع القسم الصحي للخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، وهي تتولى مهمة إرشاد الأمهات لتناول الغذاء الجيد وإعداده، مع الدكتور (وينتزل - Wentazel) أخصائي الولادة، بالمستشفى المدني بنغازي، كما عينت منظمة الصحة العالمية الممرضة (نيواتا أكيان - Nuta akean) مسؤولة عن المركز تساعدها ممرضات ليبيات، وتتولى توجيه الأمهات سواء على انفراد، أو بشكل جماعات لتعليم كيفية إعداد الحليب والأغذية والخضراوات وكيفية إعطاء الأدوية للأطفال[4]، ويقوم صندوق الأمم المتحدة للأطفال بتقديم

---

[1] الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، 1959م، المصدر السابق، ص ص 21- 22.

[2] مجلة المعرفة، العدد 138، السنة السادسة، 22- أغسطس -1 1958م، ص5.

[3] المملكة الليبية، مجلة المرشد الليبي، المصدر السابق، ص120.

[4] مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص5.

المعدات، والحليب المجفف، وأقراص زيت السمك والصابون والبنسلين[1]، ويعمل المركز على تشجيع الزراعة البيتية، ويشرف على هذا البرنامج (مفتاح محمد بشارة) الذي يعمل على تعليم العائلات كيف تزرع الخضراوات كالطماطم والفاصوليا والجزر، وتقوم نظارة الزراعة في برقة بتوفير البذور، وقد وصل عدد الزائرين للمركز خلال شهر واحد (الفا شخص) عام 1958[2] – وألحق بالمركز سنة 1967م فصل لإخراج شباب مؤهل كل سنة في التمريض بعد إجراء عمليات توسيع بالمركز[3]، وهذا يدل على زيادة تقبل الناس وزيادة الوعي الصحي.

2- المركز الصحي للأمومة والطفولة المرج:

يقع المركز على الجانب الغربي من المدينة، حيث الموقع الممتاز والهواء الطلق، والطبيعة الخلابة، وقد قامت بتأسيسه مصلحة الخدمات المشتركة الليبية الأمريكية عام 1958م، وتشرف عليه الدكتورة (ترودشوك – trodoshok) مديرة المركز، وهي تتولى بنفسها الإشراف، وإلباس الأطفال وطبخ الطعام لهم، يشتركن معها ممرضات تقدمن نصائح للأطفال، على طريق العناية بالأسنان والمحافظة على نظافتها[4].

وذكرت جريدة طرابلس الغرب في نشرها لأعمال منظمة كير الأمريكية والتي أفادت عن مراكز الأمومة والطفولة خلال عام 1958م، أن هناك تحسناً ملحوظاً في أعمار وأوزان الأطفال[5]، ويزور المركز كل يوم عدد كبير من الأمهات مع أطفالهن وفي حالة احتياج الأم للعلاج، فإن مديرة المركز تحملها توصية للمستشفى الحكومي بالمرج، لتحصل على أفضل عناية، وتقوم أيضاً

---

(1) الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، 1959م، المصدر السابق، ص22.

(2) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص5.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4662، 21- إبريل – 1967م، ص1.

(4) مجلة المعرفة، العدد 165، السنة السابعة، 18- سبتمبر – 1959م، ص5.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 567، السنة الثالثة عشرة، 14- ديسمبر – 1958م، ص2.

ممرضتان بزيارات للبيوت، لتقديم الإرشاد الصحي للأمهات، ويقدم المركز الحليب المجفف إلى الأمهات من منظمة كير الأمريكية[1]، وبعد حدوث زلزال المرج عام 1963م، توقف المركز عن العمل، واستؤنف فيما بعد العمل به عام 1967م[2].

3- المركز الصحي للأمومة والطفولة درنة:

يقع المركز في محلة بو منصور في درنة شرقاً[3]، وفي عام 1967م كان المركز يزود بالمواد الغذائية عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية بوزارة العدل[4]، وكانت تديره آنسة ليبية تعاونها مجموعة من الممرضات، كن تلقين تعليمهن من معهدي طرابلس وبنغازي[5]، وهذا يدل على بروز العنصر الوطني في إدارة مثل هذه المراكز بعد أن كانت مقتصرة على العناصر الأجنبية.

لقد اتجهت المملكة الليبية إلى نوع جديد من المراكز الاجتماعية والصحية، وقد أقيم أضخم مركز صحي في أفريقيا في ذلك الوقت عام 1965م، وهي مراكز مخصصة برعاية الأسرة في ليبيا، وقد تعاقدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع خبيرات عالميات في الشؤون الأسرية والاجتماعية، وتعتني هذه المراكز بأطفال النساء العاملات، كما أمدته الوزارة بالأثاث والأجهزة والأدوات الخاصة[6] به، ومن هذه المراكز الخاصة، برعاية الأسرة والطفولة في برقة:

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4662، 21- أبريل - 1967م، ص1.

(2) مجلة المعرفة، المصدر السابق، ص5.

(3) امراجع محمد الخجاج، مدينة درنة، دراسة حصرية، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط1، 2008، ص27.

(4) جريدة الأمة، العدد 333، 31- ديسمبر - ص4.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4635، 21- فبراير - 1967م، ص3.

(6) جريدة الطليعة، جريدة إسبوعية، العدد 234، السنة السابعة، 21- سبتمبر -1965، ص2.

أ. المركز الاجتماعي لرعاية الأسرة والطفولة بنغازي (رأس عبيدة):

أفتتح المركز عام 1966م، ويهدف إلى خدمة الأمهات العاملات والأُسر الكبيرة، وذلك بإنشاء قسم للحضانة النهارية للأطفال من عمر (3- 6) سنوات، ويتلقى الأطفال بالمركز رعاية تربوية سليمة، ويقومون بممارسة ألعاب مختلفة، تناسب أعمارهم، ويحصلون أيضاً على رعاية اجتماعية وصحية وواجبات غذائية[1]، وتقوم الرعاية الصحية فيه على الكشف الطبي العام في فترات دورية ومراقبة النظافة الشخصية، ويحقق المركز هدف آخر وهو تعليم الأمهات والفتيات، فتقبل الأمهات بالقسم المسائي، والفتيات بالقسم النهاري، وتتلقى المنتسبات نشاطات مختلفة كالخياطة والتفصيل، وتعلم الطرق الاقتصادية في الكي والغسيل، ولتوعية الأم تقوم الاخصائية الاجتماعية بالتعاون مع الممرضة على وضع برنامج يهدف لتعليم الأمهات الموضوعات الصحية الخاصة بالتغذية السليمة، ورعاية الطفل، والعناية بالحامل[2]، مع استشارات في الحياة الزوجية، ويستقبل المركز من الأطفال من (150- 200) طفل وطفلة يومياً من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى الثالثة مساء[3]، وكان من ضمن موظفاته الآنسة (نجاة طرخان)، والتي عينت بتاريخ 23- يوليو- 1966م، كمساعدة لمدير المركز الاجتماعي بنغازي من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية[4].

2- المركز الاجتماعي لرعاية الأسرة والطفولة درنة:

بدأ المركز في درنة في استقبال وقبول الطلبات في أول ديسمبر عام 1968م[5]،

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4422، 6- يونيو – 1966م، ص2.

(2) عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص ص 193- 194.

(3) جريدة برقة الجديدة، المصدر السابق، ص2.

(4) أحلام الطاهر الأحرش، المرجع السابق، ص168.

(5) جريدة العمل، د. ع، 20- سبتمبر – 1968م، ص2.

الجدول رقم (13) يوضح مراكز رعاية الأمومة والطفولة في المحافظات الشرقية عام 1969م[1].

المركز والمدينة	العدد	المركز والمدينة	العدد
سيدي خليفة – بنغازي	1	قمينس– بنغازي	1
البركة – بنغازي	1	إجدابيا	1
أبو زغيبة – بنغازي	1	البيضاء	1
الصابري – بنغازي	1	سوسة	1
شارع طلمينا – بنغازي	1	شحات	1
بنينة – بنغازي	1	درنة	2
سيدي خليفة – بنغازي	1	طبرق	1
سلوق – بنغازي	1		

عند الاستقلال كان يوجد مركزين في بنغازي ودرنة تم تأسيسهما عن طريق الصليب الأحمر البريطاني، وفي عام 1969م أصبح عدد المراكز الخاصة بالأمومة والطفولة (16) مركزاً، فأغلب المراكز تأسست بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية، وبفضل صادرات النفط، وأشرفت هذه المراكز على إرشاد الأم لنظافتها ونظافة أطفالها، ومتابعتها من حيث الوزن وإجراء الكشوفات الطبية، كما تقوم بالتطعيم ضد أمراض الدفتيريا – الخناق – الدرن الرئوي – الجدري وغيرها[2]، وهي تنتشر في كل الأحياء السكنية لضمان حصول كل العوائل على الخدمات الصحية[3].

والجدير بالذكر أنه توجد مؤسسات للرعاية الصحية الاجتماعية كدور العجزة والحضانة الخاصة بالأطفال، ففي دار حضانة بنغازي، والتي توجد بأحد أجنحتها عيادة مزودة بالأدوية وكافة

---

[1] جريدة الأمة، العدد 393، 20– مارس – 1969م، ص2.

[2] جريدة الأمة، المصدر السابق، ص2.

[3] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص88.

المعدات الطبية، وحجرة لتحضير وجبات الطفل الرضيع، وكذلك حجرة عزل للمرضى خوفاً من العدوى، كما جعل من أهم شروط القبول بها ضرورة إحضار شهادة تثبت بأنه خال من الأمراض مع صورة للأشعة[1].

ولا يمكن إغفال علاقة مراكز الأمومة والطفولة بالمدارس، فقد أقيمت مراكز خاصة بالصحة المدرسية في كل أنحاء المملكة.

▪ الصحة المدرسية:

إن اهتمام الوزارة بصحة التلاميذ وسلامة أبدانهم له أثر كبير على التحصيل عندهم، فالطالب الذي يتمتع بصحة جيدة يكون أقدر على متابعة الدراسة من الطالب الضعيف، ولتحقيق ذلك لا بد من تقديم الرعاية والعناية الصحية لهم، وقد عرفت الصحة بأنها حالة من التكامل الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي وليس مجرد خلو من المرض[2].

ولما كانت الوقاية من الأمراض المعدية، ومنع وقوعها من أهم أهداف الصحة المدرسية[3]، قامت الحكومة الليبية بتوفير برنامج كامل وشامل في جميع المدارس الليبية لإنتاج جيل صالح تتوفر فيه الصحة الكاملة والنمو التام، وخلال عام 1952م، ففي منطقة الفائدية مثلاً كان يقوم ممرض بفحص طلبة المدرسة، بناء على تعليمات طبيب القرية، لحماية التلاميذ من الأمراض المعدية، كما كان يزور المدرسة طبيب بريطاني، تم تكليفه من النقطة الرابعة لفحص الطلبة وصرف الدواء المناسب لهم ضد التدرن الرئوي[4]، وفي عام 1954م قامت الطبيبة البريطانية

---

(1) سلمى الحوات، دار الحضانة في بنغازي، مجلة المرأة، مجلة شهرية، طرابلس وزارة الإعلام والثقافة، العدد 12، السنة الرابعة، 5- ديسمبر – 1968م، ص13.

(2) هالة مصباح البناء، الإدارة المدرسية المعاصرة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص166.

(3) جودت عزت مطوي، الإدارة المدرسية الحديثة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط7، 2013م، ص192.

(4) نظارة المعارف، مدرسة الفائدية الأولية، تقرير شهري إلى مفتش المعارف بمنطقة الجبل الأخضر بتاريخ 27 – فبراير – 1952م، وثيقة منشورة، فضل علي محمد، الفائدية، القاهرة، دار الصالح، ط1، 2018، ص60.

(نيكولابيدس–Necoli peds) بزيارة لمدارس درنة، ومرادة، وطبرق لتطعيم جميع طلاب مدارس برقة[1]، أما في قرية مسة ففي أواسط الخمسينات فإن النقطة الرابعة قامت بزيارة لمدارس برقة ومن ضمنها مدرسة مسة، وتم رش الطلاب بمادة (د. د.ت)، وتعفير ملابسهم من الداخل والخارج ضد مرض التيفوس، ومحاربة هذه الحشرة، ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن الدولة في فترة الخمسينات لم تكن لها قدرة على مواجهة الأمراض، وبالتالي فإن برنامج الصحة المدرسية مرتبط بفرق مكافحة الأمراض المستوطنة كالتراكوما، والتدرن الرئوي، وغيرها، كما قام قسم الصحة برش تلاميذ مدرسة الفائدية بمادة د. د. ت وتطهير حجراتها بمطهر سائل عام 1955م[2].

لم تهمل المملكة الصحة المدرسية فسنّت لائحة عام 1961م، منحت في مادتها الأولى أحقية مدير الصحة بالولاية، أو من ينوب عنهم من الأطباء زيارة أي مدرسة، وفي أي وقت يراه مناسباً، لإجراء الكشف الطبي على الطلبة والموظفين، والكشف على الأغذية، وأخذ العينات للفحص وإتلاف غير النافع للاستخدام، أما المادة الثانية منحت صلاحيات لمدير الصحة عند انتشار الأمراض لتعقيم وتطهير الملابس والأمكنة، ومنع حضور الطلبة بل وحتى إغلاق المدرسة مع رفع التفاصيل لناظر الصحة، يشرح فيه حالة المدرسة الصحية أو المعهد، مع إيضاح الإجراءات كالكشف الإلزامي على جميع الطلبة والموظفين قبل بدء السنة الدراسية[3]، وفي عام 1966م أقيم مركز صحي في برقة مقره في بنغازي ويشمل ثلاث عيادات للصحة المدرسية في بنغازي – البيضاء ودرنة[4]، وفي بنغازي أقيمت مراكز صحية مدرسية، كمستوصف مدرسة النهضة للبنين، ويضم المستوصف (3) أطباء صينيين – (2) للأسنان، وعدد من الممرضات، وهو مجهز بأحدث

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3246، السنة الثانية عشرة، 10– مارس – 1954م، ص4.

(2) فضل علي محمد، المرجع السابق، ص53.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 140، السنة التاسعة عشرة، 11– يوليو – 1961م، ص6.

(4) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص ص 91 –92.

المعدات[1]، كما تحتوي مدرسة القبة الداخلية على سكن للطلبة، وعيادة صحية، يقوم بشؤونها الممرض (أسويل البرعصي)[2]، وكان يُرفق لكل محافظة (طبيب وممرضان)[3].

أما المستوصف بالمقر الرئيسي في بنغازي، فقد أنشئت به عام 1968م، عيادة متكاملة للأسنان، مزودة بالأطباء، وعددهم (8)، (2) للأسنان[4]، وبكافة التخصصات الأشعة – الأمراض الصدرية – الأنف والأذن والحنجرة – الباطنية – أمراض جلدية – معمل للتحاليل[5]، ولتسهيل حصول الطلاب على العلاج، افتتحت صيدلية لتزويدهم بالدواء، ويقومون كذلك بجولات يومية للكشف على الطلبة، وفي أوقات الامتحانات في محاولة لتخفيف الأعباء عن المستشفيات[6].

وبالنسبة للمناطق الداخلية، فقد أقيمت عيادات متنقلة تجوب البلاد والمناطق الصحراوية، حيث تقوم بفحص الطلبة فحصاً دقيقاً، وبصفة منتظمة مرة واحدة على الأقل كل سنة لمراقبة أمراض التراكوما، ولا يقبل أي طالب في أي مدرسة مالم يفحص فحصاً دقيقاً[7].

وفي فترة الخمسينات كانت منظمة كير تتعاون مع المسؤولين الحكوميين، لتوزيع الحقن، وقد بلغت عام 1961م، (25) ألف إبرة خاصة بالحقن الجلدي، (24) ألف علبة من الصابون السائل على المدارس الداخلية[8]، وخصصت الدولة الليبية لمشروع الصحة المدرسية في فترة الستينات (100) ألف جنيه ليبي[9].

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4406، 17– مايو – 1966م، ص2.

(2) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص82.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7656، 21– يونيو – 1966م، ص2.

(4) جريدة الأمة، العدد 158، 4– يونيو– 1968م، ص2.

(5) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص ص 91– 92.

(6) جريدة الأمة، العدد 242، 11– سبتمبر – 1968م، ص2.

(7) جريدة الأمة، العدد 305، 25– نوفمبر – 1968م، ص2.

(8) جريدة طرابلس الغرب، العدد 164، السنة الثامنة عشرة، 21– سبتمبر – 1961م، ص4.

(9) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص158.

تقوم الصحة المدرسية بنشر التثقيف الصحي بين الطلبة، وذلك عن طريق مادة الصحة والتي تشمل جميع مناهج المدارس الابتدائية والإعدادية وحتى الجامعية، ففي المرحلة الابتدائية تدرس المادة عن طريق رسم لوحات لناقلات الأمراض، كالذباب والبعوض والقمل والفئران والبرغوث، فتتم كتابة كل مرض تحت رسم الحشرة، فمثلاً الذباب ينقل التيفود، والبعوض ينقل الملاريا، والقمل ينقل مرض التيفوس، والبرغوث ينقل مرض الطاعون وأيضاً الفئران، ووضعت مسؤولية ملاحظة الأمراض على المدرسين، فإذا لاحظ أعراض الزكام – رماد صديدي – فقر دم – سل – عطس متكرر – سعال دائم – جدري، أبلغ السلطات الصحية لتقوم بتفتيش صحي كل صباح، وعزل المشتبه فيهم[1]، وباعتبار أن ليس هناك ممرضون مختصون بالمدارس ففي شحات، شحات، كان يعرض المرضى من الطلبة على (صالح عبد السيد)، وهو رئيس قسم التمريض المكلف من الصحة المدرسية[2]، ولذلك يقوم الأطباء بعمل دورات داخل المدارس لتعليم الطلاب الإسعافات الأولية[3]، كما أعدت الوزارة عام 1966م كتابين للإرشاد الصحي من إنشاء أطباء ليبيين أحدهما بعنوان (البول السكري)، والآخر (طفل اليوم ... رجل الغد)[4].

وفي مدرسة بنغازي الثانوية ومعهد المعلمين مثلاً، كانت هناك متابعة للنظافة، وذلك بغسل ملابس التلاميذ مرة واحدة بالأسبوع، وتقديم الصابون من قبل إدارة المدرسة، والاهتمام بالنظافة الشخصية والاستحمام[5]، وفي مدرسة الفائدية كمثال أخر كان مديرها يتولى التفتيش على النظافة

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 64، السنة الرابعة عشرة، 17 – مارس – 1959م، ص4.

(2) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص93.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7554، د. س، 10 – فبراير – 1966م، ص2.

(4) مجلة ليبيا الحديثة، العدد 21، السنة الثالثة، 1966م، د. ص.

(5) وزارة المعارف العمومية بنغازي، عقد مدرسة بنغازي الثانوية ومعهد المعلمين بشأن الوجبات اليومية مع المتعهد عبد اللطيف القماطي، عام 1950م، وثيقة منشورة، سالم الكتبي، إدريس السنوسي، الأمير والملك 1946–1951م، المرجع السابق، ص941.

والمدارس كل سبت[1]، وقد أقيمت بالجامعة الإسلامية بالبيضاء إدارة طبية لها جهازها الطبي في كافة التخصصات الباطنية – الأسنان – العيون وغيرها، وتتولى هذه الإدارة علاج الطلاب والموظفين والعمال و عائلاتهم، ولها فرق تقوم بالتفتيش على التغذية، في الأقسام الداخلية وحجرات المنامة، وذلك برشها وتطهيرها بالمطهرات والمبيدات الحشرية[2]، وفي المدرسة النموذجية ببنغازي، والتي افتتحت عام 1955م، بمساهمة من خبيرة اليونسكو (بات–A - pat) وناظرة المدرسة (أمل شنيب)، كان يزور المدرسة (2) من الأطباء كل أسبوع مع تقديم مواد غذائية مختلفة من الجبن والخبز من مؤسسة كير، أما اليونسيف فتزودهم باللبن[3]، ولعل من أهم أهداف مشروع الصحة المدرسية هو حصول (150) ألف طالب وطالبة في ليبيا على كامل الوسائل الصحية[4].

ولذلك فقد ارتبطت الصحة المدرسية (بالتغذية المدرسية)، وذلك من خلال الكشوف الطبية وعمل الفحوصات على الطلاب، فكانت هناك أمراض ناتجة عن سوء التغذية، وفي هذه الحالة يقوم الطبيب بإعطاء بطاقة لكل طالب مريض، تحفظ في المدرسة، ويسجل عليها الطبيب ملاحظاته، ويضع برنامج تغذية لتلافي النقص الغذائي الموجود عند الطلبة[5]، فقبل الاستقلال لم يكن الدعم الثقافي والاقتصادي موجوداً لقلة الموارد الاقتصادية وثقافة التغذية لدى المجتمع الليبي.

▪ التغذية المدرسية:

اعتبرت التغذية المدرسية من الخدمات الصحية الوقائية والتي تجنب التلاميذ الإصابة بالأمراض، من خلال تقديم وجبات غذائية[6]، وفي برقة بدأ التعاون مع منظمة اليونيسيف بتاريخ

---

(1) فضل علي محمد، المرجع السابق، ص45.

(2) عبد الرحمن صالح بومخاطرة، المرجع السابق، ص178.

(3) مجلة المعرفة، العدد 125، السنة الخامسة، 21– فبراير – 1958م، ص ص 8– 9.

(4) المفدي زكريا، المرجع السابق، ص291.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 64، السنة الرابعة عشرة، 17– مارس – 1959م، ص4.

(6) جودت عزت عطوي، المرجع السابق، ص194.

2- مايو- 1955م، حيث وافقت المنظمة على تنفيذ مشروع التغذية المدرسية لمدة أربع سنوات، أولاً للمدارس، ويكون بصورة تدريجية لجلب اهتمام الأسرة والمجتمع، والاهتمام بالمظهر الصحي للتلاميذ، والتزمت بتقديم خبير للتغذية من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مع كميات من الحليب، والفيتامينات، والصابون لعدد تلاميذ المدارس تتراوح ما بين (50) ألفاً في مستهل المشروع و(80) ألفاً خلال عامي 58- 1959م[1]، شاركت منظمة (كير) في مشروع التغذية المدرسية بتقديم (2905300) رطل من الدقيق واللبن[2]، وقد اعترف لمشروع التغذية المدرسية بأثاره الايجابية في تشجيع الإقبال على التعلم بصورة ملحوظة، حيث زاد عدد الطلبة الدارسين بالمدارس بنسبة 15% سنة 1958م[3]، وفي برقة كان هناك جهاز خاص بالتغذية المدرسية، يقوم بتوزيع الحصص الغذائية، ضمن حدود الإقليم ومقره في بنغازي[4]، وكذلك له مكاتب للتغذية المدرسية في البيضاء، ودرنة، وطبرق[5].

هذا لا يعني بأن الأمور تسير بصورة مرضية دون شكوى من مستوى الغذاء من قبل المواطنين، ففي جريدة الزمان عام 1955م، قدمت النقطة الرابعة وجبة الإفطار في المدارس، وكانت تتكون من قوالب من البلح، ودقيق الحليب المعروف (بلاتي فارينا- Lattea farina)، وذكروا أن هذا النوع من الطعام يستخدم للحيوانات، ولا بد أن تتكون وجبة الإفطار من فيتامينات، وفواكه، وحليب، ومربى، وبيض، وطالبوا بتحسين مستوى التغذية المدرسية[6]، وبدأت الدولة الليبية

---

(1) وثيقة رقم (2- 6) بخصوص التغذية المدرسية في ليبيا بتاريخ 2- مايو - 1955م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، المعهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 60 موضوعها مركز رعاية الأمومة والطفولة.

(2) جريدة طرابلس الغرب، د. ع، د. س، 28- يونيو - 1959م، ص2.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 567، السنة الثالثة عشرة، 14 - ديسمبر - 1958م، ص2.

(4) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص92.

(5) جريدة البشائر، العدد 150، السنة الخامسة، 8- أغسطس - 1968م، ص4.

(6) جريدة الزمان، العدد 103، 15- ديسمبر - 1955م، ص2.

الليبية بالاهتمام بهذا البرنامج وأدخلت تحسينات عام 1960م، وتم استجلاب مصنع لصناعة الرب من الحكومة الهولندية، أوفدت الحكومة خبير هولندي تابع لها لإدارة المصنع، وتدريب الشباب الليبي فيه، ويقدر إنتاجه اليومي بـــ (325) كجم من التمر، ودمج هذا المشروع، وقدم معه التن والجبن والخبز[1]، وأضيفت لهذه الوجبات الحلوة الطحينية والبشماط، وتسلم شهرياً إلى مخازن بنغازي التابعة للتغذية المدرسية[2]، ويلاحظ اعتماد التغذية المدرسية على بعض الموارد الليبية كالتن الليبي، والتمر الليبي.

وفي المدارس الداخلية كانت تقدم أربع وجبات، هي الإفطار الصباحي، ويضم (150) جراماً من الحليب، وأرغفة خبز تحوي البيض، أو الجبن، مع وجبة إفطار بعد الحصص الثلاث يحصل فيها طلاب القسم الداخلي والخارجي على الحليب، ورغيف خبز، وشطيرة من البيض، أو التن، أو المربى، أو الحلوى، ووجبة الغداء للقسم الداخلي من الأرز، أو المكرونة مع قطعة لحم، أما وجبة العشاء عبارة عن شوربة من الفاصولياء، أو البازيلاء، ويتولى الطبخ في مدرسة قرنادة طباخين من أهل المنطقة، هم: (محمد شقالو) يقوم بعملية الطبخ مع اثنين من المناولين هما: (عثمان عطش، وحمد جيدار)[3]، وعملية توفير المواد الغذائية تكون عن طريق متعهدين، فمثلاً في مدرسة الفائدية، المتعهد هو (محمود بن إسماعيل)، من تجار المنطقة، ويزود المدرسة بالسمن والعسل والأرغفة[4]، وقد ذكرت (حليمة الطيار) وهي من مواليد القبة 1942م أثناء دراستها بالمرج، كانت تحصل على تمر، وحليب، مع شطيرة حلوى طحينية عام 1958م[5]، وكانت هناك مطالبات بزيادة

---

(1) مجلة المعرفة، العدد 162، السنة السابعة، 6 – مارس – 1960م، ص2.

(2) جريدة الشعلة، العدد 37، 20- أبريل – 1968م، ص6.

(3) عبد الرحمن صالح بو مخاطرة، المرجع السابق، ص93.

(4) فضل علي محمد، المرجع السابق، ص45.

(5) مفتاح يونس بو عجاج، لقاء مع المعلمة حليمة الطيار، صحيفة رؤية، المرجع السابق، ص2.

الكمية الغذائية للطلاب في برقة من قبل وزارة المعارف[1]، لوحظ على هذا البرنامج التحسن المستمر في مستوى الأغذية، واحتوائها على جميع الأصناف من لحومن وخضروات، وبقوليات، وفواكه طازجة، كالتفاح المستورد، والبطيخ والبرتقال[2].

وأثر ظهور النفط في تحسن مشروع التغذية المدرسية، وزيادة وتنوع الوجبات الغذائية، للطلاب، وقد عمّ هذا المشروع جميع المرافق والوحدات الدراسية، وبكافة مستوياتها، وخصصت له الدولة الليبية وزارة الصحة (50) ألف جنيه ليبي، ضمن الخطة الخمسية الثانية، وفي عام 1967م، أعلنت الوزارة أعداد المستفيدين من برنامج توزيع الوجبة الغذائية حوالي (000. 704. 2) طالب وطالبة، إضافة إلى (9000) طالب وطالبة بالأقسام الداخلية[3].

لقد اهتمت المملكة الليبية في خطتها الخمسية الثانية (63-1968م) بالخدمات الوقائية، للحيلولة دون انتشار الأمراض، وذلك بالإرشاد الصحي وتوعية المواطنين ضد الأمراض، والعناية بالأمومة والطفولة، كما شجعت الخطة على إنشاء مكتبات طبية بالمستشفيات الرئيسية، لغرض زيادة والتثقيف الصحي لموظفي هذه المستشفيات[4]، إضافة إلى استخدام الأفلام الصحية الناطقة عن طريق وحدات سينمائية متنقلة[5] التي تجوب جميع أنحاء المملكة، وهذه العناية سوف تنعكس على كافة أفراد المجتمع الليبي.

---

[1] وزارة المعارف بنغازي، رسالة إلى ناظر الزراعة بولاية طرابلس، بخصوص التغذية المدرسية، بتاريخ 20- أبريل – 1959م، وثيقة غير منشورة، طرابلس، الأرشيف المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الملحق الحادي عشر.

[2] التغذية المدرسية، وثيقة غير مصنفة، شروط مناقصة توريد أغذية لتلاميذ المدارس، بتاريخ 14- نوفمبر – 1963م، وثيقة غير منشورة، طرابلس، الأرشيف المركزي الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الملحق الثالث عشر.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4851، 30- أكتوبر – 1967م، ص2.

[4] جريدة الأمة، العدد 411، 31 – مارس – 1969م، ص ص 1- 4.

[5] مجلة ليبيا الحديثة، العدد 21، السنة الثالثة، 1966م، ص20.

- **رابعاً: العيادات والمستوصفات في برقة:**

تعتبر العيادات والمستوصفات من وحدات الرعاية الصحية، فالعيادات تعتبر من الخدمات الاستشارية الطبية والوقائية لمجموعة الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الأفراد إلى الجهات الطبية المختصة، وتعرف بالخدمات الاستشارية للأطباء العاملين والمختصين بناحية معينة من جسم الإنسان[1]، ويتضح من هذا التعريف أن العيادات تضم أخصائيين، كل منهم يهتم بعضو معين من جسم الإنسان.

أما المستوصفات فهي وحدات صحية، تهتم بمعالجة المرضى في فترة معينة من الوقت في اليوم من الصباح إلى منتصف النهار، وعند ظهور إشارات وجود مرض معين فإنها تفتح لاستقبال المرضى دائماً، إضافة إلى توليها مهمة حقن الأطفال (بالتطعيمات اللازمة)، ومنذ أن استقلت ليبيا واستلمت سلطاتها الصحية، فإن معظم المستوصفات التي تم تأسيسها في وقت سابق، خصص لها مبلغ (28) ألف جنيه ليبي لترميمها من قبل مصلحة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة[2].

وفي المناطق النائية، والتي لا توجد بها خدمات صحية مستقرة، كانت هناك عيادات متنقلة، بسيارات مجهزة بكافة المعدات الطبية، وبها طبيب، وبعض المساعدين، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الخدمات الصحية[3]، وخاصة للبدو الرحل لتوفير العناية الدائمة بكل المناطق[4].

---

[1] مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص82.

[2] رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص119.

[3] عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص149.

[4] المفدي زكريا، المرجع السابق، ص291.

وفي برقة كانت توجد بعض العيادات والمستوصفات والتي سنوردها على سبيل الذكر لا الحصر منها:

1- العيادات الطبية في برقة:

ارتبط قيام هذه العيادات بوجود بعض الجاليات الأجنبية، والتي شهدت تنوعاً ملحوظاً في ليبيا، وقد بلغ عدد الأجانب حسب إحصائيات عام 1954م (3268) شخصاً في برقة[1]، كما ارتفعت هذه الإحصائية في عام 1964م لتصل في بنغازي وحدها إلى (7198) شخصاً، وفي محافظة درنة إلى (3604) شخصاً، وفي الجبل الأخضر إلى (717) شخصاً، وتشمل جنسيات متنوعة، انجليزية، وأمريكية، ويونانية، وإيطالية، إضافة للجاليات العربية السودانية، والمصرية، والفسلطينية[2]، قد ساهمت هذه الجاليات في الناحية الصحية في برقة، ففي بنغازي عام 1955م تولى القنصل الشرفي لبلاد اليونان والمعروف باسم (لافتناكس Lavthks) والمتخصص بطب الأطفال، والذي كان يعمل ويعيش في شقة قرب ميدان الشجرة، معالجة الأطفال بقيمة محددة للكشف تبلغ (50) قرشاً[3]، وذلك وفق ساعات معينة أعلن عنها في جريدة الزمان من الساعة التاسعة صباحاً إلى الثانية عشراً ظهراً[4]، كما كان يوجد ببنغازي وتحديداً بمصحة البلدية (الطبيب الإيطالي برودشيمو)، وهو يمتاز بضخامة البنية، ويستخدم التبغ الليبي (سيجارة جفارة) بدون فلتر، حيث يمر على المرضى في الصباح، ثم ينزل للعيادة الخارجية، والتي كانت برسوم (25) قرشاً للكشف، يقوم خلالها بتصوير المرضى بالأشعة، مع إجراء عمليات جراحية لا تتعدى في ذلك الوقت جراحة الخراج، أوكيس سطحي، وفي بعض الأحيان استئصال الزائدة الدودية، أو استخراج

---

[1] وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م، المصدر السابق، ص ص 122- 13.

[2] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 323- 325.

[3] محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص211.

[4] جريدة الزمان، العدد 99، السنة الثانية، 17- نوفمبر – 1955م، ص2.

حصوات الكلى[1]، ناهيك عن أخصائي الأطفال (وينتزل) الانجليزي، وهو يملك عيادة بالقرب من المركز الصحي بنغازي (البركة) مع عمله في المستشفى المدني عام 1958م[2].

وفي طبرق كان يملك الطبيب الفلسطيني (أكتاف حبشي – A - hbshe) عيادة في منزله بعد انتهاء مناوبته في مستشفى طبرق، وتبلغ قيمة الرسوم الخاصة بالكشف (50) قرشاً، ويعتبر من الأطباء المقربين إلى الملك إدريس السنوسي، مع الدكتور الألماني الخاص بالملك ويدعى (بركل Perkil)[3]، كما افتتح الدكتور (عثمان الكاديكي) عيادة لأمراض السكر عام 1967م[4].

ب. المستوصفات في برقة:

كانت أعمال الصحة مهملة عام 1951م لقلة الإمكانيات، والعيادات الريفية المترامية مترددية، في أيدي تمرجية ينقصهم التمرين، وقلّما يزورها طبيب، وفي حالة ذهابهم، فإن المستشفيات تكون خلواً من الأطباء[5]، وخلال نفس العام كان طبيب لواء بنغازي (و. ن. جرير، O.N.jrer) البريطاني، يقوم بجولة تفتيشية في المناطق الغربية والشرقية من برقة، ويتولى زيارة المستوصفات في المناطق، ومعاينة المرضى، وقد استغرقت جولته (10) أيام، انطلق من الأبيار، ثم رجع لبنغازي، ليزور قمينس، ويبيت في إجدابيا، لمعاينة المرضى لمدة يومين، ثم يزور المقرون، ويعود إلى بنغازي، ليذهب بعدها إلى سيدي خليفة، ودريانة وتوكرة، ثم يبيت في بنغازي ليزور القوارشة[6].

---

(1) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص211.

(2) مجلة المعرفة، العدد 138، السنة السادسة، 22– أغسطس – 1958م، ص5.

(3) إذاعة الجبل الأخضر، برنامج ذكريات الزمن الجميل، مقابلة مسموعة مع علي ماصدناه إدريس.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4873، 26– نوفمبر – 1967م، ص2.

(5) وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، دائرة الطب، المصدر السابق.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 1447، السنة السادسة، 4– مارس – 1951م، ص1.

لقد أُدخلت بعض التحسينات على المستوصفات وتم افتتاح العديد منها عام 1950م، منها مستوصف المقرون، باعتماد من وزارة الصحة في برقة، ووضعت خطط مستقبلية لافتتاح مستوصفات أخرى في قمينيس، والتميمي، وقصر الجدي، والقيقب، بمبلغ (10) آلاف جنيه ليبي[1]، وقد بلغ عدد المستوصفات في برقة عام 1955م (48) مستوصفاً يديرها المعاونون، وهم يقومون بتقديم جميع المساعدات وفق إمكانياتهم، وإذا حضرت حالة خطيرة أبلغوا عنها مدير أقرب مستشفى[2]، وقد استمرت المملكة في ترميم، وافتتاح المستوصفات طوال السنوات من 1956-1959م[3]، مع سن القوانين الخاصة بها عام 1956م، وتعزيزها بالإكثار من انتشارها بالمدن والقرى فيما بعد، وقد ساهمت المعونة البريطانية في انتشارها[4].

وفي بنغازي كانت توجد العديد من المستوصفات، كمستوصف بغداد[*] في بنغازي، والذي يعود للعهد الإيطالي، وأصبح بعد الاستقلال يتبع مستشفى بنغازي المدني، ويقوم أطباء متخصصون بزيارات أسبوعية له، ويعتبر مستوصف بغداد الأكبر فيها، وهو خاص بالنساء، وعولج به خلال شهر يونيو 1966م، حوالي (12740) حالة مرضية[5]، كما توجد مستوصفات في الصابري، والبركة، ومزود كل منها بطبيب[6]، وقد افتتحت فروع لمستوصفات في تيكة، وأبو زغيبة[7]،

---

(1) علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص241.

(2) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص181.

(3) مجلة المعرفة، العدد 71، السنة الثالثة، 27- يناير – 1956م، ص5.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص147.

(*) مستوصف بغداد: يعود للعهد الإيطالي عام 1918م، وهو يوجد في منطقة باب الجمالين، شارع بغداد الحالي إبراهيم أحمد المهدوي، حكاية مدينتي بنغازي، المرجع السابق، ص109.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4455، 15 – يوليو – 1966م، ص2.

(6) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص146.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4285، 13- ديسمبر – 1965م، ص2.

ومستوصف حي المهاجرين، والكيش، وبن يونس[1]، وبعض القرى التابعة لمتصرفية بنغازي، كمستوصف سلوق والذي كان يقع بحوار دور الحكومة ومحطة النور[2]، وقد بلغ عدد المستوصفات التابعة لمدينة بنغازي وحدها (54) مستوصفاً[3]، والبعض تحول إلى مراكز صحية، كمستوصف بغداد عام 1967م[4].

وفي مدينة درنة، كان يوجد مستوصف لمحلة الجبيلة، والذي افتتح عام 1965م، وقد خصص له قسم للنساء وقسم للرجال، ففي قسم النساء تقوم موظفة أنسة من درنة بتسجيل أسمائهن، مع منحهن بطاقة تسمح لهن بالدخول على الطبيب، أما قسم الرجال فيتولى التسجيل به كاتب، والمستوصف مجهز بكامل المعدات الطبية والأدوية بفضل وجود صيدلية يديرها شاب ليبي، ويحتوي المستوصف على عيادات للعيون والجروح البسيطة، وفي الحالات الخطيرة يتم تحويلها إلى مستشفى درنة المدني[5]، وقد خصص للمستوصف خلال نفس العام (2) أطباء، من المستشفى المدني درنة لإدارته[6]، ويتردد المستوصف (200) مريض يومي، كما يوجد بالمدينة مستوصف البلاد، ويزوره يومياً (150) مريضاً، ويتولى الطبيب الباطني التابع لمستشفى درنة مهمة السفر يومياً إلى المستوصفات الخارجية التابعة لمحافظة درنة، بسيارة خاصة مزودة بكافة المعدات

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4867، 17- نوفمبر - 1967م، ص3.

(2) محمد التائب، أعرف بلادك سلوق، مجلة المعلم معهد المعلمين، العدد 3، السنة الخامسة، نظارة المعارف، برقة، مارس، 1957م، ص16.

(3) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص147.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4678، 17- أبريل - 1967م، ص1.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4179، 18- مايو 1965، ص1.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4205، 28 - يوليو - 1965م، ص3.

والأدوات الطبية، والإسعاف السريع[1]، وفي المرج يوجد مستوصف للحالات البسيطة يمارس نشاطه عام 1957م[2].

ومن المستوصفات التي تعود للعهد الإيطالي في برقة (مستوصف بلاغراي[*]) في البيضاء، وكان يقع على جانب الطريق بين ضريح (رويفع الأنصاري) في الغرب، و(مبنى البريد) في الشرق، وقد أزيل الآن، وهو يقدم خدماته لسكان البيضاء وإقليمها، واستمرت هذه الوحدة الصحية في أداء خدماتها حتى عام 1964م، عندما تمّ افتتاح مستشفى البيضاء المدني[3]، ناهيك عن مستوصف القبة الذي يعود السبب في إنشائه إلى جهاز (أنتي [*]- ANTE) عام1934م[4]، لمعالجة لمعالجة المستوطنين الإيطاليين، ومستوصف سوسة بجوار الجامع القديم، ويطلق عليه سكان المنطقة (المستوصف القديم)، وقد خضع للإصلاح والترميم لأكثر من مرة، وكان من ضمن العاملين به خلال العهد الإيطالي، معاون للطبيب الإيطالي (مارتيليو -Marteluo) الطبيب ويدعى (عبد الله بو عذي) ، وتولى بعده ابنه محمود، العمل بنفس المستوصف، وهو يعمل بالخبرة، ومن العاملات بالتمريض الليبيات خلال عهد الاستقلال (ذهب محمود شميسة)، ونظراً لعدم وجود طبيب مقيم، فإن المستوصف يخضع لزيارات دورية إسبوعية، فالطبيب الألماني كرانشيل يأتي للزيارة من مسة كل يوم أربعاء، في حين تزوره الطبيبة اليوغسلافية (أركا – Arka) يوم الاثنين، أما العلاج

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4635، 21 – فبراير –1967م، ص3.

(2) التاجي فرج الورفلي، المدينة الخضراء المرج، مجلة المتعلم، المصدر السابق، ص16.

(*) بلاغري: تقع غرب شحات بحوالي (15) كم^2 والتي كان لها دورها في أداء الطقوس الطبية أثناء العهد اليوناني، وقد عرفت بعبادة آلة الشفاء (اسكولاب)، صالح ونيس عبد النبي، بلاغراي، مجلة آثار العرب، مجلة متخصصة فصلية تصدر نصف سنوي، شؤون الآثار، العدد 2، مارس – 1991م، ص61.

(3) أحمد عبد السلام عبد النبي، المرجع السابق، ص36.

(*) انتي: لقد تأسست بقانون صدر في 11– يونيو– 1932م، لاستعمار إقليم برقة وهو جهاز مكلف بإحياء الجبل الأخضر، وتوطين المزارعين الإيطالين، جان دييو، الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله، ترجمة: هاشم حيدر، بنغازي، دار ليبيا، 1968م، ص172.

(4) امراجع محمد الخجاج، مدينة القبة دراسة حصرية، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2008م، ص14.

فيتم تحضيره في مصحة شحات مثل: أدوية السعال وغيرها، وترسل للمستوصف، وإن كانت الأحوال حسنة فإن الدواء يأتي من إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، والمستوصف حالياً أصبح روضة أطفال[1] (طيور الجنة).

أما في المناطق النائية، فقد وجدت مستوصفات بسيطة خلال فترة الخمسينات، وأوائل الستينات، ففي بلدة تاكنس والتي تقع على مسافة (25 كم^2) من الجنوب الشرقي من المرج، يوجد مستوصف متواضع، يتكون من حجرة واحدة، يقوم بها ممرض واحد، ولا يوجد لديه أدوية[2]، وقريب من ذلك مستوصف بمنطقة المخيلي الذي يحوي معدات إسعافية لا بأس بها، ففي عام 1962م، نُقل الممرض (سالم محمد بن جليل) إلى المستوصف من عمله بمستشفى درنة بقسم جراحة الرجال بتاريخ 19- مايو – 1962م، مع تخصيص سيارة خاصة لنقله، وصرف علاوة مبيت، ومن خلال روايته ذكر بأنه أقام في حجرة بسيطة، وأثناء بقائه بالمنطقة جاء إليه أحد سكان المنطقة، وقد لدغته عقرب، فقام باتخاذ الإسعافات الأولية، وطلب من الضابط البريطاني المقيم بالمنطقة والذي يملك سيارة، نقل المصاب إلى مستشفى درنة المدينة، وكان يعمل قبله بالمستوصف الممرض (رافع عوكش)[3]، وفي الفائدية والتي تحوي مستوصف منذ فترة الخمسينات، ومن ممرضي المنطقة الجراح الفني (عطية الحاسي)، والممرضين (عبد النبي القلبطي) و(عسيلة بن عوف)[4]، وهناك بعض المستوصفات تشكلت قبل بدء إنشاء القرية، كمستوصف زاوية العرقوب، في بداية الستينات، وكان عبارة عن غرفة من الصفيح، به ممرض واحد، يقوم بصرف الأدوية

---

[1] مقابلة أجريت مع الممرض محمود عبد الله بوغدي، ممرض بمستوصف سوسة، بتاريخ 28- أغسطس – 2018م.

[2] محجوب عطية الفائدي، من تاكنس إلى تاكسي، بنغازي، د.ر، 2013م، ص47.

[3] نظارة الصحة العامة، مستشفى درنة المدني، نقل الممرض (سالم حمد بن جليل) إلى مستوصف المخيلي، بتاريخ 17- مايو – 1962م، وثيقة خاصة، الملحق الثالث عشر.

[4] فضل علي محمد، المرجع السابق، ص ص 20، 49.

للصداع والمغص، مع قيامه بضرب الحقن، ومع بداية السبعينات تم نقل المستوصف إلى إحدى المنازل الشعبية مع وجود ممرضتين، ولأول مرة طبيب يقوم بزيارة المستوصف يوماً واحداً في الإسبوع[1].

وبالنسبة للمناطق الصحراوية والواقعة في الجنوب الشرقي، وجد مستوصف الكفرة، والذي يمكن أن نقول أنه متطور أكثر من مستوصف، ولا يصل لدرجة مستشفى مع عدد من الأسِرة بسعة (8) أسرة عام 1955م[2]، ليصل عددها عام 1961م إلى (18) سريراً[3]، وفي جغبوب والتي تمتاز بوجود الزاوية السنوسية، فقد أنشئ بها مستوصف عام 1945م به إسعافات أولية[4]، وممرضون، وأول (تمرجي) بالمنطقة هو (محمد نصيب رسلان)، وعند حدوث حالات خطيرة، تأتي عربة إسعاف من طبرق بواسطة إشارات لاسلكية، وكان يوجد المستوصف في بداية الواحة، وقد استمرت الأحوال بدون طبيب حتى منتصف الستينات، فتم افتتاح مستوصف مع ملحق لسكن الأطباء، وقد التحق به عدد منهم وأشهرهم الطبيب الصيني[5] الذي اعتنق الإسلام[6]، وكان يتولى معالجة الرجال، وترافقه زوجته، كما أن أهل الجغبوب يطلقون على سيارة الإسعاف (الواسطة

---

(1) عبد الباسط عمر امرايف: استخدام الطب الشعبي في العلاج، دراسة لقرية زاوية العرقوب، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتورة زينب محمد الزهري، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم علم اجتماع، 2008، ص124.

(2) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص181.

(3) المملكة الليبية المتحدة، ملخص الإحصاءات الليبية للمنشورات 1958 – 1962م، المصدر السابق، ص141.

(4) صلاح الدين جبريل، مشاهدات في الجغبوب، مجلة رسالة الطالب، مدرسة بنغازي للبنين، نظارة المعارف، برقة، مايو، 1956م، ص27.

(5) فوزية حسين قناوي، سمات التغير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية، دراسة ميدانية لواحة الجغبوب، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 2009م، ص203.

(6) جريدة الأمة، العدد 166، 4– أغسطس – 1968م، ص1.

الصحراوية)[1]، ربما يرجع السبب أنه عندما يتم استدعاؤهم لنقل مريض، فإنها تصل بعد وفاته، مثل الطفلة والمرأة الحامل التي وصلت سيارة الإسعاف بعد وفاتها[2].

وفي جالو عام 1964م وما يتبعها من واحات، أوجلة، وإجخرة، فكان يقوم برعاية المنطقة من الناحية الصحية طبيب من الجمهورية العربية المتحدة، يدعى (وجيه شاكر لوقا) والذي طالب بالحصول على علاوة الصحراء (1000) جنيه ليبي في العام، إسوة بأطباء واحتي الكفرة، والجغبوب، متعللاً بأن الجغبوب الطبيب المسؤول عنها وحدها، أما هو في جالو فأنه مسؤول عن واحة جالو وأوجلة وإجخرة، إضافة إلى المستوصفات الفرعية في الرائدة، والشرق، والثوان، والتي يوجد بكل منها مستوصف، فيقوم بزيارة مستوصف أجخرة، ومنه إلى أوجله، وإلى الثوان، ثم إلى الشرق، والعودة إلى جالو، ويتولى الكشف على المرضى وصرف الدواء لهم، وهو يعتبر أول طبيب يعمل بهذه المنطقة[3].

لقد قامت وزارة الصحة ببناء مراكز صحية يتبعها ثلاث مستوصفات، ولأجل ذلك أقامت (15) مركزاً صحياً مع (45) مستوصفاً، تمّ الاتفاق مع أطباء يوغسلافيين للعمل بها[4]، وهذا جاء ضمن الخطة الصحية الثانية (63- 1968م)، وتم تقسيمها حسب عدد السكان، حيث يكون لكل مركز (53) ألف مواطن[5]، يشتمل كل مركز من المراكز الصحية على (13) غرفة، مع توفير

---

(1) فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص203.

(2) متصرفية طبرق، مديرية الجغبوب، طلب سيارة إسعاف بتاريخ 15 – أغسطس – 1954م، فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص 301.

(3) إدارة الخدمة المدنية، رسالة من الطبيب وجيه شاكر بخصوص الحصول على علاوة صحراء بتاريخ 28- إبريل – 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفوا الولايات.

(4) جريدة الأمة، العدد 265، 1- نوفمبر – 1968م، ص2.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص122.

سكن لطبيبين، وقابلة واحدة، وهو مجهز بكل وسائل العلاج، في حين إن المستوصفات مزدوجة بممرضين، وكل مستوصف مكون من (3) غرف، وقد بدأ العمل بهذا المشروع عام 1965م في جالو، وجردس العبيد، والجغبوب، بتكاليف (170) ألف جنيه ليبي[1] للمركز، كما تم افتتاح مستوصفات ثلاثة في واحة جالو مع تزويدها بسيارات إسعاف وترشيح (5) شباب من المنطقة للقيام بأعمال التمريض من خلال تدريبهم بمستشفى بنغازي المدني، مع ترتيبات لزيارات إسبوعية وشهرية لأطباء أمراض الأسنان – العيون – الأمراض الباطنية، كما كانت هناك مستوصفات تابعة لواحة الكفرة حيث المركز الصحي، والمستوصفات في الطلاب، وواحة الهواري، والهويري، بالإضافة إلى وجود مركز الجغبوب بسعة (40) سريراً[2].

وبسبب عطب سيارات الإسعاف في المسافات البعيدة للواحات النائية، فقد وفرت طائرات[*]عمودية للحالات الخطيرة[3]، واستمرت وزارة الصحة بإنشاء المراكز الصحية بمستوصفاتها عام 1966م، في الأثرون، ورأس الهلال، والأبرق، وكرسه، والتميمي، ومرتوبة، وأم الرزم، والمخيلي، ومستوصف زاوية القصور، وشحات، وجبون، وشنيش[4].

---

[1] مجلة ليبيا الحديثة، العدد 9، السنة الثالثة، 24– ديسمبر – 1965م، ص61.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4718، 4– يونيو – 1967م، ص1.

[*] الإسعاف الطائر: طار طبيب اسمه جورج سمسون يوم 7 – أغسطس – 1937م، من أستراليا لإنقاذ عامل مُصاب في أحد المناجم، وهي أول رحلة لطائرة إسعاف في تاريخ الطب العامة، عبد الكريم بو شويرب، الإسعاف الطائر، مجلة الإضاءة، العدد 5، السنة الثانية، يوليو – 1983م، ص ص 40– 41.

[3] هلموت كانتر، المصدر السابق، ص147.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4445، 4– يوليو – 1966م، ص2.

الجدول رقم (14) يوضح تقسيم المراكز الصحية

والمستوصفات التابعة لها عام 1966م[1]

المحافظة	المركز	عدد المستوصفات	أماكنها
بنغازي	الكفرة	3	الهواري – تازربو– ربيانه
بنغازي	جالو	3	أوجلة – سواني – الشرف
البيضاء	جردس العبيد	3	تاكنس –زاوية القصور –سيدي أبوزيد
درنة	أمساعد	3	البردي – كمبوت – قصر الجدي
درنة	سوسة	3	شحات – قرنادة –الصفصاف
درنة	الجغبوب	3	الجغبوب – العدم – بئر الأشهب

لقد دأبت الدولة على وصول الخدمات الصحية لكل المناطق في برقة، وخلق نوع من الاستقرار الصحي، ولفئات المجتمع البرقاوي من البدو الرحل، وشبه الرُحل.

[1] جريدة الرقيب، العدد 265، السنة السادسة، 29 – سبتمبر – 1966م، ص2.

خامساً: الهلال الأحمر:

انضمت ليبيا للمنظمة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر[*]، في جنيف أبريل عام 1956م، وأصبحت عضواً، ووقع على ميثاقها وزير الصحة الليبي عثمان محمد الصيد[1]، وقد تأسس الهلال الأحمر الليبي في 5 – أكتوبر – 1957م[2]، وتأثر بمعطيات وظروف المرحلة التي سادت تأسيسه، واعترفت به الحكومة الليبية بوصفه جمعية مستقلة في كل أنحاء البلاد، ولكن ظروف النظام الاتحادي الجامع بين ثلاث ولايات لها سلطاتها، أدى إلى وجود هيئات إقليمية للهلال الأحمر، وهيئة مركزية في شكل جمعية عمومية، وهذا صعب من قيامه بمهامه لضعف موارده، واتساع رقعة البلاد، وصعوبة المواصلات، والانتقال بين الولايات، وهي نفس المشاكل التي عانت منها الحكومة الاتحادية مع حكومات الولايات.

ومن المميز في بداية الهلال الأحمر الليبي، هو اختيار شخصيات اجتماعية لها فاعليتها[3] كالأطباء والوزراء وغيرهم، مثل: (محمود بو دجاجة)، ووزير الصحة (عثمان الصيد)، والدكتور (علي نور الدين العنيزي) محافظ مصرف ليبيا المركزي، ومع أن القائمة غيبت بعض الأسماء الذين ذكروا فيما بعد كالطبيب رؤوف بن عامر وغيرهم[4].

---

[*] الصليب الأحمر: بداية الفكرة في معركة من أكبر معارك القرن التاسع عشر، والتي وقعت عام 1859م، بمدينة سلفرينو بشمالي إيطالي، فتناثرت آلاف الجثث من القتلى والجرحى، فهب رجل يُدعى (هنري دونان – H.Donan) طالباً من النساء والفتيات إغاثة الجرحى وتقديم العون قائلاً (الجميع إخوة) وألف كتاب عن المعركة، ودعا إلى قيام جمعيات تطوعية في كل بلد وفي عام 1863م تم تشكل لجنة دولية في جنيف وعقد مؤتمر دولي بحضور (16) دولة، وفي نهاية المؤتمر الموافقة على إنشاء الجمعيات، وأصبحت إشارة الصليب الأحمر على الأرض البيضاء، والهلال الأحمر هنري دونان، مجلة الإخاء، العدد 1، السنة الأولى، مارس، 1982م، ص 40.

[1] طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص127.

[2] أم العز علي الفارسي، أنماط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا 1957م – 1994م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2008م، ص71.

[3] جريدة طرابلس الغرب، العدد 251، السنة الثالثة عشرة، 4– نوفمبر – 1957م، ص4.

[4] أم العز علي الفارس، المرجع السابق، ص72.

ورغم كل الطلبات بتنفيذ ما نص عليه اعتراف الحكومة الليبية بأن الهلال الأحمر هيئة مستقلة، إلا أن ذلك لم يسفر عن شيء، ورغم التعديلات في النظام الأساسي للهلال الأحمر الليبي في 5- أكتوبر- 1957م، والذي نص على إدارة الجمعية من قبل لجنة مركزية تضم عضواً من أعضاء وزارات الصحة والدفاع والخارجية، وعُدّل للمرة الثانية 1959م، ونص على أن وزير الصحة هو رئيس اللجنة المركزية، وهذا يدل على أن هيئة جمعية الهلال الأحمر الليبي، كانت تتبع وزارة الصحة، ففي اجتماع 1959م الذي ترأسه وزير الصحة (أبو بكر أحمد) دليل على أن الهيئة لم تكن مستقلة.

ومن عام 1963- 1969م ومع إلغاء النظام الاتحادي، وتقسيم الدولة إلى محافظات يتشكل كل فرع منه في محافظة، وأصبح المقر الدائم للسكرتاريه العامة في مدينة بنغازي[1]، ولم تحدث أي تعديلات بعد ذلك ربما ترجع الأسباب إلى عدم الاستقرار الذي شاب المرحلة من توالي الحكومات خلال فترة الدراسة.

1- نشاط الهلال الأحمر في برقة:

لقد قدمت جمعية الصليب الأحمر السوفياتي مساعدة في شكل عيادة متكاملة ومجهزة ووصلت لميناء طرابلس عام 1959م، وقد خزنت بمخازن وزارة الصحة دون المساس بها، وعمل الهلال الأحمر جهده لاستخراجها في ظروف كانت البلاد تعاني من نقص الخدمات العلاجية والوقائية، وقلة الموارد المالية، وبعد عراقيل من قبل وزارة الصحة تم الحصول على وعد من حكومة برقة لتخصيص مقر للعيادة في بنغازي، وتمّ بعدها الإفراج عنها، وكانت أول عيادة طبية يشغلها الهلال الأحمر في برقة بجهوده الخاصة والتطوعية، وبدون مقابل لكل محتاج للرعاية

---

[1] أم العز علي الفارسي، المرجع السابق، ص ص 80- 81، 113.

الصحية[1]، وقد أنشئ الهلال الأحمر في برقة مدرسة للصم والبكم في بنغازي وأشرف عليها من 1964 – 1973م، كما أفتتح مستوصفين طبيين في البركة، والصابري، ويقدمان خدماتهما بمقابل رمزي[2]، وكان له مستوصف في شارع بغداد في بنغازي عام 1966م[3]، ومستوصف حي الصابري، فقد عمل به عام 1967م طبيب يوغسلافي يدعى (برشس – parshs)، وممرض ليبي يدعى (حونيش)[4] وطبيب بولندي يدعى (جاز ليسل بوليسلاو -j-Poleselo)[5]، وقد قدم الهلال مساعدات لأهالي المرج عند حدوث الزلزال عام 1963م[6]، مع وجود فرع له في درنة 1957م[7].

2- الهلال الأحمر الليبي وعلاقته بالدول الأخرى:

إن ليبيا قبل انضمامها إلى الهيئة العامة للهلال الأحمر والصليب الأحمر كانت من الدول المساعدة لجيرانها، ففي عام 1954م، كانت ليبيا قد قدمت مساعدة إلى الجزائر إثر حدوث زلزال فيها، شملت وفود الأطباء، وكميات من العقاقير والأدوية[8]، وفي عام 1957م أرسلت ليبيا سيارتين محملتين بمقدار (20) طناً في أربعين كيس من مادة جاماكسين، المبيدة للجراد، وذلك للمساعدة في القضاء على أسراب الجراد التي حطت بتونس ذلك العام، وفق معاهدة الإخاء، والود، وحسن الجوار بين تونس وليبيا[9]، ومع تقبلها لكل المساعدات الدولية، والمتمثلة في العيادة الطبية التي أشرنا إليها سابقاً من الاتحاد السوفياتي عام 1959م، قدم الهلال الأحمر التركي إثر فيضانات درنة

---

(1) أم العز علي الفارسي، المرجع نفسه، ص ص 88- 89.

(2) إبراهيم علي جبيل، الهلال الأحمر الليبي، النشأة والتطور، طرابلس، دار أويا، ط1، 2007م، ص29.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7665، 11- فبراير – 1966م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4654، 16- مارس – 1967م، ص2.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4076، 21 – مايو – 1967م، ص3.

(6) إبراهيم علي خليل، المرجع السابق، ص29.

(7) امراجع محمد الخجاج، مدينة درنة دراسة حصرية، المرجع السابق، ص27.

(8) جريدة طرابلس الغرب، العدد 79، د. س، 5 – أبريل – 1959م، ص2.

(9) جريدة طرابلس الغرب، العدد 430، السنة الثالثة عشرة، 17- مايو – 1957م، ص2.

عام 1959م، الأرز والدقيق التي وزعت على الأقاليم الثلاثة تزامناً مع عيد الفطر[1]، مع مساعدات مساعدات تونسية قدرت (100) دينار، وقفت ليبيا بعدها مع تونس إثر كارثة فيضان بنزرت[2].

ولكن الحدث الأكبر كان زلزال المرج، حيث قدمت مساعدات من القاعدة الأمريكية بتوفير الطائرات، ووضعها تحت تصرف الحكومة الليبية لنقل الإسعافات ومواد الإغاثة، والتي كانت تأتي إلى بنغازي، وبدورها تنقل بالسيارات إلى مدينة المرج، وقد أقيمت غرفة عمليات داخل مركز البريد الرئيسي بالمرج، وبلغ عدد الوفيات (300) حالة[3]، وهذا يعتبر اختلاط في الأمور بين عمل عمل وزارة الصحة، والهلال الأحمر، ويجب أن تكون المساعدات من مهام وبنود الهلال الأحمر والصليب الأحمر وهي تحت عنوان: تنظيم وخدمات الإغاثة لضحايا الكوارث[4]، وكانت المغرب قد أرسلت (10) طائرات محملة بمواد الإغاثة[5]، وقدّم الهلال الأحمر الليبي مجموعة كبيرة من البطاطين والأدوية الطبية والخيام، والتي وصلت على (لوريات كبيرة) أي سيارات ضخمة، مع كميات من الحبوب، وقدم الجناح العربي بمعرض طرابلس الدولي مبلغ (250) جنيه ليبي للتخفيف من هذه المحنة[6]، كما وصلت باخرة روسية محملة بالأدوية، والأغطية، والحليب، واعتبرت هذه المساعدة دليل على تحسن العلاقات بين الدولتين[7].

لقد استعان الهلال الأحمر الليبي برابطة جمعيات الهلال والصليب الأحمر، وقد إنهالت المساعدات، والمعونات، وفرق الإغاثة، والخدمات الطبية، حتى أن تلك المساعدات تعرضت لسوء

---

(1) أم العز الفارسي، المرجع السابق، ص94.

(2) إبراهيم علي جبيل، المرجع السابق، ص13.

(3) طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 220- 221.

(4) إبراهيم علي جبيل، المرجع السابق، ص13.

(5) طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص220.

(6) جريدة الرائد، العدد 381، 23- مارس - 1963م، ص2.

(7) جريدة الرائد، العدد 386، 8- إبريل - 1963م، ص1.

التخزين وقد أعدم الكثير منها عام 1968م بلغت (35789) كرتونة أغذية ومعلبات، كما تم الإفراج عن أعداد كبيرة من البطاطين والملابس، والتي كانت يمكن أن يستفيد منها منكوبو الزلازل، والذي أدى إلى حدوث صدام كبير بين الجمعية ورئيسها وزير الصحة عثمان الصيد[1]، ويرجع هذا الصدام إلى اختلاط المهام بين الصحة والهلال الأحمر، أو أن إمدادات الإغاثة والخيام لم تصل إلى المتضررين، رغم حجم المساعدات الكبيرة من شراء الحكومة الليبية لكل ما يوجد لدى تجار الجملة في طرابلس من بطاطين ومواد غذائية[2].

لقد كانت موارد الهلال الأحمر الليبي محدودة، فخلال فترة الخمسينات حصل على التمويل عن طريق رسم اشتراك لأعضائه بقيمة دينار واحد، بالإضافة لإيرادات خاصة بممتلكاته، وحقق خلال الفترة من 63- 1969م، التمويل الثابت من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي ضمت له مبلغ (8) آلاف جنيه ليبي تحال سنوياً لحساب الهلال الأحمر حتى عام 1969م[3].

---

[1] أم العز علي الفارسي، المرجع السابق، ص221.

[2] طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص221.

[3] أم العز علي الفارسي، المرجع السابق، ص ص 83- 117.

الجدول رقم (15) يوضح كمية المساعدات التي

تلقاها الهلال الأحمر الليبي إثر زلزال المرج عام 1963م[1]

الدول التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر	الكميات والأموال
الصليب الأحمر الكندي	18 كرتونة ملابس
الصليب الأحمر البريطاني	1800 جنيه استرليني
الصليب الأحمر السيراليوني	605 فرنك سويسري
الصليب الأحمر الأمريكي	41 كرتونة لعب أطفال ومستلزمات
الصليب الأحمر الهولندي	25 كرتونة مواد غذائية
الهلال الأحمر الإيراني	15000 فرنك سويسري
الهلال الأحمر التركي	8745 فرنك سويسري
الهلال الأحمر المصري والصليب الأحمر الهندي	6 طرود أدوية – 93 خيمة–1000 بطانية

فالأموال كانت تودع بحساب خاص بجنيف سويسرا وتصل التحويلات بنفس الوقت، أما المساعدات الأخرى فتصل عن طريق البر[2].

إن الهلال الأحمر الليبي لم يبرز دوره كهيئة مستقلة تطوعية، وظل يتبع وزارة الصحة بحجة ربما قيامها بتوقيع تلك الاتفاقيات، ولكنه حاول القيام بواجباته رغم كل الصعوبات التي اعترضت تمويله المالي، فهو تارة يتبع وزارة الصحة، وتارة أخرى يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية في ذلك التمويل.

---

[1] أم العز علي الفارسي، المرجع نفسه، ص120.

[2] أم العز علي الفارسي، المرجع السابق، ص120.

لقد أوردت (أم العز الفارسي) في كتابها أنه لم ترد أي مشاركة للهلال الأحمر في نكبة 1967م[1]، لكننا وجدنا مشاركة لبعض الأطباء في الفصل الثاني، من حيث تشجيع الناس على التبرع بالدماء لإخوانهم العرب، وذهاب نخبة من هؤلاء الأطباء الذين هم جزء من وزارة الصحة.

وهذا يدل على ازدواج المهام بين وزارة الصحة، والهلال الأحمر، والذي كان دوره مخفياً تحت ظل وزارة الصحة، بحجة توقيع اتفاقيات جنيف، ولكنها في نفس الوقت لم تكن بالقوة الكافية، والذي ربما ترجع لظروف الدولة المستقلة حديثاً.

فالوفد الليبي المشارك في مؤتمر فينا سنة 1965م عرض فكرة إنشاء إتحاد عربي، وذلك لتجميع العرب في صف واحد يتفق مع التيارات السياسية في ذلك الوقت، ولإيجاد ثقل عربي أمام المنظمات الدولية، وما تتعرض له البيئة العربية من انتهاكات في فلسطين.

وفي عام 1967م طالبت الجمعية بتعديل النظام الأساسي من خلال العديد من الطلبات منها: تشكيل وحدات الشبيبة في المدارس، وتخصيص قطعة أرض لبناء مقر للجمعية وتمويل المشروع، وطلب أدوية، ومعدات طبية، هذه المطالب وجهت لوزير الصحة، وهذا يعني أنها استمرت في معاناتها كمؤسسة تابعة وليست مستقلة كما ورد بالإعلان الخاص بها[2].

---

[1] أم العز الفارسي، المرجع نفسه، ص122.

[2] أم العز الفارسي، المرجع نفسه، ص125 .

الفصل الرابع:

تأثير الأوضاع الصحية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة (1951-1969)

- **أولاً: التأثير الاجتماعي:**

أ. النمو السكاني في برقة.

ب. التلقيح والتحصين ضد الأمراض في برقة.

ج. الطب الشرعي.

د. مشاريع الإسكان الصحي في برقة.

هـ. الأحوال المعيشية والغذائية في برقة.

و. الطب الشعبي في برقة.

- **ثانياً: التأثير الاقتصادي:**

أ. التعليم الفني والعالي في برقة.

ب. الطب البيطري في برقة.

ج. الإرشاد الزراعي في برقة.

د. التفتيش الصحي في برقة.

هـ. الحجر الصحي في برقة.

- **ثالثاً: التأثير البيئي:**

أ. الصرف الصحي في برقة.

ب. مشاريع توصيل المياه في برقة.

ج. نظافة المدن في برقة.

د. التشجير والغابات في برقة.

بعد المسح الذي كانت تقوم به وكالات متخصصة في الأمم المتحدة للفقر الشديد في البلاد، وظهور دراسات تتحدث عن احتمالات التطوير والتوسيع في مجال الزراعة، اعتقد (بلت) أن ليبيا يمكن أن تنال مركزاً اجتماعياً اقتصادياً نامياً، مع التقدم اجتماعياً وسياسياً وصحياً، وذلك بإصلاح ما خربته الحرب، وخاصة الموانئ، وشبكات المياه، ومحطات الطاقة الكهربائية، وتدريب العجزة على العمل، وتنظيف الأحياء الفقيرة، والاتجاه إلى زيادة إنتاج الشعب الليبي لتخفيف الفقر[1].

ورأت وزارة الصحة البرقاوية عام 1950م، أن أعمال الصحة لا يمكنها التقدم بخطاً ثابتة إلا بالقيام بإصلاح اجتماعي عام، لتوفير الغذاء لجميع طبقات المجتمع، وتحسين مساكنهم، ورفع مستوى معيشتهم، ونشر التعليم بينهم بصورة عامة، وتحسين الحالة الاقتصادية؛ لأن هذه الأمور من أكثر العوامل المساعدة على تقدم الطب الوقائي والذي يعتبر جزءاً هاماً من أعمال الوزارة[2].

فالجانب الاجتماعي والاقتصادي يشمل العديد من الأبعاد، التي تضم مستوى دخل الفرد، والشروط والمواصفات الصحية للسكن، ومياه الشرب، وتصريف الفضلات والعادات السلوكية، ومحاربة بعض الأمراض الناتجة عن تلوث الغذاء، والقضاء على الحشرات كالذباب والصراصير، وبعض العادات كالسير بأقدام حافية، والولادة في ظروف غير صحية، ولا بد من الاهتمام بالتشجير والخضرة عموماً، فهي تشعر الإنسان بالسعادة، ويستظل بها، وتحميه من أشعة الشمس، ولها آثارها البيئية حيث تعمل على تلطيف الجو، وتنقية الهواء من الغبار، وتعمل الأشجار كمصدات للرياح في الأراضي الزراعية لحماية الزروع والنباتات[3].

---

[1] جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار – أحمد اليازوري، طرابلس، دار الفرجاني، د.ت، ص ص 205– 206.

[2] لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص84.

[3] محمد السيد الارناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الانسان، د. م، د. ر، ط1، 1997م، ص51، 73– 80، 173– 246.

ومن هنا يتضح مدى الارتباط بين الجانب الصحي، والناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وأثر كل ذلك على صحة الإنسان وسنحاول قدر الإمكان توضيح تأثير الجانب الصحي على الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة.

- **أولاً: التأثير الاجتماعي:**

إن تأثير العامل الصحي على الناحية الاجتماعية يظهر في العديد من النواحي في برقة:

أ. النمو السكاني في برقة:

قامت الحكومة الليبية بأول إحصاء رسمي للسكان عام 1954م[1]، وقد عمل بهذا الإحصاء السيد (ب. ب. مهاض) هندي الجنسية، وكان مدير مكتب الإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني، والذي تولى تبويب التعداد[2]، حيث أظهر التعداد أن سكان ليبيا (1.100.000) وبنسبة منهم (291328) نسمة يعيشون في برقة، ومن جملة السكان 8% بدو رحل، و18% شبه رُحل، و74% يعيشون في حالة استقرار في المدن والواحات، ويقدر عدد سكان بنغازي وحدها بحوالي (70) ألف نسمة[3]، وعند الاستقلال كانت نسبة الزيادة في عدد السكان1% [4].

وخلال تعداد 1964م بلغ عدد سكان برقة (451469) نسمة[5]، أي بزيادة بين التعداد تقدر تقريباً (160) ألف نسمة خلال عشر سنوات، وبمعدل عام للزيادة بين التعدادين 55.01%[6]، ولكن هناك أسباب أدت إلى زيادة السكان وتركزها بالمدن الرئيسية؟

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ط1، 1963م، ص224.

(2) الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، 1959م، المصدر السابق، ص5.

(3) شكري غانم، المرجع السابق، ص56.

(4) لمياء محمد حسين البرغثي، المرجع السابق، ص84.

(5) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص209.

(6) هلموت كانتر، المرجع نفسه، ص209.

إن الهجرة الداخلية[*] والتي تسعى للحصول على الخدمات التعليمية والصحية وباعتبار أن أغلب الخدمات متوفرة في المدن الرئيسية في برقة على الساحل الشمالي مع توفر فرص العمل[1]، هذه المدن تمتاز بتوافر المستشفيات، والتي تعد مفتقرة في المناطق الريفية[2]، وقد ظهر ذلك واضحاً جداً في أغلب أجزاء البلاد، فالجاذبية السكانية كانت متركزة في مدن معينة كبنغازي، والبيضاء بنسبة 170% خلال العشر سنوات، وهي تعتبر أكبر نسبة نمو للسكان في ليبيا، كما ساهمت مشاريع استخراج البترول والمشاريع العمرانية، كإنشاء الجامعة الليبية في بنغازي، والجامعة الإسلامية في البيضاء وتحويلها إلى عاصمة للبلاد عوامل مساعدة على سرعة نمو السكان، والذي ارتفع بنسبة 31%، وقد صاحب ذلك ارتفاع عدد سكان متصرفية طبرق خلال التعداد الثاني بنسبة 96%، ووصلت بنغازي إلى نفس النسبة، وهي التي تعتبر أكبر تجمع سكاني في برقة، فهي تضم حوالي 30% من سكان الإقليم[3]، ويمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى الإقبال على الزواج وبالتالي زيادة المواليد والتي ترجع لتحسن الوضع الاقتصادي والصحي.

---

[*] الهجرة الداخلية: هي كل حركة لفرد أو جماعة من منطقة إدارية، سواء أكانت على مستوى المحافظة أو الإقليم داخل حدود الدولة الواحدة، ومن أسبابها الرغبة على العلاج، أو تغيير نمط حياتهم لتحقيق احتياجات اجتماعية وغيرها، صالح خليل الصقور، الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص ص 26– 36.

[1] عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص50.

[2] اسمهان ميلود عطية، المرجع السابق، ص354.

[3] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص225.

الجدول رقم (16) يوضح عدد سكان برقة خلال الأعوام

1954 – 1964 م[1].

الحدود الإدارية	1954	1960	1961	1962	1964
مدينة بنغازي	69718	76616	79175	84387	136641
متصرفية بنغازي	64419	32506	63579	64415	90860
متصرفية إجدابيا	27693	39372	40549	42329	44684
متصرفية المرج	36397	40578	38575	39016	29222
متصرفية البيضاء	30994	36485	37902	40939	35141
متصرفية درنة	35886	40825	41719	44010	23765
متصرفية طبرق	19891	26274	27940	30188	38804
متصرفية الكفرة	6231	6840	7318	7909	7482

وباستقراء الجدول يتضح زيادة عدد السكان في بعض المدن بصورة مستمرة، وهذا يدل على تحسن الأحوال الصحية والغذائية للمجتمع الليبي، مصحوباً بنمو مدن تتركز فيها الخدمات، مع ملاحظة انخفاض عدد سكان المرج نتيجة لهجرة السكان بعد حدوث زلزال عام 1963م.

ويمكن ربط النمو السكاني بارتفاع الوضع الصحي، والتحسن المستمر في الصحة العامة بالنقص في معدلات الوفيات وخصوصاً بين الأطفال[2]، حيث كان هناك تقارب بين نسبتي المواليد والوفيات عند الاستقلال، وقد بلغت نسبة المواليد (50) في الألف، وبلغت نسبة الوفيات (40) في

---

[1] وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام للسكان، ليبيا 1954م، المصدر السابق، ص ص 14– 15، وزارة الاقتصاد الوطني، الإحصاءات الليبية للسنوات 58– 1962م، المصدر السابق، ص2، هلموت كانتر، المرجع السابق، ص213.

[2] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص225.

الألف، في حين بلغ عدد الوفيات في بنغازي (226) في الألف أي بمعدل 22% تقريباً[1]، ولكن تحسن الوضع الاقتصادي والصحي أدى إلى ارتفاع معدل المواليد، وهبوط نسبة الوفيات بين الأطفال، بعد أن كان معدل الزيادة الطبيعية (17.8) في الألف[2]، وترجع أسباب وفيات الأطفال بسبب العادات الغذائية وأسلوب الفطام، وتناول الأطفال في الشهر الثاني كغذاء الكبار[3].

الجدول رقم (17) يوضح معدلات المواليد

في الألف حسب المحافظات الشرقية خلال السنوات (1964- 1967)م[4].

المحافظة	1964		1965		1966		1967م	
	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات
بنغازي	28.5	7.7	33.7	7.4	37.2	8.4	40.4	10.3
الجبل الأخضر	24.0	3.0	33.3	3.5	39.9	3.9	39.5	4.4
درنة	31.8	7.0	38.3	6.7	41.2	5.7	49.6	7.1

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع متزايد للمواليد مصحوب بالانخفاض التدريجي في الوفيات، مع ارتفاع عدد السكان داخل هذه المدن الرئيسية، وبالتالي أمر طبيعي أن تحدث زيادة بسيطة في عدد الوفيات، لم تصل لدرجة مقلقة ومخيفة، يمكن أن ترجع لعدة عوامل، كاستمرار حالات الولادة في المنازل، بالطريقة التقليدية، والتي تنعدم فيها شروط النظافة الصحية بالتزامن مع زيادة إقبال نساء المدن على الولادة بالمستشفيات، إضافة إلى الدور الذي لعبته وتلعبه مراكز الأمومة والطفولة.

---

[1] لمياء محمد حسين البرغثي، المرجع السابق، ص ص 84- 85، 93.

[2] اسمهان ميلود معاطي، ص291.

[3] هلموت كانتر، المرجع السابق، ص197.

[4] المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية لسنة 1967م، المصدر السابق، ص ص 28- 29.

ب. التلقيح والتحصين ضد الأمراض في برقة:

لقد وجهت المملكة الليبية جهودها للقضاء على الأمراض المستوطنة، كما سبق وأشرنا، فليبيا لا يتعرض أهلها للأمراض الخطيرة التي يصاب بها الكثيرون في أقطار العالم المختلفة والسبب في ذلك يرجع لاتساع مساحتها، حيث قدرت متوسط عدد السكان في كل 100 كم^2، ب، (53) شخصاً[1]، إلى جانب شمسها المشرقة والجافة، ولكن لا شك أنها تعاني كثيراً من الأمراض التي ترجع أسبابها إلى الفقر[2]، وكان من أكثر الأمراض انتشاراً خلال فترة الاستقلال في برقة هي:

1- التيفوس Typhus:

وقد ظهر هذا المرض في عام 1950م، ووجه الأمير إدريس رسالة إلى القائم بأعمال المعتمد البريطاني (م- ت- روكر- m-t-roker) في بنغازي بتاريخ 31- مايو- 1950م، والمتعلقة بوجود حالات لمرض (التيفوس) بين أهالي برقة، وأنه لا يوجد استعداد كافي ولا الأمصال الخاصة بهذا المرض وطالب بإرسال الأدوية بالطائرة[3]، وفي 18- مايو- 1950م، تم اتخاذ خطوات للقضاء على هذا المرض فقامت وزارة الصحة البرقاوية بتطهير البيوت وتطعيم الأهالي بصورة عامة في مناطق: توكرة- الرحمة- سلوق بنينة- بو عطني- الكويفية- المقرون- إجدابيا- النواقية - الأبيار، منطقة سيدي حسين- قمينيس- جردينة- برسس، وبلغ عدد المطعمين (2859) شخصاً، وطهر (3104) شخصاً، ورش بمادة التطهير (د. د. ت) كافة بيوت الشعر

---

(1) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص276.

(2) لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص92.

(3) رسالة من الأمير إدريس السنوسي إلى القائم بأعمال المعتمد البريطاني في بنغازي، بخصوص وجود حالات لمرض التيفوس بين الأهالي في برقة، بتاريخ 13 - مايو - 1950م، وثيقة منشورة سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، 1946- 1951م، ج2، المرجع السابق، ص823.

والمباني الموجودة بتلك المناطق، وعقد مجلس طبي بالوزارة يوم 9 – مايو، واتخذ العديد من القرارات:

أن تؤلف فرقة مكافحة (سيارة) تحت رئاسة طبيب مختص، وملاحظ صحي، وممرضة، وعاملين مع أفراد للبوليس، وثلاث خيام، مزودة بالأدوية والأدوات الصحية، وهذه الفرقة ستظل ثابتة في كل من سلوق- الأبيار- الرجمة- إجدابيا، وأن تقوم الفرقة بزيارة منطقة بنينة، وبوعطني، وتوكرةن والمقرون، وقمينس، وبرسس، والنواقية، وهي مناطق ظهرت فيها الإصابات، مع تأليف فرقة مكافحة في المرج ودرنة، إضافة للاتصال الوثيق مع المعتمد البريطاني لأجل فحوصات الدم، والتي تقام في معمل مختص في لندن[1]، كما ظهرت بعض الإصابات بمرض التيفوس، والدفتيريا خلال عام 1954م، واتخذت الجهات الصحية الرسمية الاحتياطات الطبية، وأعلنت أن الحالة الصحية على وجه العموم مرضية[2]، وفي عام 1965م، جرت عملية رش المرافق والأماكن العامة، ضد هذا المرض[3]، وقامت عملية تلقيح وتطعيم ضد هذا المرض في برقة عام 1960م، وقد استمرت الحملات بين كل فترة وأخرى.

---

[1] رسالة من وزير الصحة إلى وكيل الديوان الأميري بنغازي، بخصوص مكافحة مرض التيفوس بتاريخ 1 8- مايو – 1950م، وثيقة منشورة، علجية بشير العرفي، المرجع السابق، ص ص 251- 252.

[2] جريدة طرابلس الغرب، العدد 33111، السنة الثانية عشرة، 11- يونيو – 1954م، ص2.

[3] جريدة الرائد، العدد 26، السنة الأولى، 17 – نوفمبر – 1956م، ص3.

الجدول رقم (18)

يوضح عدد المطعمين ضدمرض التيفوس بالمدن الشرقية لعام 1960م[1]

المدينة	عدد المطعمين
بنغازي	92323
المرج	30457
البيضاء	22733
درنة	26949
طبرق	23299
إجدابيا	14375
الكفرة	0004

2- شلل الأطفال Polivirus:

لقد سجل أول وباء لشلل الأطفال في السويد عام 1881م، فأصبح يحسب له ألف حساب في أمريكا وأستراليا وبريطانيا التي ظهر بها عام 1913م، ومواعيد الإصابة به في أواخر الصيف، وأوائل الخريف في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، وفي مارس وأبريل في الجزء الجنوبي للكرة الأرضية، وينتقل الفيروس عن طريق ثلاث فصائل بواسطة الحشرات والطعام والفضلات، وينتهي عند القناة الهضمية فينثر هناك ومنها إلى الجهاز العصبي الرئيسي، وتظهر بعدها الأعراض[2]، وتشل الأطراف، وقد ظهر بصورة متقطعة ومتكررة في ليبيا، وهو يصيب الأطفال،

---

[1] فجرية خليفة حمد العبار، المرجع السابق، ص67.

[2] جريدة الرقيب، العدد 27، السنة السادسة، 3 – نوفمبر – 1966م، ص3.

وتكون نسبة الوفيات بينهم مرتفعة[1]، ففي عام 1953م كان قد حل بليبيا وتم القضاء عليه، وتمت عملية التطعيم ضده عام 1960م، في مدن برقة، كما شنت المملكة حملة ضد المرض عام 1963م، وكانت قد بدأت يوم 14- أغسطس المرحلة الثانية للتطعيم في محافظات درنة والجبل الأخضر[2]، أما في بنغازي فقد بدأت يوم 18- أغسطس- الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً، ومن الرابعة مساءاً حتى السابعة من كل يوم[3] وأعلن طبيب صحة بنغازي (رمضان بيري) عن عدة نصائح للوقاية من هذا المرض وغيره من الأمراض وتناول الأطعمة الصحية والالتزام بالتطعيمات في أوقاتها، وفي مواسم انتشار الأمراض[4].

لكن الحملة الأبرز كانت خلال عامي 66- 1967م والتي صاحبتها حملة دعائية كبيرة فقد انطلقت إشاعة بوفاة فتاة من أثر التطعيم، وكرد فعل من وزارة الصحة قامت بإعلانات، وصور في الشوارع بصور كريكارتية، وتوزعت كتيبات على الأطفال في المدارس، ونفى الدكتور رؤوف بن عامر عبر محطة الإذاعة أية إصابات نتيجة التطعيم[5].

وللحرص على الحملة تم استجلاب الأمصال من الخارج بالطائرات، واستقبلته مصلحة الأدوية بطرابلس، والقسم الآخر تم وضعه في المخازن الطبية بنغازي في ثلاجات خاصة[6]، وأما في الكفرة فقد غادرت بنغازي طائرات تحمل المصل الواقي إلى الواحة، والمناطق التابعة لها[7].

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص ص 183- 184.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 246، السنة الواحدة والعشرون، 15- أغسطس – 1963م، ص1.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 248، السنة الواحدة والعشرون، 8- أغسطس – 1963م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، د. ع، 1- يوليو – 1964، د. م، ص5.

(5) جريدة العمل، 25- نوفمبر – 1968م، ص2.

(6) جريدة الرقيب، المصدر السابق، ص3.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4545، 31 – أكتوبر – 1966م، ص2.

وقد بلغ عدد الجرعات التي اشترتها وزارة الصحة (3) ملايين جرعة، وصلت الدفعة الأولى يوم الأحد (16 – أكتوبر– 1966م)[1]، ووزعت على درنة وحدها (10) ألاف جرعة، ليتم تطعيم (10) آلاف طفل وطفلة في درنة وضواحيها في المدة من 26– أكتوبر – 1966م، إلى 30 – أكتوبر– 1966م[2]، وشملت الحملة جميع المدارس والأحياء النائية، كما بلغ عدد المطعمين بمدارس بنغازي من الطلاب (23925) شخصاً، وبمراكز التطعيم بالمدينة (19600) شخصاً.

الجدول (19)

يوضح عدد المطعمين في برقة ضد مرض شلل الأطفال لعامي 1960، 1966[3]

المدينة	1960	عدد المطعمين في الجرعة الثالثة 66– 1967م
بنغازي	941	50055
المرج	1675	3963
البيضاء	–	6181
درنة	241	9393
طبرق	389	11165
إجدابيا	–	4211
الكفرة	–	2514
المجموع	**3246**	**87482**

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4532، 16 – أكتوبر – 1966م، ص2.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4546، 1 – نوفمبر – 1966م، ص2.

[3] جريدة خليفة حمد العبار، المرجع السابق، ص 67، جريدة الزمان، العدد 513، 28– فبراير – 1967م، ص2.

ومن هذا الجدول يتضح التطور الكبير في مستوى التلقيح ما بين عامي 1960م و1966م حيث بلغ عدد المطعمين بالجرعة الأولى بالمحافظات الشرقية (89460) مطعم، والجرعة الثانية عددهم (81950) ألف مطعم، وفي الجرعة الثالثة (87482) مطعم، إلى جانب تطور الجانب التوعوي الصحي لهذه الحملات، وذلك بالدعوة إلى متابعة الجرعات، إلى جانب مشاركة العديد من الوزارات في الدولة ومسؤوليها، كالداخلية والتربية والتعليم والصحة العامة وخصوصاً الصحة المدرسية، ومعاهد تدريب الممرضين (بنغازي)، وأعضاء فرق التطعيم المتجول، ووكالة الأنباء الليبية، والإذاعة، والصحافة المحلية[1]، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث بعض الحالات حيث تم علاج (300) حالة عام 1966م بمستشفى البيضاء بالتدليك أو الراحة[2].

3- مرض الجدري Small Pox:

إن آخر مرة ظهر فيها هذا المرض في برقة عام 1946م بالمرج وتمت مكافحته[3]، ولكنه ظهر خلال أعوام 1959- 1963م، وقد بلغ عدد المصابين به عام 1959م (129) مصاباً، وعام 1960م (122) مصاباً، وعام 1961 (75) مصاباً، وخلال عامي 1962م، 1963م كانت حالتان لكل عام في برقة[4]، كما استعانت وزارة الصحة بخبير الجدري (إبراهيم صدقي) مصري الجنسية التابع لمكتب منظمة الصحة العالمية، وبول ليدرمان (P. Lederman)، خبير المعامل الطبية بالمكتب لإجراء دراسة لاستئصال الجدري[5]، وأصدرت المملكة الليبية في 19- إبريل – 1962م قانوناً نص على التطعيم الإجباري لجميع الأشخاص المقيمين داخل حدود المملكة الليبية مما تزيد

---

(1) جريدة الزمان، المصدر السابق، ص2.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4491، 28 – أغسطس – 1966م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4867، 17 – نوفمبر – 1967م، ص3.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص197.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص219.

أعمارهم عن (3) أشهر، وأن يبدأ بتنفيذ القانون في مدة لا تتجاوز 15- مايو- 1962م[1]، وكانت ليبيا من ضمن المشتركين في أعمال منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض الخطيرة مع ممثلي (15) دولة لمكافحة الأمراض السارية كالملاريا والجدري والسل[2].

قامت حملة ضد هذا المرض في ديسمبر 1959م لجميع تلاميذ المدارس، وخاصة الصفوف الأولى الابتدائية[3]، ولكن المكافحة الأبرز كانت في نهاية عام 1967- 1968م، وقد وفرت وزارة الصحة الإمكانيات عن طريق مصلحة الأدوية التي قامت بشراء أحد أفضل أنواع المصل، والتي أصدرتها منظمة الصحة العالمية، وهي عبارة عن علبة المصل، ومع كل منها مئة مشرط معقم في زجاجة مقفلة، يستعمل كل مشرط منها مرة واحدة فقط، والجرح الذي يحدثه المشرط لا يشعر به الشخص، ولا يترك أثراً أو يسيل دماً في عضد المطعم، وقد ترأس الحملة في بنغازي طبيب صحة بنغازي (أبوانو) والدكتور الباكستاني (سجاد أحمد) (رئيس قسم الإرشاد والتثقيف الصحي)[4]، وبدأت هذه الحملة في مدينة بنغازي يوم الأربعاء 8- نوفمبر- 1967م حتى 30 – نوفمبر[5]، وقد جاء هذا القرار في مجلس الوزراء في 22- يونيو- 1967م[6]، وكان الإقبال منقطع النظير، حيث بلغ عدد المطعمين في بنغازي في اليوم الأول (3439) مطعماً، ليبلغ عددهم خلال الأسبوع الأول (22814) مطعماً[7]، وجرى تطعيم (53) ألف مطعماً بالمحافظات الشرقية[8]، ومقارنة بما تم في

---

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 4، السنة الثانية عشرة، 25- إبريل- 1962م، ص43.

(2) جريدة البشائر، العدد 152، السنة الخامسة، 22- أغسطس – 1965م، ص4.

(3) جريدة الرائد، العدد 186، السنة الرابعة، 28- نوفمبر – 1959م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 486، 17- نوفمبر – 1967م، ص3.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4856، 5 – نوفمبر – 1967م، ص2.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4867، 17 – نوفمبر – 1967م، ص2.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4872، 12 – نوفمبر – 1967م، ص2.

(8) رقية سالم، المرجع السابق، ص183.

عام 1960م، والبالغ عددهم (28988) مطعم[1]، وهو يعتبر تحسن ملموس وملحوظ في الجانب الوقائي، هذا وقد أعلنت المملكة الليبية عن خلوها من مرض الجدري عام 1967م[2].

ومن مظاهر عدم الاهتمام بالوقاية أنه لم تكن هناك دورات منظمة للتطعيم ضد الأمراض[3]، ولذلك أعدت وزارة الصحة (400) ألف بطاقة تطعيم للأطفال، توزع على مراكز التطعيم، وتضم البطاقة عدة خانات للتطعيم من مرض الجدري – شلل الأطفال وتطعيمات أخرى، وطالبت وزارة الصحة باستيفاء التطعيمات الثلاثة عام 1966م، إلا إذا كان الطفل مريض بالإسهال أو الأمراض الجلدية[4]، ووزعت شهادات تطعيم دولية على الأطباء المشاركين بحملة 1967م[5]، والتي شملت جميع مدارس ومراكز الأمومة والطفولة ببرقة، وأعلنت وزارة الصحة عن استئناف الحملة بعد شهرين، وأعلن مدير القسم الصحي بمدينة البيضاء (عبد الرحمن بشير) عند بدء الحملة في المدينة يوم 24– نوفمبر – 1968م ضد مرض الجدري، وشلل الأطفال والطعم الثلاثي، واقتصر التطعيم على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (3) أشهر – 6 سنوات[6].

4– مرض البلهارسيا:

تسمى بالمنشقة الدموية لأنها تعيش في الأوعية الدموية للإنسان كالكبد والأوردة، ويخرج البيض مع البول والبراز، وبخروج اليرقات التي تخترق جلد الأطفال أثناء السباحة، أو الأشخاص الذين يخوضون في المياه أثناء زراعتهم لحقولهم، وظهر هذا المرض خلال عامي (1954–

---

(1) فجرية خليفة حمد العبار، المرجع السابق، ص67.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4694، 7 – مايو – 1967م.

(3) عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص230.

(4) جريدة العمل، العدد 328، 15– أغسطس – 1966م، ص5.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص183.

(6) جريدة العلم، 25– نوفمبر – 1968م، ص2.

1955) وهما حالتان مجلوبتان من مصر مع بعض الحالات الوطنية ببرقة[1]، وظهرت مجدداً عام 1965م في درنة، وقامت جريدة برقة الجديدة بإصدار تحذيرات تحت عنوان (بيان هام لسكان مدينة درنة بخصوص البلهارسيا) شرحت فيه الأعراض، وطالبت بالاتصال بالطبيب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع المرض[2]، وأرسلت منظمة الصحة العالمية الطبيب (أحمد حلواني) كبير مستشاري البلهارسيا في منطقة الشرق الأوسط، والذي قام بزيارة مدينة درنة للإطلاع على منابع المياه، ودراسة كيفية استئصال البلهارسيا[3]، شملت إقامتهم عدة أيام لإجراء التحاليل والفحوص الطبية للمواطنين عام 1966م[4]، يساعده خبير البلهارسيا الياباني (ياسوريكا – YsoReka)[5]، وقد ظهرت بعض الإصابات بين بدو برقة بأعداد كبيرة في مرادة وواحات جالو وأوجلة وأخجرة والجغبوب، وهدفت منظمة الصحة العالمية إلى إبادة الرخويات، ورأت أن مشروع استئصال البلهارسيا سيتوج بالنجاح لمحدودية الإصابات، ومواقع الرخويات المعروفة[6].

هذه ليست الأمراض الوحيدة في برقة خلال فترة الدراسة، بل الأبرز بالمقاومة والمكافحة، وكانت وزارة الصحة في بنغازي قد أعلنت حملة تطعيم واسعة ضد الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة عام 1966م[7]، وقد انتشر مرض الحصبة (النمنام) في مرادة 1967م[8]، وهو من الأمراض الفيروسية وتنتقل من شخص لأخر ما بين شهر يناير ويونيو، وبلغ عدد المصابين في

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص188.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4143، 28 – نوفمبر – 1965م، ص2.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7652، 27– يناير – 1966م، ص2.

(4) جريدة الرائد، العدد 186، السنة العاشرة، 28– يناير – 1966م، ص4.

(5) رقية أحمد سالم، المرجع السابق، ص186.

(6) هلموت كانتر، المصدر السابق، ص188.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4511، 20 – سبتمبر – 1966م، ص2.

(8) جريدة برقة الجديدة، العدد 4721، 7– يونيو– 1967م، ص1.

جالو (225) حالة عام 1963م، إضافة إلى السعال الديكي (الشهات) والتيتانوس، وهو يحدث بين الأطفال المولودين بالطريقة التقليدية، فتظهر عدوى في السرة بسبب السكاكين، أو الخشب، أو الحجارة، التي تقطع بها حبل السرة، أو خصلات الشعر التي تربط بها، والتي تسبب (الكزاز الوليدي) وأمراض سوء التغذية بين الأطفال[1]، ولعبت الصحافة دوراً مهماً في التوعية بمكافحة أمراض سوء التغذية، وشجعت على العادات الصحية لها، والطريقة الناجحة للرضاعة الطبيعية[2]، كما أن هناك بعض الأمراض التي تنتقل بين الانسان والحيوان كداء الكلب، وبلغ عدد المصابين به في برقة عام 1962م (6) أشخاص.

وبشكل عام فبرقة تتمتع ببيئة صحية لا تسمح باستمرار ظهور الأمراض بصفة دائمة خاصة مع توخي الجانب الوقائي، وتمتعها بالمساحة الواسعة، والشمس المشرقة الجافة.

ج. الطب الشرعي:

لقد تطور الطب، ولم يقتصر أهدافه على الصحة الوقاية، وهي حماية الإنسان من المرض، أو الصحة العلاجية، وهي علاج الانسان الذي يُصاب بالمرض، أو الجروح، أو الكسور وغيرها، حتى يتماثل بالشفاء، بل برز قسم ثالث له علاقته الوطيدة بالقانون، ومن هنا جاءت تسمية الطب الشرعي أو الطب القضائي (forensie-medical)[3]، وهو يعّرف بأنه: مجموعة من القواعد الطبية والبيولوجية اللازمة في التطبيق العملي للقانون الجنائي، فيقوم المختصون بتزويد المحاكم والقضاء بالمعلومات البيولوجية والطبيعية، والتي تساهم في حل المشاكل القانونية، فالطب الشرعي

---

[1] هلموت كانتر، المرجع السابق، ص ص 193- 219.

[2] جريدة الطليعة، العدد 234، السنة السابعة، 21 – 9- 1965م، ص3.

[3] جمعة محمود الزريقي، ملامح عن تاريخ الطب الشرعي في ليبيا، محمود أحمد الديك، المرجع السابق، ص181. ص181.

هو الذي يحدد سبب الوفاة، وبيان الأداة، والمادة التي استخدمت في القتل، وطبيعة الإصابة إذا ما كانت قاتلة، أو غير ذلك، فالطب الشرعي يتولى بيان هذه الأمور[1].

والطب الشرعي موجود منذ القدم، وذلك من خلال مرافقة الأطباء للجيوش، ولكن في تاريخ ليبيا الحديث، فإن الطب الشرعي بدأ بعد احتلال إيطاليا لبلادنا، فتمّ إنشاء مصلحة للطب الشرعي بقطاع الصحة مع إدارة للخبرة القضائية، ولا شك أن هاتين الإدارتين كان لها دورها في الكشف عن الجرائم وتقرير حالات الوفاة[2]، ومنها قضية (سعد بن عبد العزيز) البالغ من العمر (39) عاماً من مدينة درنة، وذلك بعد قتله لفتاة بالغة من العمر (13) عاماً خنقاً، وكان قد حكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص في الظهر، بعد اكتشاف بعض الأدلة الخاصة بالشال الذي كانت ترتديه الفتاة[3].

وبعد الاستقلال صدر مرسوم بتنظيم الخبرة القضائية بتاريخ 24- يوليو – 1956م، تلاه قرار من مجلس الوزراء لسنة 1964م، بإنشاء المركز القومي للبحوث التشريعية والجنائية، وهو يتبع وزارة الصحة وفيما بعد أصبح تابعاً لوزارة العدل[4]، وكان مديره عام 1967م السيد (محمد عثمان)، وقد كان يقوم بزيارات للمنطقة الشرقية لأجل تنظيم إدارة الطب الشرعي بها، وتزويدها بالعناصر الفنية المطلوبة[5].

---

(1) عبد الرحمن توفيق أحمد، علم الإجرام والعقاب، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012م، ص ص 34- 40.

(2) جمعة محمود الزريقي، مرجع سابق، ص ص 187- 188.

(3) جريدة بريد برقة، نشأت عام 1925م، صاحبها محمد طاهر المحيشي، العدد 490، السنة الثانية عشرة الفاشستية 31- أغسطس – 1934م، د. ص.

(4) جمعة محمود الزريقي، المرجع السابق، ص188.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4808، 7- سبتمبر – 1967م، ص2.

وفي برقة وعندما حدثت وفيات بالمستشفى المدني بشكل ملفت للنظر عام 1955م، والتي بلغت (9) حالات نتيجة للسكتة القلبية، اهتم الوالي وعقد هيئة الأطباء بالمستشفى اجتماعاً لفحص هذه الحالات الطارئة، وثبت أنها كانت نتيجة للسكتة القلبية، ولا علاقة لها بانتقال أوبئة داخل البلاد[1]، وفي مجال الكشف على الجرائم ففي عام 1962م، تم اغتيال العقيد (إدريس العيساوي) في 9- ديسمبر، وتم تكليف المستر (جون) شيفرز بإعداد تقرير عن القضية، والتي سجلت تحت رقم (1009)، ودلت على اغتيال العقيد داخل سيارته في منطقة الكلية الحربية بالليثي بنغازي، بواسطة شخص استعمل مسدساً أوتوماتيكياً عيار (6.35)، وأطلق (5) رصاصات من مسافة قريبة جداً، عمداً وفجائياً، فقام المصاب بقيادة سيارته بسرعة أكبر من قدرته، واصطدم بشجرة[2].

إن الطب الشرعي لا يقتصر على دراسة الجروح والإصابات كالأعيرة النارية، بل شمل جوانب أخرى طبية كالحمل، والوضع، والإجهاض، وقتل المواليد، مع القيام بفحوص شاملة تقنية للشعر، والألياف الطبيعية، والاصطناعية[3]، فتقدم تقارير الوفاة داخل المستشفيات محددة ساعة الوفاة وأسبابها، فمثلاً وحسب سجلات الوفيات بمستشفى البيضاء، وجدت حالات يحدد فيها أسباب ووقت الوفاة في عامي (68-1969م)، كالمواطن السوري (عدنان أحمد الأزعط) والبالغ من العمر (39) عاماً، والتي أمر فيها وكيل النيابة (فتحي البراني عبد الله) بدفن الجثة، ورجع سبب الوفاة لحادث سير، والطفلة (نوارة حسين) عمرها (45 يوماً) كانت وفاتها نتيجة للالتهاب الرئوي الحاد، وتم تحديد ساعة الوفاة 2:15 صباحاً، والطفل (إدريس صافي عبد الرحيم) عمره (4 شهور)، سبب الوفاة مغمغم بالأغطية وساعة الوفاة 4:45 صباحاً، وغيرها من الحالات[4].

---

[1] جريدة الزمان، العدد 7، السنة الثانية، 12 – مايو – 1955م، ص2.

[2] محمد الشح، المرجع السابق، ص185.

[3] جمعة محمود زريقي، المرجع السابق، ص 188- 189.

[4] إحصائيات للوفيات بمستشفى البيضاء بين عامي 1968- 1969م، المصدر السابق.

ويظهر من ذلك أن أهمية هذا العلم تكمن في محاسبة مرتكبي الجرائم، وذلك بالإطلاع على الجثث وتكوين تقارير طبية عنها لتكشف أسباب الوفاة، وفي حالة الشبهة الجنائية ألا تدفن إلا بتصريح من النيابة.

د. مشاريع الإسكان الصحي في برقة:

يعتبر الإسكان من مسببات المشاكل الصحية، ففي برقة غالباً ما تكون مجموعة من الأكواخ، ففي بنغازي شيدت بالصفيح، وتتكون من غرفة واحدة، جدرانها خليط من الحديد وخردة الأخشاب والمعادن المملوءة بالتراب، وهي بنيت بطريقة لم يراع فيها الشروط الصحية[1].

الجدول رقم (20) يوضح أنواع المساكن

في برقة خلال عام 1954م[2] أماكن خاصة

الموقع	عدد جميع العائلات	فيلا أو شقة	حوش	خيمة أوبيت شعر	زريبة أو براكة	بيت منحوت في الجبل
مدينة بنغازي	14879	329	11400	311	2356	4
متصرفية بنغازي	13747	38	2634	10415	554	31
متصرفية المرج	8056	30	3051	3531	1296	53
متصرفية درنة	7298	18	3067	3294	544	304
متصرفية البيضاء	6408	–	1303	3513	727	824
متصرفية إجدابيا	5620	1	1907	3270	41	1
متصرفية طبرق	4259	19	811	2289	1018	20
متصرفية الكفرة	1352	–	398	157	794	–

[1] لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص86.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان ليبيا، 1954م، المصدر السابق، ص ص68– 74.

نلاحظ من خلال الجدول استخدام سكان برقة وخاصة في بنغازي والمرج للسكن في الزرايب، وأكواخ الصفيح، مع انضمام البيضاء من حيث ارتفاع النسبة معها في العيش في خيام وبيوت الشعر، مع تشكيل النسبة الأكبر في متصرفية بنغازي، وذلك على اعتبار أن تلك المناطق تستخدم لرعي الأغنام، وبالتالي تعتبر أماكن خاصة للبدو الرحل، واعتبرت أحياء السلماني والصابري والكيش أكثر أحياء بنغازي شهرة بالأكواخ والزرائب[1]، ويرتفع سكان المغار بدرنة لوجود حي المغار، لذلك حاولت المملكة الليبية القضاء على أزمة السكن من خلال تنفيذ بعض المشاريع السكنية، والتي كانت تعرف بمشروع (المساكن الشعبية) بين سنة 1954- 1963م[2]، وشرع في تنفيذ المشروع ببرقة، وتشمل المرحلة الأولى تشييد (80) منزلاً، سيتم بناؤها في ضاحية السلماني، والهدف منها هو زيادة رقعة العمران في العاصمة الشرقية، والتي أثرت الحرب العالمية الثانية تأثيراً بالغاً في مختلف أجزائها، ليتمكن الكادحون، وأصحاب الدخل المحدود من الحصول على المساكن الصحية، وقد صدر قرار بإزالة جميع الأكواخ المقامة في مدخل بنغازي[3]، وتم في يوم الاثنين 25- يوليو – 1955م، توزيع المساكن الشعبية بضاحية السلماني وعددها (72) منزلاً، وكان قد سبق هذا التاريخ توزيع (18) منزلاً في مدينة البيضاء[4]، وفي عام 1956م، وحسب تقرير ليبيا الاقتصادية بأنه تم إنشاء (70) منزلاً ببنغازي بتكلفة (22) ألف جنيه ليبي، وفي البيضاء (20) منزلاً بتكلفة (6) آلاف جنيه ليبي، وفي شحات (20) منزلاً بتكلفة (6500) جنيه ليبي[5]، كما أزيلت(252) كوخاً من الصفيح في خمس مدن في برقة، وقد بنيت كل ثمانية من هذه المنازل في

---

(1) محجوب عطية الفائدي، المرجع السابق، ص 82.

(2) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص295.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3312، السنة الثانية عشرة، 31 – مايو – 1954م، ص2.

(4) جريدة الزمان، العدد 83، السنة الثانية، 28- يوليو – 1955م، ص2.

(5) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص101.

صف واحد، وأنشئت بها مرافق صحية، وخزانات للقاذورات، وبلغ متوسط تكليف الوحدة السكنية (343) جنيه ليبي، وقد استخدم أسلوب البناء الإيطالي التقليدي، فبنيت الجدران من كتل حجرية محلية وبطنت بالاسمنت[1]، واستوردت منظمة كير الخيرية لتنشيط حركة البيوت آلة تشيلية الصنع، يستطيع العمل عليها اثنان لصنع ما لا يقل عن (300) قطعة من الطوب في اليوم، ولصنع حجرة وحائط مساحتها (5) أمتار، يحتاج إلى أسبوع، وثلاث حجرات إلى ثلاثة أسابيع وهكذا[2].

وبعدها بدأت الدولة ببرنامج كبير لبناء عدة آلاف من المساكن ضمن الخطة الخمسية الثانية (63-1968م)، تبعها إنشاء المصرف العقاري ووزارة الإسكان، وقدرت الميزانية المخصصة (5) مليون جنيه ليبي، وبسبب زيادة الطلب على المساكن أعلنت الدولة عن مشروع إدريس للإسكان في 19- أغسطس – 1965م، ومدة المشروع خمس سنوات، وعددها (100) ألف وحدة سكنية، بتكاليف تقدر (400) مليون جنيه[3]، حيث تقام وحدات سكنية بمبلغ (80) مليون كل عام في خمس سنوات[4]، وشمل مشروع إدريس جميع المحافظات الشرقية محافظة بنغازي في الوحيشي- سيدي خليفة- توكرة- سلوق- سيدي حسين- سيدي بشر- العقيلة- ومحافظة البيضاء، وفرزوعة، وبطة، وزاوية العرقوب، وقرنادة، ومراوة، ومحافظة درنة، وطبرق، والقرضبية، ومرتوبة، وبئر الأشهب، والقبة، والبردي، والأبرق[5]، وخصص 60% من المبلغ لأجل النهوض بالقرية الليبية، وإقامة مساكن صحية للمزارعين، حصلت محافظة بنغازي على (1757) وحدة سكنية، والبيضاء

---

(1) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، أبريل، 1960م، المصدر السابق، ص199.

(2) مجلة المعرفة، العدد 172، السنة السابعة، 25- ديسمبر – 1959م، ص7.

(3) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 296- 297.

(4) عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنوابي، المرجع السابق، ص ص 186- 187.

(5) مجلة ليبيا الحديثة، العدد 11، السنة الثانية، 5- يناير – 1965م، ص40.

(894) وحدة سكنية، ودرنة (1196) وحدة سكنية[1]، وقد صاحب هذه الفترة تطورات في عدد الوحدات السكنية حيث تطورت مدينة البيضاء من (1800) وحدة سكنية عام 1964م، إلى حوالي (2700) عام 1966م، أي بزيادة قدرها (900) وحدة سكنية بمتوسط (450) وحدة سكنية سنوياً، وهذا يرجع إلى مخصصات البيضاء وبعد تصدير النفط وتحولها إلى عاصمة اتحادية[2]، وفي المناطق الصغيرة كزاوية العرقوب تم تسليم (15) منزلاً للسكان عام 1966م[3].

وللتعزيز من أهمية المسكن للمواطن الليبي أصدرت لائحة لتنظيم علاوة السكن[4]، وضمن مشاريع الجامعة الإسلامية بالبيضاء تم بناء (10) عمارات تحتوي كل عمارة على أربع شقق عام 1966م[5]، ونتيجة لتحسن المستوى المعيشي، والصحي، والخدمي.

ثم تطوير بعض المدن كطبرق، ودرنة، وبنغازي مع إنشاء مدن جديدة كالبيضاء، ومدن بديلة كالمرج، والتي واجهت الزلزال عام 1963م، صاحبه تكُّون مدن نفطية في المواني الخمسة وهي البريقة سنة 1961م، والسدرة عام 1962م ورأس الأنوف عام 1964م، والحريقة سنة 1967م، والزويتينة عام 1968م[6]، حيث أنشئت هذه المدن عن طريق شركات بترولية (أمريكية وانجليزية)، ولاشك أن نمو المدن النفطية ساهم في تعمير مناطق كانت شبه معدومة من السكان[7]، السكان[7]، وقد اتسع نطاق المساكن في مدينة إجدابيا من (45) مسكناً عام 1950م ليصل عام 1966م، إلى (294) مسكناً، ترك السكان حياة الخيام، وبيوت الشعر وتوطنوا في الأماكن

---

(1) عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، المرجع السابق، ص189.

(2) أحمد عبد السلام عبد النبي، المرجع السابق، ص126.

(3) عبد الباسط عمر امرايف، المرجع السابق، ص120.

(4) مجلة ليبيا الحديثة، العدد 9، السنة السادسة، 25- ديسمبر – 1967م، ص63.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4468، 31- يوليو- 1966م، ص2.

(6) امراجع محمد الخجحاج، نمو المدن الصغيرة في ليبيا، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2008، ص95.

(7) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 147- 148.

الصحية[1]، ووزعت كذلك (125) مسكناً شعبياً بمدينة درنة، وأوجدت الدولة الليبية مخططات سكنية للأراضي بالمدينة، توزع على المواطنين بأسعار رمزية (25) قرشاً للمتر الواحد[2]، أما مدينة المرج والتي اتخذت موقع جديد يبعد عن موقعها القديم بحوالي (4 كم) إلى جهة الغرب، وشرع في بنائها مع بداية عام 1965م، وتقاسمت مشاريعها العديد من الشركات الوطنية، وشركة بريطانية (G – E- S)، وهي تضم أحياء ومدارس ومستوصفات[3].

ونستنتج من ذلك أن تطور الخدمات الصحية مرتبط بضرورة الحصول على بيت صحي مجهز بكل شروط الصحة، والنظافة، والإضاءة...الخ، كما أن إنشاء منازل بالمزارع ساعد على استقرار البدو الرحل.

هـ. الأحوال المعيشية والغذائية في برقة:

إن اعتلال الصحة لدى الأفراد ترجع إلى المستوى المنخفض لمعيشة السكان، والتي تتأثر بشكل مباشر بنوعية الغذاء، ومستوى السكن، وغيرها من الظروف المعيشية[4]، وقد قامت المصالح المصالح الليبية الأمريكية المشتركة، ولجنة الإنشاء الليبية الأمريكية (لارك) والحكومة الليبية بإجراء مباحثات مع (فرانك بيري – f. pery) ناظر الدفاع الأمريكي لشؤون الصحة والطب عام 1956م، وتم بحث مسألة العجز في التغذية، ومتطلبات الأكل لدى الشعب الليبي، وزار الفريق برقة، ووضع تقارير لنواحي التغذية والصحة للقوات الليبية المسلحة، والبوليس، وتدريب الموظفين على شؤون التغذية[5].

---

(1) الجامعة الليبية، المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة إجدابيا، المصدر السابق، ص38.

(2) جريدة الشعلة، العدد 58، السنة الثانية، 14– سبتمبر– 1968م، ص3.

(3) جريدة العلم، 12– سبتمبر – 1968م، ص4.

(4) لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص84.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 464، السنة الثانية عشرة، 30 – يونيو – 1957م، ص2.

وقد ذكر كينسليد تركّز غذاء الشعب الليبي على المحاصيل الزراعية كالحبوب، والتي تعتبر العنصر الأساسي للتغذية، وبلغ متوسط استهلاك الفرد نتيجة لتأثره بتكاليف المعيشة من اللبن والحليب (100) غراماً في اليوم، مع كميات غير معروفة من البيض والخضروات، ويعتبر التمر أهم الأغذية الرئيسية للفرد في الاستهلاك اليومي والبالغ (70) غرام[1]، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بمستوى الدخل، والذي كان عام 1950م يقدر بـــ(35) دولاراً سنوياً، ليرتفع عام 1958م إلى (120) دولاراً وفي سنة 1961م بلغ (131) دولاراً سنوياً[2]، هذا الارتفاع مرتبط بتحسن دخل الدولة الليبية بعد تصدير النفط، فالغذاء الليبي بشكل عام يشمل 85% منه الأغذية الشعبية، والتي تعتمد على النشويات الرخيصة، والمشبعة بالحبوب (كالكسكسي والبازين)[3].

وقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة تجارب لتحسين مستوى التغذية لدى السكان في برقة، فأدخلت لمزرعة (زردة) بالمرج زراعة السمسم، والذرة البيضاء، والبزيلاء، والكتان، والشوفان[4]، وذلك لخلق نوع من التنوع الغذائي، بعد أن كان يقتصر على حبوب القمح والشعير، والتمور، وأدخلت أصناف أخرى على المائدة الليبية كالبقول، والسمك، والخضروات، والفواكه الغنية بالفيتامينات[5]، وقد ساهم مستوى الدخل في زيادة القوة الشرائية وزاد الطلب على السلع والخدمات. والخدمات.

---

(1) كينسليد، المصدر السابق، ص83.

(2) شكري غانم، المرجع السابق، ص39.

(3) عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص231.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3231، السنة الحادية عشرة، 21- فبراير- 1954م، ص2.

(5) عزيزة محمد حبيب، المرجع السابق، ص232.

الجدول رقم (21)

يوضح أسعار السلع بالكيلو بمتصرفية طبرق (بالقرش) لعامي 1954- 1955م[1]

السلعة	السعر عام 1954	السعر عام 1955
دقيق القمح الممتاز	7	5 ½
دقيق القمح الوطني	5	5
دقيق الشعير	2	3
الأرز	8	7
السمن الوطني	38	50
لحم ضأن	30	35
لحم الماعز	26	30
زيت الزيتون	24	25

ولا شك أن تحسن الدخل صاحبه تنوع في الأغذية، مع زيادة في نسبة استهلاك اللحوم، فلم تعد الحيوانات الوطنية تكفي لسد حاجة الطلب عليها، وبدأت الدولة بتعويض الفاقد بالاعتماد على الاستيراد الخارجي ابتداء من عام 1960م[2]، وقد بلغت رؤوس الأغنام، والأبقار المستوردة في

---

[1] نظارة الداخلية، متصرفية طبرق، تقرير شهري لمدير الداخلية من أحوال المدينة بتاريخ شهر إبريل 1954م، وثيقة منشورة، الشريف خير الله الصافي، المرجع السابق، 237، نظارة الداخلية، متصرفية طبرق، تقرير شهري لمدير الداخلية عن أحوال المدينة بتاريخ 30- نوفمبر – 1955م، وثيقة منشورة، الشريف الصافي خير الله، المرجع السابق، ص241.

[2] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص174.

ميناء بنغازي عام 1968م (13262) ألف رأس[1]، وقد أحدث هذا تبايناً واختلافاً في الوجبات الليبية، وصارت تعتمد على سلعة مصنعة ومستوردة، بعد أن كانت تستمد مقوماتها من البيئة[2]، كما بلغ الاستهلاك المحلي في بنغازي وتحديداً في شهر سبتمبر 1966م، (15750) رأساً من الضأن، و(781) رأساً من الماعز، مع (700) رأس من البقر، و(279) رأساً من الإبل، مع (52) قنطاراً من السمك، ومن الفواكه (5083) قنطاراً مع (9316) قنطاراً من الطماطم، و(232) قنطاراً من الكاكاوية[3]، في حين بلغ الاستهلاك في شهر نوفمبر 1965م (12815) رأساً من الغنم، و(450) من الماعز، و(428) من البقر، (1090) قنطاراً من الطماطم[4].

الجدول رقم (22) يوضح أسعار البيع بالتجزئة

في بنغازي في سبتمبر 1964م، 30- يونيو – 1965م بالقرش[5]

السلعة	شهر سبتمبر	شهر يونيو 1965
دجاج حي	40- 55	40- 100
دجاج مذبوح مستورد	55- 60	50- 60
الأرز الإيطالي	9- 10	10- 10
مكرونة	9- 10	10- 10
الشاي الأحمر	60- 70	60- 75
الشاي الأخضر	50- 60	60- 70
جبنة	60- 70	60- 70

(1) جريدة الأمة، العدد 349، 9- يناير – 1969م، ص2.

(2) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص319.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4505، 13- سبتمبر – 1966م، ص2.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4300، 2- يناير- 1966م، ص2.

(5) المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية، الربع السنوي المنتهي في سبتمبر 1964م، المصدر السابق، ص15، المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية، الربع السنوي المنتهي في يونيو 1965م، المصدر السابق، ص15.

موز مستورد	–	22 –12
لحم ضأن	65 –60	70 –60
سمك	60 –50	–

وذكرت اسمهان معاطي أن السلع الاستهلاكية قد حافظت على ثباتها خلال فترة بداية الخمسينات، وذلك لعدم توافر القوة الشرائية، وزادت الأسعار من 1955– 1960م بحوالي 8% أي قبل تصدير النفط، لترتفع بعد التصدير إلى 10%، وهذا أدى إلى حدوث تضخم مالي، والذي استوجب سن قانون التسعيرة الجبرية، ومنح التوسع في استيراد السلع[1]، وقد صاحبها كدعم من الدولة للموظفين علاوة خاصة بغلاء المعيشة، وكان قد طالب بها موظف في مصحة الدرن ببنغازي يدعى (يونس محمود الحاسي)[2] وكان مرتبه (21.666) جنيه ليبي شهرياً، وقدرت له علاوة غلاء المعيشة (6416) جنيه ليبي مع علاوة العائلة، وهذا يدل على تأثير مستوى الدخل على معيشة الفرد، والذي تمكنه من التنوع في تناول الأغذية، والذي ينعكس إيجاباً على صحة الفرد، وأسرته، والمجتمع ككل، كما قامت المملكة بزيادة أجور ذوي الدخل اليومي في وزارة الصحة من 50 قرش – 70 قرش بمعدل زيادة (15) قرشاً، والذين يتقاضون 70 قرشاً– 90 قرشاً، بمعدل زيادة (10) قروش منذ عام 1966م، وهذا يدل على أعلى الأجر اليومي من (24) جنيه ليبي إلى (30) جنيه ليبي بشكل شهري.

و. الطب الشعبي:

---

[1] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص163.

[2] مصحة الدرن بنغازي، نقل يونس محمود الحاسي إلى فرع الصحة بنغازي 1964م، وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

إن الطب الشعبي يختلف باختلاف المجتمعات، وهو يعرف بأنه مجموعة متنوعة من الخبرات والمعلومات الناجمة عن الملاحظة الفضولية، فالتعريفات متعددة ومتشعبة لهذا العلم[1]، ففي كل جيل يوجد مجموعة من الناس تخصصوا في التطبيب، ومعالجة المرضى، ومعظمهم يتوارثون أسرار هذا الفن عن آبائهم أو أقاربهم[2]، وعلى الرغم من وجود المستشفيات فالناس يلجأون إلى الطب الشعبي بسبب الموروث الثقافي لديهم، وهناك العديد من طرق الطب الشعبي، والمتخصصة بعلاج أمراض معينة، ومن أمراض الأطفال:

1- مرض الطيرة أو الشمة: هذا المرض تفسره الثقافة الشعبية حسب الرواية الخرافية، التي ترى أنّ الطائر الذي يسبب المرض كان في الأصل امرأة، كانت أمّا لطفل في زمن قديم، وضربت طفلها حتى الموت أمام عدد من النساء لم يمنعنها، وبعد موت الطفل، ندمت وقررت الانتقام من كل الأمهات التي لم يحلن بينها وبين قتل ولدها، وتحولت إلى طائر سبب المرض للطفل الذي تترك ملابسه خارج المنزل بعد مغيب الشمس، والطيرة هي مرض يصيب الأطفال في السنوات الأولى، فالطائر يلقي بفضلاته على ملابس الأطفال، ويطلق الناس على معالجة هذا المرض (طبيبة العرب)، وعادة ما تكون من النساء[3]، وخلال فترة الدراسة تولت المرحومة (عائشة سعيد شعيب)، وهي من قبيلة المسامير، معالجة الأطفال من هذا المرض في قرية البياضة[4]، وذلك بعمل خدشين على العمود الفقري، يخرج منها دماً لا يكاد يذكر، وبعدها تقوم بوضع الحلبة المطحونة، ودواء من أعشاب الغابة مع حمام زيت من زيت الزيتون، وبعد ثلاثة أيام تكون قد شفيت الحالة، وقد كانت

---

[1] طرابلس الغرب، العدد 7627، 5- يناير – 1966م، ص2.

[2] عبد الباسط عمر امرايف، المرجع السابق، ص ص 46، 78.

[3] تيسير موسى، المرجع السابق، ص266.

[4] عبد الباسط عمر امرايف، المرجع السابق، ص89.

جميع الحالات التي تأتي إليها تتماثل للشفاء، ثم تولت ابنتها بعد فترة الدراسة، وتدعى (مسعودة حامد عبد القادر) المعالجة[1]، وتمتاز هذه المعالجة بخروج شيء يشبه الرنيش الأبيض.

2- مرض الفتاق: هو مرض يصيب الأطفال في منطقة البطن وأعراضه، إنتفاخ البطن والقيء، ويتم علاجه عن طريق دقيق الشعير مخلوط مع البيض، فيوضع على بطن المصاب في شيء يسمى الجبارة، وعندما تسقط هو دليل على شفاء المريض، وهذا الأسلوب يستخدم في الجغبوب[2]، ولكنه لا يختلف عن درنة، حيث كانت تقوم بنفس عملية العلاج (طبيبة العرب مبروكة النويصري)[3]، وهذه ليست أمراض الأطفال الوحيدة، بل هناك أمراض خاصة برفع الحلق، وأعراضه عدم القدرة على البلع والقيء، ففي الجغبوب يتم تحنيك الطفل وتمريسه بالتمر، أو بعر الإبل من تحت الحنك، ويرفع الطفل من أسفل العنق لمدة ثلاثة أيام.

هناك طرق أخرى للطب الشعبي كجبر الكسور، وقد برعت مجموعة من الناس في إعادة العظام المكسورة، وربطها بالقماش، بعد دعم الجزء المكسور بقطعة مستقيمة من الخشب، وتركها أيام حتى يلتحم العظم ويسمى (الجبار)، ويتم حساب أيام الرباط على حسب عمر المريض، فإذا كان عمره (12) يربط لمدة (12) يوم وهكذا[4]، ومن أشهر مجبري الرجال، شخص يدعى (كحيل) في المخيلي، وعبد الهادي العوكلي من درنة، وعبد الله المسلات، وهم إضافة للخطوات السابقة، يقومون بوضع البيض والدقيق على الكسر حتى يجبر[5]، وقد كانت هناك مجبرة للنساء وتدعى (زينب محمد الفضيل الديفار)، وهي من قبيلة زوية، وكان سبب امتهانها لهذا الفن، هو سقوط والدها عن فرسه، وعندما تم إحضار جبار له، طلب منهم ذبح ماعز، وأن يؤخذ رداء كرش الماعز

---

[1] مقابلة أجريت مع طبيبة العرب، مسعودة حامد عبد القادر، بمنطقة البياضة، 5- أغسطس – 2018م.

[2] فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص201.

[3] مقابلة أجريت مع الممرض سالم محمد بن خليل.

[4] فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص201.

[5] مقابلة أجريت مع الممرض سالم محمد بن خليل.

(المعدة) ويوضع بدون ملح على الجزء المكسور، ولكن العملية فشلت، وخرج الدود من الجبارة، فقامت بنفسها بتجبير كسره، ومن هنا بدأت هذه المهنة لتتولى بعدها ابنتها (مبروكة محمد الشويب)، وتعرف بالدعوبية في مدينة البيضاء، وهي مختصة برفع الحلق وجبر الكسور ومعالجة مشاكل الإنجاب، والفتاق، وهي بدورها علمت بناتها هذه المهنة[1].

وتوجد كذلك طريقة الخرت، وهي إخراج الدم الفاسد من جسم الإنسان، ويتم وضع ملح وكحل محل الجرح، ويستخدم الخرت بخرم الجسم بإبرة كبيرة (المخيط أو الميبر)، وتدخل مكان الألم، ويتم إخراجها بعد مسافة قصيرة، ليترك الخيط تحت الجلد مع ربط جانباه الموجودان خارج الجسم، ويتم تحريكه بعد كل فترة لإخراج الصديد، وذلك لمدة أسبوعين أو ثلاثة، حتى ينقطع خروج الأوساخ، فضلاً عن طريقة الحجامة والتي برع فيها شخص من زاوية العرقوب، يوجد في مدخل المدينة، وقد أخذها عن والده الذي كان معالج القربة قبله ويستخدم لهذه الطريقة (قرن ثور)، وذلك بالضغط على موضع الألم، ليجمع الدم في مكان واحد، ثم يقوم بشفط الهواء من خلال نهاية القرن، ويستخدم شمع النحل لإغلاق نهاية قرن الثور، وبعد شفط الدم وتكرار العملية لعدة مرات، لتنتهي بخروج مادة تشبه الماء، وهو دليل على حدوث الشفاء[2].

إن الطب الشعبي هو أفعال متناقلة يقبل عليها الناس لثقتهم في فاعليتها، فهي ترجع إلى ممارسة في حقبة قديمة، جزء منها تناقلته الشفاه عن طريق بعض الأشخاص كالسيدات كبيرات السن، وجزء آخر مدون بالكتب القديمة، ويبدو أنه خلال فترة الدراسة كان محل إقبال كبير من الناس.

---

[1] مقابلة أجريت مع طبيبة العرب (مبروكة محمد الشويب) بمدينة البيضاء، بتاريخ 5- سبتمبر – 2018م.

[2] عبد الباسط عمر امرايف، المرجع السابق، ص ص 81، 90.

كما أن للطب الشعبي إشارات موروثة مثلاً لو تثائب الطفل فهو دليل على الحسد[1]، والصفير في المنزل يجلب المرض، ورؤية البومة نذير شؤوم، وكسر شيء مصنوع من الزجاج في الأفراح، يجلب للزوجين حياة سعيدة[2]، كما أن بعض الأمراض تسببها الفجعة وهي الفزع الشديد والمفاجئ، وعلاجه حسب ثقافتنا الشعبية يتم عن طريق (طاسة الفجعة) وهي إناء نحاسي مرسوم عليه صور طيور، مكتوب عليه عبارات غير واضحة، ويوضع بها ماء، وتعرض للندى في الليل، وفي الصباح يرش الشخص المصاب بجزء منها، ويشرب الجزء الباقي، ويوجد حول الطاسة أربعون قطعة معدنية، ويعتقد بأنه إذا فقدت إحداها زال مفعولها، كما تقوم الأم بأخذ الفاسوخ، والملح، والشبة، وفي حالة صراخ الطفل بدون سبب، تبرمها حول الطفل سبع مرات مع قراءة آيات من القرآن الكريم، ثم وضعها على النار، ويظن الناس أن المواد تأخذ شكل الشخص الذي أصاب الطفل بالعين[3].

كما لا يخفى على أحد ارتباط الطب الشعبي بالأعشاب والإمكانيات الطبيعية، فإقليم برقة يعتبر من أخصب المناطق الزراعية في ليبيا، ولذلك يتم استخدام النباتات في علاج الأمراض، كشجرة الريح، وتستخدم لعلاج الصداع المزمن، وطرد الثعابين، والعقارب السامة من المسكن، وكف مريم، والتي تستخدم في علاج وتسهيل الولادة، والكرات، وتستخدم لعلاج الربو، وكذلك عشبة النما، وتستخدم في علاج حالات العقم لدى الجنسين[4]، إضافة إلى الزعتر، وعشبة الأرنب، والفيجل، والعسل، وحب الرشاد، والكسبر، والكافور، واللوبان المر، وغيرها[5].

---

[1] فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص ص 201– 202.

[2] عبد الباسط امرايف، المرجع السابق، ص ص 63– 64.

[3] فوزية حسين قناوي، المرجع السابق، ص201.

[4] إبراهيم أحمد المهدوي، المرجع السابق، ص110.

[5] تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص267.

إن الطب الشعبي عالم قائم على الأعشاب والخبرات، ويعتمد على الموارد البيئية لدى المجتمع الليبي، فهو موروث ثقافي متناقل وهذا أمر محسوم، كما إن الذين يمتهنون هذه المهنة من الملاحظ عليهم أنهم جميعاً من القبائل التي يطلق عليها اسم (المرابطين) أي (الصالحين).

- **ثانياً: التأثير الاقتصادي:**

إن الأفراد الأقوياء الأصحاء هم دعم لكيان المجتمع من جميع النواحي[1]، ولا بد من بذل الجهود للحصول على الأيدي العاملة الفنية، وهذا استلزم الاهتمام بالتعليم الفني، وإعداد الفنيين المتخصصين في شتى المجالات، ليستخرج صناع مهرة في كل ميادين العمل الاقتصادي والإنتاجي بأنواع متعددة وطبقات مختلفة، ولأجل ذلك أنشئت المدارس الفنية، والزراعية، والصناعية، والتجارية، والتعليم العالي، ومن هنا سنحاول استعراض مساهمة الصحة، والعناية بها من خلال الأفراد للوصول إلى نمو، وازدهار الدولة، وأفرادها، واقتصادها، وذلك من خلال النواحي الآتية:

أ. التعليم الفني والعالي:

إن إتاحة فرصة التعليم هي خاصية من خصائص التحديث، وذلك بسبب قدرته على التغير من سلوك الأفراد ومعتقداتهم التقليدية، وقد وجهت الدولة عنايتها للتعليم بغية الخروج من التخلف الاقتصادي، واستخدمت أسلوب المساعدة المالية، والتي دعمت انتشار التعليم في كل المراحل، ومكنت الطلبة من مواصلة تعليمهم، وهذا أدى إلى تنوع التعليم كماً وكيفاً، فازدادت الأعمال التي تتطلب مهارات فنية وتقنية[2].

وبالحديث عن التعليم الفني والذي قسم إلى قسمين قسم متوسط، يقبل عليه التلاميذ الحاصلين على الشهادة الابتدائية، والراق ويشمل التلاميذ الذين تحصلوا على الشهادة الإعدادية،

---

[1] لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص84.

[2] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص281- 287.

وهذا النوع من التعليم يضم معاهد المعلمين والمعلمات، ومدارس التجارة، والزراعة، والتربية الأساسية، ومعاهد الأشغال اليدوية[1]، وقد افتتحت مدرسة التربية الأساسية (بالفويهات) بالتعاون مع اليونسكو ونظارة المعارف ببرقة، ويشمل منهاجها تدريب الطلبة على الحدائق المدرسية، وتربية الحيوان،

والتربية الصحية، وتهدف هذه المدرسة لخلق جيل متعلم يقدم كافة احتياجات المجتمعات الريفية، والأجهزة المدرسية[2].

لقد ضمت مدرسة الحرف بنغازي والتي افتتحت عام 1952م وبلغ عدد طلبتها (69) طالباً، ليبلغ عددهم عام 1955م، (180) طالباً من الأولاد، و(60) طالباً من الأحداث في قسم الحرف والتجارة، و(85) من الفتيات في قسم الصناعات اليدوية، ويقدر عددهم للسنة الدراسية 56-1957م (281) طالباً و(130) طالبة، استخدم منهم في الأعمال الفنية (56) طالباً عام 1956م، ومن أهم أهداف التعليم الفني هو رفع المستوى الاقتصادي، فالقصد هو تحسين المهارات الاتصالية من لغة وحساب، ورفع المستوى الصحي، وزيادة عدد المتعلمين، وإيجاد مدربين ميكانيكيين ومزارعين وصنايعية، وهذا يستعمل على ازدياد الإنتاج الجيد، وتقديم الخدمات بكافة أنواعها، وتفهم مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية[3].

ومع تطور التعليم الجامعي الملحوظ خلال العهد الملكي، والمتمثل في أعداد الطلاب بافتتاح الجامعة الليبية في 13- يناير- 1956م، والتي ضمت عدة كليات، ككلية الآداب، والتربية، وبعدها بعام أنشئت كلية التجارة والاقتصاد، وعام 1962م ظهرت كلية الحقوق، وساعد نظام الجامعة الذي وضع على أساس مجانية التعليم، والحصول على أقسام داخلية، فاهتمام الكليات بالطلبة من كافة

---

[1] حسين سليمان محمود، المصدر السابق، ص352.

[2] الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا 1959م، المصدر السابق، ص19.

[3] التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص ص 69- 70.

النواحي الصحية والثقافية من اقتناء للكتب، والتشجيع على مواصلة الدراسة[1] فكان عدد الطلاب بها في بداية الدراسة (31) طالباً، وقد خصص لهم زي مميز يتكون من جاكيت زرقاء داكنة مع بنطلون رمادي، مع شارة الجامعة على جيب الصدر الأيسر، وصرف (5) جنيهات شهرية كمصروف للجيب[2]، وبعد اكتشاف النفط وتأثير عوائده على الدولة الليبية بكافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وهجرة المزارعين وسكان الأرياف، وبالتالي انخفاض معدل النمو في القطاعات الرئيسية كالزراعة، والصناعة[3]، وربما الاتجاه إلى التعليم الجامعي بشكل أكبر، والجدول الآتي يوضح أعداد الطلبة بالجامعة الليبية بين عامي 1955- 1969م.

الجدول رقم (23) يوضح إعداد الطلبة
بالجامعة الليبية 1955- 1969م[4]

السنة الدراسية	كلية الآداب	كلية الاقتصاد	كلية الحقوق	كلية اللغة العربية	المجموع
1956-55	31				31
1957-56	79				79
1958-57	114	48			162
1959-58	178	112			290
1960-59	227	242			469
1961-60	303	311			614
1962-61	355	383			738
1963-62	385	423	72		880
1964-63	408	455	132		995

(1) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص 285- 288.

(2) محمد محمد المفتي، زمن المملكة، المرجع السابق، ص128.

(3) عاشور عمر المسماري، التعليم الفني والمهني وديناميكية التغيير في الدول النامية، البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، 2008م، ص ص 47- 51.

(4) عبد الرحمن صالح أبو مخاطرة، المرجع السابق، ص ص 121- 122.

1138		189	421	528	1965-64
1618	287	238	481	612	1966-65
1921	341	239	480	861	1967-66
2061	399	303	419	940	1968-67
2307	459	411	435	1002	1969-68

يتضح من الجدول التزايد المستمر في أعداد الطلبة والطالبات، ولعل التعليم الجامعي هو أكثر أنواع التعليم إقبالاً في فترة الدراسة، وترجع الأسباب إلى العناية من قبل الدولة بهذا الصرح العلمي، وتوفير العناية الصحية من حيث الإقامة، والملبس، والتغذية وغيرها، والذي بدوره سينعكس على تنوع التخصصات المهنية، مما يؤدي إلى دعم الدولة اجتماعياً واقتصادياً بالعناصر الكفؤة والمدربة، والمتعلمة من المعلمين، والاقتصاديين، والمدافعين عن حقوق الناس، لكن في نفس الوقت لم يحظ التعليم الفني والحرفي بالدعم، ربما ترجع الأسباب إلى احتياج هذا النوع من التعليم لتوفير الإمكانيات التدريبية، كالمواد الخام وغيرها.

ب. الطب البيطري:

تعتبر تربية الحيوان من الأنشطة الرئيسية في ليبيا، بل إنها أكثر أهمية في برقة[1]، وتزداد أهمية هذه الحرفة بازدياد قيمة المباع عن قيمة مبيعات السلع الزراعية الأخرى، وهذا أمر فرضته طبيعة الحياة البدوية فيها، فهي تضم 45% من بدو ليبيا، فأصحاب المواشي لا ينظرون لقطعانهم على أنها مورد للدخل فقط، وإنما لكونها مخزون للثروة، ومظهر اجتماعي، وبسبب تدني الوضع الاقتصادي قبل النفط، ولكثرة الحيوانات في برقة، وانخفاض الطلب عليها في الأسواق المحلية، أدى هذا إلى أن تحتل مكاناً بارزاً في صادرات ليبيا[2]، فالضأن تصدّر في الغالب من برقة إلى اليونان، ومصر فينقلها اليونانيون حية على سفن صغيرة من بنغازي ودرنة، وأحياناً من طبرق،

---

[1] راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1968م، ص231.

[2] اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص173.

وأما مصر فيتوفر الكلأ والماء على طول الطريق، فإنها تساق أو تنقل بالسيارات، وتُباع في أحد الأسواق الكبيرة بين السلوم والاسكندرية[1]، وتعد مصر سوقاً تقليدياً للأغنام الحية، فهي تستقبل أسبوعياً حوالي (10) آلاف رأس من الأغنام[2]، وتبادلها بالأرز، والسكر في عام 1953م[3]، وقد بلغت مبيعات برقة من المواشي في الأسواق المصرية خلال الأربع شهور من عام 1955م، (500) ألف جنيه ليبي[4]، كما بلغت صادرات برقة تجارة الأمعاء عام 1955م، والثلاثة شهور الأولى من 1956م (32243) طن، ومن الجلود (113845) طن، ومن الصوف (49121) طن[5]، وقد بحثت برقة عن أسواق جديدة لبيع المواشي، ولذلك قام وفد من مجلس الغرفة التجارية البرقاوية بزيارة إلى لبنان وقبرص، على أن لا يقل ثمن الخروف عن (300) دولار للطن الواحد كحد أدنى، وهو نفس الثمن المعروض من قبل اليونان[6].

وقد استقبلت مصر، وإيطاليا، ولندن تجارة الأمعاء، وذلك بعد تنظيفها وهي مبللة بالماء والملح لتصنع منها خيوط الجراحة، ومضارب التنس، والآلات الموسيقية[7]، وخصصت محطة لغسل الصوف وفرزه في بنغازي والذي سيأتي بفائدة اقتصادية على البلاد والذي شحنت منه كميات إلى بيروت لتسليمه لأحد صانعي السجاد[8].

---

(1) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1950–1960م، المصدر السابق، ص23.

(2) اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص173.

(3) سالم الكبتي، ليبيا سيرة استقلال، ج3، المرجع السابق، ص1472.

(4) جريدة الزمان، العدد 87، السنة الثانية، 25– أغسطس – 1955م، ص2.

(5) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص100.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3264، السنة الثانية عشرة، 4– أبريل – 1954م، ص2.

(7) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1950– 1960م، المصدر السابق، ص72.

(8) الحكومة الليبية، منظمة الأغذية والزراعة روما، نوفمبر، 1952م، ص ص 111– 112.

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي للثروة الحيوانية، لا بد من دعم الطب البيطري، والذي يساهم في معالجة الحيوانات، وتحسين السلالات، ومقاومة الأمراض.

لقد أنشئت مراكز حكومية للثروة الحيوانية في برقة في مزرعة مزورتي أو زردة بالمرج، وجردس العبيد، والأبيار[1]، وفي إجدابيا، والبيضاء، وطبرق عام 1959م[2]، وبدأ العمل على تحسين السلالات، وحمايتها من الطفيليات، واستلمت برقة مجموعة من الحيوانات قدمت إليها من منظمة (لاتاس)، وهي تضم ثورين (جنس زيبو)، وخمسة خيول عام 1954م[3]، كما استوردت المصالح المشتركة بعض الحيوانات المحسنة، وهي (200) رأس من الضأن، خصصت لمزرعة مازوتي (زردة) بالمرج، مع إنشاء (20) حوضاً لتغطيس الضأن والإبل[4]، ولأجل تحسين جودة الصوف أجريت تجارب لتهجين الضأن المغربية، مع ضأن الكرمان المستوردة من تركيا[5]، هذا البرنامج أدخلت فيه الأبقار، فقد جلبت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية أعداداً كبيرة من أبقار (الجيرسي والفرزيان)، وقامت بتوزيعها على المزارعين في برقة بعد ثبوت تحملها للبيئة الليبية، الأمر الذي شجع الوزارة على استيراد المزيد منها في أول يناير – 1969م، والتي بلغ عددها (100) بقرة فرزيان من هولندا، وتمّ توزيعها على المحافظات الشرقية في 26- يناير- 1969م ومن شروط التسليم توفير أسطبل لدى المزارع، وحُدّد سعر البقرة (150) جنيه ليبي للمزارع الذي

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 104، د. س، 4- مايو- 1959م، ص2.

(2) الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا 1959م، المصدر السابق، ص13.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3252، السنة الثانية عشر، 16- مارس – 1954م، ص2.

(4) جريدة الرائد، العدد 26، السنة الأولى، 17- نوفمبر – 1956م، ص3.

(5) التنمية الاقتصادية في ليبيا، المصدر السابق، ص114.

يشتري بقرة واحدة، (300) جنيه ليبي للذي يشتري أكثر من واحدة[1]، كذلك قام الإيطاليون بتهجين أبقار برقة بسلالات بقر زيو والأبقار السويسرية[2] (البقرة السمراء).

ولأجل تحسين عمليات الاستيراد والتصدير، وخاصة للمنتجات القابلة للتلف، كتصدير اللحوم، والمنتوجات الزراعية، كالخضروات، والفواكه، تسلمت بنغازي عام 1959م داراً للتبريد كاملة ومجهزة، بإشراف وزارة الاقتصاد الوطني، ولجنة الإنشاء الليبية الأمريكية، والتي كلفت (75) ألف جنبيه ليبي واستخدم المبلغ المتبقي في أعمال السلخانات، ويتألف المصنع من ثلاث حجرات، تستوعب كل منها عشرة أطنان، وهي مخصصة لحفظ اللحوم ولتوفير أغذية صحية للأسواق ببنغازي، وزيادة اللحوم المبردة ليصبح بالإمكان تصديرها[3]، وذلك بعد أن كانت تساق الحيوانات حية مما يترتب عليه الكثير من الخسائر.

تحتفظ برقة بمصحة بيطرية ضعيفة لمعالجة أي مرض ينتشر بين الحيوانات، وتيسير خدمة طبية محدودة للمزارعين المحليين لمعالجة أي مرض[4]، وقد تم الاستعانة بخبراء عالميين لمنظمة الأغذية، والزراعة، والتي أنشأت مصلحة للبيطرة في برقة عام 1956م[5]، وقد تلقت نظارة نظارة الزراعة ببرقة طردين من مصر عام 1954م تضم (500) جرعة من الملين، و(500) جرعة من (نيوبوجلين)، وهي أمصال للكشف على الخيل، والأبقار، ووقايتها من الأمراض، والأوبئة[6]، ولأجل حماية الحيوانات تم منع ذبح الإناث من الأبقار إلا بعد أن يتجاوز عمرها عشر

---

(1) جريدة الأمة، العدد 366، 7- فبراير- 1969م، ص3.

(2) كينسليد، المصدر السابق، ص33.

(3) مجلة المعرفة، العدد 168، السنة السابعة، 30- أكتوبر- 1959م، ص6.

(4) الحكومة الليبية، تقرير منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص163.

(5) محمد عبد المجيد سالم، الزراعة في ليبيا 1951- 1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، طرابلس، 2013م، ص249.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3264، السنة الثانية عشرة، 4- أبريل- 1954م، ص2.

سنوات، وللعمل على توفير علف الحيوانات، فكانت الكمية المقدرة لكل حيوان شهرياً (50 كجم) لكل رأس من الضأن، (2) كجم للماعز، (10) كجم للبقر، (7) كجم للإبل، (10) كجم للخيل، ومن ضمن مشروع السنوات الخمسة هو تحسين المراعي، وتغذية الحيوانات بقيمة (18) ألف جنيه ليبي، وأعمال تنمية للدواجن بقيمة (100) ألف جنيه ليبي[1]، فكان مركز الفويهات رقم (2) لتربية الدواجن يحتوي على آلات للتفريخ حديثة، وتم تشجيع المزارعين على تربية الدواجن، والشروع عام 1968م في بيع الكتاكيت في بنغازي من عمر يوم إلى غاية أسبوع بسعر (5) قروش للكتكوت عمر يوم واحد، و (8) قروش للكتكوت عمر أسبوع، وقد بيع خلال شهر مايو ويونيو من نفس العام (7500) ببيضة لعدد (600) مزارع[2].

ومن أشهر الأمراض والتي ظهرت ببرقة عام 1962م، هو (الحمى القلاعية) وبلغ عدد الإصابات (22) من الخراف والماعز في منطقة المرج، وذلك في قطيع واحد يتألف من (220) رأساً، وقد تسرب المرض مع البقر المستورد من يوغسلافيا[3]، وكذلك حل مرض الطاعون البقري بمدينتي المرج والبيضاء، وأعلن محافظ البيضاء (صالح عبد القادر) أن مدينة المرج، والعويلية الشرقية، وفرزوعة، وناحية السطاطة، منطقة محجورة صحياً[4]، وأرسل أطباء بيطريون من وزارة الزراعة وقاموا بحملات تطعيم وحوصر المرض في البيضاء والمرج، وتم التركيز على تطعيم الأبقار في المناطق المجاورة، أما المناطق المصابة، فتم التخلص من الأبقار بإعدامها وحرقها[5]، وقد اشتكى مربو الحيوانات بمنطقة القبة إلى وزارة الاقتصاد الوطني بشأن استيراد

---

(1) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص 231- 233.

(2) جريدة الأمة، العدد 177، 27- يونيو – 1968م، ص2.

(3) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص243.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4367، 27- مارس – 1966م، ص2.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4412، 24- مايو – 1966م، ص2.

الحيوانات والمواشي من الخارج، وهو ما يسبب الأمراض، ونفوق صغار الحملان والعجول، ولحماية الثروة الحيوانية من مخاطر الاستيراد سن قانون للوقاية من الأمراض المعدية، والوبائية عام 1965م، وقد أشار القانون إلى (33) مرضاً، ومن بينها الحمى القلاعية والطاعون البقري، وأمراض النحل المعدل وغيرها[1]، وعقدت اتفاقيات مع حكومات الدول المجاورة للحد من انتشار الأمراض، وعدم إدخال الحيوانات داخل حدود البلدين إلا بعد الحصول على شهادة بيطرية تثبت خلوها من الأمراض المعدية[2].

لقد ساهمت (لارك) بإنشاء وحدات بيطرية متنقلة لفحص الحيوانات في مراعيها[3]، وساعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعمليات تفقدية لمناطق الضأن بين إجدابيا وطبرق، وتم خلالها معالجة نحو (10) آلاف رأس من الضأن، و (200) رأس من الإبل من الطفيليات الجلدية، كما ظهر مرض الجرب في درنة عام 1967م وتم علاج (1735) رأساً من الأغنام، وأصيبت الإبل في العقيلة بجدري الإبل، وتم حجر المنطقة، وبخصوص الأدوية واللقاحات كانت تستوردها مصلحة البيطرة، وأهمها لقاح جدري الغنم بثمن (قرش واحد)، ولقاح بو ربع (5) قروش على كل رأس من الأبقار، ولزيادة الاهتمام بهذه الثروة في برقة فرضت (ضريبة للحيوان)، تدفع عن الأبقار والإبل تقدر بـــ (15) جنيه ليبي، وعن الأغنام والضأن بـــ(4) جنيه ليبي، وعن الماعز بـــ (2) جنيه ليبي[4]. ومن الملاحظ أن أغلب عمليات التحصين يقوم بها أصحاب الأغنام، والمواشي، لذلك لا توجد إحصائيات دقيقة، لخوفهم عليها.

---

[1] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص 246– 247.

[2] محمد عبد المجيد سالم، المرجع نفسه، ص232.

[3] مجلة المعرفة، العدد 148، السنة السادسة، 23– يناير – 1959م، ص3.

[4] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص214– 255.

الجدول رقم (24) يوضح أعداد الحيوانات

المصابة في محافظات برقة من 1-31- يوليو 1967م[1]

الأمراض	بنغازي	الجبل الأخضر	درنة	ملاحظات	الأمراض	بنغازي	الجبل الأخضر	درنة	ملاحظات
الحمى القلاعية في الأبقار	43	31	-	-	جدري الغنم	1	-	-	إصابة
الحمى القلاعية في الأغنام	450	-	152	-	جدري الماعز	180	-	-	مصابين
الحمى القلاعية في الإبل	1	-	-	-	جدري الغنم تحصين	9710	500	2572	حقنوا
الاكيتميا المعوية	1	10	3	عولجوا	جدري الجمال والماعز	2053	1360	650	شفيوا
تغطيس الأغنام	6553	3037	1494	غطسوا					

[1] محمد عبد المجيد سالم، المرجع نفسه، ص258.

ج. الإرشاد الزراعي:

إن التعليم والإرشاد من أهم أسس الزراعة في ليبيا، ولذلك تم إنشاء مدرسة العويلية في المرج بتاريخ 2- فبراير – 1953م، وأختير (61) ليبياً للالتحاق بها، وحول المدرسة (250) فداناً، وهي بمثابة حقل فسيح، وتم افتتاحها بالتعاون مع مصلحة الخدمات المشتركة، ويتركز اهتمامها على إقامة دورات تدريبية في مجال التعليم الزراعي[1]، كما زودت بعثة العمليات الأمريكية الإرشاد الزراعي بأخصائيين أمريكيين عام 1954م، وقد وُزّعُوا على درنة وشحات والمرج وبنغازي، ويتعاونون مع (25) ليبي لتحسين وسائل إعداد التربة وخلاصتها، وخصصت أيضاً لجهة الإنشاء مبلغ (56) ألف جنيه ليبي لإقامة مباني لنظارة الزراعة في برقة، ومنحت كذلك (10) آلاف جنيه لشراء المعدات الأساسية، والخاصة بنقل المنتجات الزراعية[2]، ومن أجل تشجيع الزراعة كان يقام معرض زراعي كل عامين بمدينة البيضاء[3]، وكان أوصى والي برقة عام 1958م، بتشجيع المزارعين على زراعة الحمضيات لتحسين اقتصاديات البلاد والتي بلغت (3700) مشجرة، وتهدف النظارة إلى جعل ما يزرع سنوياً (24) ألف شجرة، كما تم جلب (1000) شجرة شفشي من درنة، و(14) ألف من طرابلس، فتطعم[*] سنة 1959م، وتكون جاهزة للتصدير في سنة 1960م، وستعطي لأشجار المزارعين الذين لديهم مياه للري، وثمن الشجرة الواحدة التي ينتجها مستنبت الفويهات (15) قرشاً[4].

---

[1] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص123.

[2] مجلة المعرفة، العدد 126، السنة الخامسة، 7- مارس – 1958م، ص ص 6- 7.

[3] مجلة المعرفة، العدد 134، السنة السادسة، 27- يونيو – 1958م، ص3.

[*] التطعيم: هو ربط الطعم بالمطعوم من الشتلات ربط جيد لا يسمح بدخول الشمس والهواء، ويلتصق جيداً، أما أوقات التطعيم ضمن شهر مارس الأوائل الخريف، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، فوائد التطعيم، مجلة الفلاح الليبي، العدد1، السنة الثامنة، طرابلس يناير، 1968م، ص10.

[4] مجلة المعرفة، العدد 141، السنة السادسة، 3- أكتوبر – 1958م، ص4.

لقد كان للإرشاد الزراعي فروعه في كل محافظات ليبيا، فالفرع القائم في محافظتي الجبل الأخضر وبنغازي، عندما يتبين له عدم معرفة المزارعين بطريقة استعمال الأسمدة، نظم طلعات لمنطقتي المقرون وتوكرة[1]، كما يتولى المرشدون توزيع الشتلات في المناطق التي لا يوجد فيها مستنبتات، أما باقي المحافظات فيمكن للمزارعين الحصول عليها من مراكز معينة يعلن عنها كمراكز الفويهات، والمرج، والبلنج، والقبة، ودرنة[2]، ولأجل تحسين البذور فقد عقدت اتفاقيات للبذور المستوردة كتجربة زراعة الشاي بمنطقة الأترون بالجبل الأخضر، والتي توقفت فيما بعد[3]، ووصلت مشاتل العنب المستوردة من إيطاليا، وتمّ إنزالها بميناء بنغازي، وشحنها إلى القبة بحمولة (5) طن على سيارتين، وقد أجريت تجارب للبرسيم، والشعير، والخضروات بالكفرة مع شركة البترول أوكسيدنتال.

بذلت جهود بالمنطقة الشرقية، وخاصة بفرع التجارب الزراعية لإنتاج الفاكهة، وتطوير العنب عام 1967م، بتوزيع وتوفير أشتال معينة في المراكز والمستنبتات، حيث زرعت (120) ألف شتلة لوز بالمرج الجديدة، وبمركز زردة بالمرج، تم زراعة (85) ألف شتلة، وكذلك بمركز تاكنس زرعت (100) ألف شتلة لوز ومشمش، وأظهرت تقارير على بعض المناطق أن منطقة سيدي رحومة بالجبل الأخضر هي أفضل نمو للوز، ويتبعه الخوخ وكذلك العوينة هي أحسن نمواً في المناطق البرقاوية، أضف إليهم الحوامض (كالبرتقال- يوسفي- ليمون) في مناطق بنغازي والمرج[4].

---

[1] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص132.

[2] جريدة الأمة، العدد 6، السنة الأولى، 7- ديسمبر- 1967م، ص2.

[3] طلحة إبراهيم، المرجع السابق، ص106.

[4] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص 108- 109.

ولأجل حماية ووقاية النباتات صدر قانون رقم 27 لسنة 1968م يضم (26) مادة تعمل المادة الثانية على حماية الإنتاج الزراعي، وذلك بحصر وتصنيف الآفات الزراعية، والمادة الثالثة تشدد على فرض رقابة صحية زراعية على النباتات والمنتوجات الزراعية المستوردة، أو المعدة للتصدير، والمادة الرابعة على تنظيم حملات لمكافحة الآفات، وأمراض النباتات[1]، وكان بالمرج قسم للنباتات يتبع منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 1953م، وهو يتعاون مع نظارة الزراعة بولاية برقة يضم (20) موظفاً، مع رشاشات كبيرة، وصغيرة، وعفارات، يتولون القيام بجولات تفقدية للمزارع، ومشاهدة أحوالها لمعرفة أنواع الأمراض والآفات[2]، وقد نجحت عمليات المكافحة ضد الآفات في مزارع بنينة بعد اكتشاف (حشرة المن) وهي من أكثر المناطق إنتاجاً للدلاع[3].

ويعتبر الجراد من أخطر الآفات الزراعية، وقد صرح المستر (وليام ب – باتي) المدير الإقليمي لقسم مكافحة الجراد بالنقطة الرابعة، أنهم على استعداد لإرسال طائرات، وخبراء رش للمناطق التي يهاجمها بمادة (الالدرين)، وهي مادة فتاكة استعملت بالشرق الأوسط منذ عام 1851[4]، كما ظهر الجراد ببرقة عام 1951م، وأُعلن عن تواجده بسلوق وأنه آت من الجنوب، وهو من النوع الكبير (أصفر اللون، يُسمى أبو ساق)[5]، وظهر كذلك في عام 1957م في طبرق وكانت مقاومته بخلط القمح الذي لا يصلح للأكل بالمواد السامة[6] كما تمّ شحن العلاجات الوقائية للنباتات بالكفرة[7]، وتباع المبيدات الكيماوية بأسعار رمزية[8].

---

(1) الجريدة الرسمية للملكة الليبية، العدد 18، السنة السادسة، 2– مايو – 1968م، ص ص 18– 19.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 33416، السنة الخامسة عشرة، 13– يناير – 1956م، ص2.

(3) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص 214– 215.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3485، السنة الثانية عشرة، 6– فبراير – 1955م، ص2.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 1473، السنة السابعة، 2– مايو – 1951م، ص3.

(6) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص199.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4415، 27– مايو – 1966م، ص2.

(8) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص215.

ولحماية النباتات أقيم الحجر الزراعي في بنغازي شهر فبراير عام 1966م، وهو يتولى فحص المواد المصدرة والمستوردة للتأكد من سلامتها من الحشرات والأمراض، وقد تم فحص أكثر من (2280) رسالة زراعية من 1966- 1968م، سمح بدخول الرسائل السليمة وأعدمت المصابة بآفات زراعية خطيرة، كما أنشأت في يونيو 1968م محطة (التدخين الفراغي)، ووهي تتكون من غرفتين: أحدهما مساحتها (10) أمتار مكعبة، والأخرى (20) متراً مكعباً، وتستعمل في مكافحة الآفات الزراعية باستخدام غازات سامة، وهما غازا (برود الميثيل وغاز حمض الهيدرومانيك)، والآلة تعمل بصورة شبه آلية، فالبضائع التي يتم فحصها، وتكون مصابة بحشرات، يتم إبادتها بواسطة الغازات، بإدخالها للغرف موضوعة في عربات[1].

إن الإرشاد الزراعي ساعد على تنوع المنتجات الزراعية من فواكه وخضروات، وحمايتها من الآفات الزراعية، وتدريب الموظفين على الآلات والمعدات الزراعية[2]، وبالتالي يتم حماية البيئة النباتية من أخطار الآفات التي تهدد اقتصاديات البلاد.

د. التفتيش الصحي:

لقد أصدرت برقة قانوناً للصحة العامة خاصاً بها عام 1950م ضمن تشريعات برقة، وهو يضم تسعة أقسام فيها (130) مادة[3]، تشمل الرقابة الصحية على محلات بيع الخبز، والبسكويت، والحلوى، والمطاعم والأماكن المخصصة للتخزين[4]، وخلال فترة الخمسينات كانت تقوم لجان مركزية بالكشف على المواد الغذائية، والتفتيش على المحلات والمجازر في مختلف محلات الولاية

---

(1) سناء شرف الدين، الحجر الزراعي، جريدة الأمة، العدد 273، 18 – أكتوبر – 1968م، ص3.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 279، السنة الواحدة والعشرون، 23 – سبتمبر – 1963م، ص2.

(3) فجرية خليفة حمد العبار، المرجع السابق، ص64.

(4) سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، 1964- 1951م، ج2، المرجع السابق، ص874.

للوقاية من الأمراض المعدية، والقضاء عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية الصحية، والنظافة العامة بالأسواق[1].

وفي مجال حماية اللحوم صدرت لائحة رقم (31) بتنظيم ذبح الحيوانات، وبيع لحومها في إجدابيا، والبيضاء، ودرنة، وهي تضم (9) مواد، لا تسمح بذبح الحيوان إلا بعد فحصه من الطبيب البيطري، ومنح تصريح بالذبح، وتمنع عرض اللحوم إلا بعد الفحص، وثبات صلاحيتها للاستهلاك، وأن تكون مختومة بختم البلدية، ولا يمكن لأي شخص بيع اللحوم ما لم تكن لديه رخصة جزارة، وأن يكون المحل مطابق لشروط الصحة من حيث الأدوات، وتغطية اللحوم بغطاء من الشاش الأبيض لحمايتها من الغبار والذباب، ولا يجوز نقل اللحوم من السلخانة إلى محلات البيع إلا بوسائل نقل الجزارة، وقد سنت عقوبات للمخالفين تتراوح ما بين (50 قرشاً– 10) جنيهات، وسحب الرخصة الخاصة بالمحل في حالة إعادة المخالفة[2].

يقوم قسم التفتيش الصحي في بنغازي بحملات مستمرة على المواد الغذائية، وتحليل المشتبه في صلاحيتها وإتلافها، كما يقوم القسم برش سوق الخضار، والسمك بمعدل مرتين بالأسبوع، مع جميع المرافق الحكومية، والمساجد، والمدارس، ويتولى المفتشون تحت إشراف طبيب صحة بنغازي، التفتيش على المخابر، والمقاهي، ودور السينما في المدينة، ويقدمون إنذارات صحية للمخالفين، مع تطعيم أصحاب الحِرف وموظفي البلدية، ويقدم قسم الإحصاء تقريراً شهرياً عن الأعمال التي يقوم بإنجازها ويسمى: (قسم حفظ الصحة بمدينة بنغازي)[3]، وقد حدث أن صادروا كمية من البطاطا المستوردة من إيطاليا وهولندا والتي ثبت بأنها مصابة[4].

---

[1] هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص183.

[2] الجريدة الرسمية لولاية برقة، العدد7، 10– أغسطس – 1957م، د.ص.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4449، 10– يونيو – 1966م، ص2.

[4] محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص210.

الجدول رقم (25) يوضح أعمال قسم الصحة بنغازي

خلال شهر يناير وفبراير ومارس (1964م)[1]

الخدمات	عدد حالات شهر يناير	عدد حالات شهر فبراير	عدد حالات شهر مارس	المجموع
تطعيم وتحليل أصحاب الحرف	350	375	370	1095
فحص موظفي البلدية	133	106	99	338
إنذارات صحية	420	481	450	1351
رش الأسواق	57	52	49	158
رش المساكن	57	52	49	158
رش المطاعم	57	52	49	158
رش دوائر الحكومة	66	56	56	178
البث في الشكاوى الصحية	43	36	40	119

ويظهر في الجدول اهتماماً ملحوظاً بمراقبة الناحية الصحية، فهذه التقارير يعلن عنها في الجرائد بصورة دورية (شهرية)، كما أن أعمال التفتيش الصحي شملت العيادات الطبية، ففي عام 1967م تم التفتيش على أجهزة الأشعة، ومراقبتها بصورة مستمرة لحماية المرضى، وفحصهم بأجهزة سليمة[2]، وقد قامت المحافظات بحملات تفتيشية على مخازن الأدوية والصيدليات، والمخازن الخاصة، لإتلاف الأدوية الفاسدة والتي انتهت صلاحيتها[3]، وفي بنغازي كان يوجد

---

[1] المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية لشهر يناير – فبراير – مارس – 1964م، المصدر السابق، ص31.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4676، 14– أبريل – 1967م، هص2.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4685، 25– أبريل – 1967م، ص2.

طبيب بيطري، في قسم الصحة ببنغازي، يصدر تقارير بشكل دوري عن أعداد الحيوانات المذبوحة بالسلخانات، ويذكر أسباب إعدام البعض الآخر، وقد أعدم خلال الربع السنوي لعام 1965م، عدد (2) من ضأن، و(2) و(1) إبل، و(882) كلباً ضالاً، وقد أعلن أن البقر والإبل أعدمتا لإصابتها بالسل، والضأن نتيجة الهزال الشديد، والكلاب باعتبارها ضالة[1]، وأيضاً هذه التقارير بصورة دورية.

قام القسم الصحي بحجز كميات من الشاي منع تداوله بقرار من وزارة الصحة، وتعاهد مع أصحاب المحلات بعد التصرف فيها[2]، ويأتي ذلك في إطار التعاون بين التفتيش الصحي وجهاز الحرس البلدي والذي تم تأسيسه عام 1961م[3].

استمرت الدولة الليبية بإصدار التنبيهات الصحية للقصابين بين عام 1965م، مشددة على اتباع شروط النظافة، وارتداء الملابس من القماش الأبيض، وقد صاحب هذا التنبيه أيضاً تنبيه حول نظافة الحمامات العامة، لحماية المواطنين من الأمراض المعدية، وضرورة العناية بالمناشف المبللة، واستخدام المطهرات في جميع الأمكنة، ودورات المياه وأحواض الغسيل[4]، كما صدرت تشريعات للباعة المتجولين، وذلك بإعداد صناديق لحفظ المأكولات، كالخبز، واللحم، وتغطية المواد الغذائية التي تؤكل بدون طهو، وقد استجاب البعض والبعض الآخر أهمل الإرشادات، فهو لا يضع القماش إلا حين مرور المفتش الصحي[5]، ومن بين الذين استجابوا لشروط النظافة بائع الياغورت

---

(1) المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات الربع سنوي، مارس، 1965م، المصدر السابق، ص34.

(2) جريدة برقة الجديدة، العدد 4384، 19- أبريل - 1966م، ص2.

(3) أحمد محمد القلال، المرجع السابق، ص427.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4221، 5- سبتمبر - 1965م، ص2.

(5) لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص87.

(الزبادي) في بنغازي (سي المهدي)، حيث يغلي اللبن ويعرضه في صندوق من الزجاج[1]، كما أن المصانع تخضع للتفتيش كمصنع (بادي للمكرونة) بنغازي، فموظفيه يتم فحصهم بشكل سنوي، كما يقوم مفتش صحي مكلف من نظارة الصحة ببرقة بزيارة المصنع شهرياً لمتابعة شروط النظافة والصحة[2].

هـ. الحجر الصحي:

لقد صدرت لائحة صحية دولية اقترحتها منظمة الصحة العالمية في جنيف 25- مايو- 1951م داخل المملكة الليبية، والتي تنشئ بكل ولاية إدارة للحجر الصحي لمراقبة الحدود الداخلة في نطاقها، وحماية البلاد من تسرب الأمراض الوبائية، كالكوليرا والحمى الراجعة والجدري- والحمى الصفراء، كما تشمل تدابير لمراقبة الحجاج الذاهبين والراجعين طيلة موسم الحج، مع تزويدهم بمراكز لعزل المرضى، ومنح موظفي الحجر الصحي، صفة الضبط القضائي، ومراقبة، وتفتيش السيارات، والسفن، والطائرات وغيرها من وسائل النقل[3]، وعدل القانون عام 1963م، والذي منح وزارة الصحة حق إنشاء إدارة للحجر الصحي تختص بمراقبة حدود ليبيا من الناحية الصحية، مع تشكيل مجلس استشاري للحجر الصحي، وفروعه الجوية والأرضية والبحرية مع إبلاغ الوزارة بحالات الأمراض[4].

ففي فترة الخمسينات كانت تتوقف السيارات بالركاب وينزل المسافرون، ثم يُفتش البوليس السيارات والأمتعة (عند القوس)، وهو الحد الفاصل بين ولايتي برقة وطرابلس[5]، فعندما انتشر

---

(1) محمد محمد المفتي، هدرزة في بنغازي، المرجع السابق، ص ص231- 232.

(2) مجلة المعرفة، العدد 159، السنة السابعة، 26- يونيو - 1959م، ص11.

(3) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد 19، السنة الأولى، 14- أكتوبر- 1956م، ص ص10- 13.

(4) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، العدد 13، السنة الأولى، 25- ديسمبر- 1963م، ص3.

(5) سامي حكيم، المرجع السابق، ص81.

مرض التيفوس عام 1950م، وهو من أمراض الحجر الصحي، تم تشكيل فرقة ثابتة في العقيلة مكونة من مفتش صحي، وملاحظ، ومساعد طبي، وممرضة لتطعيم، ورش النساء، وهي خاصة بالقادمين من طرابلس بمادة د. د. ت، وإعطاء كل من يخضع لهذا الإجراء شهادة بذلك[1]، وقد تم الإبقاء على نقطة التفتيش القائمة في العقيلة بعد إلغاء نقطة تفتيش إجدابيا، لمراقبة الأجانب، والبضائع مع طرابلس الغرب[2].

أما عن الموانئ البحرية فالاحتياطات الصحية مرضية عام 1960م حسب تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي تدل على وجود مستوصف بميناء بنغازي للعمال، والمسافرين الذين يحتاجون إلى المساعدات الطبية، غير أنه لا توجد أية وسائل للعزل والحجر الصحي بالميناء، أو المطار، مما يستدعي عزل المصابين، إما على ظهر الباخرة أو في المستشفى[3].

إن قانون الحجر الصحي منح حق تفتيش جميع وسائل السفر من طائرات، وسفن، وسيارات، وذلك بإجراء التطعيم، والغسل، والتطهير، وإبادة الحشرات العالقة بأمتعة الأشخاص، وقد ضم مطار بنينة مستشفى صغير مزود بلوازم الإسعاف المستعجل[4]، وفي مجال مراقبة الحدود البرية عندما ظهر مرض التيفوس في 26-يونيو-1954م، أصدرت وزارة الصحة المصرية تعليماتها للوحدات على الحدود بمناطق سيدي براني، والسلوم، ومرسى مطروح، بمداومة التعفير

---

(1) لمياء محمود حسين البرغثي، المرجع السابق، ص ص 94- 95.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3264، السنة الثانية عشرة، 4- أبريل – 1954م، ص2.

(3) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، إبريل- 1960م، المصدر السابق، ص189.

(4) ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص102.

بمادة (د. د. ت)[1]، وفي يوم 29- يونيو-1954م، تقرر فرض رقابة صحية على المناطق الحدودية خوفاً من تسرب المرض بواسطة البدو الرحل[2]، وكذلك عندما ظهر مرض الجدري في بعض الدول الأفريقية، اتخذت احتياطات وقائية لحماية السكان، وأصبح المسافر مجبر على التطعيم، وحدد قانون دولي من قبل منظمة الصحة العالمية منعت الدول بموجبه أي زائر، أو سائح لأراضيها ما لم يبرز شهادة التطعيم ضد الجدري[3]، وزعت بسببه الدولة الليبية مليون ونصف مليون من الطعم الواقي على الولايات، وتم تطعيم جميع المواطنين عام 1963م[4].

ولأجل مراقبة الحجاج الليبيين في فترة الخمسينات كان يعلن عن عطاءات عامة لنقلهم بشروط خاصة وبوسائل نقل لائقة، مع تزويدهم بطبيب، وممرض على حساب المتعهد[5]، وفي عام 1966م تشكلت بعثة طبية لمرافقة حجاج الفوج الثاني من بنغازي في 14- مارس – 1966م، برئاسة الدكتور الليبي محمد اسماعيل و(7) أطباء و(23) ممرضاً و(11) ممرضة، فالعناية الطبية جيدة مقارنة بفترة الخمسينات[6]، وفي عام 1967م طالبت وزارة الصحة السعودية بأن يكون في حوزة كل حاج شهادة تطعيم دولية، وجرى تطعيم الحجيج ضد الجدري والكوليرا والتيفود[7]، فالمراكز الصحية الطبية تقوم بالكشوف الصحية على القادمين من خارج ليبيا، سواءً من الطرق

---

(1) ظهور التيفوس في بعض جهات ليبيا، البصير، 25- يونيو – 1954م، دار الكتب الوطنية الملحق الرابع عشر .

(2) التيفوس في ليبيا ، البصير، 29 – يونيو – 1954م، دار الكتب الوطنية، الملحق الخامس عشر.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4867، 17- نوفمبر – 1967م، ص3.

(4) مجلة المعرفة، العدد 252، السنة العاشرة، د.ت، 1963م، ص6.

(5) جريدة طرابلس الغرب، العدد 33111، السنة الثانية عشرة، 11- يونيو – 1954م، ص2.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7690، د. س، 15- مارس -1966م، ص2.

(7) جريدة طرابلس الغرب، العدد 4855، 3 – نوفمبر – 1967م، ص2.

البحرية، أو البرية عن طريق الحجر الصحي بامساعد[1]، وتتولى عزل الأشخاص الذين يتبين عدم حصولهم على التطعيم الوقائي[2].

إنّ الرقابة الصحية كانت على جميع ما يدخل ليبيا وبرقة من أشخاص وسلع، وقد أنشئت وحدات متنقلة لمراقبة الحدود الليبية عام 1968م[3]، فمراكز الحجر الصحي تراقب الوافدين، والمسافرين، وتفحص الشهادات الطبية، وإذا كان المسافر قادماً من بلاد موبوءة، فهناك معدات للتطهير لمتاعه وملابسه، وحقنه خوفاً من تسرب المرض.

أود أن أشير لمشاهدتي لبرنامج أذيع في قناة الإخبارية عام 2016م، لم أستطع تسجيل اسمه، ولا اسم الضيف، ولكني أستطيع أن أضع المعلومات التي استمعت إليها، وكان الضيف موظفاً بالحجر الصحي، وهو مفتش صحي تولى العمل في ميناء بنغازي، وقال بأن أسلوب الحجر الصحي، هو نفسه المتبع من العهد العثماني، حيث توقف السفينة وكل من فيها خارج الميناء إذا كانت قادمة من منطقة موبوءة أو مرت على منطقة موبوءة، فإنه لا يسمح لأحد بمغادرة السفينة إلا بعد زيارة المفتش، ويكون بحوزته بطاقة عليها بيانات يجب أن تكون جميعها عليها علامة (✓) وفي حالة ثبوت أي شيء خاطئ فترفع السفينة العلم الأصفر وتعود من حيث جاءت، ولا يسمح لها بالرسو إلا بوجود جواز صحي، وأنه أثناء عمله لم يصادف أي حالات سوى مرة واحدة لشخص مصاب بالتيفود، وقد تم رشه بمادة د. د. ت، وأثناء عمله كذلك على الحدود المصرية (امساعد) فإنه كان يتم عزل الأشخاص في خيام، وتغيير ملابسهم ورشهم بالمواد المطهرة[4].

---

[1] المملكة الليبية، مجلة المرشد الليبي، المصدر السابق، ص87.

[2] مجلة ليبيا الحديثة، العدد 9، السنة الثالثة، 24- ديسمبر - 1965م، ص2.

[3] جريدة الأمة، العدد 12، 23- أبريل - 1968م، ص2.

[4] معلومات دونتها الباحثة من أحد البرامج.

- **ثالثاً: التأثير البيئي:**

إنَّ التلوث البيئي هو التدخل في نقاوة الهواء والماء والتربة، بسبب امتزاجها مع المواد الكيميائية المتنوعة[1]، وهذا ما يستوجب العمل على خدمات البنية التحتية، والتي تعرف بأنها نظام مكاني يتضمن شبكات، ومنشآت المصالح، والمرافق العامة التي تتطلبها حياة السكان، وعمليات الإنتاج الاقتصادي، حتى تصل الخدمات إلى كل فرد من أفراد المجتمع، مثل شبكات الماء، والصرف الصحي وغيرها[2].

لذلك حرصت برقة على المحافظة على الصحة العامة والبيئة، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات الصحية مثل:

1- مشاريع الصرف الصحي:

إن مياه الصرف الصحي هي مياه حاملة للفضلات والنفايات التي مصدرها المساكن، والمباني التجارية، والحكومية والمؤسسات، والمصانع وغيرها[3]، فأعمال المجاري في معظم الأبنية الليبية في المدن والريف تتخذ شكل الخزانات الفردية، وتقوم البلديات بتفريغ هذه الخزانات بصورة دورية[4]، كما لا توجد أجهزة مصارف للمجاري إلا في بعض المدن الساحلية الكبيرة، حيث تفرغ مياه المجاري في البحر[5].

---

(1) عبد الهادي يحي الصائغ – أروى شاذل طاقة، التلوث البيئي، بيروت، الدار النموذجية للطباعة والنشر، ط1، 2011م، ص7.

(2) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص121.

(3) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع نفسه، ص140.

(4) التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، أبريل، 1960م، المصدر السابق، ص197.

(5) الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1950- 1960م، المصدر السابق، ص136.

مياه المجاري في بنغازي تصب في البحر عام 1964م، وعندما تم ردم سبخة السلماني استخدمت النفايات في هذه العملية، كما تم تجديد كل نظام الصرف الصحي إلى حقول صرف قرب القوارشة ذات الأراضي الواسعة، ومن المؤمل أن تزود المدنية بالخضروات[1]، وفي عام 1968م كانت مشاريع تنقية المجاري في مدينة بنغازي، ومشروع ردم السبخة قد نفذت وبلغت تكلفة العقد الخاص ببنغازي (709. 171. 952) جنيه ليبي[2]، وكانت بداية تنفيذ المشروع في فبراير 1965م، وقد عمل المشروع على إنشاء محطات وأحواض لتنقية المجاري بمنطقة القوارشة، ومدت شبكة تصريف للأحياء الشعبية، كما نفذ جزء من الخط الرئيسي بقطر (100 سم) لربط شبكة مجاري المدينة بمحطات التنقية، والتي تستخدم بعد تطهيرها في أغراض الزراعة، ويبلغ حجم المياه (3.5) مليون جالون يومي لري مساحات تبلغ (1200) هكتار بالقوارشة[3].

وفي درنة تضخ الفضلات السائلة من الحفر إلى البحر، كما أن معظم سكان الأكواخ في البيضاء يعيشون على أرض دون مياه أو كهرباء، وتتدفق المواد السائلة إلى الأزقة، وفي كل قرية من قرى برقة لكل منزل حفرته الخاصة في الكوخ، أما البدو فيفضلون العراء وفي زلة كان هناك ثمة صفاً من المراحيض بجانب مدرسة القرية، وعلى الأقل تم تدريب الأطفال على استخدام دورات المياه[4].

وفي مدينة البيضاء نفذ مشروع عام 1959م عندما تم الإعلان على أنها عاصمة اتحادية، وشرع في تنفيذ مشروع بالتعاون بين وزارة المالية، والوكالة الليبية للتنمية العامة والاستقرار، وهو يكفي لعدد (5) آلاف من سكان المدينة، ويعتبر المشروع الأول من نوعه في ليبيا، فقد وضع

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص 159- 160.

(2) جريدة الأمة، العدد 248، 16- سبتمبر- 1968م، ص2.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4238، 6- أكتوبر - 1965م، ص2.

(4) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص 159- 160.

تصميمه على أحدث النظم الهندسية، وبتكلفة (55) ألف جنيه ليبي، ويقوم على أرض بجانب مدينة البيضاء تبلغ مساحتها (2500م^2)، ويشمل المشروع على عدة أقسام منها جهاز لالتقاط المواد الصلبة، وجهاز لتصفية المياه من المجاري، لتكون صالحة للزراعة وعمل بالمشروع (300) عامل[1]، كما سيتم مد مياه الصرف بالمنطقة إلى وادي الكوف.

وفي طبرق تُلقى المخلفات في البحر[2]، وبعد حدوث الزلزال في المرج شرع في بناء المدينة منذ عام 1965م، وقد تولت شركة سيسكون مشروع المجاري بالمدينة[3]، ويتضح من ذلك أن مشاريع المجاري والصرف الصحي مرتبطة بمشاريع الإسكان، والتي ظهرت بقوة أواسط الستينات.

ب. مشاريع توصيل المياه في برقة:

تعتبر المياه من أهم الموارد وأكثرها انتشاراً سواء أكان على سطح الأرض أو باطنها[4]، وبعد الحرب قدرت مصلحة الأشغال قيمة التلف الذي أصاب أجهزة توريد المياه ببرقة بمبلغ (242) ألف جنيه ليبي، والضرر الأكبر تركز ببنغازي بقيمة (155)[5] ألف جنيه ليبي، ومن هنا بدأ العمل على توفير المياه ببرقة، وعهد لشركات بالتنقيب عن المياه الجوفية في إجدابيا، وطبرق، ودرنة، والمرج، ومن أهم العوامل التي اعتمدت عليها برقة في توفير المياه هي (العيون المائية)، (كعين مارة)، والتي تتألف من (5) عيون تقع عند منبع وادي مارا، وقدرت إيطاليا تصريفها (72) لتراً في الثانية، منها (50) لتراً تصريف العين الرئيسية، وقدرت فيما بعد بحوالي (40) لتراً في

---

(1) مجلة المعرفة، العدد 162، السنة السابعة، 7- أغسطس - 1959م، ص7.

(2) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص 159.

(3) جريدة العلم، 12- سبتمبر - 1968م، ص4.

(4) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص123.

(5) هـــ. ك. الفيز - ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص101.

الثانية، وقد أقيمت قنوات طولها 200 كم^2، لتوصيل مياهها إلى سهل المرج، وحصيلة هذه العين (2852600) جالون من الماء كل (24) ساعة، ويستخدم جزء منها لري (325) مزرعة بمساحة نصف هكتار، تنتج الخضروات كالكمثرى، والتفاح، والخوخ، والجوز، والبطاطس، وغيرها، وتمد كذلك القرى.

توجد كذلك عيون درنة (كعين بو منصور)، تصريفها (20) ألف متر مكعب في اليوم، وتستخدم في الزراعة، وتحمل مياهها على الجانب الشرقي لوادي درنة، (وعين البلاد) تصريفها (12) ألفاً، وتجري على الجانب الغربي لوادي درنة، وهي مصدر مياهها، ويستخدم الفائض في الزراعة، كما توجد (عين الاثرون)، وهي موجودة بالقرب من القبة، ويقدر تصريفها (4) مليون جالون يومي.

والأكثر شهرة هي عين الدبوسية تقع بين برتا جوفاني BERTAGIOVANNi (القبة) والاثرون، ويقدر تصريفها ما بين (2– 4) مليون جالون في كل (24) ساعة، وقد أجريت أبحاث لإيجاد صلة بين عين الدبوسية والاثرون، وثبت بأن مصدرهما واحد، وفي سنة 1958م، تم تنفيذ مشروع لتموين مدينة البيضاء بالمياه، ورفعت العين إلى السطح، ونقلت بالأنابيب إلى المدينة[1].

هذا الخط قد أنشأته الحكومة الإيطالية بطول 270 كم، ليمد بنغازي بالمياه، ويعتبر المشروع الأول في الشرق العربي[2]، ومنحت شركة ألمانية (ماينمسان) عقد مد خط أنابيب ثاني عن طريق البيضاء ومسة إلى المرج[3]، وذكر مراقب الأشغال العامة بالمرج عام 1968م أن تجربة ضخ المياه من الدبوسية إلى مدينة المرج قد نجحت[4]، ومن المقرر أن يوفر بئر الدبوسية

---

[1] إبراهيم أحمد رزقانة، المملكة الليبية، د.م، د.ر، 1968م، ص ص 138– 140.

[2] جريدة الأمة، العدد 224، 21– أغسطس – 1968م، ص3.

[3] هلموت كانتر، المرجع السابق، ص154.

[4] جريدة الأمة، العدد 174، 24– يونيو – 1968م، ص2.

(27) مليون لتر، أي 6 مليون جالون من المياه للغرب يومياً، بواسطة مضخات، وقد خصص للبيضاء (9 ملايين لتر)، وللمرج (9 ملايين لتر)، و(9 ملايين لتر) للقرى المجاورة حتى مسافة 20 كم[1]، كما حفرت آبار ارتوازية عام 1968م بالبيضاء لأجل فتح عيونها ونجحت 100%[2].

وفي بنغازي كانت المياه تدور على عربات ذات زوج من العجلات، تبيع مياه الشرب، وقد تم اكتشاف آبار في بنينة على عمق (75م) وهي تزود المدينة بالمياه عام 1964م، أما القوارشة فكانت قليلة المياه، كما تم اكتشاف مياه وفيرة بالرجمة شرقي بنينة عند عمق (300م)[3]، وقد وقع عقدين بشأن تزويد مدينة بنغازي بمياه الشرب، يتعلق العقد الأول بحفر آبار بمنطقة الكويفية، والحمرة، والأبيار، وبلغت قيمة العقد (4235607) جنيه ليبي والثاني يتعلق بتوصيل المياه الخاصة بالمساكن الشعبية في طبرق، وبلغت تكاليفه (144667000) جنيه ليبي[4]، كما أنشئ خزان للمياه في الفويهات بسعة (مليون جالون)، بمبلغ (40) ألف جنيه ليبي، وفي درنة (سبعة مليون وربع جالون) بمبلغ (40) ألف جنيه ليبي[5].

أما طبرق فتحصل على المياه من صهاريج تجميع المياه، ومن بائعي المياه قبل أن يصل خط أنابيب المياه إلى المدينة عام 1962م[6]، وفي عام 1956م أنشأت بالمدينة محطة تحلية، لتقديم الخدمات بطبرق وتزويد المستشفى بالمياه، وقد قامت بإنشائه شركة بريطانية (وليم بوبي) بإدارة وكالة التنمية والاستقرار الليبية، وكلف المشروع (76) ألف جنيه ليبي[7]، وهو يُعد مشروع عالمي

---

(1) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص154.

(2) جريدة الأمة، العدد 37، 27- نوفمبر - 1968م، ص3.

(3) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص154.

(4) جريدة العلم، 29- ديسمبر- 1968م، ص5.

(5) وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص104.

(6) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص156.

(7) جريدة طرابلس الغرب، العدد 57، السنة السابعة عشرة، 6- مارس - 1959م، ص2.

لتوفير (10) أطنان من المياه العذبة في اليوم الواحد، وتم تركيبها بانجلترا، وتعمل (بالتحليل الكهربائي)، وتبلغ تكاليف الطن الواحد أقل من قرش[1]، وفي البردى وباتجاه الحدود المصرية توجد مياه كافية بالآبار[2]، وفي مناطق الحطية، وسوق العجاج، الواقعة بضواحي طبرق لم تصلها الكهرباء، والمياه إلا من مضخة وادي العودة سنة 1961م[3]، أما الجغبوب فتوجد بها عين جارية، وقد بنيت على العين حجرة لحفظها من الأتربة، ووصلت المياه لبيوت السكان عام 1956م[4]، لكنها لكنها تحصل على المياه العذبة من مدينة طبرق بسيارات ذات عبوات كبيرة (خزانات)، فماء الجغبوب الأصلي يستعمل لأغراض الشرب والغسيل[5]، كما زودت امساعد والبردي عام 1968م من محطة مياه وادي الراهب[6].

ونتيجة لنمو مرسى البريقة تم تزويده بمحطة لتحلية مياه البحر عن طريق شركة أوكسيد نتال لتزويد إجدابيا والزويتنية، وهي توفر المياه لعدد (25) ألف شخص، وتبلغ كمية المياه للمدينتين (700) ألف جالون من المياه العذبة يومياً[7]، وقد أوفدت بعثة لدراسة المياه وتنقيتها من الشوائب بالتعاون مع وزارة الأشغال وشركة أوكسيد نتال تضم ستة أشخاص من إجدابيا والزويتينة وهم: سعد عبد الله – صالح عبد القادر – حسين عبد السلام سليمان – سالم جمعة الصغير – محمد مفتاح الفارسي– زيدان السنوسي وقد أوفدوا إلى نيويورك بالولايات المتحدة[8].

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 33431، السنة الخامسة عشرة، 1– فبراير – 1956م، ص2.

(2) هلموت كانتر، المرجع السابق، ص156.

(3) الصافي الشريف خير الله، المرجع السابق، ص182.

(4) صلاح الدين جبريل، مشاهدات في الجغبوب، مجلة رسالة الطالب، المصدر السابق، ص27.

(5) جريدة الأمة، العدد 166، 14– يونيو – 1968م، ص40.

(6) جريدة الأمة، العدد 180، 1– يوليو – 1968م، ص2.

(7) جريدة الأمة، العدد 186، 8– يوليو – 1968م، ص2.

(8) جريدة العلم، 8– يوليو – 1968م، ص2.

أما مراده فتملك آباراً إرتوازية، وجالو تأتي إليها أفضل المياه من بئر أبو الطفل، وتباع في المدينة[1]، وقد عملت المملكة على توفير المياه للمواطنين وذلك بعد اكتشاف النفط، أما المشاريع السابقة فهي محدودة، بالإضافة إلى مشاريع خاصة لتوفير المياه للزراعة.

- نظافة المدن في برقة:

إن الاهتمام بالبيئة المحيطة التي يعيشها الإنسان سواء بالمدينة أو القرية وذلك من خلال الحفاظ على نظافتها من الملوثات الحضارية، على اعتبار أنه كلما كانت البيئة نظيفة كان الإنسان بصحة جيدة[2].

لقد كانت البلديات هي التي تتولى مسؤولية النظافة، والحفاظ على الصحة العامة داخل المدن[3]، ومن أصعب مشاكل النظافة هي المجاري، وقد أصدرت برقة لائحة ضمن قانون الصحة العامة تسمى (لائحة مراقبة المجاري) لعام 1955م، والتي منعت إلقاء الرمل، أو أي مادة تضر بمسار المجاري العمومية، أو أية مواد كيميائية تزيد درجة حرارتها على (110^{o})، أو سوائل نفطية والتي تسبب إقلاق الراحة والضرر بالصحة، وفي حالة المخالفة غرامة (10) جنيهات، وإذا استمرت الحالة (5) جنيه ليبي، عن كل يوم[4]، كما أصدرت درنة لائحة خاصة بها بشأن (كسح المجاري) وفي المادة الأولى، تقرر أن يكون الكسح لجميع المحلات العامة والخاصة داخل حدود البلدية بواسطة سيارة البلدية وتحصل (2) جنيه ليبي عن النقلة الأولى و(1) جنيه ليبي عن كل نقلة بعدها، هذا الرسم مقدم لخزانة البلدية وكل مخالف يعاقب بغرامة لا تتجاوز (5) جنيه ليبي[5].

---

(1) هالموت كانتر، المرجع السابق، ص156.

(2) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص88.

(3) هـــ. ك. الفيز – ف. أ. هاينز، المصدر السابق، ص183.

(4) الجريدة الرسمية لولاية برقة، العدد 49، د.س، يوليو – 1953م، ص ص 356– 357.

(5) الجريدة الرسمية للملكة الليبية، العدد 13، السنة الأولى، 25– سبتمبر – 1963م، ص32.

أما جمع النفايات فإن منظفي الشوارع يمرون في بنغازي بصناديق على عجلات مرتين يومياً، وتجمع النفايات وتوضع على منصة مائلة جانباً، مع براميل للفضلات، وهي تحرق، أو تستخدم لرفع الأرض[1]، كما حدث في ردم سبخة السلماني، وقد تعهدت البلديات مع شركات للتنظيفات العامة للقيام بأعمال النظافة لمدة (10) سنوات شملت محافظة البيضاء وبنغازي ودرنة.

فمثلاً الشركة التي كلفت بمدينة بنغازي تضم خلال الأشهر من أبريل إلى يونيو – 1964م، كناسين بالشوارع عددهم (304) وعمال الشحن وتفريغ الأوساخ (70)، وعمال آخرون غير الكناسين (86)، ومراقبون للأسواق العامة (2)[2]، كما تستعمل الشركة وسائل للنقل لتقديم خدمات النظافة بالمدينة.

---

[1] هلموت كانتر، المرجع السابق، ص159.

[2] المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات الربع سنوي المنتهي في يونيو 1964م، المصدر السابق، ص31.

الجدول رقم (26) يوضح الوسائل المستعملة في

النقل والخاصة بقسم التنظيفات بمدينة بنغازي في 30- يونيو- 1965م[1]

عدد السيارات	الحمولة بالطن	الخدمات
10	4	لنقل الأوساخ بطريقة أوتوماتيكياً.
5	3	لنقل الأوساخ بطريقة أوتوماتيكياً.
2	3	رش شوارع المدينة.
2	1	رش شوارع المدينة.
5	7	تعبئة الأوساخ بقلابة ونقله إلى أماكن التكديس.
1	2	رش المواد المبيدة بالحشرات وتطهير المرافق العامة.
4	1 ½	لنقل العمال والمواد الخاصة.
6	دراجات بثلاث عجلات	رش (150) لتر من المواد المطهرة بالمرافق العامة.
100	عربة تجر باليد بعجلتين	نقل الأوساخ من البيوت والشوارع.
100	عربة تجر باليد بثلاث عجلات	نقل الأوساخ من البيوت والشوارع.
300	صندوق حديدي مثبت في الشوارع	تحفظ الأوساخ بدل بعثرتها.
1	آلة لتعبئة الأتربة	تعبئة الأتربة وتسوية الأرض.
1	آلة لطرح الأوساخ	طرح الأوساخ وتسويقها في أماكن التكديس النهائي.

يلاحظ على هذا الجدول هو: العملية التنظيمية للشركة، وهي خدمات يومية، وكانت الشركة تعلن عن عطاء للحصول على المطهرات والفانيك ورشاشات د. د.ت، مع فرش المراحيض،

---

[1] المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات الربع السنوي المنتهي في يونيو 1965م، المصدر السابق، ص40.

ومضخات لتسريح المجاري والأنابيب، والديتول، ومنظفات الزجاج، والفليت، نفثالين، وصابون مسحوق وغيرها[1].

وبالنسبة لقسم التنظيفات في مدينة البيضاء عام 1965م، والذي يتولى نظافة المدينة ويرأسه (إبراهيم المصراتي)[2]، هذا القسم يقوم بتنظيف مدينة البيضاء والقرى التابعة لها كما يتولى تطهيرها وجمع النفايات[3]، وفي درنة تقوم سيارات شركة التنظيفات بنقل الأوساخ ورش الشوارع والميادين بالمواد المطهرة[4]، وخلال عام 1968م تم استجلاب عربات لليد بالمدينة[5].

وقد صدرت لائحة رقم (2) لسنة 1963م لضمان النظافة والصحة والراحة، وضمت أربع مواد، أوصت كل شاغل، سكن بإعداد وعاء خاص لجمع القاذورات، ويسلم يومياً لعامل النظافة، ولا يسمح لغير عمال البلدية، بالعبث بمحتويات الأوعية أو نقلها من أماكنها، ومنعت في مادتها الثالثة عدم رمي أو ترك أي انقاض بناء في الشوارع والميادين، وطالبت أصحاب المصانع والورش، والمقاولين، وأصحاب الحظائر، بنقل مخلفاتهم خارج المدينة (الكباسة) على حسابهم الخاص[6]، وقد نفذت بنغازي والبيضاء وإجدابيا بنود لائحة داخل حدود بلدياتهم.

ومن أخطر الحشرات على نظافة البيئة الذباب وذلك لما تسببه من أمراض كالرمد الصديدي والإسهال والكوليرا وتقيح الجلود، لذلك كانت هناك عمليات رش للحشرات وفي المناطق التي يجنى فيها البلح، فتكون بيئة جيدة لهذه الحشرة، ففي الجغبوب عام 1952م انتشر الذباب بالمنطقة، وأصبح يتساقط في المأكل والمشرب، وطلبت الجغبوب من متصرفية طبرق إرسال فرقة

---

(1) جريدة الشعلة، العدد 42، 25- مايو - 1965م، ص6.

(2) مجلة ليبيا الحديثة، العدد 21، السنة الثانية، 20- يوليو - 1965، ص ص 21- 22.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 4721، 7- يوليو - 1967م، ص3.

(4) جريدة الأمة، العدد 129، 1- مايو - 1968م، ص2.

(5) جريدة الشعلة، العدد 58، السنة الثانية، 14- سبتمبر- 1968م، ص3.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 4460، 21- يوليو - 1966م، ص2.

من أهل الصحة ومعهم كميات من مادة (د. د. ت) مع رشاشة كبيرة[1]، وفي عام 1959م تم رش (25) بلدة في برقة لمكافحة الذباب[2]، كما رصدت وزارة الصحة عام 1967م (1000) جنيه ليبي لمكافحة العقارب السامة والتي توجد بكثرة في واحات جالو وأوجلة وإجخرة[3] وأعلنت بنغازي عن حملة تطهيرية واسعة النطاق لمكافحة الحشرات وذلك لما تسببه من أضرار بنقل الأمراض المعدية إلى الإنسان[4].

ولأجل المحافظة على النظافة في الأماكن العامة، تم منع التدخين في صالات السينما في البيضاء، ومراعاة عدم الازدحام وأن تتناسب عدد التذاكر مع عدد المقاعد[5]، كما حثت البلديات المواطنين على تبييض واجهات المباني داخل حدود بلديتهم[6]، وقد قام سكان سوق إحداش بالصابري بأعمال نظافة للشوارع[7]، كما أقيم أسبوع للنظافة في ليبيا ابتداء من عام 1963م، وقد تعاونت وزارة الصحة مع البلديات برش المدن الليبية، بالمساحيق المختلفة المبيدة للحشرات، كما شاركت الكشافة بتوزيع المناشير وردم البرك، إلى جانب التوعية من قبل الإذاعة الليبية لدعم هذا الأسبوع، وقد شارك سلاح الجو الأمريكي، بإنزال المناشير بين المواطنين[8]، وكان احتفال سوسة بأسبوع النظافة من خلال تنسيق شوارع المدينة وطلاء الأشجار باللون الأبيض[9].

---

(1) متصرفية طبرق، مديرية الجغبوب، طلب مادة د. د. ت، بتاريخ 5- يونيو- 1952م، وثيقة منشورة، فوزية حسين قناوي، مرجع سابق، ص300.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 52، السنة السابعة عشرة، 1- مارس - 1959م، ص4.

(3) جريدة طرابلس الغرب، العدد 4718، 4- يونيو- 1967م، ص4.

(4) جريدة طرابلس الغرب، العدد 4450، 11- يوليو- 1966م، ص2.

(5) جريدة الأمة، العدد 184، 5- يوليو - 1968م، ص2.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4459، 20- يوليو - 1966م، ص2.

(7) جريدة برقة الجديدة، العدد 4457، 18- يوليو - 1966م، ص2.

(8) جريدة طرابلس الغرب، العدد315، السنة الواحدة والعشرون، 6- نوفمبر - 1963م، ص2.

(9) جريدة العلم، 19- سبتمبر - 1968م، ص2.

وفي الجانب التوعوي دعت الجرائد إلى النظافة، وذلك بالإعلان عن مبيد الحشرات يدعى (فلايكس)، وهو فعال في المطاعم واللوكندات والبنسيونات، وهو موجود بصيدلية صالح الفلاح[1]، وقد تولت النقطة الرابعة التوعية الصحية بالمناطق الريفية بواسطة سيارات متنقلة[2]، ولأجل المحافظة على المظهر العام في المدينة تمت عمليات جمع للكلاب التي لا يوجد عليها طوق حول رقبتها يحمل اسم مالكها وكمامة حول الفم[3].

ولا تتحقق النظافة إلا بوجود الإنارة بشوارع المدن، لذلك ففي مدينة بنغازي يوجد نوعان من المولدات عام 1968م (مولد ديزل)، ومولد (التوربينات الغازية)، وبدأ مشروع محطة بنغازي البخارية بمنطقة جليانة قرب هوتيل بنغازي، بمبلغ (29.00.000) جنيه ليبي وخطط لها في ذلك الوقت أن ينتهي العمل بها عام 1970م، وقوتها (60) ألف كيلو واط، وستغطي المنطقة الواقعة بين بنغازي إلى المرج، بما في ذلك ساحل بنغازي، وهناك محطة لملودة وستغطي المنطقة بين درنة والبيضاء، وهي محطة توربينات غازية، قوتها (23) ألف كيلو واط، كما تمت الموافقة على إنشاء محطة مماثلة لمحطة بنغازي البخارية في سوسة لمساعدتها، وربطها بخط واحد، وهو ضمن أعمال الخطة الخمسية (1969- 1974)[4]، كما قامت عمليات توسعة لشوارع المدن في بنغازي والبيضاء والبيضاء وشحات، وقد كلف مشروع إنشاء شبكة خطوط كهرباء الجبل الأخضر وبنغازي مبلغ (2786000) جنيه ليبي، مع شركة إيطالية ساديلمي[5]، وتم بناء محطة كهرباء بمدينة طبرق تبلغ قوتها (7500) كيلو واط، وبتكلفة تقدر (652518) جنيه ليبي، بالتعاون مع شركة فرنسية وبلغ

---

(1) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3299، السنة الثانية عشرة، 16- مايو - 1954م، ص5.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3421، السنة الثانية عشرة، 28- نوفمبر - 1954م، ص2.

(3) جريدة الزمان، العدد 87، السنة الثانية، 25- أغسطس- 1955م، ص4.

(4) جريدة الأمة، العدد 191، 14- يوليو- 1968م، ص2.

(5) جريدة الرقيب، العدد 274، 1- ديسمبر - 1966م، ص1.

عدد المحطات التي تم إنشاؤها بقرى المحافظات الشرقية (24) قرية بتكاليف بلغت (657541) جنيه ليبي[1].

د. التشجير والغابات في برقة:

لا يُخفى على أحد الأشجار والغابات من تأثير بيئي ونفسي في حياة السكان، فهي متعة من حيث استنشاق الهواء العليل، وخصوصاً في المناطق الطبيعية والغابات[2]، وفي ليبيا لم يتم التوسع في الغابات مساحة واهتماماً خلال السنتين الأولى والثانية من استقلال ليبيا، لكن مع بداية عام 1953م، بدأت الخطوات الفاعلة لتطوير الغابات[3]، وقد تمّ الاستعانة بخبراء من المنظمات العالمية، ومن النقطة الرابعة لإقامة برنامج للأحراش ببرقة، برئاسة عثمان إبراهيم الحربي «محافظ الأراضي والغابات في برقة»، وضابط أحراش يتبع النقطة الرابعة، ويدعى (فريدونش Fred -Wansh) الأمريكي[4]، ولزيادة الكوادر العاملة بهذا المجال نظمت بعثات دراسية إلى كلية الغابات بقبرص، على نفقة القسم الزراعي للخدمات المشتركة، وبعثة العمليات الأمريكية، وهم من خريجي مدرسة العويلية بالمرج، وقد أوفد طالبان أحدهما من درنة ويُدعى (حسين أبو بكر)، والثاني من شحات ويدعى (عبد السلام عبد القادر) عام 1958م[5].

كما قدمت (لاتاس) أخصائي أمريكي مع معداته اللازمة وركّز على زيادة المشاتل الليبية[6]، وفي عام 1958م أنشئت إدارة للغابات في شحات، وزيدت رقعة المزارع النموذجية في

---

(1) جريدة برقة الجديدة، العدد 4366– 25– مارس – 1966م، ص2.

(2) مازن عبد الرحمن الهيثي، المرجع السابق، ص107.

(3) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص153.

(4) مجلة المعرفة، العدد 76، السنة الثالثة، 6– أبريل – 1956م، ص5.

(5) مجلة المعرفة، العدد 122، السنة الخامسة، 10– يناير – 1958م، ص7.

(6) جريدة طرابلس الغرب، العدد 3193، السنة الواحدة والعشرون، 7– يناير– 1954م، ص3.

الفويهات ودرنة وشحات[1]، وفي عام 1960م أصبحت مزرعة القبة التابعة لقسم الغابات، تضم مشاتل لأشجار الاكاسيا[*] والتي تستخدم كحواجز لتخفيف شدة الرياح[2].

ومع إقامة وزارة الزراعة لإدارة تعني بشؤون الغابات، تواصلت الجهود الرامية إلى ربط الرمال، وإيقاف زحفها وزودت برقة 1955م، بآلاف الأشجار بين غابات وزيتون، وحمضيات، وضمن مشروع الخمس سنوات حصلت ولاية برقة على (400) ألف جنيه ليبي لتجديد الغابات وتحسينها، و(35) ألف جنيه ليبي، لتثبيت الرمال، وزارعة التين الشوكي ومصدات الرياح، و(35) ألف جنيه ليبي أشجار على جوانب الطرق، وتم ربط الرمال حول مدينة الجغبوب لمسافة (10) هكتار[3]، وإجدابيا (15) هكتار، لتثبت الكثبان[4].

ولأجل نشر ثقافة المحافظة على البيئة والأشجار، أعلن عن احتفال سمي (عيد الشجرة) في أول أسبوع من يناير منذ عام 1955م، لزراعة الأشجار التي تنتجها المستنبتات الغابية بمشاركة من الوالي ورئيس البلدية، والمدارس في برقة[5]، وباعتبار برقة تضم غابات طبيعية من أشجار السرو الطويلة، وشجيرات الغار دائمة الخضرة، حيث يعد إقليم الجبل الأخضر الأكبر في ليبيا[6]، فالمهمة فالمهمة الأولى هي المحافظة عليها، والثانية غرس غابات جديدة، وقد غرست في منطقة الجبل الأخضر القليل من الغابات أهمها الموجودة (قرب شحات)، وهي مكونة من أشجار الأرز،

---

(1) مجلة المعرفة، العدد 126، السنة الخامسة، 7- مارس – 1958م، ص ص 6- 7.

(*) الاكاسيا: موطنها الأصلي أستراليا، جلبها الإيطاليون إلى ليبيا، لتثبت الرمال المتحركة، محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص159.

(2) مجلة المعرفة، العدد 189، د. س، 12- أغسطس- 1960م، ص15.

(3) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص ص 154- 161.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4557، 15- نوفمبر – 1966م، ص2.

(5) عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص ص661- 662.

(6) إبراهيم أحمد رزقانة، المرجع السابق، ص 183.

والصنوبر المحلي الصالحة لعمل أخشاب البناء[1]، وبمناسبة عيد الشجرة غرست غابات في مدينة البيضاء عام 1966م، وهي (700) شجرة من أشجار الصنوبر المحلي، فالوالي يغرس أول شجرة، ثم يتولى طلاب المدارس والكشافة ورجال الجيش والبوليس عمليات الغرس، وخلال نفس العام تم إقامة عيد الشجرة في بنغازي بالمزرعة الحكومية بالفويهات[2]، وعيد الشجرة لعام 1968م تم فيه غرس الأشجار في (البلنج) بالقرب من البيضاء[3]، وغرست (24) ألف شجرة بمحافظة درنة، واختيرت منطقة بو مسافر لغرس (2000) شجرة في 1- يناير- 1969 [4]، وقد أعدت مشاريع لتشجير منطقة سيدي عون، ونظراً لوجود مدارس لحرس الغابات، زودت غابات الأثرون، ورأس الهلال حراسها بالدراجات النارية، ليتولّوا الإشراف على الغابات وحمايتها[5] وذلك عندما نشب حريق في غابات الدبوسية عام 1966م، وانتشر بسبب الرياح العاصفة والتهمت النيران (12 كم^2) من مساحة الغابة، التي استمرت النيران مشتعلة فيها لمدة (24) ساعة[6]، الأمر الذي استوجب على على إدارة الغابات بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية تحذير المواطنين من عدم إشعال النيران في الغابات عند القيام بنزهات، وذلك لما تسببه من أضرار يصعب التغلب عليها[7].

لم تكن النيران العدو الوحيد للغابات بل أيضاً التحطيب الجائر، فقد طلبت الدولة من ممارسي هذه الحرفة الحصول على رخص، التي تحدد المساحات المعينة بالقطع[8]، فخلال عام 1966م، منحت عطاءات للتحطيب، والتي تحدد مناطق استخراج الحطب لمدن برقة، حيث شملت

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص662.

(2) جريدة طرابلس الغرب، العدد 7026، د. س، 3- يناير - 1966م، ص2.

(3) جريدة العلم، 24- ديسمبر - 1968م، ص2.

(4) جريدة الأمة، العدد 332، 30- ديسمبر - 1968م، ص4.

(5) جريدة برقة الجديدة، العدد 4355، 10- مارس - 1966م، ص2.

(6) جريدة برقة الجديدة، العدد 4547، 3- نوفمبر - 1966م، ص2.

(7) جريدة الأمة، العدد 143، 17- مايو - 1968م، ص2.

(8) جريدة العلم، 28- نوفمبر - 1968م، ص2.

مدينتي بنغازي وإجدابيا، وأماكن الحصول على الحطب الوسائد – شمال البياضة – بطة – جردس العبيد – الطحان – مراوة، وحدد مواقع استخراج الحطب لمدينتي البيضاء والمرج (الذبيان – الحوطات – جردس العبيد – غرب قفنطة – الوسيطة – شحات – مسة – جنوب البيضاء – قصر المقدم)، أما عن مناطق استخراج الحطب لمدينتي درنة وطبرق فقد حددت مواقع الاستخراج (بزاوية العرقوب، ووادي المعاطن)[1]، وذلك لحماية الغابات من الانهاك البشري لها، كما حددت النقطة الرابعة عام 1953م أوقاتاً لغرس الأشجار، وعشرات السنوات لقطعها، كأشجار السنط والكافور[2]، وزيادة في حماية الأراضي المشجرة صدر قانون لحمايتها، كأشجار البطوم بالجبل الأخضر[3]، ونص القانون على عدم تحويل الأراضي المشجرة إلى مباني سكنية، أو صناعية، وخاصة المغروسة بالأشجار المثمرة بالفاكهة، أو المشاتل أو الثمار[4].

كما تعتبر الغابات أماكن ترفيهية للسكان، ففي مدينة بنغازي توجد مرافق جاذبة للسياح، ووسائل للتسلية، مثل حديقة الحيوان (البوسكو)، وهي كلمة إيطالية وتعني الغابة[5]، فقد أعيدت هذه الحديقة بعد أن دمرت خلال الحرب، وافتتحت في نوفمبر–1956م، وكان يدير الحديقة الطبيب (كيروفور سلفاتوري–k.f.salftory) والذي اشترى الحيوانات من نابولي بإيطاليا، كالغزلان، والصقور، والثعالب، وأبناء آوى، أما طيورها فمن أصل محلي، تضم الحديقة أشجاراً باسقة، وبحيرات اصطناعية، ويبلغ عدد زوارها (15–20) ألف زائر بالشهر الواحد، ورسومها بسيطة (قرشان)، وتدعم البلدية نفقات الحديقة[6]، كما أنشأت حدائق بالأحياء الشعبية، كالصابري، ورأس

---

(1) جريدة الزمان، العدد 465، 29– مارس – 1966م، ص6.

(2) طرابلس الغرب، العدد 3179، 22– ديسمبر – 1953م، ص1.

(3) محمد عبد المجيد سالم، المرجع السابق، ص163.

(4) جريدة برقة الجديدة، العدد 4659، 26– مارس – 1967م، ص1.

(5) محمد محمد المفتي، هدرزة بنغازي، المرجع السابق، ص223.

(6) مجلة المعرفة، العدد 141، السنة السادسة، 3– أكتوبر – 1958م، ص ص 8– 9.

اعبيدة[1]، وشمل تخطيط البيضاء حدائق بأشجار عالية، ومزودة بكراسي جلوس، وأرضية حدائق مزروعة بنبات النجيل[2].

إن الصحة مرتبطة بكل مناحي الحياة البيئية والتي تتمحور حول التخلص من كل الروائح الكريهة واستنشاق الهواء النظيف، والتمتع بطبيعة خضراء تجلى على النفس الضيق والاكتئاب، ويصبح الإنسان صحيح العقل والجسم والنفس.

---

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4249، 28- أكتوبر - 1965م، ص2.

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4528، 11- أكتوبر - 1966م، ص2.

الخاتمة

طرحت هذه الدراسة رصد التطورات الصحية في برقة خلال عهد الإدارة البريطانية، وكذلك لمدة ثمان عشر عاماً من تاريخ العهد الملكي وقد أدى هذا إلى استخلاص العديد من النتائج:

خلال فترة الإدارة البريطانية تم الاعتماد على كل المؤسسات الصحية التي أنشت في العهد الإيطالي، ولم تتعدى أحوال الإدارة سوى الترميم، وزيادة عدد الأَسِرة ببعض العنابر، والاعتماد من الناحية المالية على التبرعات المحلية أو رسوم الإقامة داخل المستشفيات، والتي لم تكن مستمرة، ولكن في نفس الوقت على الأقل عملت على استقرار الأوضاع الصحية في برقة من حيث توفير الأطباء، وكوادر التمريض الإيطالية، وبناء الناحية الإدارية في برقة والذي يتضح من حالة التنظيم المتبعة في التقارير الخاصة بالإدارة البريطانية.

ونظراً لخصوصية التجربة الليبية وتفردها، فقد اتخذت المملكة العديد من الخطوات في القطاع الصحي والتي تمت على مرحلتين:

أولاً: المرحلة الفدرالية الممتدة بين عامي (1951- 1962م): هذه المرحلة شهدت بعض التطورات من حيث صدور الدستور، وتشكيل حكومة محلية فدرالية متمثلة في نظارة الصحة، لها حدودها الإدارية، واختصاصها وميزانيتها، ومن أبرز سمات هذه المرحلة هو الاعتماد على المساعدات الدولية بشكل شبه تام، والتي تمثلت في توقيع الاتفاقيات العسكرية، والتي وفرت التمويل المالي وشكلت العديد من المؤسسات التابعة لهذه الاتفاقيات، كما شهدت ظهور مكثف للمنظمات الأمريكية كالنقطة الرابعة – لاناس – لارك – كير – اليوسوم، والمصالح الليبية الأمريكية المشتركة، والتي حلت في نوفمبر 1960م، هذه الموارد أتاحت أيضاً التعاون مع الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها كمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وغيرها، وبرز دور التغذية المدرسية ومكافحة بعض الأمراض المستوطنة، وبعيداً عن أي نوع من التجاذبات السياسية حول تلك

الموارد ومصادرها، فإن هذه المنظمات والهيئات حافظت على الصحة واستقرارها في برقة، كما ساهمت في إنشاء بعض المستشفيات كمستشفى طبرق، وتزويده بالكوارد، ووضعت الأساسات الأولى للصحة في برقة، كما ساهمت المنظمات التابعة للأمم المتحدة في تأسيسها بعض المستشفيات كمصحة شحات، وبعض المراكز التدريبية الخاصة بالتمريض، ومعاهد التدريب الصحي، والمشاركة الليبية في كل المؤتمرات الصحية العالمية، وحضور برقة كطرف عند عقد أي اتفاق صحي، أو مالي وغير ذلك:

ثانياً: المرحلة النفطية منذ من 1962- 1969م: ساهم النفط واستلام الدولة الليبية لعائداته، والتي نستطيع أن نقول أن برقة قفزت مسافات واسعة، وحدثت نهضة صحية متمثلة في بناء المستشفيات بمواصفات عالمية، تم تحويل البعض منها – المؤسسة سابقاً – إلى مستشفيات ضخمة كمصحة البلدية، كما تمّ افتتاح العديد من المستوصفات في المدن والقرى والواحات النائية، ووضعت خطط بتمويل ضخم، ودمجت بعض المستوصفات في شكل مراكز صحية.

كما تطورت بعض النواحي الاجتماعية كالصحة المدرسية، والتغذية المدرسية، وقد تطور التطعيم ضد الأمراض، وأصبح على شكل دورات منتظمة، ليس كما في الفترة السابقة يعتمد على بعض فرق مكافحة الأمراض المستوطنة بين فترة وأخرى، أي أن افتتاح قسم الطب العلاجي والوقائي وتخصيص قسم الوبائيات ليقوم بمهمة مكافحة هذه الأمراض.

ساهم التعليم والتأهيل الطبي في توفير كوادر وطنية، سواء في فترة المساعدات أو الحقبة النفطية، إلى أن قامت كلية الطب، الأمر الذي أدى للاعتماد على الكوادر الأجنبية بشكل كبير، وفي نفس الوقت كانت هناك خطة بعيدة لتوفير جميع الإمكانيات الوطنية البشرية والاقتصادية.

شهدت الصحة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تطوراً ملحوظاً، فقد تطور الإسكان والنمو السكاني، وظهرت مدن جديدة بمواصفات صحية تبعاً للنهضة النفطية خلال تلك الفترة، كما

تمّ استجلاب شركات متطورة سواء في مجال الإرشاد الصحي الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية، والمحافظة على الصحة الحيوانية والزراعية والعمل على زيادة الاستيراد وإقامة دار للتجميد في بنغازي لتقليل من ضرر الخسائر الاقتصادية، كما تمّ العناية بالبيئة ليس فقط من ناحية الصرف الصحي، أو توفير مياه الشرب، والاهتمام بالناحية الحضارية من حيث النظافة، وإنما كان التشجير، والعناية بالغابات من أهم المظاهر الصحية البيئية المهمة في برقة، ومحاولة المحافظة على هذه الثروة الطبيعية، وغرس الاهتمام بهذه الشجرة من خلال العديد من الإجراءات، كالاحتفال بعيد الشجرة، والذي على ضوئه تم تشكيل العديد من الغابات، كغابات البلنج وسيدي مسافر، وشحات والفويهات ببنغازي.

وختاماً لقد ساهم اكتشاف النفط مساهمة كبيرة في تحسين الناحية الصحية بل وكل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في برقة، ومكّن ليبيا من أن تكون لها شخصيتها المستقلة، كما أصبحت كتلة واحدة داخلياً، وتحولت من اللا مركزية إلى المركزية، وقد تخطت بذلك كل مساوئ الفدرالية.

الملاحق

الملحق الأول

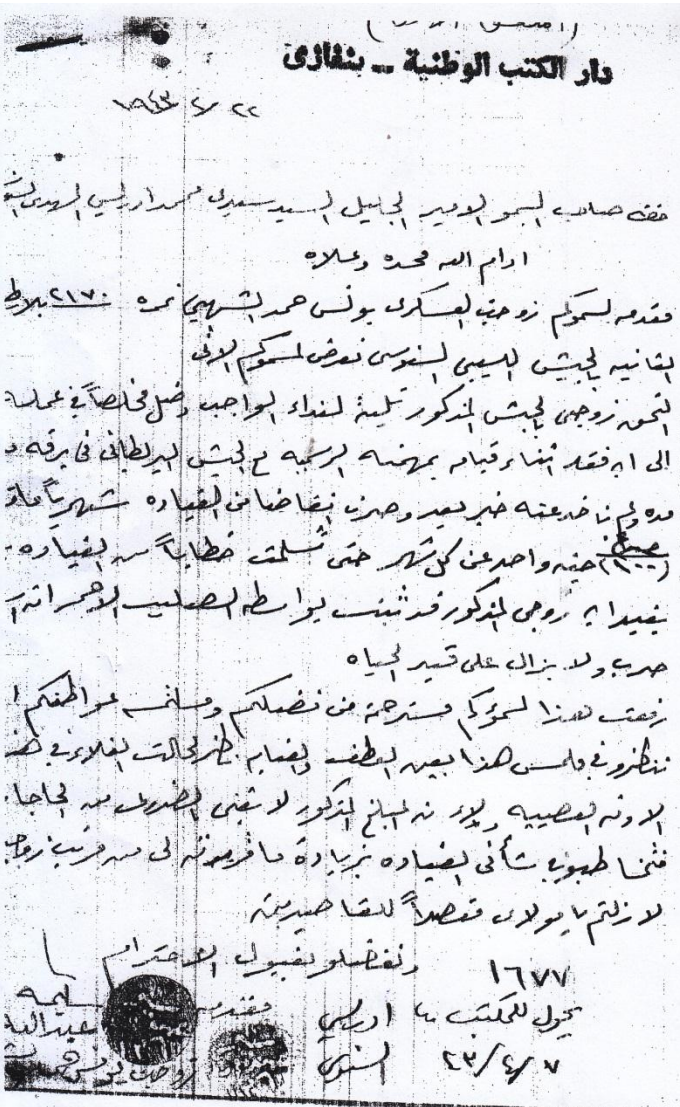

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

من صاحب السمو الأمير الجليل السيد سيدي محمد ادريس السنوسي

ادام الله مجده وعلاه

تقدمه لسموكم زوجته لبلدك يونس محمد الشريحي نمرة ٢١٧٠ بطلب
بقائه بالجيش البريطاني لسوء تعرض لسموكم لدوافع
التحقه زوجها بالجيش المذكور تلبية لنداء الواجب وفعل فعلا في عمله
الى ان فقد اثناء قيامه بمهمته بالجيش البريطاني في برقه و
مده لم تأخذ عنه خبر بعيد وصرف بقاضاه بالجيادة شهريا قدره
(١٠٠) عشره واحد عن كل شهر حتى تسلمت مطالبا من بالجيادة
بفيدا ان زوجها المذكور قد تبين بواسطة الصليب الاحمر انه
حي يرزق على قيد الحياه

رفعت لهذا لسموكم مترجمة من قصلكم وسلف عن الحكم
ننظروه في امر هذا بعين العطف والقبول اظهر الحالة بالاوراق
لا دونه بالقضية ويؤيد انه لبلغ المذكور لا تقبض المرتب منه فجاء
شاكيا طبوع شأني بالجيادة زيادة ما فرضته لي سموكم راجيا
لا زلتم يا مولاي قصدا للقاصدين

ولفضلكم بقبول الاحترام

١٦٧٧
بنغازي للمكتب ٤
٤٢/٤/٧

مقدمه
عبدالله
زوجة يونس محمد

هي رسالة موجهة إلى الأمير محمد ادريس السنوسي من سليمة عبد الله، لغرض استمرار الحصول على اعانة من الصليب الأحمر، باعتبار أن زوجها مفقود في الحرب

دار الكتب الوطنية بنغازي

الملحق الثاني

الحكومة البريطانية
وزارة الصحة العامة
دائرة الطب

الرقم ١٣-٢-٦/٣٧٢
التاريخ ٢٧ يناير ١٩٥١

بيان عن خدمات حكومة برقة الطبية
في يناير ١٩٥١ .
مع شرح خاص لمصلحة المستشفيات

لابد من الاعتراف بان الخدمات الطبية التي تؤديها الحكومة لاهالي برقة هي في الوقت الحاضر غير كافية .

اما الاسباب لعدم الكفاية فقد كانت في الماضي وما تزال الى حد ما تعود الى ثلاثة اشياء هي :- نقص المال — نقص الموظفين ونقص الاماكن .

واما فيما يتعلق بالسببين الاولين فقد اتخذت الاجراءات لزيادة مخصصات الخدمات الطبية في الميزانية وتعيين عدد من الاطباء الاخصائيين لتغطية المناصب الشاغرة في الكادر . غير انه ما زال هنالك بعض من الوظائف الشاغرة لاطباء اولين من الدرجة الثالثة ، والحاجة الآن في امسها الى ملء هذه الوظائف في اقصى ما يستطاع من السرعة . وكل زيادة في مدى خدمات الحكومة الطبية يجب ان تسبقه زيادة في الاطباء الاولين الذين يتعاونون الخدمات الطبية العامة .

فاعمال الصحة العامة في الوقت الحاضر مهملة ، والعيادات الريفية المتنامية هي ، الى كونها في ايدى ممرضين يفتقصهم التدريب ، قليلا يزورها اى طبيب كما وان المستشفيات يفتقصها الموظفين وتكون خلوا من الاطباء عندما ينصرف هؤلاء الى الاعمال الضرورية في الخارج ، فيضطر كبار الاخصائيين الى بعثرة جهودهم وتضيع اختصاصهم وخبرتهم على القيام باعمال يجب ان تعهد الى من دونهم من الاطباء .

فمن الضروري والحالة هذه ، ان لا يدخر اى جهد في توفير الاطباء لهذه الوظائف من اوربا او الشرق الاوسط او اى مكان اخر .

وفي سبيل رفع مستوى العام المساعدين من موظفي الصحة وضعت خطة لاعادة تنظيم تدريب الممرضين الذكور منهم والاناث ، ومن المنتظر ان يتم التقدم في هذا المضمار بعد حين من الزمن .

[illegible] الجدول الثالث فقد كان العمل على تلافيه قليلا

(الملحق الثالث)

محتوى الوثيقة
على قبول الدكتورة المصرية
(دولتها مصطفى)
بالعمل بمصلحة الخدمات
الطبية، وضرورة تأدية
التدريب الإجباري
لنزوالة مهنة الطب.

جمهورية مصر العربية
كلية الطب
إدارة القيد والامتحانات

القاهرة في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٨

شهادة

تشهد كلية الطب بجامعة القاهرة أن السيد الطبيب/ دولت طه محمد مصطفى
قد حصل على بكالوريوس في الطب والجراحة دور يوليو سنة ١٩٦٤ بتقدير جيد جداً على ألا يجوز له مزاولة مهنة الطب إلا بعد أن يؤدي التدريب الإجباري الذي يتطلبه القانون لمزاولة المهنة.

وحررت لسيادته هذه الشهادة بناء على طلبه لتقديمها إلى (الخدمات الطبية)

مسجل الكلية

(الملحق الرابع)

دار الكتب الوطنية - بنغازي

بسم الله الرحمن الرحيم

بنغازي في ١٩٦٥/٢/١١

الى مقام مولاى الملك المعظم
السيد محمد ادريس المهدى السنوسى ملك المملكة الليبية
حفظه الله ورعاه .

ارفع الى سدتكم العلية ايات ولائى واخلاصى . وبعد .
مولاى منذ سنوات ضت وعائلتى مصابة بمرض عصبى شديد ولقد
قمت بعرضها على اطباء كثيرين هنا ولكن المرض اخذ يزداد عليها
سنة بعد اخرى وقمت كما يعلم مقامكم السامى بالسفر بها للعلاج
الى الجمهورية العربية للعلاج وعرضها على الاطباء وفعلا قد تحسن حالها
نوعا ولكن وللاسف منذ عامين هاجمها المرض مرة اخرى فاصبحت حالتها
يرثى لها وقد ازداد المرض شدة فى هذه الايام مما اثر على اعصاب
ابنتها الكبرى فاصبحت هى الاخرى بحالة عصبية ولكن اقل من حال
والدتها مما سبب لى الكثير من المتاعب والالام .
وانى يامولاى التجاء الى سدتكم العليه مستندا الى عطفكم السامى باصدار
امركم الكريم الى جهات الاختصاص لتكوين لجنة طبية للكشف عليها
ومعالجتها هنا او بالخارج حسب ما يقررون .
حفظكم الله ورعاكم وجعلكم ملجاء وعونا لكل قاصد .
وتفضلوا يامولاى بقبول اسمى ايات الولاء والاخلاص

خادمكم المطيع
السنوسى الرضا المهدى السنوسى

تحوى الوثيقة طلب لاجل الحصول
على فرصة العلاج بالخارج

(الملحق الخامس)

الامم المتحدة
منظمة الصحة العالمية
المكتب الاقليمى لشرقى البحر الابيض المتوسط

تقرير عن زيارة لليبيا
من ٢٧ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٥٢

قام بها

الدكتور ل . هـ . ا . هفناجلز
المستشار الاقليمى للسل
المكتب الاقليمى لشرقى البحر الابيض المتوسط
التابع لمنظمة الصحة العالمية

Report on visit to Libya
27 October 2 November 1952

By
Dr. L.H.A. HOEFNAGELS
Regional Tuberculosis Adviser
Regional Office for the Eastern
Mediterranean

W H O

تضم الوثيقة معلومات عن خطة صحية لمكافحة السل
في ليبيا.

تقرير عن زيارة لليبيا

بين ٢٧ اكتوبر و ٢ نوفمبر ١٩٥٢

١ ـ المقدمة

١ ـ ١ الغاية من الزيارة

تقدير مدى مكافحة السل في ليبيا . وتقديم المشورة للحكومة الليبية بشأن تشديد المكافحة وللمدير الاقليمي فيما اذا كان من واجب المنظمة ان تساعد الحكومة الليبية والى اى حد يجب ان تبلغ تلك المساعدة .

١ ـ ٢ برنامج السفر

الوصول الى طرابلس	٢٧ اكتوبر
الوصول الى بنغازي	٣٠ اكتوبر
السفر الى الاسكندرية	٢ نوفمبر

١ ـ ٣ الاشخاص الذين تم الاتصال بهم

الحكومة الاتحادية

السيد محمد بن عثمان ، وزير الصحة في ليبيا

ولاية طرابلس الغرب

السيد سالم القاضي	ناظر الصحة في طرابلس الغرب
الدكتور جريفز موريس	مدير الصحة في ليبيا ومدير المصلحة الطبية في طرابلس الغرب .
الدكتور رادوى	مساعد مدير المصلحة الطبية في طرابلس الغرب ؛
الكولونيل بيول	المدير الاداري في نظارة الصحة بطرابلس الغرب .
الدكتور لوليني	مدير عيادة الامراض الصدرية في مدينة طرابلس .
الدكتور بيترا	مدير مصح السل واقسام السل في المستشفى العمومي
البروفسور الدكتور موديكا	مدير المختبرات في مدينة طرابلس .

برقـــــة

السيد خليل البنانى	ناظـــر الصحة فى برقـــــة
الدكتور ساندرسون	مدير المصلحة الطبية فى برقـــــة
الدكتور معوض	مدير المستشفى العمومى فى بنغازى
الدكتور سيمون	مدير المصح فى المرج
الدكتور يونج	مدير المختبر البكتيريولوجى فى بنغازى
المس بنسون	الممرضة المختصة برعاية الاطفال فى بنغازى
المس ويدرس	" " " " " "

بعثـــة الامم المتحدة للمساعدة الفنية فى ليبيـــــا

المستر توماس باور	الممثل المقيم للمساعدة الفنية فى ليبيـــــا
الدكتور لندسى	مستشار الصحة العامة الموفد من منظمة الصحة العالمية .
المس لوافات	الممرضة الموفدة من منظمة الصحة العالمية .

ويود واضع هذا التقرير ان يعرب عن شكره الخالص للمساعدة القيمة التى قدمت لـــه فى اثناء زيارتـــه ويخص بالشكر كلا من الدكتور ساندرسون والدكتور رادوى و الدكتـــور لندسى لما خصوه من جزء كبير من وقتهم الثمين .

١ ـ ٤ المؤسسات التى تمت زيارتها

مدينة طرابلس	المستشفى العمومى
	عيادة الامراض الصدرية
	المصح
	المختبر
بنغازى	المستشفى العمومى
	المختبر
	العيادة الخارجيـــة
المرج	المختبر
اوبرادان	المؤقـــع المخصص لانشاء مصح .

١ - ٥ نظـــرة عامة

تتكون ليبيا حاليا من ثلاث ولايـــات ، وهى طرابلس الغرب وبرقـــة وفزان . ولكل ولايـــة حكومة محلية مستقلة بادارتها الداخلية ولها ايرادات خاصـــة بها . وتمارس الحكومة الاتحادية السلطات الخاصة بالدفاع والشئون الخارجية وتنسيـــق الخدمات المحلية . وتتمتع كل ولايـــة بسلطة التصرف فى شئونها الصحية الى حـــد بعيد . ويبلغ عدد سكان البلاد مليون نسمة تبلغ نسبة السكان الرحل وشبه الرحل منهم حوالى ٨٠ ٪ . وفى اغلب الحالات نجد هؤلاء السكان موزعين فى مساحات شاسعـــة فمثلا نجد ان نسبة السكان فى فزان تبلغ شخصا واحدا لكل ١٦ كيلومترا مربعا .

وفى اثناء الاحتلال الايطالى انفقت مبالغ كبيرة جدا على المبانى التى هـــى فى الغالب من المبانى الفخمـــة .

وكان هناك عدد كبير نسبيا من الاطباء التابعين للجيش موزعين فى انحاء البلاد ، وكان هؤلاء الاطباء يقدمون خدماتهم للسكان الوطنيين . وربما كان هنـــاك ما يبرر وجود هذا العدد من الاطباء كاجراء عسكرى ، ولكن من الجلى انه يستحيل على الادارة المدنية ان تحتفظ بمثل هذا العدد . غير ان السكان قد اعتادوا على هـــذه الخدمات الطبية وهم يرحبون كثيرا بتوسيع الجهاز الطبى الحالى . وتقيم الغالبيـــة العظمى للسكان فى الوقت الحاضـــر فى اماكن لا يبعد اى منها عن احدى العيادات العامة بمسافة تتجـــاوز ٣٠ كيلومترا (ويبلغ عدد العيادات ١٠٩) . ويعمل فى معظم هذه العيادات ممرضون .

وكانت تقديرات الايرادات والمصروفات عن سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ كما يلى :

	الايرادات	المصروفات	مصروفات الخدمات الصحية
برقـــة	٩٣٠٠٠٠ر	٢٥٠٠٠٠ر	١٧٠٠٠٠ر جنيـــه
فـــزان	٦٠٠٠٠ر	١٦٠٠٠٠ر	٦٠٠٠٠ر
طرابلس الغرب	٣٨٠٠٠٠ر	٣٢٠٠٠٠ر	٢٧٠٠٠٠ر
الحكومة الاتحادية	٤٠٠٠٠ر	١٤٠٠٠٠ر	٤٠٠٠٠ر
	٤٢٠٠٠٠ر	٦٠٠٠٠٠ر	٤٥٠٠٠٠ر جنيـــه

واذا اراد القارئ ان يحصل على تفصيلات اخرى كان عليه ان يراجع التقـــرير القيم الذى اعده الدكتور لندسى (وثيقة ١/١/ج/٣٢/ف ٢٣/ مراجعة ٦ فى ٤ ابريـــل ١٩٥٢)

٢ ـ طبيعة مشكلة السل في ولاية طرابلس الغرب ومداها

١ ـ التنظيم

ان مهمة مكافحة السل من مهام منصب مدير المصلحة الطبية بوصفه مستشارا لناظر الصحة . ويعمل تحت اشرافه .

الدكتور رادوى ، مساعد مدير المصلحة الطبية وهو نشيط جدا في الاعمال الادارية كما انه يشغل منصب مدير الصح في طرابلس .

الدكتور لوللينى ، مدير عيادة الامراض الصدرية في مدينة طرابلس

الدكتور بيترا ، مدير اقسام السل في المستشفى العمومى في مدينة طرابلس .

٢ ـ الاحصاءات الحيوية

مشكلة

ان الراى السائد هو ان مكافحة السل خطيرة جدا وان نسبة الوفيات مرتفعة جدا . ولا يمكن الحصول فعلا على بيانات يعتمد عليها في هذا الصدد

وقد جرى فحص ١٩٠ تلميذا بواسطة حقنهم بخلاصة الباسيللس فكانت النتيجة ايجابية بشان ٥٤٪ منهم وذلك في سنة ١٩٤٧ . ويقول مصدر اخر ان عدد المتوفين في طرابلس الغرب قد زاد من ٦٦ في سنة ١٩٣٩ الى ١٩٢ (اى بنسبة ٢٧ر٤ لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة) ويرى واضح هذا التقرير ان هذه الارقام قد تكون بعيدة جدا عن الصحة .

٣ ـ المرسسات الموجودة في طرابلس الغرب

ان عيادة الامراض الصدرية هى جزء من المستشفى العمومى . وغرف العيادة لا باس بها وهى نظيفة للغاية . وتوجد اثنان قديمتان للفحص بالاشعة الا ان احدى هاتين الاثنتين معطلة . وتحضر الافلام في قسم التصوير بالاشعة في المستشفى العمومى . والموظفون في العيادة هم كما يلى ـ

١ ـ اخصائى
٢ ـ كاتبان يقومان بزيارة المساكن بعد الظهر
١ ـ ممرض / ممرضة لاعطال العيادة فقط .

- انشاء عيادات للامراض الصدرية فى المدن الرئيسية فى المقاطعة الغربية
طه وسطى والمقاطعة الشرقية . ويجب تجهيز هذه العيادات بآلات صغيرة نقالة
لاشعة اكس . وهذه تمكن العيادات من الانتقال الى اماكن اخرى وتجعلها فى متناول
معظم السكان .

وقد يكون هناك ما يبرر تعيين زائرة صحية مختصة بالسل فى بعض انحاء المقاطعة
غير انه يجب الا تهمل الخدمات التى يقدمها الممرض الموجود فى العيادة العامة . وفى كثير
من الحالات تكون هذه الطريقة اكثر الطرق تدبيرا من الناحية الاقتصادية فى حين انها تكون
فعالة الى حد بعيد . وتحتاج كل ولاية الى كبيرة للزائرات الصحيات .

٤ - وعلاوة على التعليم الذى تقوم به الزائرة الصحية بين العائلات المصاب
بعض افرادها بالسل يمكن التعليم الصحى عن السل بواسطة الراديو والصحف وسيارة مجهزة
بمكبر للصوت وجهاز لعرض الافلام السينمائية . ومن الجلى انه لا بد من اتخاذ الحيطة
لعدم اعتبار المصابين بالسل مثل المصابين بالجذام . ويجب ايضا ان تكون المحاضرات مبسطة
بقدر الامكان .

ويرى المستشار انه ينبغى جعل التعليم الصحى اجباريا فى المدارس .

٥ - تحديد المعالجة فى المؤسسات الطبية . ومن جهة اخرى يجب على الحكومة
والبلديات والجمعيات الخيرية والهيئات الاخرى ان تساعد على ايجاد اماكن مستطة
للنوم فى مساكنهم عندما تكون اصابتهم معدية . ولا شك انه ينبغى ترتيب ذلك باقل نفقات
ممكنة .

٦ - من المجازفة دائما تقديم المشورة او اتخاذ قرار بشان اية خطة
دون الالمام بمدى المشكلة القائمة . وليس البحث فى امر السل مما يمكن العدول عنه .

٥ - المساعدة التى ينتظر ان تقدمها منظمة الصحة العالمية الى ولاية طرابلس الغر

لم تطلب اية مساعدة

٦ - طبيعة مشكلة السل فى برقة ومداها

١ - التنظيم - ان مهمة مكافحة السل من مهام منصب مدير المصلحة الطبية
بوصفه مستشارا لناظر الصحة . ويعمل تحت اشرافه الدكتور سيمون الذى سيكون مسئولا
عن ادارة مصح السل . ويتراوح عدد المرضى المصابين بالسل الموجودين فى المستشفى
العمومى فى بنغازى بين ٥٠ مريضا و ٦٠ مريضا . ويتراوح عدد الموجودين فى مستشفى
درنة بين ١٠ مرضى و ٢٠ مريضا . وزيادة على ذلك يوجد نحو ٤٠ مريضا فى مصح المرج .

٢ ـ الاحصاءات الحيوية ـ ان الرأى السائد هو ان مشكلة السل خطيرة جدا وان نسبة الوفيات مرتفعة جدا . ولا يمكن الحصول فعلا على بيانات يعتمد عليها فى هذا الصدد . ويبدو ان عدد المرضى بسل العظام والالتهاب البريتونى كبير جدا . اما المصابون بسل الغدد فعددهم اكثر من ذلك .

٣ ـ الموسسات الموجودة فى برقة . ان المستشفى العمومية فى بنغازى مقسمة الى قسمين فى الوقت الحاضر . ويشغل الجيش البريطانى احد هذين القسمين اما القسم الاخر فيستعمل للمدنيين . ويتسع القسم الثانى لنحو ٢٥٠ مريضا منهم خمسون من المرضى بالسل . والمستشفى ملائم جدا وهو يحتوى على جهاز قديم لاشعة اكس تبلغ قوته ٧٠ كيلوفولت و ٥٠ الف شمعة (ويحتاج تصوير الصدر الى ٢٠ من الثانية) ويلتقط اخصائى التصوير بالاشعة الصور واحيانا يستعرض الحالات المشتبه بها تحت المجهر .

والمختبر العام جزء من المستشفى العمومى وتجرى اعادة بناء المعمل ولكنه غير جاهز لغاية الان . وسيكون المعمل ملائما ولكنه سيكون صغيرا الى حد ما .

وتتكون العيادة الخارجية من عدد كبير من الغرف وبها غرف مستقلة للانتظار فى مختلف الاقسام .

والمصح ـ يظهر فى الحقيقة انه غير موجود . ويبدو ان السبب الجوهرى الذى حمل الحكومة على طلب قدوم المستشار هو الرغبة فى استشارته بشان اختيار احد المبنيين الظاعنين حاليا . واحد هذين المبنيين موجود فى المرج احسن من حالة المبنى الموجود فى اوبرادن . وتورد فيما يلى الاسباب التى تحمل على تفضيل المبنى الموجود فى المرج .

٧ ـ خطط الحكومة لمكافحة السل فى برقة

انشاء مصح فى المرج او فى اوبرادن .

٨ ـ تعليقات المستشار الموفد من منظمة الصحة العالمية بشان مكافحة السل فى برقة

يرى المستشار ان من واجب الحكومة ان تشرع فى تنفيذ برنامج السل على ان يعتمد فى ذلك خصوصا على عيادة للامراض الصدرية . وليس المقصود من عبارة " عيادة للامراض الصدرية " ان تكون هناك مكان لتشخيص المرض فحسب بل المقصود ايضا هو ان تكون فى هذه العيادة الوسائل اللازمة لتشخيص المرض والوقاية والعلاج . (وان تكون مستقلة) .

وهذا يتعارض تماما مع الاعتقاد السائد وهو ان حل مشكلة السل يكون بانشاء
يحتوى على مائة سرير او مائتى سرير ومن الافضل ان تبذل الجهود على اعتبار
ن السل مرض معد ويجب العمل على منع انتشاره كما هى الحال بالنسبة للامراض المعدية
الاخرى .

اما اذا كان الحاح الشعب من الشدة بحيث يضطر الحكومة ان انشاء مصح فان
المستشار لا يتردد فى التوجيه بانشائه فى المرج . فيسهل الاتصال بالمبنى الموجود
فى ابيرادن كما ان ابيرادن منعزلة انعزالا تاما . فهى تبعد حوالى ١٥ ميلا عن الطريق
الرئيسى وسيتطلب مصروفات اكثر للتنقل والتجهيز وصيانة طريق فرعى تبلغ طوله ١٥ ميلا
وفى الواقع لا يوجد ما يمكن ان يحملنى على التوجيه باختيار مبنى فى ابيرادن . ويستحسن
الا تلجا الحكومة الى الجراحة الصدرية فى المرحلة الحالية .

فاذا كان لا بد من انشاء مصح واعتبار ذلك اجراء لا مناص منه للتقدم فى اعمال
مكافحة السل فى البلاد . فما هو الاجراء التالى الذى يمكن ان يوصى به ؟

قبل للمستشار ان المبلغ الممكن تدبيره لا يكفى الا لتغطية مصروفات زائرتين صحيتين
وبعض المساعدين فى المعمل . وينبغى تعيين الزائرتين الصحيتين من خارج البلاد ، اذ
لا توجد زائرة صحية من اهل البلاد قبل خمس سنوات على الاقل . وبالاحرى قبل عشر
سنوات .

٩ - المساعدة التى ينتظر ان تقدمها منظمة الصحة العالمية .

ذكرت فيما تقدم ان الموارد المالية فى البلاد ضئيلة وسيكون هناك بالطبع مجال
متسع لبعض الاعمال المفيدة اذا كانت المنظمة على استعداد لانشاء مركز لمكافحة السل
يجرى العمل فيه لمدة طويلة على ان تتحمل الحكومة الليبية جزاء قليلا جدا من التكاليف
ولكن المستشار بشك فى امكان استمرار هذا العمل بعد سفر موظفى منظمة الصحة العالمية .

ومع ذلك تستطيع المنظمة ان تساعد على انشاء معمل لتشخيص حالات السل فتحضر
الاجهزة اللازمة للمعمل وتعين فنيا يعمل فيه لمدة سنتين وعندئذ يجب على الحكومة ان تخصص
مكانا كافيا للمختبر (فى المبنى المخصص للمختبر العمومى) وان تعين على الاقل اثنين
من فنيى المعامل واثنتين من العمال وكاتب . وتستطيع المنظمة فضلا عن ذلك ان تعين زائرتين
صحيتين للتدريب على او الاشراف على ما لا يقل عن اربع فتيات تختارهن الحكومة ويعينن
زائرات صحيات . عليهم ان تعمل احدى الزائرتين الصحيتين فى بنغازى وان تعمل الاخرى
فى درنة . وتتزود هاتين الزائرتين بسيارتين ستكون له فائدة كبيرة .

وبهذه الوسيلة يمكن فحص بصاق كل من شتبه فى اصابته بالسل ، فاذا كانت ايجابية امكن اتخاذ الاجراءات الوظيفية المناسبة .

ومن المفيد ايضا تعيين معلمة صحية مختصة بالسل توضع تحت تصرفها سيارة كبيرة مجهزة بمكبر للصوت . وآلة لعرض الافلام . ويدرك المستشار تماما ان هذا البرنامج بعيد عن الكمال . وربما كان عمل المعلمة الصحية فى الظروف الراهنة اكثر فائدة . وقد يكون من الحكمة ، من ناحية اخرى ، التريث لبضع سنوات قبل تقديم المساعدة .

DERNA li 30 SEPTEMBRE 1961

CERTIFICATO

IO SOTTOSCRITTA SUOR CLAUDINA RESPONSABILE DEL REPARTO
CHIRURGIA UOMINI PROVVISORIO CON LE SUORE DELLA CARITÀ
HA LAVORATO COME INFERMIERE IL SIGNOR GIUSEPPE DOMINI
E' PERFETTO D'OGNI ONESTO con i Pazienti

SUORA RESPONSABILE DEL REPARTO
SUOR CLAUDINA
Sr Claudina Tolentino

Governorate of Cyrenaica
HOSPITAL Civil
Derna

تحتوى الوثيقة على تأدية
دورة فى التمريض فى مستشفى
درنة المدنى وهى خاصة
بالممرض (سالم محمد بن جليل)
درنة،
وبانه قد نجح بها
السوريله (كلودنيا)

(الملحق السادس)

(الملحق السابع)

هذه الوثيقة خاصة بالقابلة مبروكة إبراهيم دد
وقد عملت قابلة في أغلب مناطق برقة خلال فترة الدراسة.

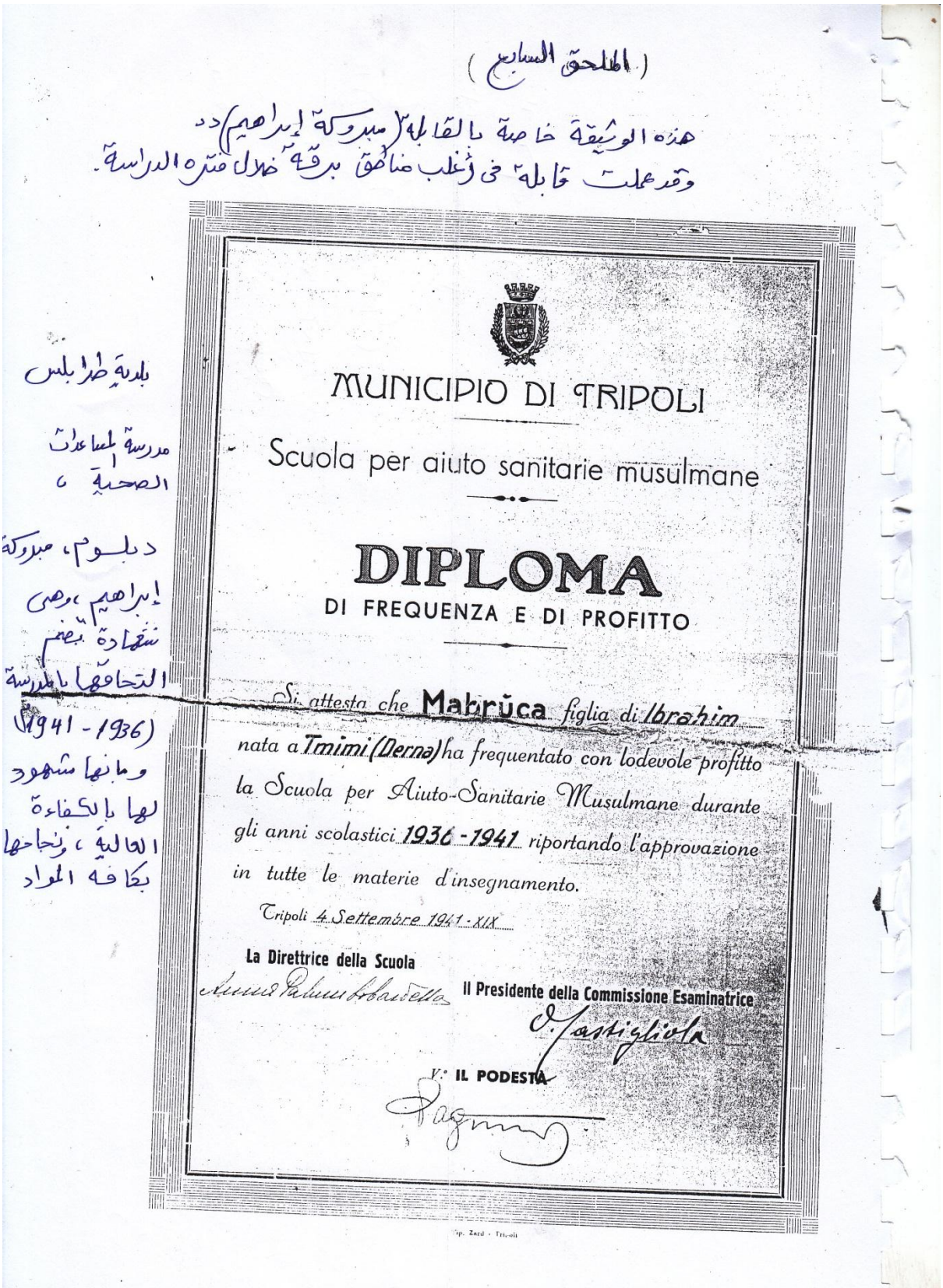

بلدية طرابلس

مدرسة المساعدات الصحية

دبلوم، مبروكة إبراهيم، وهي شهادة بعض التحاقها بالمدرسة (1941 - 1936) وما بها شهود لها بالكفاءة العالية، ونجاحها بكافة المواد

MUNICIPIO DI TRIPOLI

Scuola per aiuto sanitarie musulmane

DIPLOMA

DI FREQUENZA E DI PROFITTO

Si attesta che **Mabrūca** figlia di Ibrahim
nata a Tmimi (Derna) ha frequentato con lodevole profitto
la Scuola per Aiuto-Sanitarie Musulmane durante
gli anni scolastici 1936 - 1941 riportando l'approvazione
in tutte le materie d'insegnamento.

Tripoli 4 Settembre 1941 - XIX

La Direttrice della Scuola
Anna Palumbo Bolzetta

Il Presidente della Commissione Esaminatrice
O. Castiglioni

V.° IL PODESTÀ

Tip. Zard - Tripoli

(تابع للحق السابع)

Mabruka bent Ibraim di anni I6 nata a Tmimi (Derna) ha conseguito il diploma di Aiuto Sanitaria Mussulmana il 4 settembre I94I e il diploma di infermiera il 2I novembre I94I.

Essa ha prestato servizio presso questo Reparto prima durante il periodo di studio per il conseguimento del diploma e dipoi ininterrotamente fino ad oggi a scopo di perfezionamento.

Durante questo lungo periodo di tirocinio pratico che si è iniziato il 5 agosto I940, essa ha avuto modo di osservare un gran numero di casi sia normali che patologici, ha assistito numerosi parti in presentazioni sia normali che anormali, ha assistito il Primario in molti atti operativi ostetrici, ha curato la preparazione degli atti operativi, la pulizia dei neonati ecc. disimpegnando insomma tutte le mansioni di competenza delle ostetriche come nelle Cliniche metropolitane.

Essa ha sempre dimostrato buona volontà e cultura teorica, intelligenza, coscenziosità talchè sono certo potrà dare buona prova nell'esercizio

مبروكة بنت إبراهيم البالغة (16) سنة، من مواليد التميمي (درنة) وقد تخرجت وتحصلت على دبلوم من معهد الإعانة الصحية، الخاصة بالكالية المسلمة في 4- سبتمبر 1941، ودبلوم التمريض أعطي لها في 21- نوفمبر 1941

كما شهد لها بالعمل بكل مواصل دون انقطاع، وبأنها تعاملت طبياً مع حالات مرضية عديدة، الطبيعية والشاذة وقيامها بانجاز كافة أعمالها السريرية، وبأنها تتمتع بالسرعة الجيدة وثقافة وذكاء نظرى لانجاز الواجبات على الشكل الأفضل.

(الملحق الثامن)

حضور أطباء من يوغسلافيه إلى بنغازي عن طريق الجو (الطيران)

Kingdom of Libya
OFFICE OF THE PRIME MINISTER
CIVIL SERVICE DEPARTMENT

المملكة الليبية
رئاسة مجلس الوزراء
الادارة العامة للخدمة المدنية

Subject — الموضوع
Date — التاريخ
Enclosures — المرفقات
Ref. No. — الرقم الاشارى ٣/٧/٥

شركة ليبيا ليا المرقــــــــرة

بعد التحيــة ،

يرجى منكم القيام باحضار الاطباء الاتية اسماؤهم بواسطة الجو درجة سياحية في اسرع وقت ممكن رفق عائلاتهم من يوغسلافيا الى بنغازى حيث تم تعيينهم بصحة شحات على ان تحملونا بعد فاتورة بتكاليف حضورهم الى القسم المالي بوزارة الصحة مشيرين فيها الى رقم وتاريخ هذا الخطاب .

١ ـ الدكتور نيكوليش انستاس
Dr. Nikolic Anastas
ترافقه زوجتــــه

٢ ـ الدكتور شكوكن بيـتر
Dr.Cukon Petar
(يرافقه زوجته وطفله)

٣ ـ الممرضة بيتروفتش لجبو ميركا
Petrovic Ljubomirka

٤ ـ الممرضة فراكا ريتشك ليوبينكا
Vracaricic Ljubinka
(يرافقها طفلهــا)

٥ ـ الممرضة ميلوسيفتش دسنكــا
Milosevic Desanka

ودمتم باحــترام ،

(محمود علي أبوزيان)
عن / نائب مدير شئون الموظفين

93

صورة لحضرة السيد وكيل وزارة الصحة المحترم
صورة لحضرة السيد مدير عام الخدمة المدنية المحترم
صورة لفرع ادارة الخدمة المدنية في بنغازى الموقر
صورة لوزارة المالية الموقـــــرة

م٠ش / ف ١٠

(الملحق التاسع)

دار الكتب الوطنية
بنغازي

الحكومة البرقاوية
GOVERNMENT OF CYRENAICA

هذه الوثيقة لاجل الحصول على المستشفيات في بنغازي وطبرق ولزيادة الخدمات.

وزارة الصحة العامة ..... Ministry of .....
مصلحة مكتب الوزير ..... Department .....

رقم وص/١٣ ـ ٢ ـ ٦ Ref
التاريخ ١٩٥١/١/٢٧ Date

8

مهم وعاجل

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء الاكرم

بالاشارة الى رسالتنا رقم وص/١٣ ـ ٢ ـ ٦/٦ المؤرخة في ١٩٥٠/١٢/٢ ٠ والى ما سبقها من المراسلات والتقارير الرسمية الخاصة بتصليح المستشفى العسكري في بنغازي وطبرق ٠

٢ ـ ارفق لدولتكم طيه تقريرا من ثلاث نسخ بالانجليزية ونسخة بالعربية من مدير الصحة العام رقم ١٣ ـ ٢ ـ ٣٧٢/٦ المؤرخ في ١٩٥١/١/٢٧ ٠

٣ ـ انكم ستروون دولتكم من هذا التقرير ان مدير الصحة العام يؤيد تأييدا تاما ضرورة التوسع في الخدمات الطبية في برقة وضرورة الحصول على هذين المستشفين المشغولين من قبل السلطات العسكرية في بنغازي وطبرق ٠

٤ ـ لقد مضت عامية شهور ونحن نجاهد في سبيل الحصول على هذين المستشفين نظرا للاضرار الجسيمة التي اصابت ولا تزال تصيب العرض في هذه البلاد بسبب نقص الاسرة والاماكن في مستشفياتنا الحالية ٠ هذا بالاضافة الى ان غرفة العرض (مورت) ومعمل التحليل التابعة للمستشفى المدني في بنغازي هي تابعة الآن للمستشفى العسكري ومستشفانا بدونهما ٠

٥ ـ لهذا فاني ارجو من دولتكم ارسال نسختين من تقرير مدير الصحة العام المرفق بالانجليزية ونسختين من هذه الرسالة الى سعادة المعتمد البريطاني مع تأييد من دولتكم بضرورة الحصول على هذين المستشفين حتى يحولهما سعادة المعتمد الى بريطانيا لاجراء اللازم ٠

هذا وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام ٠

(سعد الله بن مسعود)

الملحق العاشر

دار الكتب الوطنية
بنغازي

Founded in 1904

C. A. WALLENBORG & SON Ltd.

EXPORT DEPARTMENT

شركة ك. أ. والنبرغ سون لتد. اكسبورت ديبرتمنت

Telephones: Exchange 23 55 30
Cables: Grobnellaw Stockholm
CODES: A. B. C. 5, th Ed / Acme / Bentley's Complete Phrase / Liber Five Letters / Marconi / Rudolf Mosse
Bank: Skandinaviska Banken A/B, Stockholm

ARCHITECTS
BUILDERS
CONSTRUCTORS
CONTRACTORS
ENGINEERS

Exporters of:
LIGNOMA board
WALOSON board

Precut and prefabricated Lignoma and Wooden Houses

Prefabricated Buildings of all kinds such as: Barracks, Business and Office Premises, Factories, Hangars and Control Towers, Hospitals, Hotels, Schools etc.

Steel and prestressed concrete constructions for all purposes.

All kinds of building materials and machineries

TRADE MARK:

His Royal Majesty,
King Idris I,

BENGHAZI
Libya

الموضوع اقتراح لبناء مستشفى متنقل وتقول الشركة إنها قللت من رخص الثمن ويعمل في حالات الطوارئ وإنه مطابق للمواصفات ومجهز بالأدوات

HW/LM

STOCKHOLM, Sweden September 12th, 1953
Birger Jarlsgatan 73-75

Your Majesty,

We have constructed a little and very cheap operation barrack for the Greece emergency conditions in connection with the nature catastrophe.

This emergency operation barrack, described as per enclosed specification and drawing, is equipped with all medical instruments.

The price for a complete unit is Sw.Cr. 120.000.- equal to £stg. 82.930.- c.i.f. your nearest port.

Delivery: 5 units after a preparation time of 2 months.

If we receive an order for at least 5 units we will send to your country a superintendent who can control the foundation and erection, and furthermore a doctor of medicine who can supervise the unpacking and install the medical equipment and start the health service of this operation barrack.

This barrack should be suitable for districts scarce of population and where the economical conditions do not allow the building of big hospitals.

Thanking you Majesty in advance for kind attention to this letter and for giving us an answer, we are,

Your obedient servants,
C.A.WALLENBORG & SON LTD.

HARRY WALLENBORG

Encl.

TRADE MARK:

All offers without engagement and with usual reservations unless otherwise definitely stated.

(تابع الملحق العاشر)

قائمة بالأدوية

List of Instruments.

6 pcs. Tissue forceps		20 cm
24 haemostatic forceps,		13 cm
12 " "		12½ cm
12 " "		14 cm
6 " "		
4 pcs. Needle holders		16 cm
4 " " "		20 cm
12 towel clamps →		8 cm
10 scalpels div. →		
2 hernia knives		
6 div. abdom. retractors →		
4 " " sharp		
4 " " blunt		
6 pcs. scissors straight,		
12 thumb forceps		
2 splinter forceps. →		
2 bandage scissors		
2 pcs. plaster paris sheare, →		
1000 michels wound clips, german silver		11,14, 18 mm
2 soture forceps		
1 clips holder		
2 pcs. intestinal forceps		
2 " colostomy clamps		
1 " appendic clamps		
2 " forceps for hernia operations		
2 " intestinal forceps		
2 " rectal speculae		
2 " haemorrhoidal forceps		
2 " rectal biopsy forceps, heavy pattern		
2 " gall bladder forceps		
2 " gall stone scoops,		
1 " stomach clamps,		
4 bone curretes (shap spoons) div.		
2 malletts collin & williger		
1 charrier's bow saw with 2 blades		

-2-

خريطة لمستشفى متنقل من السويد
ليعمل في بنغازي
ويقرب الميناء أو في
المناطق الداخلية

(الملحق الحادي عشر)

المملكة الليبية المتحدة

وزارة المعارف

بنغـــازى

United Kingdom of Libya

MINISTRY OF EDUCATION

الرقم الاشارى ٪ (و م ل/٨/١/١٢/٥٩٧

بنغازى فى ٪ ١٩٥٩/٤/٢٠

(التغذية المدرسية) هذه الوثيقة خاصة بطلب الحصول على زيادة كمية التغذية المدرسية ببنغازى

حضرة السيد المحترم ناظر الزراعة بولاية طرابلس الغرب

عن طريق حضرة السيد المحترم والى ولاية طرابلس الغرب

والى طرابلس الغرب
٥٩/٤/٢٧

رئيس المجلس التنفيذى لولاية طرابلس الغرب

تحيـــــة ،

اشارة الى رسالتكم رقم ٧٠/٢/٤٧ المورخة ٧ ابريل ١٩٥٩ م ٠

٢ ــ اننى فى الوقت الذى اقدر فيه وجهة نظركم بمدى اهمية برنامج التغذية المدرسية سواء بالنسبة للناحية الغذائية للتلاميذ او بالنسبة لتقدم مصنع التمور فى البلاد، واذ اشاركم التفاؤل فيما يختص بتطور صادرات التمور من حسن الى أحسن بفضل المجهودات التى يبذل لها مكتب التمور الحكومى، الامر الذى سيكون ذا أثر فى زيادة الدخل القومى، أود أن أشير الى أن برنامج التغذية المدرسية لا يمكنه أن يتجمل عبئ انتاج المصنع كله ، بالنظر الى أنه يسير ضمن خطة موضوعة تبعا للظروف الملابسة له، حيث أن البرنامج أصبح لا يعتمد اعتمادا كليا على مادة التمر وحدها، كما كان فى بدايته، بل أصبح يعتمد على مواد أخرى ذات قيمة غذائية ولازمه كالخبز والجبن وحلاوة طحينية ومستقبلا رب التمر وبعض المواد الاخرى ، وهذا ما يجعل تحديد كميات التمر المطلوبة للبرنامج أمرا حتميا، بحيث لا يزيد الاحتياج بأى حال من الاحوال على ١٠٠ جرام للطالب لمدة ١٠٠ يوم مدرسى ٠ وهذه الخطة هى نفسها التى سار عليها البرنامج حتى الآن هذا فضلا عن الاعتبارات المالية التى ينبغى مراعاتها ٠

٣ ــ ولما أن كانت السنة الدراسية الحالية على وشك الانتهاء ، وبالنظر الى أن كافة الطلبة قد نالوا نصيبهم المقرر لهذا العام فانه يؤسفنى أن اخبركم بأن توزيع كميات أخرى من التمر فى الوقت الحاضر لن يكون فى صالح البرنامج ٠

٤ ــ أما فيما يختص بزيادة الكمية الى ٨٥٠ طنا فان ذلك سيكون ميسورا فى العام الدراسى المقبل ان شاء الله ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(ابوبكر نعامه)

(الملحق الثاني عشر)

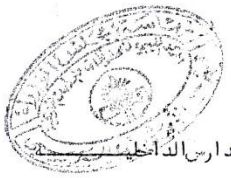

شروط مناقصة توريد الاغذيه
لتلاميذ المدارس الداخليه

هذه الوثيقة تحوي شروط المناقصة الخاصة بالتغذية المدرسية، وعدد المدارس المستفيدة وكمية الوجبات المخصصة لكل طالب

عطاءات توريد الاغذيه الطلبيه اللازمه لتلاميذ المدارس الداخليه

حسب الشروط الاتيه : ـ

اولا ـ شروط العطاء :

١ ـ يقدم العطاء داخل مظروف مغلق الى سكرتير لجنة العطاءات المركزيه ، ويكتب في الركن الايمن الاعلى من المظروف عبارة عطاء تغذيه المدارس .

٢ ـ يجب ان يقدم مع كل عطاء تامين ابتدائي قدره مائتا جنيه يدفع في خزانة حكوميه على ان يرفق الايصال بالعطاء ، ويلتزم صاحب العطاء في حالة ارساء المناقصه عليه بدفع تامين نهائي بمقدار ١٠ ٪ من قيمة عطائه في السنة على الا يجاوز الف جنيه عن كل مدرسة وبالتوقيع على العقد ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه برسو المناقصه عليه ، فاذا لم يدفع التامين النهائي او لم يوقع العقد خلال المدة المذكورة عد رد التامين الابتدائي المقدم منه واصبح حقا خالصا للحكومة دون حاجة الى اعذار او الالتجاء الى القضاء او اثبات الضرر ودون اخلال بحق الحكومه في التعويضات .

٣ ـ يجب ان يقدم مع كل عطاء عينة من علب السمن النباتي وعلب الحليب الذي سيستعمل في تنفيذ العقد ، وتقدم العينات بنسبة علبة واحدة مغلقة عن كل مدرسة ويكتب عليها اسم صاحب العطاء وسيكون صاحب العطاء ملتزما بتوريد السمن والحليب حسب العينه المقبوله .

ويراعى ان يكون السمن النباتي من النوع المعتمد من مصلحة التجارة كسمن نباتي تام في العلبة وان تكون عبارة (سمن نباتي خالص) مطبوعة بحروف بارزه على العلبه .

٤ ـ يجب ان يكون لدى صاحب العطاء رخصة تجاريه نافذة المفعول وقت تقديم عطائه وعليه ان يذكر في عطائه رقم الرخصه .

٥ ـ آخر موعد لقبول العطاءات هو الساعة الثانيه عشرة ظهرا يوم ٠٠٠٠٠٠ الموافق ٠٠٠٠ ١٩٦ ويبقى صاحب العطاء ملتزما بعطائه ولا يجوز له سحبه او العدول عنه من وقت تقديمه ولمدة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ يوما من اخر موعد لقبول العطاءات .

٦ ـ كل عطاء يقدم بعد الموعد المحدد في البند السابق او يكون غير مصحوب بالتامين الابتدائي كاملا ، لا يلتفت اليه ويستبعد من المناقصه .

٧ ـ للجنة العطاءات المركزيه الحق في قبول او رفض اى عطاء ولو كان الاقل دون ابداء الاسباب .

ثانيا ـ شروط العقد :

١ ـ المدارس الداخليه المطلوب توريد الاغذيه لتلاميذها هي :

أ ـ المدارس الثانويه والاعداديه والفنيه والمهنيه الاتيه :

اسم المدرسه	مكانها	العدد المقدر لتلاميذها
١ ـ معهد السيد المهدي للمعلمين	طرابلس	٣١٠
٢ ـ " المعلمات	"	١٨٠
٣ ـ المدرسة الزراعيه الثانويه	الفيران	١٦٥
٤ ـ مدرسة الزاوية الثانويه	الزاويه	١٥٠
٤ أ ـ معهد بنغازي للمعلمات	بنغازي	٢٠ (بتبع)

مع الملحق المقابل للصفحة

(٢)

اسم المدرسة	مكانها	العدد المقدار لتلاميذها
٥ ـ معاهد صبراته الفنيه	صبراته	٩٠٠
٦ ـ مدرسة غريان الثانويه	غريان	٢٨٠
٧ ـ معهد جادو للمعلمين	جادو	٥٥٠
٨ ـ مدرسة غدامس الداخليه	غدامس	٧٥
٩ ـ معهد ترهونه للمعلمين	ترهونه	١٨٠
١٠ ـ مدرسة الخمس الثانويه	الخمس	١١٠
١١ ـ " صبراته "	صبراته	١٦٥
١٢ ـ " سرت الداخليه	سرت	١٧٠
١٣ ـ معهد المعلمين بالزاويه	الزاويه	٢٠٠
١٤ ـ مدرسة سبها المركزيه	سبها	٣٩٠
١٥ ـ " " بنات	"	٤٠
١٦ ـ " مرزق المركزيه	مرزق	١٠٠
١٧ ـ " براك المركزيه	براك	٢٠٠
١٨ ـ " طبرق	طبرق	٢٢٠
١٩ ـ " اجدابيه	اجدابيه	٢٥٠
٢٠ ـ " الابيار الاعداديه	الابيار	٢٤٥
٢١ ـ " سوسه	سوسه	٤٥٠
٢٢ ـ " درنه	درنه	٧٠٠
٢٣ ـ " الصناعه والتجاره	بنغازى	٢٤٠
٢٤ ـ معهد المعلمين	"	٢٥٠
٢٥ ـ المركز الليبى للتربية الاساسيه	"	٦٠
٢٦ ـ مدرسة بطه	بطه	٢٠٠
ب) المدارس الابتدائيه الاتيه :		
١ ـ مدرسة فرزوغه	فرزوغه	١٢٠
٢ ـ " الابيار الابتدائيه	الابيار	٤٦٠
٣ ـ " عمر المختار	عمر المختار	٢٣٠
٤ ـ " القبه	القبه	١٢٠
٥ ـ " جرس العبيد	جرس العبيد	١٢٠
٦ ـ " سلوق	سلوق	٣٠٠

٢) يكون الغذاء الواجب تقديمه لكل تلميذ يوميا فى المدارس الثانويه والاعداديه والفنيه والمهنيه من الاصناف وبالكميات الاتيه : ـ

حليب : من ماركة النستلة المعلب المعروف بالكوندنساتو بما فيه الزبدة والسكر وتوزع العلبه التى تزن ٤٠٠ جرام على ثمانيه تلاميذ فقط .

(يتبع)

تابع الملحق السابع عشر

(٣)

خبز جيد : ٤٠٠ جراما على ان يكون الخبز طازجا وان تكون نسبة استخلاص مادة القطاعه (القطاعه) ١٥ فى المائه ٠

شاى : نوع جيد (ماركة الكبشين او البرادين) ٤ جرام باعتبار جرامين للوجبه الواحدة ويقدم مرتين فى وجبتي الغذاء والعشاء ٠

ارز ومكرونه وكسكسى جاف ٢٠٠ جرام على ان تقدم وجبة المكرونه ثلاث مرات فى الاسبوع وان تكون من النوع المحلى الممتاز ، وان يكون الارز من النوع الجيد ولا يقبل منه النوع المعروف بالكسارة ويجب ان يكون عند طهيه خاليا من المواد الخارجيه مثل الحصو والاوساخ اما الكسكسى فيجب ان يكون جافا ٠

زيت زيتون : ٣٠ جراما على ان يكون من الصصرة الاولى وخالى من الاحماض ٠

سمن نباتى : ٢٠ جراما من النوع الممتاز ٠

اللحم : حسب الترتيب التالى بالنسبة لتوفره فى الاسواق ـ لحم ضانى ١٠٠ جرام ، لحم ماعز ١٢٠ جرام ، لحم عجل ١٥٠ جرام ٠

طماطم معجون : ٢٤ جراما على ان تكون من نوع صناب التركيز ٠

فاكهة طازجه جيدة بما فيها التفاح المستورد : ١٠٠ جرام ، و ١٧٠ جرام اذا كانت الفاكهة من البرتقال او البطيخ او الدلاع ٠

ويمكن الاستعاضة عن الفاكهة فى حالة عدم توفرها بتقديم ٣٠ جراما من الحلاوة الطحينية او العربى حسب تعليمات ادارة المدرسة ٠

ويجب تقديم التفاح مرتين فى الاسبوع على الاقل اذا كان متوفرا

جبنه : ٤٠ جراما ويستعاض عنها بخمسين جراما حلاوة طحينية بناء على تعليمات ادارة المدرسة ٠

بقول : حمص او عدس وفول وفصوليا) خمسين جراما مع وجوب تنوعها ، او بطاطة او خضار طازج (سلق ، كوسه ، سبانخ ، قرع ، فصوليا ، جزر ، لفت ـ كرمب) مائة وخمسين جراما مع وجوب تنويعها اسبوعيا بناء على تعليمات ادارة المدرسة ٠

التوابل : فلفل وبهارات ٥ جرامات ، بصل ٢٠ جراما اما الملح فيقدم منه القدر الكافى ٠

٣ ـ يكون الغذاء الواجب تقديمه لكل تلميذ يوميا فى المدارس الابتدائيه حسب المبين فى البند السابق باستثناء ما يلى :

ارز ومكرونه وكسكسى : يقدم ١٥٠ جراما بدلا من ٢٠٠ جراما

زيت زيتون : ٢٥ جراما بدلا من ٣٠ جراما ٠

٤ ـ تكون القيمة المتفق عليها لدى التوقيع على العقد ثابته ولا تتاثر هذه القيمة باى ارتفاع او هبوط فى الاسعار لاى سبب كان ٠

٥ ـ يجوز لادارة المدرسة ان تطلب من المتعهد تقديم وجبات متكامله فى هذه الحالة تتم المحاسبه على هذه الوجبات كما يلى :

وجبة الافطار : ١٥٪ من سعر وجبة الطالب الكامله ٠

وجبة الغذاء مع اللحم والخبز : ٦٠ ٪ من سعر وجبة الطالب الكامله

وجبة الغذاء بدون لحم مع الخبز : ٣٥ ٪ من سعر وجبة الطالب الكامله

وجبة العشاء مع اللحم بدون خبز : ٥٠ ٪ من وجبة الطالب الكامله

وجبة العشاء بدون لحم وبدون خبز : ٢٥ ٪ من سعر وجبة الطالب الكامله ٠ (يتبع)

المملكة الليبية

حكومة ولاية برقة

PROVINCIAL GOVERNMENT OF CYRENAICA

Nazarat of Health — نظارة الصحة العامة

Department of Derna Hospital. — مصلحة مستشفى درنة المدني

Date 17.5.1962 — التاريخ ١٩٦٢/٥/١٧

Ref DH/PFL/UN/12/112 — الرقم ١١٢/١٢/ف٤/س م د/م

انتقال المرضه سالم محمد بن جليل الى مستوصف المخيلي

To:- Mr. Salem Ben-Julail
A/Dresser, Surg. Ward Derna

الى السيد سالم بن جليل
ممرض بقسم الجراحة رجال

Copy to:- M.O.H. Derna.
Copy to:- D.M.S. Benghazi.

صورة الى/ طبيب الصحة - درنة
" " / مدير الصحة العامة - بنغازي

Ref. our letter DH/PFL/C/53/70 dated 8.5.62.

بناء على رسالتنا رقم م د/م س/ف٤/ V.٠/٥٢ المؤرخة ١٩٦٢/٥/٨

Mr. Okesh Raffa, dresser Mechili Disp. has been admitted to hospital and as it is difficult to estimate how long he will have to remain under treatment, a replacement for him is needed.

نظرا لدخول السيد عوكيش رافع الممرض بمستوصف المخيلي كمريض بهذا المستشفى وحيث انه لم تعالجته لم تتم بعد لذلك من الضروري ايجاد حل محله ممرضا.

Considering all aspects of the case and taking in account the fact, that Mechili is somewhat out of the way and therefore in need of a capable dresser, you are requested to replace Mr. Okesh Raffa, for the time being on a temporary basis.

وظرا لان منطقة المخيلي بعيدة عن الخدمات الصحية لذلك مطلوب منك ايجاد حل محل السيد عوكيش رافع مؤقتا.

An ambulance will be leaving for Mechili on the 19.5.62. and I should be much obliged, if you could make your preparations accordingly.

وقد خصصت سيارة للذهاب الى المخيلي يوم ١٩٦٢/٥/١٩، لذلك يجب عليك الاستعداد للذهاب حال وصول هذا الخطاب.

I am sorry, I have to give you such a short notice, but circumstances require quick action.- Arrangements will be made to apply for detention allowance on your behalf in accordance with existing regulations.

نعتذر لك لاعطائك مهلة قصيرة ولكن الموضوع يتطلب السرعة، وسوف تدبر لك علاوة الاقامة بالمخيلي بل مبيت فترة ايام عملك هناك.

(Dr. R. Kreschel)
Director of Derna Hospital

الدكتور ر. كريشل
مدير مستشفى درنة المدني

~~Certified true copy~~

Copy to:- DH/PFL/C/53

صورة الى ملف رقم م د/م س/ف٤/٥٢

الملحق الرابع عشر

AL BASSIR: 25/6/1954.

دار الكتب التونسية - بنغازي

لظهور التيفوس

في بعض جهات ليبيا

القاهرة في ٢٤ لكي البصير - نظرا لظهور بعض حالات التيفوس بالمملكة الليبية المتحدة أصدرت وزارة الصحة تعليماتها المشددة لجميع الوحدات الواقعة على الحدود بمناطق سبدى براني والسلوم ومطروح بمقاومة التعفير بمادة الـ د د ت ومراقبة الحالة الصحية بها منعا من تسرب هذه الأمراض الى داخلية البلاد

الحجر الصحي من مرض التيفوس

وتضم الوثيقة معلومات عن ظهور المرض بليبيا ، والإجراءات التي اتخذتها مصر على الحدود البرية الشرقية لمرقة.

الملحق الخامس عشر

AL AHRAM: 29/6/1954.

التيفوس فى ليبيا

تقرر فرض رقابة صحية على مناطق سيدى
براني والسلوم ومرسى مطروح
الى ان وردت انباء عن
ظهور بعض حالات التيفوس هناك ، وخشية
تسربها الى هذه المناطق بواسطة البدو الرحل

تحوى الوثيقة إقتراح بفرض رقابة صحية
على الحدود المصرية .

ملحق مصور

المستوصف الإيطالي في بنغازي ، سنة 1907 ، أي قبل الغزو

المهدي الهوني صانع الياغورت في بنغازي

نفحات حديدة من الممرضات

سيادة ناظر الصحة يسلم شهادة التمريض الى الانسة مساعدة النور .

صورة تذكارية للممرضات المتخرجات مع سيادة ناظر الصحة وهيئة المستشفى وترى في الصف الاول من اليسار المس مورسون كبيرة الممرضات ، والدكتور جفانيدس مدير الخدمات الطبية بالنيابة والسيد ناظر الصحة، والدكتور فرانتي مدير المستشفى، والسيدة سالة البرعصي، والاستاذ جوني البرعصي مدير مدرسة التمريض .

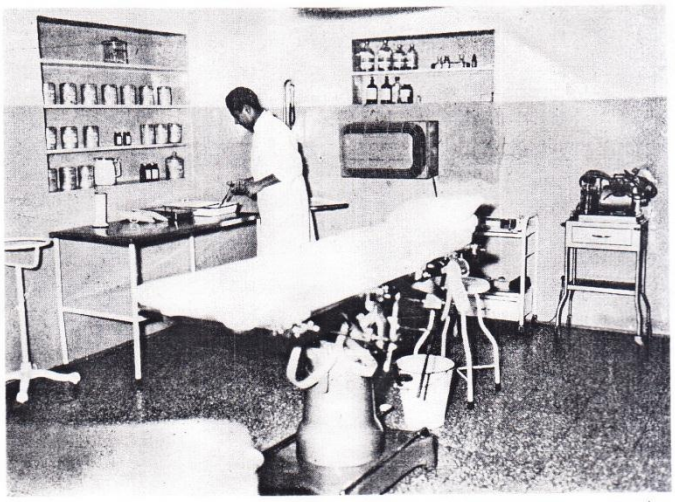

حجرة العمليات بمستشفى الادفنتست في مدينة بنغازي

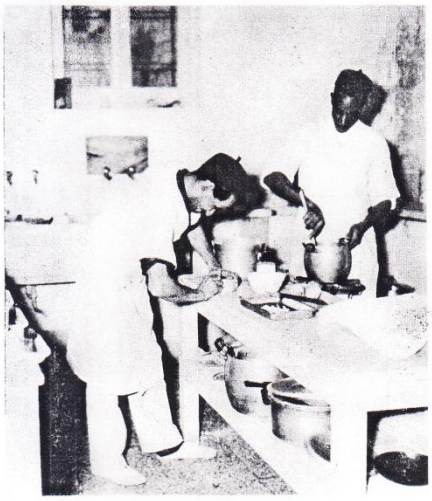

النظافة المتزايدة في مطبخ المستشفى

ابتسامة ام تستقبل بها مولودها في المستشفى

مركز تغذية الطفولة في بنغازي

مسز سموت التي تساعد مس اكيان في مركز تغذية الاطفال ، تقوم بشرح كيفية اعداد الغذاء

مس ساكر ممرضة القسم الصحي التابع لمصلحة الخدمات المشتركة والسيد ابراهيم مختار احد موظفي الخدمات المشتركة يتفحصان بعض الخضروات التي زرعتها احدى العائلات

مس نيوتا اكيان الممرضة المسؤولة عن مركز تغذية الاطفال ترى احد الاطفال في عيادة المركز

فوج من الممرضات في حفلة تخرجهن من مركز رعاية الأمومة والطفولة ببنغازي.

السيد مفتاح محمد بشاره (الى اليمين) يشرح لاثنين من الشبان كيفية زراعة الخضروات

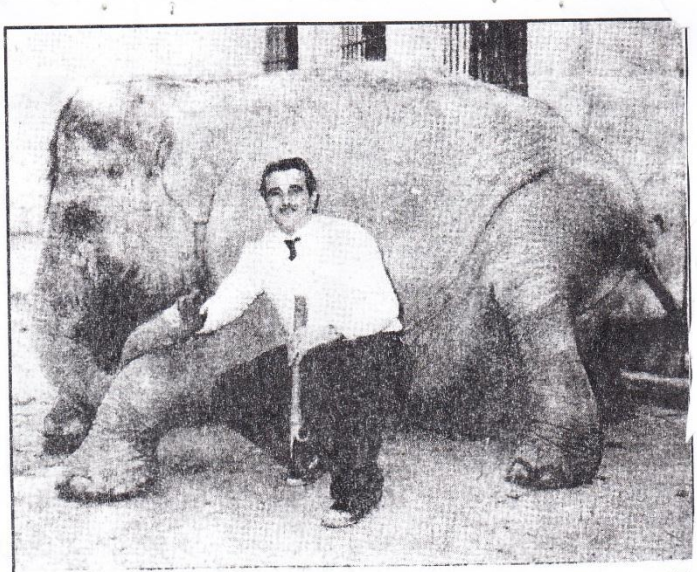

لدكتور سلفاتوري ، مدير حديقة الحيوان في بنغازي وقد امسك بخرطوم الفيـ

الدكتور عثمان الكاديكي

عبدالسلام شقيفة /

احمد عبدالله الشريف /

عبدالواحد خليل كويري /

علي ماصدناه ادريس

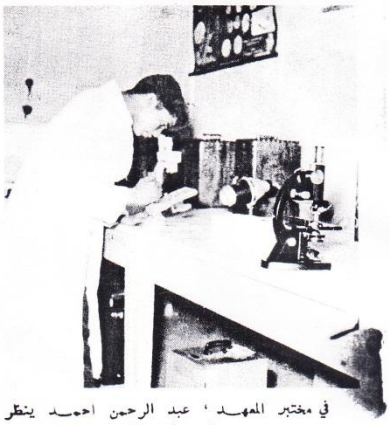

في مختبر المعهد ، عبد الرحمن احمد ينظر خلال الميكروسكوب

فريق من طلبة معهد الضباط والمفتشين الصحيين في بنغازي بملابسهم الرسمية .

جهز المعهد باحدث الوسائل لتوفير اسباب الراحة للطلبة الداخليين ، ويرى اثنان من عمال المعهد يعملان في كي ملابس الطلبة .

للتربية البدنية نصيب وافر في برنامج المعهد ولنشاطه . وترى الطلبة يلعبون الكرة الطائرة

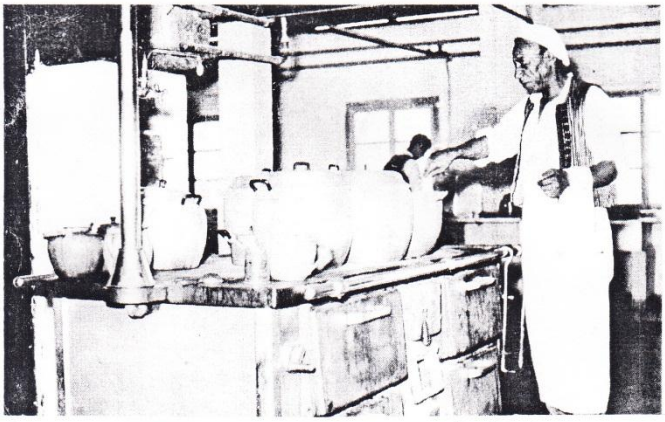

طاهي المعهد يحضر الغداء في المطبخ ويقوم الطلبة المفتشون بمهمة التفتيش الصحي على المطبخ والاغذية ، يوميا .

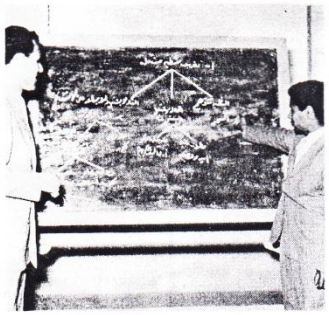

الطالب الضابط الصحي عبد الواحد محمد علي يوضح احدى النقط الدراسية بالاله اثناء درس يلقيه المدير الدكتور فرح .

امام مدخل المعهد وقف الدكتور/ جبران فرج/ المدير/ يبحث امور المعهد مع الاستاذ الحديدي والاستاذ الخليل

الطلبة من الضباط الصحيين ينصتون الى محاضرة يلقيها الاستاذ الحديدي مدرس صحة البيئة بالهيئة الصحية العالمية .

معهد الضبّاط والمفتشين الصحيّين في بنغازي

جملي طرخان في صيدليته

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

طرابلس

أ. وزارة الصحة، الوحدة الأرشيفية الرئيسية، المجموعة الوثائقية الفرعية، العهد الملكي، طرابلس، الأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

1- اتفاقية بين الحكومة الليبية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطوارئ الدولي بتاريخ 8- أكتوبر- 1952م.

2- الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، تقرير زيارة ليبيا من 27- أكتوبر إلى 2- نوفمبر- 1952م.

3- وثيقة رقم (2- 6) بخصوص التغذية المدرسية في ليبيا بتاريخ 2- مايو – 1955م رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 60 موضوعها مركز رعاية الأمومة والطفولة.

4- وزارة المعارف بنغازي، وثيقة غير مصنفة، رسالة إلى ناظر الزراعة بولاية طرابلس بخصوص التغذية المدرسية بتاريخ 20- إبريل – 1959م.

5- وثيقة رقم (2- 4) بخصوص المنهج الدراسي لدورة فني المختبرات عام 1960م رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 28، موضوعها دورات محلية.

6- وثيقة رقم (8) بخصوص توزيع ساعات العملي والنظري للمواد الدراسية لفئة فني المختبرات لعام 1960م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 28 موضوعها دورات محلية.

7- وثيقة مشروع رقم 70- 55- 1962م، بخصوص الأجانب العاملين بالمصالح المشتركة الليبية الأمريكية، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 37 موضوعها تعمير المرافق الصحية.

8- التغذية المدرسية، وثيقة غير مصنفة، شروط مناقصة توريد أغذية لتلاميذ المدارس بتاريخ 14- نوفمبر – 1963م.

9- وثيقة رقم (81) بخصوص بيانات عن الأطباء في برقة، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 63 موضوعها تسوية أوضاع الأطباء والمهندسين وحملة الماجستير والدكتوراه والموظفين التابعين لوزارة الصحة.

10- وثيقة رقم (82- 83) كشف تسوية وضع الأطباء والمهندسين، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 63 موضوعها تسوية أوضاع الأطباء والمهندسين وحملة الماجستير والدكتوراه والموظفين التابعين لوزارة الصحة.

11- إدارة الخدمات المدنية، رسالة لمراقب الخدمات بالشق الشرقي بنغازي بتاريخ بخصوص التعاقد مع الدكتور أنطونيو باراس – صيدلي، بتاريخ 24- فبراير- 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

12- إدارة الخدمة المدنية البيضاء، رسالة بخصوص بترقية الدكتور عثمان الكاديكي بدرجة أستاذ في الطب بتاريخ 21- مارس – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

13- وثيقة رقم (90) بخصوص إحضار أطباء بطريق الجو لبنغازي بتاريخ 1- أبريل – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

14- رسالة نقل محمد جبران (مساعد مصور أشعة) للعمل بمركز مكافحة الأمراض الصدرية بنغازي بتاريخ 5- أبريل – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

15- وثيقة رقم (100) بخصوص الأطباء، اليوغسلافي بمصحة شحات بتاريخ 8- أبريل – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

16- رسالة لمراقب الصحة بنغازي، بخصوص الأطباء والفنيين الأسبان بتاريخ 15- أبريل – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

17- مصحة الدرن بنغازي، نقل يونس محمود الحاسي على فرع الصحة بنغازي 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

18- إدارة الخدمة المدنية، كشف بأسماء أطباء وصيادلة بالمحافظات الشرقية أبريل، 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

19- وثيقة رقم (20- 87) بخصوص العقود المبرمة بين وزارة الصحة وأطباء في برقة عامي (63- 1964م) رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

20- إدارة الخدمة المدنية، رسالة من الطبيب وجيه شاكر بخصوص الحصول على علاوة الصحراء بتاريخ 28- أبريل – 1964م، رقم الملف الاسترجاعي م/ 8/ 14/ 79 موضوعها موظفو الولايات.

ب. الوثائق غير المنشورة:

بنغازي ـــــ دار الكتب الوطنية:

1- رسالة موجهة للملك إدريس السنوسي من سليمة عبدالله بخصوص الحصول على إعانة من الصليب الأحمر بتاريخ 22- فبراير – 1943م.

2- رسالة من وزير الصحة في برقة سعد الله بن سعود للملك إدريس بخصوص استلام كل من المستشفى العسكري في بنغازي وطبرق (مستعجل) بتاريخ 27- يناير- 1951م.

3- وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، دائرة الطب، بيانات عن خدمات حكومة برقة الطبية بتاريخ يناير – 1951م.

4- اقتراح لبناء مستشفى متنقل من السويد في بنغازي بتاريخ 12- سبتمبر- 1953م.

5- ظهور التيفوس في بعض جهات ليبيا بتاريخ 25- يونيو – 1954م.

6- التيفوس في ليبيا، بتاريخ 29- يونيو – 1954م.

7- جامعة القاهرة، كلية الطب، شهادة حصول الطبية دولت طه محمد علي بكالوريوس الطب والجراحة في يونيو 1964م، وضرورة إدارة التدريب الإجباري لمزاولة المهنة، بتاريخ 25- فبراير- 1968م.

ج. وثائق خاصة:

1- شهادة دبلوم من معهد تمريض (ماريابيا) للقابلة مبروكة إبراهيم عام 1942م.

2- حكومة برقة، مستشفى درنة المدني، شهادة دورة تدريبية للممرض سالم محمد بن جليل بتاريخ 30- نوفمبر – 1960م.

3- نظارة الصحة العامة، مستشفى درنة المدني، نقل الممرض سالم محمد بن جليل إلى مستوصف المخيلي بتاريخ 17- مايو – 1962م.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1- حاجة ليبيا على أطباء بتاريخ 6- أغسطس – 1946م.

2- الأمانة العامة للجامعة العربية بخصوص أطباء لليبيا بتاريخ 15- يونيو- 1949م.

3- وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، تقرير بخصوص أطباء بتاريخ 19- يناير- 1950م.

4- رسالة من الأمير إدريس إلى القائم بأعمال المعتمد البريطاني في بنغازي بخصوص وجود حالات لمرض التيفوس بين أهالي برقة بتاريخ 13- مايو – 1950م.

5- رسالة من وزير الصحة إلى وكيل الديوان الأميري بنغازي بخصوص مكافحة مرض التيفوس بتاريخ 18- مايو – 1950م.

6- وزارة الصحة، إعلان من وزارة الصحة ببرقة بخصوص الأدوية بتاريخ 11- يوليو – 1950م.

7- وزارة الصحة، الحكومة البرقاوية، بيان وزارة الصحة العامة بتاريخ 6- نوفمبر- 1950م.

8- وثيقة رقم (75) بخصوص عدم وجود طبيب عيونه بإقليم برقة عام 1950م.

9- وزارة المعارف العمومية بنغازي، عقد مدرسة بنغازي الثانوية ومعهد المعلمين بشأن الوجبات اليومية مع المتعهد عبد اللطيف القماطي عام 1950م.

10- نظارة المعارف، مدرسة الفائدية الأولية، تقرير شهري إلى مفتش المعارف بمنطقة الجبل الأخضر بتاريخ 27- فبراير- 1952م.

11- متصرفية طبرق، مديرية الجغبوب، طلب مادة د. د. ت، بتاريخ 5- يونيو- 1952م.

12- متصرفية طبرق، مديرية الجغبوب، طلب سيارة إسعاف بتاريخ 15- أغسطس – 1954م.

13- نظارة الداخلية، متصرفية طبرق، تقرير شهري لمدير الداخلية عن أحوال المدينة بتاريخ 27- أكتوبر- 1954م.

14- نظارة الداخلية، متصرفية طبرقٌ، تقرير شهري لمدير الداخلية عن أحوال المدينة بتاريخ 30- نوفمبر – 1959م.

15- وزارة الصحة، وثيقة تخرج لمساعدة ممرضة مولدة شريفة خميس التاورغي، بتاريخ يونيو- 1959م.

16- إدارة الخدمة المدنية، نظام الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة بتاريخ 11- مايو – 1960م.

17- إدارة الخدمة المدنية، نقل الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة بتاريخ 11- مايو – 1960م.

18- إدارة الخدمة المدنية، تصفية هيئة المصالح الليبية الأمريكية بتاريخ 6- نوفمبر- 1960م.

19- وزارة الصحة، الحكومة الليبية المؤقتة، مستشفى شحات لعلاج الدرن والأمراض الصدرية.

ثالثاً: التقارير:

1- تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1945م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

2- تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1946م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

3- تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1947م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

4- تقرير الإدارة العسكرية البريطانية السنوي لبرقة عام 1948م، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

5- كينسليد، تقرير عام للاقتصاد الليبي، نيويورك، منظمة الأغذية والزراعة، 1950م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

6- الأمم المتحدة، صفات واتجاهات إجمالية للمالية العامة في كل من طرابلس، وبرقة وفزان، 1943- 1952م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

7- حكومة برقة، التعريف ببرقة، د. م، مكتب المطبوعات والنشر، د.ت، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

8- الأمم المتحدة، إقليم برقة، المالية العامة 1943- 1952م، ج2، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

9- الحكومة الليبية، منظمة الأغذية و الزراعة، روما، نوفمبر، 1952م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

10- الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا 1959م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

11- الأمم المتحدة، المساعدة الفنية في ليبيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1950- 1960م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

12- وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م، مصلحة الإحصاء والتعداد، 1958م.

13- وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، طرابلس، المطبعة الحكومية، 1956م.

14- التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن – ديسمبر، 1959م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

15- التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن – إبريل، 1960م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

16- المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الإحصائيات الليبية للسنوات 1958- 1962م، طرابلس، مصلحة الإحصاء، د.ت.

17- وزارة الاقتصاد الوطني، التعداد العام للسكان، 1964م، طرابلس، مصلحة الاحصاء والتعداد، د.ت.

18- المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الاحصائية لسنة 1965م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت.

19- المملكة الليبية، تقرير المراجع العام عن حسابات المملكة الليبية للسنة المنتهية في 31- مارس- 1964م، والتقرير المؤقت عن السنة المالية المنتهية في 31- مارس-1965م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

20- محمد توفيق رمزي، ب باليات، دراسة شاملة لإدارة العامة في ليبيا، سبتمبر – أكتوبر – 1964م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

21- المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية لسنة 1967م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د. ت.

22- الهيئة الفنية للتخطيط، الجمهورية العربية الليبية، 64- 1968م، طرابلس، د.ر، 1971م.

23- المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطنين المجموعة الإحصائية لسنة 1968م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت.

24- إحصائيات للوفيات بمستشفى البيضاء المدني عن عامي 1968- 1969م، مكتب الإحصاء، البيضاء.

25- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في سبتمبر- 1963م، العدد 2، السنة الأولى، بنغازي، مطبعة البلدية.

26- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في ديسمبر- 1963م، العدد 3، السنة الأولى، بنغازي، مطبعة البلدية.

27- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في مارس -1964م، العدد 4، السنة الثانية، بنغازي، مطبعة البلدية.

28- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في يونيو- 1964م، العدد 5، السنة الثانية، بنغازي، مطبعة البلدية.

29- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في سبتمبر- 1964م، العدد 6، السنة الثانية، بنغازي، مطبعة البلدية.

30- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في ديسمبر- 1964م، العدد 7، السنة الثانية، بنغازي، مطبعة البلدية.

31- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في مارس- 1965م، العدد 8، السنة الثالثة، بنغازي.

32- المملكة الليبية، وزارة الداخلية، بلدية بنغازي، قسم الإحصاء، ملخص إحصائيات البلدية للربع السنوي المنتهي في يونيو- 1965م، العدد 9، السنة الثالثة، بنغازي، مطبعة البلدية.

33- جامعة بنغازي، تقرير لجنة أساتذة كلية الاقتصاد والتجارة، دراسة الجوانب للإدارة والمالية للمستشفى الجمهوري (بنغازي)، بنغازي، مركز المطبوعات الليبية، يونيه، 1970م.

34- الجامعة الليبية، المسح الاجتماعي والاقتصادي لمدينة إجدابيا، بنغازي، دار ليبيا، 1965-1966.

ب. التقارير الأجنبية:

1- the Brish military administration of Cyrenica report annual, 1945.

2- the Brish military administration of Cyrenica report annual, 1946.

3- the Brish military administration of Cyrenica report annual, 1948.

4- Mohamed Riad Elshanwany organization of the vital statisisdo of Libya, London, 1951.

5- Jon Lind berg united nations the chnical assistarce mission to Libya. 1951.

رابعاً: المقابلات الشخصية:

1- مقابلة أجريت مع الممرض سالم محمد بن جليل في منزله بحي الصديقة، البيضاء، بتاريخ 20- أغسطس- 2016.

2- مقابلة أجريت مع زوجة ابن القابلة (مبروكة إبراهيم) في منزلها مقابل دار الرعاية، البيضاء، بتاريخ 15- أغسطس- 2016م.

3- مقابلة أجريت مع فاطمة ابنة الممرض أحمد العقوري، موظفة بقسم التخطيط بمستشفى البيضاء، بتاريخ 15- أغسطس- 2016.

4- مقابلة أجريت مع طبيبة العرب مسعودة حامد عبد القادر، بمنزلها في الجانب الغربي من مدينة البياضة، بتاريخ 5- أغسطس-2018.

5- مقابلة أجريت مع الممرض محمود عبد الله بو عذى في منزله بمدينة سوسة بتاريخ 28- أغسطس-2018م.

6- مقابلة أجريت مع طبيبة العرب مبركة محمد الشويب، بمنزلها مقابل سوق مبروكة الطبيبة، البيضاء، بتاريخ 5- سبتمبر- 2018م.

خامساً: المراجع العربية والمترجمة:

أ. المراجع العربية:

1- إبراهيم أحمد رزقانة، المملكة الليبية، د.م، د.ر، 1968م.

2- إبراهيم أحمد المهدوي، حكاية مدينتي بنغازي، دراسة وثائقية، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 2008م.

3- إبراهيم علي جبيل، الهلال الأحمر الليبي، النشأة والتطور، طرابلس، دار أويا، ط1، 2007م.

4- أحمد عبد السلام عبد النبي، التركيب المكاني لمدينة البيضاء، جامعة عمر المختار، 2014م.

5- أحمد محمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في ليبيا وآثارها الاقتصادية والبشرية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م.

6- أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1939م، 1949، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2002م.

7- اسمهان ميلود عطية، التـــأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا، 1955م- 1969م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.

8- امراجع محمد الخحجاج، مدينة درنة، دراسة حضرية، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط1، 2008م.

9- ---------- ، مدينة القبة (دراسة حصرية)، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2008م.

10- ---------- ، نمو المدن الصغيرة في ليبيا، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2008م.

11- أم العز الفارسي، أنماط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا 1957- 1994م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2008م.

12- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، د.م، الدار العربية للكتاب، 1988م.

13- جودت عزت مطوى، الإدارة المدرسية الحديثة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط7، 2013م.

14- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، د.م، د. ر، د. ت.

15- خليفة صالح إحواس، القانون الدستوري الليبي وفق أحدث التعديلات منذ نشأته حتى 2007م، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م.

16- راشد البروي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1968م.

17- رقية أحمد سالم، الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود بينها 1951م – 1969م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2002م.

18- سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، ج1،ج2،ج3 بنغازي، دار الساقية، ط2، 2013م.

19- ---------- ، إدريس السنوسي الأمير والملك، 1946م، 1951، وثائق عن دورة السياسي والوطني، ج2، بنغازي، دار الساقية، ط1، 2013م.

20- ---------- ، الدستور في ليبيا تاريخ وتطورات، بنغازي، دار الساقية، ط2، 2013م.

21- ---------- ، من تاريخ الجامعة الليبية، 1955- 1972م، بنغازي، دار الساقية للنشر، ط2، 2013م.

22- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1968م.

23- سعد سالم العسيلي، المسؤولية المدنية عن النشاط الطبي في القانون الليبي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1994م.

24- شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، مطابع تكنوبرس الحديثة، د.ت.

25- صادق فاضل زغير، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903- 1970م، طرابلس، دار الرواد، ط1، 2017م.

26- صالح خليل الصقور، الهجرة الداخلية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013م.

27- الصافي الشريف خير الله، طبرق عبر التاريخ والذاكرة، بنغازي، الوكالة الليبية للترقيم، ط2، 2014م.

28- طلحة إبراهيم، مذكرات محمد عثمان الصيد، د. م، د. ر، 1996م.

29- عاشور عمر المسماري، التعليم الفني والمهني، وديناميكية التغيير في الدول النامية، البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، 2008م.

30- عبد الحفيظ الميار، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة، طرابلس، د. ر، ط2، 1970م.

31- عبد الرازق أحمد النصيري، دراسات ليبية في التاريخ الحديث والمعاصر، الزاوية، دار شموع الثقافة، ط1، 2008م.

32- عبد الرحمن توفيق، علم الإجرام والعقاب عمان، دار الثقافة، ط1، 2013م.

33- عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشنواني، صور من تطور المجتمع الليبي، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ط1، 1967م.

34- عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ط1، 1963م.

35- عبد الكريم بو شويرب، أعلام ومعالم من تاريخ الطب في ليبيا، الجمعية الليبية لتاريخ العلوم الطبية، 2005م.

36- عبد الهادي يحي الصائغ، أروى شاذل، التلوث البيئي، بيروت، الدار النموذجية للطباعة والنشر، ط1، 2011م.

37- عزيز محمد حبيب، ليبيا، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1973م.

38- علي عياد بن حماد وآخرون، جغرافيا ليبيا، وزارة التعليم، د. م، 2015م.

39- عماد الدين غانم، البعثة الألمانية إلى ليبيا 1912م، ومشفاها في غريان، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م.

40- فضل علي محمد، الفائدية، القاهرة، دار الصالح، ط1، 2018م.

41- فوزية حسين قناوي، سمات التغيير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية (دراسة ميدانية لواحة الجغبوب)، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 2009م.

42- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، بيروت، دار الثقافة، 1966م.

43- محجوب عطية الفائدي، من تاكنس إلى تاكسي، بنغازي، د.ر، 2013م.

44- محسن عبد الصاحب المظفر، جغرافية طبية، طرابلس، دار الشموع، 2003م.

45- محمد بشير الخلايلة، الإدارة المحلية، دراسة تحليلية، عمان، دار الثقافة، ط2، 2013م.

46- محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، د.م، د.ر، 1999م.

47- محمد السيد الأرناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، د.م، د.ر، ط1، 1997م.

48- محمد الشح، أحداث ووقائع من تاريخ الجيش العسكري والسياسي، بنغازي، مكتبة 17 فبراير، د.ت.

49- محمد محمد البكوش وآخرون، الصحة العامة والتثقيف الصحي، شعبة العلوم الطبية، طرابلس، المركز الوطني للتخطيط، 2006م.

50- محمد محمد المفتي، الأيام الطرابلسية، القاهرة، مجلس الثقافة العام، 2008م.

51- ---------- ، دكان الشايب (هدرزة في السوق) ليبيا، دار الساقية، 2006م.

52- ---------- ، زمن المملكة تطور المجتمع الليبي 1951- 1969م، د.م، د.ر، 2012م.

53- ---------- ، هدرزة في بنغازي (التاريخ الاجتماعي للمدينة)، بنغازي، دار الفكر، 2013م.

54- محمود أحمد، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر عام 1969م، د.م، دار الحياة، 2013م.

55- مصطفى بن حليم، انبعاث أمة وسقوط دولة، ألمانيا، دار الجمل، ط2، 2003م.

56- مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة قديماً وحديثاً، د. م، جامعة درنة، ط1، 1999م.

57- مصطفى عمر التبر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي (مواءمة بين القديم والحديث)، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، ط1، 1992م.

58- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948م، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م.

59- نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2001م.

60- هالة مصباح البناء، الإدارة المدرسية المعاصرة، عمان، دار الصفاء، ط1، 2013م.

61- وهبي أحمد البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م.

62- ---------- ، مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، دار قباء الحديثة، 2008م.

ب. المراجع العربية المترجمة:

1- جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله، ترجمة هاشم حيدر، بنغازي، دار ليبيا، 1968م.

2- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار ـــــ أحمد اليازوري، طرابلس، دار الفرجاني، د.ت.

3- ر. ح، تشايلد، تاريخ مدينة بنغازي، ترجمة: صالح جبريل، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، د.ت.

4- غير هادر رولفس، رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية، ترجمة: عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 2002م.

5- هلموت كانتر، ليبيا دراسة في الجغرافية الطبية، ترجمة: عبد القادر المحيش، طرابلس، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2002م.

6- تي. أف. دي كاندول، والملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، د.م، إبداع للنشر والتوزيع، 1980م.

سادساً: الدوريات

أ – الجرائد والمجلات:

*** الجرائد:**

1 – جريدة الرائد، (10) أعداد.

2- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، (12) عدد.

3- الجرئيدة الرسمية لولاية برقة، (5) أعداد.

4- جريدة برقة الجديدة، (104) عدداً.

5- جريدة بريد برقة، (1) عدد.

6- جريدة البشائر، (2) عدد.

7- جريدة الرقيب، (7) أعداد.

8- جريدة الزمان، (13) عدد.

9- جريدة الشعلة، (3) أعداد.

10- جريدة طرابلس الغرب، (55) عدداً.

11- جريدة الطليعة، (1) عدد.

12- جريدة العلم، (9) أعداد.

13- جريدة العمل، (7) أعداد.

14- جريدة الميدان، (1) عدد.

15- جريدة الأمة، (47) عدداً.

16- جريدة الأهرام المصرية، (1) عدد.

***المجلات:**

1- تاريخي ليبيا من خلال مجلة المعرفة، طرابلس، دار الفرجاني، ط1، 2015م، (1) عدد.

2- مجلة المرشد الليبي، طرابلس، السكرتارية العامة لمجلس الشيوخ، 1964م، (1) عدد.

3- مجلة المعرفة، طرابلس، المعاهد الثقافية الأمريكية في بلدان شمال أفريقيا، وأعدادها (24) عدداً.

4- مجلة ليبيا الحديثة، طرابلس، وزارة الأنباء والإرشاد، وأعدادها (3) أعداد.

5- مجلة هذه ليبيا، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، 1966م، (1) عدد.

سابعاً: المقالات:

1- سلمى الحوات، دار الحضانة في بنغازي، مجلة المرأة، مجلة شهرية، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، العدد 12، السنة الرابعة، 5- ديسمبر- 1968م.

2- سليم مانع، التشكيلات الطبية في الجيوش الحديثة، مجلة الجيش، عسكرية، ثقافية، علمية، تصدرها رئاسة أركان الجيش الليبي، العدد 12، نوفمبر-1963م.

3- صالح ونيس عبد النبي، بلاغري، مجلة آثار العرب، طرابلس، وزارة الإعلام والثقافة، العدد 2، مارس، 1991م.

4- صلاح الدين جبريل، مشاهدات من الجغبوب، مجلة رسالة الطالب، مدرسة بنغازي، نظارة المعارف، برقة، مايو، 1956م.

5- عبد الكريم بو شويرب، الإسعاف الطارئ، مجلة الآخاء، طرابلس، أمانة الهلال الأحمر، العدد 5، السنة الثانية، يوليو 1983م.

6- عبد الله الزاوي، الإغاثة وأسس الإعداد لها، مجلة الآخاء، طرابلس، أمانة الهلال الأحمر، العدد 3، السنة الأولى، 1982م.

7- فوزي المصباحي، عثمان الكاديكي، مجلة الصحة والمجتمع، مجلة شهرية تصدر عن المركز الوطني لمكافحة الأمراض، العدد 2، مايو 2017م.

8- كاليو نجس، الصحة العسكرية، مجلة الجيش، العدد 12، نوفمبر- 1963م.

9- محمد النائب، أعرف بلادك سلوق، مجلة المعلم، نظارة المعارف، برقة، العدد 3، السنة الخامسة، مارس 1957م.

10- مفتاح بو عجاج، مدونة الربيع الصامت ولقاء مع المعلمة حليمة الطيار، صحيفة رؤية، البيضاء، مؤسسة شمس للثقافة والإعلام، العدد2، 12- يوليو- 2015م.

11- الناجي فرج الورفلي، المدينة الخضراء، المرج، مجلة العلم، معهد المعلمين، نظارة المعارف، برقة، العدد 3، السنة الخامسة، مارس 1957م.

12- الهلال الأحمر الليبي، هنري دونان، مجلة الآخاء، طرابلس، أمانة الهلال الأحمر، العدد 1، للسنة الأولى، مارس 1982م.

13- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، فوائد التطعيم، مجلة الفلاح الليبي، طرابلس، العدد 1، السنة الثامنة، يناير – 1968م.

ثامناً: الرسائل الجامعية:

1- أحلام الطاهر الأحرش، مراحل تطور دور المرأة الليبية 1943- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور أحمد عطية مدلل، جامعة السابع من إبريل، كلية الآداب، قسم التاريخ، حديث ومعاصر، 2007م.

2- سميحة رزق عبد الحميد امنيسي، الوثائق الإدارة لأمانة التعليم بمدينة البيضاء، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور إبراهيم المهدوي، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، 2007م.

3- السيدة المهدي أبو القاسم، صور من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء الغزو الإيطالي رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات، 2007م.

4- صالح عثمان عبد الكريم، موقف جامعة الدول العربية من القضية الليبية 1945- 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور محمد الهادي بو عجيلة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ حديث ومعاصرة، 2002م.

5- عبد الباسط عمر امرايف، استخدام الطب الشعبي في العلاج (دراسة لقرية زاوية العرقوب) رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتورة زينب محمد الزهدي، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم علم اجتماع، 2008م.

6- عبد الرحمن صالح محمد، التعليم في برقة خلال العهد الملكي 1951- 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور امحمد الترهوني، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2017م.

7- علجية بشير العرفي، تاريخ ليبيا الاجتماعي 1943- 1951م، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف الدكتور محمد الهادي بو عجيلة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، د.ت.

8- فجرية خليفة حمد الغبار، تقويم السياسات الصحية في ليبيا 1969- 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور أحمد الزروق، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ربيع، 2016م.

9- كامل علي مسعود الويبة، الصحافة الليبية ومواقفها السياسية، واتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1943- 1952م، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف الدكتور عبد الرازق النصيري، جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2005م.

10- كلمنص جورج، ليبيا تحت الحكم البريطاني والفرنيس عامي 1943- 1952م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور محمد محمد السروجي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 1973م.

11- لمياء محمود حسين البرعثي، الحياة الاجتماعية في مدينة بنغازي، 1951م – 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور ميلاد المقدحي، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2010.

12- مبروكة عبد السلام غومة، الحياة الاجتماعية والثقافية في إجدابيا خلال النص الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور سالم عبد الفتاح، جامعة بنغازي، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2012.

13- المبروك محمود صالح، الأوضاع الصحية في إقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني 1835- 1912م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور صالح المزيني، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2006م.

14- مصباح باقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة الإدارة الأجنبية 1943- 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور رأفت غنيمي، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم تاريخ حديث ومعاصر، 2004م.

15- محمد عبد المجيد سالم أصيل، الزراعة في ليبيا، 1951م- 1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، طرابلس، 2013م.

تاسعاً: الندوات والموسوعات:

1- محمد أحمد الديك، الأوضاع الصحية في ليبيا، 1835- 1950م، أعمال الندوة العلمية التاسعة التي عقدت بمدينة المرج في الفترة من 30- 6 إلى 4- 7- 2001م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2009م.

2- محمد الطاهر الجراري، المجتمع الليبي 1835- 1950م، أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقدت بالمركز في الفترة من 26- 27- سبتمبر- 2001م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005م.

3- المفتي زكريا، موسوعة تقويم المغرب العربي الكبيرة 1965- 1966م، موسوعة علمية اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - تونس، المطبعة العصرية، د. ت.

4- محمد بن يونس عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية ج4، ج5، ج7، ج8 بيروت، دار الثقافة، د.ت.

5- المملكة الليبية، موسوعة التشريع الليبي، وزارة العدل، دار المعارف، 1965م.

عاشراً: الإعلام:

1- إذاعة الجبل الأخضر، برنامج فضاء الذاكرة، مقابلة مسموعة مع القابلة صالحة خير الله البس (مسة) بتاريخ يوم الاثنين الموافق 7- أغسطس- 2017م، الساعة 2:25 بعد الظهر.

2- إذاعة الجبل الأخضر، برنامج ذكريات الزمن الجميل، مقابلة مسموعة مع الدكتور علي ما صدناه إدريس (طبرق) بتاريخ 8- أغسطس- 2017م، الساعة 2:25 بعد الظهر.

3- ليبيا الاخبارية، برنامج ذاكرة واحة، مقابلة مرئية مع المفتش الصحي محمد السبيكري (الكفرة) بتاريخ 19- نوفمبر- 2017م.

الحادي عشر: شبكة المعلومات (الانترنت):

1- الموقع: https// arm Wikipedia

2- الموقع: http Libyanic/ org

3- الموقع: www. Libya. 218. Net

Abstract

This study deal with the health conditions in Cyrenaica between the years 1951 and 1969, which began with the arrival of Christian missionaries at the end of the late second Othman rule ,and their increased during the period of Italian colonization to Cyrenaica .

Italian hospitals and clinics were established allover Cyrenaica region , especially at the coastal cities as Benghazi and Derna. Most of those institutions were dedicated to serve the Italians, and to treat the local population. At the end of the Second World War, when Italy was defeat and dismissed from Cyrenaica , these hospitals stopped to resume their work, and continue their services during the period of British administration, that were not destroyed by the war, as well as upon Italian health laws

After Libya got its independence and the changes in the structure of the State of Libyan, and its administrative institutions, which were directly reflected on the Cyrenaica, and" Libya had suffered from the lack of its financial resources, which solved by the conclusion of military agreements, which led to direct dependence on foreign aids, represented by: The American & British organizations beside the help of the United Nations. In fact, these organizations have contributed to trying to find solutions and solutions and putting advanced plans to raise the level of health and social status in Cyrenaica, after the economic conditions and low living for the majority of the population who depended popular medicine.

The improvement of the material resources of the Libyan state and the receipt of oil revenues have contributed to the emergence of prosperity and development renaissance, not only in the health field, but in all aspects of the social, living, educational and others ..

So, this study was based on unpublished and published documents in addition to a number of sources and references .

This study was divided into four chapters:

- The Preface talked about Health conditions during the period of British administration 1943-1951 .
- Chapter first: Discussed the Policy of the Kingdom of Libya towards the health sector in Cyrenaica.
- Chapter second: Dealt with the rehabilitation in Cyrenaica Medical education and
- Chapter third: talked about Clinics and sanitary facilities in Cyrenaica.
- Chapter fourth: Discussed Effect of health situations on the social, economic and environmental level in Cyrenaica .

The study shows that development disparity and the improvement of health situations in Cyrenaica and the correlation of this development with the financial situation, and the availability of possibilities and resources, as a result of the discovery of oil, which reflected a direct impact upon the life of the people.